
محمد جلال كشك
الناصريون قادمون
مذبحة شركات الأموال
من؟! ولماذا؟!
الزهراء للإعلام العربي

الزهراء للإعلام العربى
قســـم النشـــر

ص. ب : ١٠٢ مدينة نصر - القاهرة - تلغرافياً : زاهراتيف - تليفون ٦٠١٩٨٨ - ٢٦١١١٠٦ - تلكس ٩٤٠٢١ رائف يوإن
P .O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable : Zahratif - Tel : 601988 - 2611106 - Telex : 94021 Raef U . N

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله
وعمل صالحا وقال إننى من المسلمين ﴾

صدق الله العظيم
فصلت / ٣٣

AL Nasriun Qadimon

M . G . Keshk 1989

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

الجمع التصويرى والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربى

تصميم الغلاف : عصمت داوستاشى
إخراج فنى : السيد المغربى


محمد جلال كشك
الناصريون
مذبحة شركات الأموال
من؟! ولماذا؟!
قادمون
الزهراء
للإعلام
العربي

ليس العيب أن يستثمر البعض

المشاعر الإسلامية، لبناء الاقتصاد

المصري.. ولكن العيب كل العيب

أن يسعى البعض لتدمير اقتصاد مصر

كراهية ونكاية في هذه المشاعر !!

الإهداء

إلى الزعيم " الشيوعي "

الصيني القائل :

" في مسيرة الشعب للرخاء ....

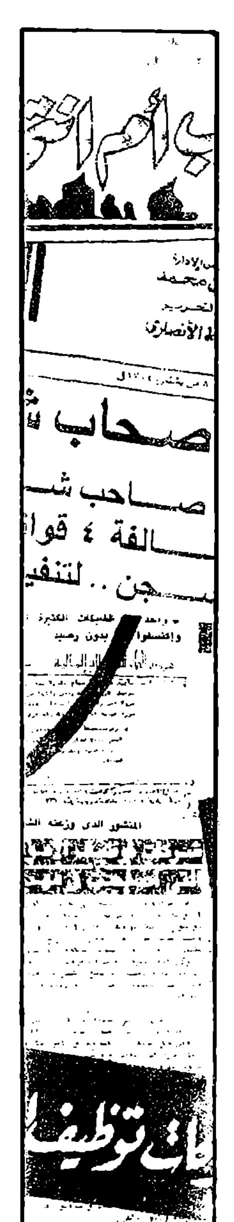
لا ضير أن يسبق البعض إلى الثراء ..!"

خطبة الكتاب



الحقيقة التي يجب أن يسلم بها ويبدأ منها كل من يريد الحديث فى مذبحة شركات الأموال ، هى انتهاء عصر الاستثمارات الخاصة ، فلا أمل فى حل رأسمالى ، ولا استثمارات خاصة ولا نشاط إقتصادى خاص .. انتهت كل الآمال التى بدأت بسقوط الناصرية ، لن يبق فى السوق المصرية دولار ولا جنيه يملكه القطاع الخاص ، إلا ما سقط فى أسر الحكومة ، وإستحال عليه الفرار . ولن يدخل دولار ولا جنيه قطاع خاص .. وإذا كان الكساد قد شل الأسواق ، والتحويلات تتناقص بمعدل مرعب ، فذلك ليس إلا البداية ، ولأن أبعاد الكارثة لم تتضح بعد ، وهى تتكشف عن جديد كل يوم ، رغم قرار حظر النشر ، وهى ترسل شحنات من الرعب والفزع كفيلة بصد الشجعان فما بالك برأس المال المشهور بأنه جبان ! ..

لقد تعرض أصحاب شركات الأموال لمعاملة لم يتعرض لها الرأسماليون فى أشد الدول تطرفاً فى الأخذ بالشيوعية ، معاملة لم نجد لها مثيلاً إلا معاملة اليهود فى ألمانيا النازية ويكفى أن نستشهد بالتصريح



المنسوب لمحافظ الجيزة : « إننا نراقبهم مراقبة شديدة لمنعهم من الانتحار » !

ربما يضاف ذلك لقانون الاستثمار الجديد ، لإغراء المصريين بالخارج للحضور مع أموالهم ، مادامت الدولة تضمن منعهم من الانتحار ! ..

أو ذلك الخبر المتوحش الذى نشرته صحيفة تقول : « وقد سقط فتحى توفيق عبد الفتاح فى غيبوبة كاملة فوضعت عليه حراسة مشددة »

مريض !

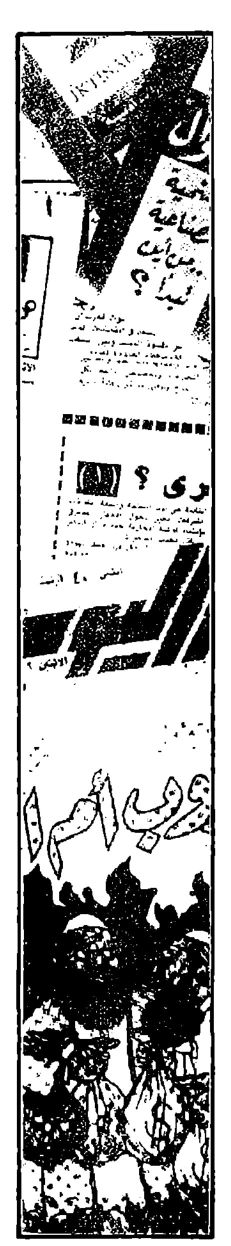
حتى ولو بالادمان

فى غيبوبة مطلقة .. وتوضع عليه حراسة مشددة ! وعايزين مستثمرين والمائة مليار دولار التى يحتفظ بها المصريون بالخارج ؟ ياأخي دا ....

ولاحظ أن « القتيل » لم توجه له تهمة واحدة قبل ولا بعد مصرعه ، ومع ذلك عومل هذه المعاملة (إلا إذا كانت تهمته هى التى وجهتها له صحيفة « موسى صبرى » أعنى تهمة الزواج من شكرية سليمان رغم مرتبه البسيط وقتها ! !)

على أية حال ليس المهم التهمة ولاحتى الجناية ، بل المعاملة ، الضمانات القانونية ، وللأسف عندما نتحدث عن الضمانات القانونية ، ننسى أنها وضعت أصلاً لحماية المتهمين ، لحماية الذى يقبض

عليه متلبساً والدم يقطر من يده ، فهذا هو القانون ، هذه هي الحضارة ، هذا هو الأمن .. ولو دخلت مدينة ورأيتهم يسحلون أو يعذبون مواطناً بلا محاكمة ولادفاع .. ثم أقسموا لك بكل الأيمان ، أنه لص قاطع طريق مفسد قاتل للألوف .. فإن أول ما تفكر فيه هو الهرب من هذه المدينة .. التي لا تعترف بقضاء ، ولا بحق المتهم فى الدفاع ، ولا تأبه بقرارات القضاء ، فإذا أفرج عن المتهم اعتقلته ، وتصادر الأموال وتنقل المرضى من المستشفى وتغلقها بالشمع الأحمر ، وتلغى كل حقوق المودعين والموظفين والمحاسبين بل والمحامين ! ..



إذا كانت الحكومة قد فقدت الحس بالمسئولية أو أصبحت كالأطرش فى الزفة التي يقيمها الشيوعيون وأيتام الناصرية احتفالاً بذبح الرأسمالية المصرية ، فلم تعد تدرى ماذا سيحدث غداً ، فلا أقل من أن ينتبه المخلصون بصرف النظر عن معتنقاتهم ، إلى الكارثة المحلقة فى الأفق ، ونبادر جميعاً إلى محاولة التخفيف من خسائرها الفادحة ..

بوضوح وصراحة .. لاأمل فى رأسمالية ولا فى رأسماليين .. ولكن ذلك لايعنى دعوة الدولة إلى الانتحار .. فهذا خيارها ، وليس بالرأسمالية وحدها تحيا الشعوب ، بل هناك أكثر من دولة جربت الحل الشيوعى ونجحت إلى حد ما، شرط أن تتمتع قوة سياسية « ما » بالمسئولية والشجاعة ، فتعلن إختيارها للنظام الشيوعى ، وتشرع فى فرضه .. أما خداع

الناس بالحديث عن تشجيع القطاع الخاص ، ودم الشركات لايزال يقطر من سكين الدولة ، فهو خداع للنفس ولن يجلب إلا الخراب الشامل ..

إن ماجرى - حتى الآن - على شركات التوظيف يفوق كل ما ارتكب على يد الناصرية من تأميم ومصادرة وحراسات ولجان تصفية الإقطاع .. وما من رأسمالى سيقبل مصير الإخوة الريان .. ومامن مستثمر سيخاطر بدخول عش الزنابير إلا إن كان نصاباً داهية ينوى أن يضرب ضربته ويفر هارباً قبل أن تبطشوا به ..

لقد ذبحتم الرأسمالية فلتتحملوا النتائج .. أما نحن فنؤمن بخطأ اختياركم .. نؤمن بحق الشعب فى الاختيار .. وندعوه لاختيار الحل الرأسمالى .. ومن هنا كان هذا الحديث أو هذا الكتاب إذا شئت ..

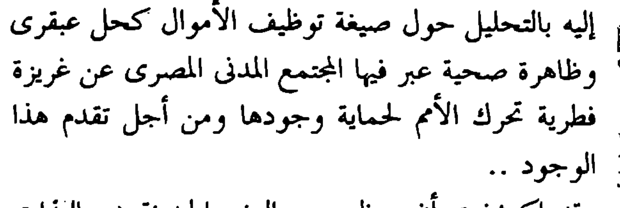
الناصـــريون قـادمـون
مذبحة شركات الأموال
من ؟ ! ولـمـــاذا ؟

اعتذار وتفسير

كان المفروض أن يصل هذا الكتاب للقارىء قبل فترة ، ولكن حال دون ذلك عاملان .. الأول اننا اكتشفنا أن المطبعة التى عهدنا إليها بالكتاب هى « شركة توظيف أموال » ! ولم نكتشف ذلك إلا من خلال دهشتنا لما اتسم به تعاملنا معها من اضطراب ، الأمر الذى يخالف سمعتها الشهيرة وما استطاعت أن تحققه من نجاح خلال سنوات معدودة حتى أوشكت أن تصبح أكبر دار نشر عربية أو على الأقل أكبر دار نشر فى مصر ويكفيها أنها أنجزت أكبر عمل فكرى تم تأليفه وطباعته باللغة العربية خلال هذا القرن .. وإذا كان اكتشافنا لحقيقة الدار ، قد فسر لنا التدهور فى عملها والانهيار فى إنجازها ، بعد أن هجمت عليها الدولة بخيلها ورجلها وأطلقت فيها فئران البيروقراطية وسوس الحراسة والتأميم والمصادرة ، تخرب - كالعادة - مابناه الإنسان المصرى ..



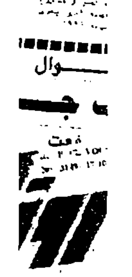
أقول إذا كان اكتشافنا لحقيقة كون الدار شركة توظيف أموال قد فسر لنا نجاحها المذهل وانهيارها المرعب بعد هجمة الدولة ، فقد أكد لنا أيضا ما توصلنا



إليه بالتحليل حول صيغة توظيف الأموال كحل عبقرى وظاهرة صحية عبر فيها المجتمع المدنى المصرى عن غريزة فطرية تحرك الأم لحماية وجودها ومن أجل تقدم هذا الوجود ..

وقد اكتشفت أن معظم دور النشر الحديثة (وبالذات الإسلامية الطابع) هى شركات توظيف أموال ولا حاجة للقول بأن هذه الصيغة كانت السبب الرئيسى فى إصرار الدولة على تصفيتها ولو بخراب البلد ! .. على أية حال هذا هو موضوع كتابنا ..

السبب الثانى الذى أخر وصول الكتاب إلى القارىء هو أنه خلال الفترة ما بين كتابته وإعداده للنشر تتابعت التطورات وتسارع الإيقاع بحيث أصبحت معظم القضايا التى أجهدت نفسى فى إثباتها والتنبؤ بها ، أصبحت حقائق لا تحتمل الشك . قد عجل بكشف النوايا سهولة النصر الذي تحقق ضد الشركات ، أو هكذا خُيل للتتار .. فلم يعد هناك أى حديث عن شركات جادة وشركات هازلة بل الكل نصاب شرير يجب إبادته ! وتوقف نهائيا أى حديث عن الرغبة فى استمرار الشركات الجادة ، أو الحرص على المشروعات ، بل شملت الحملة الصليبية كل الشركات والقائمين عليها والعاملين فيها والمتعاملين معها والذاكرين لها بخير .. تكشف الحقد الأسود فى المشاعر اللاإنسانية التى تفجرت مع وفاة فتحى الريان تلك الوفاة التى لايمكن أن يسكت التاريخ إلى الأبد عن مساءلة المعاصرين عن ظروفها .. ولن نتوقف عند الخبر الذى







نشر فى الصحف يقول « وسقط فتحى الريان فى غيبوبة تامة فوضعت عليه حراسة مشددة » لن نتساءل عن حالة مريض (نفسانى) توضع عليه حراسة مشددة وهو فى غيبوبة تامة ! ولا نفسيته وهو يقرأ تصريحاً لمحافظ الجيزة : « إننا نراقبهم مراقبة تامة لمنعهم من الانتحار ! ! » .. اليهود فى معسكرات هتلر لم يسمعوا مثل هذا التصريح● ! ! بل نطرح سؤالاً واحداً لو افترضنا أن معالجة فتحى عبد الفتاح كانت ممكنة فى الخارج (وحتى إدمان الهيروين ممكن علاجه فى الخارج فى معظم الحالات) وهو لم يكن مدمن مخدرات ، بل عقاقير منبهة بحكم ما تعرض له وما كان يتطلبه موقعه من توتر عصبى ، أقول حتى لو كان علاجه ممكناً ، هل كان فى مصر حكومة تملك من الشجاعة ما يمكنها من السماح له بالسفر إلى الخارج ولو لإنقاذ حياته ؟ ! ..

الإجابة على هذا السؤال وحده ستحدد الصيغة التى سيكتب بها التاريخ شهادة وفاة فتحى عبد الفتاح .. مصرى .. كسب ثقة أكثر من مائة ألف مواطن ، شهد الرئيس محمد حسنى مبارك – دهشاً وعاتباً – أنهم استمروا يودعون أموالهم فى شركات التوظيف حتى بعد صدور القانون أو بمعنى آخر بعد المذبحة واتضاح موقف النظام من هذه الشركات ..



لم يتوقف يوماً واحداً عن دفع الأرباح ، ولا قدمت ضده شكوى واحدة من مودع قبل ١٥ مايو .. وهاهى استثماراته تكتشف كل يوم بمئات الملايين !

● وأصدرت روزاليوسف عدداً خاصاً يحمل عنوان .. « الريان .. هروب أم انتحار » ؟ !



مصرى حاول أن يخوض حقل الاستثمار الملغوم بالبيروقراطية والمصالح الأجنبية والاستثمارات العالمية ، فسقط شهيداً ..

وأمام مئات الأسئلة التى تواجه الوطن والمواطن بعد تدمير شركات توظيف الأموال تخرج صحيفة الثالوث (أخبار اليوم) تعلن أن هناك أسئلة لم تتوافر الإجابة عليها بعد . فتحت عنوان .. « مازالت هناك أسئلة مطروحة » اتهمت « أخبار اليوم » زوجة « القتيل » فتحى عبد الفتاح بأنها .. « **لم تقل شيئاً مقنعاً عن سبب إصرار والدها أن يزوجها بالمرحوم فتحى الريان** الذى كان موظفاً صغيراً بسيطاً لا يملك سوى مرتب شهرى بسيط قدره ١٨ جنيها فقط فى سنة ١٩٧١ »(١)



نعم لماذا ؟ ! لا جواب واضح مقنع يطمئن ١٧٥ ألف مستثمر مصرى كانوا يقبضون عائداً شهرياً منتظماً ؟ !

لماذا وافق والد شكرية على زواجها من فتحى عبد الفتاح فى عام ١٩٧١ ؟ !



لاجواب مقنع لخمسين مليون مصرى يتساءلون لماذا تدمر الدولة صيغة اقتصادية جمعت المليارات من مدخرات المصريين وبدأت بعث الاقتصاد المصرى وها هى عشرات المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والصناعية والزراعية فى مصر وخارجها يعلن عنها وأخرى ستكتشفها الأيام . والحراسة .. كلها دمرت تدميراً وقتل أصحابها .. لأن



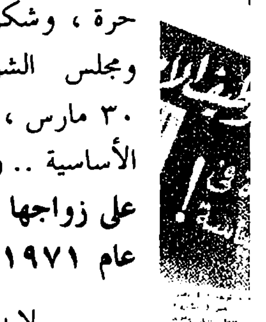
---

(١) أخبار اليوم ١٢ / ١١ /١٩٨٨ م

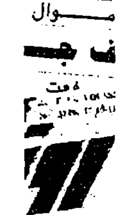
شكرية لم تقدم إجابة واضحة ، **لماذا وافق أبوها على زواجها من فتحى عبد الفتاح الموظف الصغير فى عام ١٩٧١**

وهل يمكن أن تقوم دولة أو تتوافر لهذه الدولة الهيبة والاحترام وشكرية لاتقدم جواباً مقنعاً .. **لماذا وافق أبوها على زواجها ؟ !**

وهل يمكن أن يستقر اقتصاد أو أن تقوم صحافة حرة ، وشكرية تستهتر بالقوانين والأعراف والدستور ومجلس الشورى ومجلس الأمة والميثاق وبيـان ٣٠ مارس ، والصمود والتصدى ومعركة التنمية والبنية الأساسية .. وترفض تقديم جواب مقنع **لماذا وافق أبوها على زواجها من فتحى عبد الفتاح الموظف البسيط فى عام ١٩٧١**



ولابد أن الأجهزة المنتشرة الآن كالطاعون الدملى فى جسم الرأسمالية المصرية وقلب الاقتصاد المصرى ، لابد أنها ستحاول اكتشاف السر أو جذور المؤامرة التى بدأت منذ ١٧ عاماً بموافقة والد شكرية (ويحتمل أمها كمان) **على زواجها من فتحى عبد الفتاح الموظف الصغير** ... إلخ ..



وليعرف كل مستثمر يخطر بباله أن « يهوب » ناحية الاقتصاد المصرى أن عليه يوما ما أن يقدم إجابة مقنعة لهيئة سوق المال حول الآتى من واقع قائمة تساؤلات أخبار اليوم !



● لماذا وافق حماه على زواجه من زوجته حتى ولو كان ذلك الزواج قد مر عليه أكثر من ١٧ سنة ..





فهذه جريمة لا تسقط بالتقادم ، مثل جريمة التعذيب فى القانون ... الاسترالى ! ..

● على كل من عمل فى السعودية أن يقدم تقريراً عن « حقيقة عمله »

● على كل مصرى أو مصرية عاد أو عادت بمبلغ أكثر من سبعة وستين ألف جنيه مصرى أن يجيب أو تجيب على الأسئلة التالية أمام كل محررة من أخبار اليوم :

١ - كيف أمكنه أو أمكنها جمع هذا المبلغ فى عشر سنوات فقط ؟ (مع تقديم بيانات ديموغرافية وأقتصادية وتسويقية واجتماعية عن المدينة أو القرية التى كان يعمل بها وشهادة بإمكانية جمع هذا المبلغ من مصدر حلال مشروع مثل مصادر ثروة المشرفين على الصحافة وليس من بيع الصور إياها كما جاء فى شهادة وزير الإعلام)



● كيف قام أو قامت بتحويل هذا المبلغ : ٦٧ ألف جنيه مصرى ؟ !



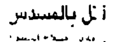
● فى أى بنك أودعه أو أودعته ؟ !

● لماذا يشترى زوجها باسمه من هذا المال الذى يمثل مدخراتها هى وليس مدخرات زوجها .. رغم جهود خالدة الذكر جيهان السادات ووكيلة مؤسسة فورد فى تحرير المرأة المصرية ؟ !





كيف ولماذا سمحت شكرية المواطنة المصرية المتمتعة بقوانين الأحوال الشخصية ، لماذا سمحت

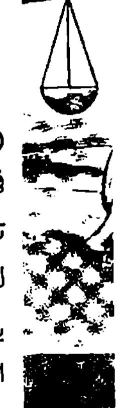


لزوجها باستخدام مدخراتها إلا لمؤامرة خبيثة تستهدف قلب نظام الحكم وربما ما هو أكثر ؟ !

لماذا ياشكرية ولماذا ياكل مصرية تعتقدين أن الحياة الزوجية هى المقاسمة على الحلوة والمرة .. لماذا ؟ !

على أية حال لقد طمأنتنا المحررة وصحيفة الثالوث إلى أن التحقيقات ستجيب على هذه الأسئلة .

وإلى أن يكشف الستار عن سر الأسرار فى **موافقة سليمان محمد سليمان على زواج شكرية سليمان محمد سليمان من المدعو فتحي عبد الفتاح ..** وحتى تنتقل لجنة التحقيق بإذن الله إلى المتهم فتحى لسؤاله .. نعود لحديثنا ..



أقول انه فى خطاب الرئيس أمام مجلسى البرلمان (١٠ نوفمبر ١٩٨٨) كان كما عودنا صريحاً واضحاً فى حديثه عن شركات التوظيف ، إذ اقتصر فى بيانه على تعهد الحكومة بتتبع أموال هذه الشركات وردها للمودعين ، ولم يلجأ إلى المراوغة كما يفعل الصغار ، فلم يشر بحرف إلى نية الحكومة أو استعدادها للسماح لهذه الشركات بالبقاء ولم يفرق بين شركات جادة وشركات متلاعبة .. مما يؤكد بوضوح أنه لانية أبدا فى السماح لأى شركة من شركات توظيف الأموال بالبقاء وأن موقف الحكومة هو التصفية الشاملة والتامة ..





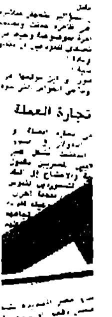


وكما قلت قد بذلت جهداً كبيراً فى الصفحات التالية لإثبات أن هذا هو الهدف الحقيقى من اليوم

الأول .. ومع ذلك لم أشأ أن أغير الكتاب لأن التحليل الذى أوصلنا لهذه النتيجة المعلنة الآن ، ضرورى لفهم أسباب ما جرى والتنبؤ بالخراب الشامل الذى بدأنا مسيرته ولا حول ولا قوة إلا بالله ! ..

كذلك ألزم الرئيس ، الدولة ، بسداد أموال المودعين وهو ماقرره فى حديثه مع جريدة الأهرام فى مطلع شهر نوفمبر ، وبذلك الالتزام الواضح والصريح تصبح الدولة هى المسئول الأول والأوحد عن هذه الأموال وهذا طبيعى بإعتبار أنها المسئول الأول عما آلت إليه حالة هذه الشركات ، وأنها تحت تصرفها الآن بشتى القوانين والأعراف من قرارات الحاكم العسكرى (ولأول مرة نعرف أن الدكتور عاطف صدقى حاكم عسكرى « هم كام ؟ ! ») إلى التقاليد الموروثة من أيام الحراسة وضبط « أوكار » التنظيم السرى ومصانع الرأسمالية ! ..

الدولة ملتزمة إلى آخر قرش وآخر سنت من تحويشة العمر والحذر من أية محاولة للتشكيك فى هذه المسئولية ..



أما الذين يفركون أكفهم الآن فرحا بالخراب المستعجل ، والذين لايستطيعون كتم الشماتة الرخيصة الحاقدة ، أو الذين يهزون أعطافهم انتصاراً بتحقق تمنياتهم أو تنبؤاتهم لشركات توظيف الأموال ، فهم كعصابة طاردت ركاب أتوبيس سياحى فاخر، وراحت تتذرهم بأن الأتوبيس معرض للحوادث وأنهم يجب أن




يغادروه ، ورفض الركاب ، فلم تكن هناك ثقة فى العصابة ، بحكم سوابقها ، ولا بوادر تشير إلى أى عطل فى الأتوبيس أو انحراف فى مسيرته ، بل العكس صحيح .. فقامت العصابة بتفجير الإطارات ، ولكن الأتوبيس لم ينقلب ، ولا سمع الركاب للعصابة ، فخطفوا السائق بتهمة مخالفة المرور .. واستمر إصرار الركاب .. فنسفت العصابة السيارة وانهالت عليها بالمدافع الرشاشة !

وعلى لهيب « الانفجار » وفوق أشلاء الجثث ، وقف أفراد العصابة يصيحون ألم نقل لكم : الأتوبيسات معرضة للحوادث وغير مأمونة ؟ !

نعم صدقتم .. ولاشيء آمن إذا لم نطهر بلادنا من عصابات الناصرية ..

إن دولة قتلت المؤسسات الرأسمالية ، الاكثر من ناجحة وحكمت هيئة سوق المال ، لهى دولة اختارت الفقر والجهل والمرض .. وإليك ماكتبته صحيفة الثالوث سعيدة .. قالت : « وتحول مبنى هيئة سوق المال والذى ظل لسنوات طويلة لاتطأه أى أقدام غريبة عن موظفيه إلى خلية نحل » أخبار اليوم ١٢ / ١١ / ١٩٨٨



بل عش زنابير يأكلون نحل الشغيلة ..



مبنى هيئة سوق المال ، ظل لسنوات طويلة لاتطأه قدم غريبة ، كأنه وكر أو مبنى المخابرات ! .. لا إستثمار ولا مستثمر ! ! إلى أن هجمت الزنابير على خلايا العسل ، وتحول « الوكر » إلى خلية تعمل ليل

نهار فى خراب المؤسسات العامرة والمشاريع المنتجة المبشرة ، وتكتشف هذه الهيئة كل يوم أصولاً ثابتة بعشرات الملايين ، وكأنها مسروقات مخبئة تحت البلاطة !

وأخيراً وجد « فج النور » عملاً ! ..

و لعل هذا الخبر بهذه الصيغة يكشف طبيعة الجريمة التى ارتكبتها الدولة ونوعية العلاقة الممكنة بينها وبين رأس المال الخاص .. وقديماً فى اليمن فى قرون الظلام كانت الحكومة « تخطط » على الأهالى .. والتخطيط يعنى ، إطلاق العسكر على القرى الغنية أو الممتنعة عن دفع الضرائب أو المعارضة للسلطة ، « فتخطط » هذه السلطة عليهم ، أى ترسل عسكرها يقتاتون على نفقة الأهالى ، ويخربون الزرع والضرع ، ويهلكون الحرث والنسل ..

وهاهى حكومتنا « تخطط » على الرأسمالية المصرية للمرة الثانية فى أقل من ربع قرن .. فتسلط موظفيها على الشركات .. وتبث الرعب فى أوصال كل من يملك جنيهاً أو دولاراً .. وإذا كان السيد الرئيس قد تنبأ بسنة سوداء تعقبها سنة أشد سواداً، فإن مذبحة شركات توظيف الأموال ، قد تجعل هذه السنة بحساب كواكب أخرى ، لما سببته هذه المذبحة من ذعر وهروب للأموال من داخل البلاد أو التى كان يحتمل أن تأتى ..

والقضية ليست فى إدانة الريان أو البحث عن تهم له ومخالفات ، القضية هى الأسلوب الذى عومل به

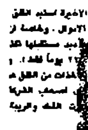
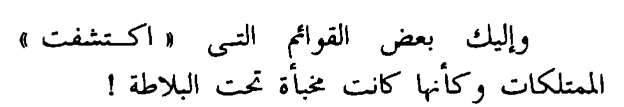
رأسمالى مصرى متضخم الثروة ، متعدد النشاط ، أكثر من مشهور .. عومل « بالكى » كما قال - بحق - عدو شامت فى شركات التوظيف وفى الريان بالذات التى طبعت « فتح البارى » ..

عندما يصبح وزير الداخلية أو السلطة الحديد الملتهب الذى يكوى به الرأسمالى المصرى ليرشد عن أمواله وقبل أن توجه له تهمة واحدة محددة ، فضلاً ، عن أن يحاكم أو يدان .. عندما تعود الدولة إلى المصادرة والتعذيب والترسيم لاستخلاص الأموال يصبح من الاستهتار بعقول الناس ، توقع أن يأتى مصرى أو عربى (بلا مطامع سياسية) بدولار واحد إلى مصر .. إن الناس فى حالة ذهول ولكن سيزول وسنرى جميعا عاقبة ما جرى ..

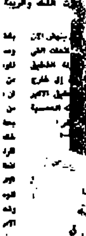
ويجب أن يضع المواطن فى اعتباره أننا نعيش نكسة تاريخية بحجم الاحتلال البريطانى أو تأميمات ومصادرات العصر الناصرى ، وأن القوى المعادية للحل الرأسمالى إنما تخوض حربا ضارية شاملة تسخر لها كل أجهزتها ، وترتكن إلى دعم عالمى كان ضد التجربة من اليوم الأول ، ومن ثم فمن الصعب جدا معرفة الحقيقة ، بل يتحتم على المواطن الصالح قراءة ما بين السطور ، رغم حظر النشر ، الذى لانعتقد أنه صدر ، فقط لمنع الإشاعات (؟!) التى راحت تتهم بعض الأطهارمن المسئولين السابقين والحاليين والقادمين .. وإنما أدى حظر النشر إلى منع الشعب من معرفة حقيقة



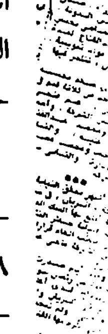

الاوضاع فى شركات التوظيف ، وأكذوبة الاتهام بالنصب ، فقد ذهل الناس قبل (حظر النشر) بالقوائم التى كانت تنشر كل يوم عن اكتشاف ممتلكات للريان .. وتبين أنها « الأصول » التى زعموا أنه لا وجود لها .. وتبين أو اكتشفوا أنه « وزع فى أقل من سبع سنوات ٤٥٠ مليون جنيه و ١٧٠ مليون دولار للمودعين .. »

وإليك بعض القوائم التى « اكتشفت » الممتلكات وكأنها كانت مخبأة تحت البلاطة !

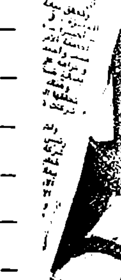
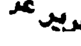


وتخيل قرية سياحية تكتشف بالمباحث ! كم جهة لابد من استصدار موافقتها وكم من مسئول نفع أو استنفع قبل أن يتمكن الريان من الشروع فى بناء القرية ؟ ! ولكنه بأسلوب سحرى أخفى ذلك كله حتى اكتشفته « المباحث » بتحضير الأرواح !



اكتشاف ممتلكات جديدة للريان :

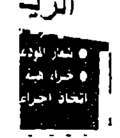
- قرية سياحية على ٧ أفدنة بالبحيرات المرة تقدر بـ ٨ ملايين جنيه .
- عدد من العمارات على مستوى الجمهورية .
- ٦ شقق تمليك بشارع إسماعيل محمد بالزمالك .
- مبنى إدارى يؤسس لشركة الريان .
- أرض فضاء مقام عليها فندق بشارع طلعت حرب .
- سوبر ماركت الريان بشارع الهرم .
- ١٣ فداناً فى مشتول مزروعة فواكه وموالح .

- عدد من المعارض والسوبر ماركت لمحلات جزارة

بالدق والزمالك والمعادى ومصر الجديدة وروكسى .
- ٩ فدادين ونصف بالهرم .
- ٣٠٠ ألف متر بناء بالمقطم .
- طابقان بإحدى العمارات بأسوان وفيلا بمصر الجديدة و٥ فدادين زراعية .
- ٥ فدادين زراعية .
- شقة .
- سيارات بلا عدد ..

فى الأهرام :
- ٥٦ فداناً بالنوبارية والمطرية بالقاهرة وأبو قير .
- أسهم بالشركة الوطنية للحديد والصلب بمدينة ٦ أكتوبر وكذلك أسهم ب ١٥ مليون جنيه فى الشركة الوطنية و ٤ أفدنة فوق بحيرة قارون .
- ٤٠ ألف متر بالعاشر من رمضان والمعادى ومحلات ببورسعيد ومصر الجديدة وشقق بسوهاج والجيزة والقاهرة وعمارات بالنوبارية وعبد الخالق ثروت وطلعت حرب ومصر الجديدة .
- كشفت تحريات .... أن أحمد الريان أودع مخازن شركة السعد بمنطقة الهرم رخاماً وأدوات صحية ب ٦ ملايين جنيه على سبيل الأمانة وكذلك ضبطوا بمخازن السعد ٣٥ سيارة نقل وتريلا وخلاطات وثلاجات ومرسيدس خاصة بشركات الريان

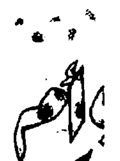




- تلقت غرفة العمليات بلاغات من السعودية بأن الريان يمتلك سوبر ماركت ومطاعم ومنفذاً للحوم

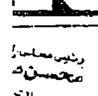
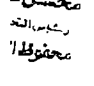



بالعزيزية ومركزاً للمياه الصحية بجدة ومزرعة حوالى ٤٠ ألف فدان بتبوك بالسعودية .

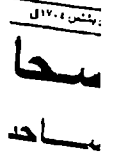
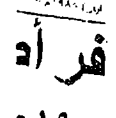



– وجود شركة لطبع شرائط الكاسيت بأبو ظبى أنتجت شريطا لمطرب عربى كتب عليه الريان لأشرطة الكاسيت بأبو ظبى .

الأهرام ١٥ / ١١ / ١٩٨٨

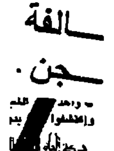



- منشآت بالمنطقة الصناعية بالكيلو ٢٦ .
- مخازن لكتب التراث .
- معدات مصنع للبلاستيك .
- صناديق بها معدات تقدر قيمتها بملايين الجنيهات .

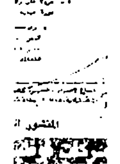
وأفادت تحريات الباحثين بوجود :

– محل لبيع كتب التراث والمجوهرات بمكة المكرمة بالسعودية بجوار مكتب شركة الريان بمكة ! !

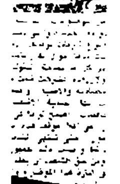



– وتوصلت مباحث أمن الدولة لوجود ٨ ملايين جنيه لدى مستشفى الفيروز كما تم اكتشاف مخزن ضخم تابع لمطاعم الريان فى شارع شفيق غالى بالهرم (حفريات بعثة جامعة شيكاغو !)

الأخبار ١٥ / ١١ / ٨٨



وإليك هذا الخبر المتوحش :



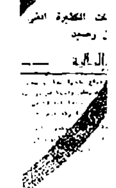

« توجه سمير أبو دوح وكيل نيابة مدينة نصر ومعه بعض قوات الشرطة إلى مستشفى محيى بمدينة نصر المملوكة للريان **وتم تحويل المرضى منه إلى بعض المستشفيات الأخرى وتشميع المستشفى ووضع الحراسة عليه** »

الأخبار ١٥ / ١١ / ١٩٨٨

التتار وصلوا .. وغداً يأتى الناصريون

أليست هذه « الأصول » و « الغطاء » و« أموال المودعين » و « تحويشة العمر » .. لماذا تغلق الحكومة المستشفى بالشمع الأحمر وتنقل منها المرضى لماذا لا تضعها تحت الحراسة وتعين مديرها حارساً كما يحدث فى كل القضايا .. لماذا الإصرار على الإفلاس والتصفية ..

ولماذا اشترط القانون أن تصفى الأصول المملوكة للشركات فى الخارج وتستعاد قيمتها خلال ٣ شهور ؟ ! ونحن نقرأ كل يوم عن أصول متباينة ومنتشرة فى جميع أنحاء العالم تمتلكها هذه الشركات ، وتشكل بالطبع غطاء لأموال المودعين ، وكانت تشكل مورداً للربح الذى يتكون منه دخل هؤلاء المودعين ؟ وقد طلب أحمد الريان الإبقاء على هذه الأرصدة لفترة أطول حتى لاتباع بالبخس ، ولنا أن نتصور محاولة بيع أرصدة مابين أسهم فى شركات طيران وأوراق مالية ومصانع فى قبرص ومطاعم فى السعودية ولندن ومزارع فى تكساس بيع ذلك خلال ٣ شهور وبالتوكيل لأن لا الريان ولا أحد من كبار مديريه يملك السفر للإشراف على تصفيتها اقتصاديا وبسعر معقول ، بل سيعلم القاصى والدانى أن الريان مضطرة للبيع خلال ثلاثة شهور وإلا دخلوا السجن ! .. فهل تكون لهم قدرة على المساومة وتحقيق المقابل المعقول ولا نقول أفضل سعر ؟ !



وهل هذا في مصلحة المودعين ؟ ! أم فى مصلحة الأجانب .. ولتأكيد إفلاس الشركات وضياع أموال المودعين ؟ !

وما الحاجة إلى بيع التفليسة هذه ، إن كانت الشركة مستمرة ، فلتبق هذه الاصول : وإن كانت قد استولت عليها الدولة فلتبع الدولة وتصفى على مهلها ، وبما يحقق أكبر عائد ، لماذا الحرص على الخراب الشامل ...

حقاً هذه حكومة تكره شعبها ! كما قال رائد من رواد الاقتصاد المصرى وشهيد من شهداء مذبحة مايو .. ! ..



ولعله مما يستحق التأمل والاعتبار أن مجلة روزاليوسف عددت من ضمن جرائم نائب رئيس الوزراء السابق وجرائم الريان ، أن نائب رئيس الوزراء السابق « توسط » عند البنك المركزى ليوافق على شراء « الريان » بنكاً أجنبياً .. بالحرف من مجلة روزا ٢٨ / ١١ / ٨٨ التى اقترح « موسى صبرى » منحها جائزة الحرب ضد الشركات !

شراء ٥٠ ألف مستثمر مصرى بنكاً أجنبياً جريمة !! هذه هى القضية .. اقتصاد مصر يكون لمن .. للمصريين أم الأجانب .. ؟ !



الذين ذبحوا .. وقتلوا وسجنوا .. قالوا للمصريين .. ولنتذكر أن « الأهرام الاقتصادى » اقترحت على بنك « هونغ كونغ » فتح شركة توظيف أموال .. !

وأحب أيضاً أن أقدم نموذجاً مما نشرته الصحافة الحكومية ، عن « جريمة » من جرائم الريان ، جريمة

اقتحام سوق الذهب .. أو الانقلاب الذى كان على وشك أن ينجزه فى صناعة وتجارة الذهب .. قبل أن يغتالوه :

وكان الاستاذ « أحمد زين » قد كتب فى صحيفة الأخبار ، فى عاموده اليومى ، يقول : إن من أسباب محنة الريان محاولته اقتحام سوق الذهب الذى تسيطر عليه طائفة معينة ..

وهو بالطبع يقصد بالطائفة ، إخواننا من المسيحيين الذين انتقلت إليهم السيطرة على الصاغة من اليهود بعد حربى ٤٨ و ١٩٥٦ وكان ذلك نشاطاً محموداً من جانبهم ، إلا أن الصراع بين الريان والصاغة المسيحيين والمسلمين منهم ، وإن اتخذ شكلا طائفياً ، أو بالأحرى حاول البعض صبغه بهذه الصبغة ، ومن هذا البعض ، المتصارعون أنفسهم ، لما فى ذلك من كسب للتأييد على مستوى الطائفة ، فالطائفية هى عَرَض حتى إن وظفه العملاء لإثارة فتنة طائفية وزرع أحقاد لاستخدامها مستقبلا ..

إلا أن المعركة التى خاضها الريان فى سوق الذهب مصرياً وعالميا تحتاج الى وقفة فقد ألقى تحقيق فى صحيفة الأخبار بتاريخ ١٤ / ١١ / ١٩٨٨ م الضوء على هذا الجانب من مأساة أو معركة الريان ، جانب سوق الذهب الذى كان الأستاذ أحمد زين أول من لفت الانتباه له ..

أكدت صحيفة الأخبار اقتحام الريان للسوق

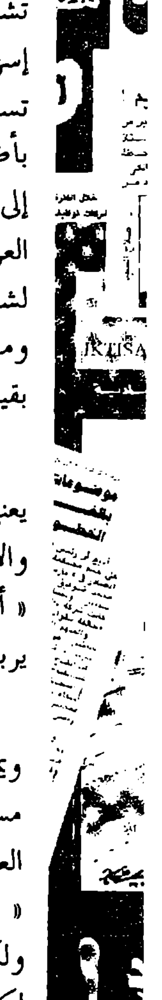
وانتصاره فى الجولة الأولى ، قبل أن تتحالف ضده الصحافة والدولة وتجار الذهب الآخرون ..

وقالت صحيفة « الأخبار » إن الريان « فى وقت قياسى .. أذهل كل خبراء الذهب .. اقتحم الريان الأسواق .. وأصبح ملقبا بالمعلم الكبير الذى سحب البساط من تحت أقدام خبراء وكبار تجار الذهب فى مصر من عشرات السنين » وتقول إنه ابتلع التجار الكبار : « والمدهش أن كبار التجار السابقين اضطروا للتعامل مع الريان بعد أن وجدوا أنفسهم أمام طريقين لاثالث لهما .. إما الإذعان لتحكم المعلم الكبير وأسعاره ، وإما الافلاس بعد حالة الركود التى مرت بها تجارتهم عندما حاولوا أن يقفوا ندا لند مع الريان (وعلامتى تعجب من الصحيفة) وبالطبع اختاروا طريق السلامة واستسلموا لاحتكار المعلم الكبير لسوق الذهب .. الذى كانوا هم ملوكه السابقين ! ! (وعلامتى تعجب من الصحيفة)

يعنى ما قاله أحمد زين ليس بعيدا عن الحقيقة بصرف النظر عن التفسير الطائفى ..أما مايعنينا نحن فهو استقراء تجربة الذهب لفهم ماذا كان يمثل الريان وماذا تعنى تصفيته الوحشية ..

وقد كانت صناعة الذهب تشغل بال الكثيرين فى مصر ، لأن الذهب فى مصر رخيص نوعا ما وأجر العامل منخفض جدا ، ومن ثم فكر الكثيرون لماذا لاتقوم عندنا صناعة مشغولات ذهبية مثل صناعة الماس





فى إسرائيل التى أصبحت تحتل مكانا عالميا ، والتى تشكل مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة المتدفقة على إسرائيل . وإسرائيل كما هو معروف لاتنتج الماس ، وإنما تستورده خاما وتصقله وتشكله فى مجوهرات تباع بأضعاف التكلفة .. فما الذى يمنع مصر من أن تتحول إلى أكبر مصدر للمصوغات الذهبية ، ولو للسوق العربية . كيف يستقيم أن تسافر سيداتنا لدول الخليج لشراء الصيغة ونحن عندنا الصاغة من ألف سنة ، بل ومصوغات الفراعنة تخلب اللب بمصنعيتها وليس فقط بقيمتها الاثرية ! ..

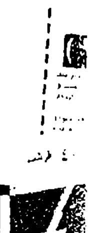
ولكن دخول السوق العالمية من باب الذهب يعنى أن تتحول الصاغة إلى صناعة وينتهى عهد الحرف والاسطوات ، والصائغ الذى يكون ثروته من خداع « أم محمدى » الفلاحة .. ليحل محله المستثمر الذى يربح من الإنتاج المتقدم والقدرة على التعامل عالمياً ..

نحن بحاجة إلى رأسمالى يدرس السوق المحلية ، ويمتلك وسائل التحكم فى هذه السوق ، ويعيش فى مستوى تكنولوجيا العصر وإتصالات العصر وبورصات العصر ليدير تجارة الذهب عالمياً .. لايمكن تصور « صناعة » فى نهاية القرن العشرين بلا « كمبيوتر » ولكن مجتمعنا كما تعكسه قضية الريان يعتبر امتلاك التاجر لكمبيوتر من أدلة الفساد والتآمر والشر والخيانة ! ..

واقرأوا ما كشفته جريدة الأخبار عن جرائم الريان .. حرفياً



● « اقتحم عالم الذهب وتسلل لمعرفة أسراره وقوانينه الخاصة » هل يعقل أن يسمح النظام الحاكم فى مصر بوجود رجل أعمال لايقتحم سوقاً ولا يعمل بمهنة قبل أن « يتسلل » لمعرفة أسرار وقوانين هذه المهنة ؟ ! .. مستحيل

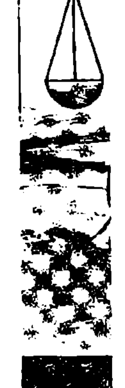


● « حقق ربحاً كبيراً ومستمراً »

هل يجوز فى مجتمعنا بتقاليده الفرعونية والناصرية وقلاع القطاع العام أن يحقق مستثمر « ربحاً كبيراً ومستمراً » ؟ !

عيب دا شيء يجيب الحسد ..

● اعتمد على خبرته ودرايته اليومية بأسعار الذهب العالمية والدولار من خلال الشاشات التى يمارس من خلالها عمليات المضاربة ويحتفظ فى منزله بإحدى هذه الشاشات « المونيتور » المتصلة ببورصات العالم (! !)





خشيت الصحيفة الا يدرك القارىء خطورة الجريمة التى أرتكبها الريان بتتبع أسعار الذهب والدولار وتماديه فى هذا الغى إلى حد أن وضع فى منزله وربما فى غرفة نومه واحدة من هذه الموبقات اسمها « المونيتور » متصلة ببورصات العالم ليتابع ليل نهار أسعار البورصات ليحقق لمودعيه أكبر ربح ..



خشيت الصحيفة أن يفوت القراء القصد الجنائى والدافع الإجرامى وهذا الريان يتابع « عورات » البورصات ويضع فى منزله العين السحرية التى تكشف له الأسرار جهاراً نهاراً وكأننا فى بلد بلا دستور ولا



أعراف ولا قوانين ولا بلهارسيا ! .. خشيت الصحيفة أن يفوت القارىء ذلك كله فوضعت علامتى تعجب بين قوسين ، هكذا (!!) لكى يدق كل مصرى على صدره مرعوباً مذهولاً .. ويصرخ :

وكمان كان متصلاً بجهة أجنبية .. وحاطط فى بيته « مونيتور » عيب على بناته دا عنده ولايا ..

هذا هو الريان الذى نكلوا به .. وهذه هى الصحافة التى حاربته ؟ !

نعود لقائمة الاتهامات التى كشفتها صحيفة « الأخبار » :

● « وبالتالى تمكن من تحديد سعر يومى خاص به بينما كافة محلات المجوهرات الأخرى تتعامل بمتوسط أسعار اليوم السابق »





● « وكان الريان أيضا يقوم بعمليات شراء الذهب من دول أخرى من خلال إتصاله بالبورصات ويحتفظ بها فى البنوك الأوروبية لإعادة بيعها هى الأخرى مع ارتفاع أسعار الذهب العالمية وهذه كانت تحقق له فروق أسعار خيالية تفوق بكثير فروق أسعار عمليات البيع والشراء داخل مصر لعدم تأثر أسعار الذهب محلياً إلى حد كبير بعمليات المضاربة خارج مصر وارتفاع أو انخفاض سعر الدولار ! ؟

بالنسبة للتهمة الأولى ، فهى حتمية لابد أن تسعى إليها المجتمعات التى تريد التقدم .. علينا أن نختار بين رجل الأعمال الذى لاينام حتى يعرف أسعار



« الغد » فى بورصة طوكيو ، وبين الاسطوات الذين يتعاملون ويعيشون فى الأمس وأسعار الأمس ..

وللأسف اختارت الدولة .. سجنت الريان ودفنت الريان .. وسلمت مؤسساته لفج النور الذى قضى سنوات « ينش » فى « سوء المآل » إلى أن فرجت بأشلاء الاقتصاد المصرى وتجار السقط !

الجريمة الثانية .. أشد هولاً .. لأن الريان ، باعتراف ألد الأعداء وهى صحيفة الثالوث ، ربح من تجارة الذهب فى الخارج ، ربح فى لندن والدوحة وجدة وقبرص ونيويورك ...

فهل يبيح نظامنا ربح المصرى من الخارج ؟ !

هل تبيح صحافتنا الاشتراكية أن يكسب مصرى من الإتجار بالذهب فى لندن ويحول هذا الربح إلى دفعات شهرية « للمتبطلين » المودعين فنكرر حكاية الإستعمار ولكن بالمقلوب !



مستحيل

عيب على تقاليدنا ! ..

وأخيراً ..

لقد أردت بهذا الكتاب شرح الأسباب التى صنعت مذبحة الاقتصاد المصرى ، والنتائج المحتملة .. وعذراً عن التأخير ، فنحن نتوقع الأسوأ ...

وقد كنا لانستوعب حكمة قوله تعالى : يخربون بيوتهم بأيديهم .. ونتصور أن ذلك يكون بهدم البيوت بالفأس فعرفنا اليوم أنه بالتشريع وبالسلطة الفاسدة تهدم البيوت ويخرب الاقتصاد وتتخلف الأمم .

وحسبنا الله ونعم الوكيل

نوفمبر ١٩٨٨ محمد جلال كشك



الناصريون قادمون
مذبحة شركات الأموال
من ؟ ! ولماذا ؟

هروب أم انتحار؟

أصحاب شركات

شركات توظيف الأموال!

الرأسمالية هى الحل

دعوا الشعب يختار..
الفقر الاشتراكى
أو الازدهار الرأسمالى

مذبحة مايو ١٩٨٨

يبدو للكثيرين أنها انتهت بحل توفيقي في المجتمع التلفيقي .. وأن كل شيء على مايرام .. الشركات انضبطت والأموال حفظت ، وحقوق الناس والحكومة ضمنت .. أو هكذا يحاول كتاب الحكومة أن يصوروا الوضع لغسل أيديهم من دم الشركات ودم مليون مواطن كانوا يعتمدون عليها كمصدر رزق .. بل من دم آخر محاولة للرأسمالية المصرية لإنقاذ مصر ولن تكون الأخيرة إذا ما استوعبنا دروسها وعبرها ..

وفي اعتقادنا أن هذه الصورة التي تقدمها أقلام كتاب الحكومة عن الحل السعيد هي صورة زائفة ، تماما كما كانت الصورة التي قدمتها هذه الأقلام عن التجربة ذاتها ، صورة كاذبة مضللة تقوم على الافتراء المطلق .. في اعتقادنا أن التجربة ضُربت وأن هذا النوع من الشركات ترك للموت ، وأموال الناس قد ضاعت أو ضاع معظمها ، بصرف النظر عن الوقت الذي سينقضي قبل أن تعلن وفاة فكرة توظيف الأموال وإفلاسها رسميا .. هذا إذا كلفت الحكومة نفسها بإصدار شهادة الوفاة ..

في اعتقادى أنه ما لم يحدث تغير جذرى فى المناخ السياسى والفكرى فلا مستقبل لشركات التوظيف ولا لأي نشاط رأسمالي حقيقي يحاول أن يرتكب خطيئة هذه الشركات التي حددها كاتب حكومي بقوله : « إن هذه الشركات تضخمت حتى تناست حدود قوتها ، وأصبح من الطبيعي رد ما يصلح منها إلي الصف [1] »

ونحن نوافق على هذا التفسير ، لجانب من أسباب الهجمة التترية على هذه الشركات ، فنحن نعيش في مجتمع يقوم على توازن القوى بين جماعات هزيلة ، غير مسموح لأي منها بأن تتضخم أو أن تخرج عن الصف ، خاصة إذا كانت هذه القوة مدنية .. ورأسمالية بالذات ..

---

(١) صلاح منتصر ـ أكتوبر

نحن نعيش في دولة شمولية تعتمد نظام الحكم المطلق الذى يعتمد على كون الدولة هي الأكبر في كل مجال ، وبالذات في الميدان الاقتصادي لأنه هو المتحكم في مواقف الناس وحساباتهم وقراراتهم أو كما كان عبد الناصر يقول إن افضل طريقة لحكم مصر « هي جعل كل مصري يأكل من تحت يد الحكومة » .

وشركات توظيف الأموال هي أول أو أضخم محاولة منذ ١٩٥٢ لاستقلال مجتمع المدنيين ، مجتمع « الأهالي » أو « الرعايا » . وقد أصبح نشاطها الاقتصادي بحجم لا تطيق الدولة بفلسفتها الحالية استمراره ، فكان لابد من تقزيمها وإعادتها إلى الطابور أو « الصف » بتعبير مجلة أكتوبر .

كان من الطبيعي أن يسعى النظام إلى تحقيق « انهيار العمالقة » إذ لا يسمح في الدولة الشمولية بالعملقة ، إلا للقزم الأوحد : الحكومة ..

الفلسفة المسيطرة علي النظام تعتبر النشاط الاقتصادي الخاص هو شر لابد منه مرحليا ، هو من المحظورات التي تبيحها الضرورات ، ومن ثم فإن أنصار هذه الفلسفة لابد أن يقلقوا لنمو قطاع خاص إلي الحد الذي يهدد باستحالة أو صعوبة ذبحه فى الوقت المناسب عندما تستأنف الاشتراكية الظافرة مسيرتها المحتومة من وجهة نظرهم ..

وإذا اعتقد البعض أن الحكومة قد لعبت لعبتها بمنتهى الذكاء ، فيمكن أيضا القول أنها تصرفت كذلك بمنتهى عدم الشعور بالمسئولية ..

ما تحقق حتي الآن هو إنهاء شركات توظيف الأموال ، فلن يكون هناك « إيداع » لأموال والذين لديهم استثمارات فيها يتربصون بها للانسحاب منها ، وذلك بعد انهيار الثقة بفعل الهجمة التترية .. وبعد القيود التى وضعتها الحكومة على حق هؤلاء في سحب أموالهم .. وأيضا بعد أن نجحت الحكومة في إجبار هذه الشركات على خفض نسبة الأرباح التى توزعها .. وقد « قرر » رئيس تحرير مجلة حكومية ، أو لعله أفشى قرارا حكوميا بالا تزيد نسبة الارباح على ١٥ بالمائة ، وهي نسبة لا تستحق المخاطرة وتحدي الحكومة .. إذا عرفنا أن الحكومة وبنوكها يدفعون الآن ١٣,٥ ٪ معفاة من الضريبة أو كما قال رئيس الحكومة تعادل ١٨ ٪ فعليا وقد بدأت

الأصوات من جانب بعض الحكوميين تطالب برفع سعر الفائدة إلى ثلاثين بالمائة ! فلماذا سيودع الناس عند الحاج أحمد والحاج أسعد ؟ [1]

ولا شك ان المواطن الذي يطفح « الكوتة » لكي يوازن دخله المتدهور مع الأسعار الصاروخية ، سينشغل بالكارثة الجديدة أو إجبار الحكومة الشركات على خفض ما كانت تدفعه له ، سينشغل بها عن تأمل بلاغة المحرر الذي يتراقص بالألفاظ على أنين الجماهير وحول النار التي حرقت دخول مليون مواطن وهو يقول لهم : **« على المودعين أن يستعدوا منذ اليوم لمواجهة الحقيقة المؤكدة وهي انخفاض نسبة العائد الذي ستدره إيداعاتهم في هذه الشركات .. ليس بسبب تدخل الحكومة ولكن بسبب رقابة الدولة »** [2]

وأنى لرجل الشارع حكمة المحرر التي تجعله يفرق بين التدخل والرقابة وبين الحكومة والدولة .. أو كما يقول في إبداع أبرع :

« وإذا حدث ووجد بعض المودعين أن شركاتهم قد حققت خسارة فليس هذا بسبب القانون وإنما في ضوء القانون .. والفارق كبير » !

يامُلعب !

وويل للشجي من الخلي !

المهم أن الحكومة حققت الشق الأول وهو ضرب الشركات وتصفيتها وتلقين الرأسمالية الصاعدة درساً مرعبا .. وبقي الشطر الثاني من اللعبة ، وهو كيف « تهرب » الحكومة من مسئوليتها إزاء المليون مواطن الذين لابد أن يحملوها مسئولية رد أموالهم وتدبير مصدر آخر للدخل بدل الذي سدته .. وهنا تفتقت العبقرية عن الحل التقليدي : « تطويح » القضية ! لعبة التوفيق .. ذكرتنا بمعركة التوافيق .. أو حكاية التوافيق والتباديل ! ..

---

(١) اعترفت مجلة أكتوبر : « سواء في التوفيق أو التصفية فإن المودعين بعد كل الذى عانوه نفسيا وماديا فى الشهرين الأخيرين سوف يهرعون لطلب استرداد أموالهم »

– وأعترف مكاتب « المجلة » أن الهدف هو « القضاء على أسطورة هذه الشركات نهائيا » !

(٢) أكتوبر ١٤ / ٨ / ١٩٨٨

الشركات مستمرة أمام الناس .. والشركة التي « توفق » غير ملزمة برد الأموال ، بل هي التي تحدد في صكوكها المدة التي لا يجوز للمستثمر استرداد أمواله فيها .. ولم يحدد لا القانون ولا اللائحة هذه المدة .. وهذا يعطي الحكومة فسحة جحا .. فإما تموت الشركات أو يموت المودعون أو تموت الحكومة ! .. وبالطبع وجد أصحاب الشركات الذين هوجمت منازلهم ونهبت أو اغتصبت متاجرهم ورفضت البنوك صرف شيكاتهم رغم وجود الرصيد . وجدوا في هذه الصيغة مخرجا فقبلوا ووفقوا .. بل لعل بعضهم رحب ، فالأرباح خفضت وسحب الأموال ممنوع والزعل مرفوع ! ووقعت براس أهل البلد كما كان الجبرتي يسجل صلح الكبار ! وقال كاتب الدولة : « بصدور القانون أصبح هناك اعتراف رسمي من الدولة بما هو قائم وموجود ليس من أجل خاطر عيون أصحاب الشركات وإنما من أجل أموال المودعين التي بلغ حجمها في شركة واحدة أكثر من ٢,٥ مليار جنيه » .

فهل يجد أهل البلد العزاء عن خراب بيوتهم ودمار مستقبل الوطن في الحكمة المرسلة : الخراب لم يتم بسبب القانون بل في ضوء القانون « والفارق كبير » نعم الفارق كبير بين من يكتب عن آلام الناس ومن يكتب ليسر الدولة ويبرر تصرفات الحكومة !

المهم أنه حل توفيقي تلفيقي ومناورة لن تخفي حقيقة الواقع .. ومهما تكن التطورات التي يحملها المستقبل .. والليالي حُبالى يلدن كل عجيبة .. أقول مهما يكن الحل الآتي .. فلا سبيل أمامنا ، ولا حيلة للعاجزين من أمثالنا عن رد المنكر إلا باللسان .. لا حيلة لنا إلا محاولة تحويل النكسة إلى تجربة بتحليل أسبابها ومعرفة القوى المشتركة في صنعها ..

لقد كانت مذبحة مايو ، نقطة تحول في تاريخنا وممارساتنا السياسية ، أو يجب أن تكون كذلك وإلا تضاعفت الكوارث وتتابعت النكبات واستمر انهيارنا إلى ما تحت القاع ! ..

في هذه المذبحة كشفت كل القوى عن حقيقة مشاعرها ودوافعها ومعتنقاتها وتوجهاتها ، وأصبح لزاما على كل من يعنيه مستقبل هذا الوطن .. أن يقف ويتساءل ويُساءل .. ما هو التوجه العام للدولة ؟ ! ما هو الخيار الذي اختارته وتريد فرضه على المجتمع ؟ !

هل مازال التوجه العام توجها اشتراكيا ؟ ! انطلاقا من حتمية الحل الاشتراكي أم أن التجربة أثبتت فشل هذا الاختيار وأكذوبة هذه الحتمية ، ومن ثم أصبح من حقنا التحرر من هذا الالتزام الذي قادنا إلى الإفلاس الاقتصادي والتبعية السياسية .. وتجربة الحل الرأسمالي ؟ !

وقبل ذلك هل الدولة بصيغتها الحالية واخلاقياتها وقيم العمل والتعامل السائدة فيها .. هل هذه الدولة قادرة على تحقيق أي الحلين .. ؟ !

على أية حال ، في مذبحة مايو .. اختارت الدولة الحل الناصري ، وكنا قد تنبأنا منذ أكثر من ٤ سنوات بهذا المصير بعد ظهور رموز النظام الناصري وإحكام أعضاء التنظيمات الناصرية المنحلة (رسميا على الأقل) سيطرتهم ، على مراكز الإعلام . ويمكن في عجالة إرجاع أسباب « الطفح » الناصري الذي ظهر على وجه الدولة في مصر إلى الآتي :

١ – الوفاق الأمريكي – السوفيتي الذي نعيشه حاليا ، وهو أخطر صيغ هذا الوفاق منذ نهاية الحرب العالمية ، وهو وفاق يريده الطرفان بشدة ، ولأسباب جذرية ، وأزمة خانقة تهدد العملاقين معا .. وكل وفاق لابد فيه من تبادل التنازلات ، وقد رأينا كيف وافق الأمريكان على ذبح ضياء الحق إكراما لانسحاب الروس من أفغانستان « عسكريا » واكتفوا بوضع وردة على جثته كما يفعل رجال المافيا ، وكانت هذه الوردة هي السفير الأمريكي الذي نحروه معه لكي لا تلحق بهم الشبهة .. ولكن الثمن الأساسى الذي كان لابد أن يدفعه الاتحاد السوفيتى هو .. إسرائيل .. أو بمعنى أدق ، يسدد في خزانة إسرائيل ، وأهم ما تطالب به إسرائيل هو اليهود السوفيت الذين سيحولون إسرائيل إلى دولة عظمى ليس في الشرق الأوسط فحسب ، فهى الدولة العظمى الآن في هذا الشرق ، بل على المستوى العالمي .. وكان أن وافق الاتحاد السوفيتي على السماح بالهجرة ، بل وإلى إسرائيل مباشرة ، لكي لا يكون لهؤلاء اليهود الخيار في التوجه لأي مكان غير إسرائيل .. وقد كتبنا ذلك منذ ٣ سنوات ، وها هى الأنباء ترد عن ارتفاع عدد المهاجرين اليهود إلى مايقرب من مائة ألف سنويا و أيضا امتناع الولايات المتحدة لأول مرة عن منحهم تأشيرة « لاجئين » أي الحق الفوري في دخول الولايات المتحدة وتلقي معونة مالية

بل تقرر اعتبارهم طالبي هجرة ومن ثم يمكن أن يتأجل منحهم الفيزا لعدة سنوات .. أى باختصار يستحيل عليهم البقاء في روسيا أو التوجه إلا لإسرائيل ..

وقلنا منذ سنوات ، إنه من الطبيعي أن تفكر إسرائيل في توفير أرض لملايين اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتي ، وأن الحل الوحيد المتاح هو .. سيناء .. نعم سيناء لاغيرها ، ومن ثم فإن المخطط الإسرائيلي الأمريكي القادم هو تسليم سيناء لليهود . وهذه مهمة تخصص فيها الناصريون ، فقد تعودوا تسليم سيناء لإسرائيل مرة كل عشر سنوات . صحيح أن ظروفا خارجة عن إرادة الناصريين تدخلت مرتين وأعادت سيناء للمصريين ، إلا أن ذلك لا ينتقص من جهد الناصريين ، فليس عليهم إدراك النجاح ! ..

وقد قلنا منذ ثلاث سنوات ، إن حكومة ناصرية هي وحدها التي تستطيع خلق المناخ « الثوري » الذي يمكن إسرائيل من احتلال سيناء في ظل تعبئة عربية كلامية تتزعمها مصر ، يمكن العودة لحديث الانتصار الثوري في القاهرة رغم الاحتلال الإسرائيلي الثالث لسيناء ، وسيقال إن إسرائيل « أجبرت » على احتلال سيناء رعبا من النظام الثوري بينما جلت عنها من قبل مجاملة واطمئنانا للنظام الساداتي العميل !

وهذا يفسر الدعم الأمريكي للتيار الناصري ، ويمكن تتبع أي خيط ناصري فسينتهي إلى علاقة أمريكية بصورة أو أخرى ! .. وليس مصادفة أن تبدأ في السفارة الأمريكية قصة التنظيم الناصري الذي طرح لأول مرة زعامة خالد عبد الناصر في الساحة السياسية ، والسفارة الأمريكية هي التي قدمت القضية للنظام فابتلعها في بلاهة نادرة من بعض أطرافه ، وتآمر خبيث من البعض الآخر ، مما أتاح فرصة العمر للظهور بمظهر المكافح ضد إسرائيل القاتل لليهود ، ووقفت القضية في حلق النظام لا يستطيع أن يبتلعها ولا أن يلفظها !

وقد أشرنا فى أكثر من مطبوعة إلى ارتباط الناصريين بالأمريكان ، واحتضان المؤسسات الأمريكية للفكر الناصرى وقيامها بترويجه ، وفى نفس الوقت يتولى تمويل الناصريين ، زعامات ولدت فى حجر المخابرات الأمريكية ، ودول تلتحف أو تستر عورتها بالعلم الأمريكى !

٢ –فشل القوى الوطنية فى تطوير الوعى الذى عاد بهزيمة الناصرية ، فشلنا فى تطويره إلى حركة سياسية لمحو عدوان الناصرية على الفكر المصرى والاقتصاد المصرى ، فبقيت كل الصيغ الناصرية تشل حركة التغيير ، حتى نصر أكتوبر الذى كان بالكامل نفيا للناصرية فكرا وممارسة ، بل كان كله من صنع ضحايا عبد الناصر ، حتى هذا النصر التاريخى استطاعت القوى الامبريالية والصهيونية العميلة فى مصر والعالم العربى ، خنقه ، حتى أصبح النظام يحتفل به على استحياء !

٣ – كانت نقطة الضعف التى نفذ منها الناصريون والقوى العالمية التى تساندهم ، هى نفور النظام من الديموقراطية واستطعامه أو قل استسهاله الحكم بالسلطات غير المحدودة التى ورثها عن ديكتاتورية عبد الناصر . وقد أشرنا أكثر من مرة إلى أن عداء الرأسمالية فى التجربة الناصرية ومخلفاتها ، إنما ينبع فى بعض جوانبه من عداء الديموقراطية و التخوف منها واليقين من أن السماح بنمو رأسمالى حقيقى لابد أن يفضى إلى تعزيز المطالبة بالديموقراطية وتقليص السلطات الوحشية والسرطانية للدولة . فالديموقراطية والرأسمالية الوطنية توأمان لا ينفصلان وليس ما يجرى فى الصين وروسيا بل وما جرى فى كوريا عن قولنا هذا ببعيد .. ولم يكن تجديد قانون الطوارىء أو بالأحرى تحويله من قانون استثنائى هو – كما قيل فى الطلاق – أبغض الحلال إلى قانون دائم بل هو الأساس فى أسلوب الحكم ، وكذلك استبعاد المعارضة من الانتخابات المحلية وتدمير شركات التوظيف وذبح أصحابها على جثة مصلحة ملايين المستثمرين إلا مظاهر متكاملة لاختيار الحل الناصرى .

٤ – مجموعة من المستشارين الناصريين ورث النظام بعضهم وزرع له البعض الآخر بواسطة القوى التى تفخر علنا بتغلغلها فى الدولة ![1] وقد استطاع هؤلاء المستشارون إقناع النظام أن الخطر الحقيقى الذى يواجهه هو الوفد والتيار الإسلامى وكذلك لمواجهة عنصر آخر لانريد أن نتعرض له هنا ، رغم أنه أصبح حديث المختصين عالميا .

رغم أننا قلنا أكثر من مرة إن الوفد والإخوان هما آخر من يفكر فى قلب نظام الحكم ليقينهما أن سقوط النظام حاليا لن يكون إلا لحساب الناصريين أو نظام ديكتاتورى أسوأ ، إن كان هناك ما هو أسوأ من دولة يحكمها الناصريون الجدد ! ! .

---

(١) قال الصحفى الأمريكى بوب ودوارد أن ال C I A متغلغلة فى النظام المصرى من قمة الرأس حتى القدم !

المهم أقنع المستشارون النظام أن القوة التي يمكنها موازنة هؤلاء هى بقايا الناصريين ، وفى نفس الوقت لا خوف منهم ، لأن تاريخ الناصريين المخزى يسهل جداً استخدامه ضدهم لو « خرجوا عن الصف » وعناصرهم بلا جماهير .

وهكذا قفزت فجأة عدة عناصر ناصرية إلى مراكز مؤثرة ، وخاصة فى الإعلام وقرب مركز التأثير فى القرار ، كما عاد هيكل بالطبل والزمر[1] وتحالف الناصريون بالطبع مع شيوعيي الأجهزة وشمت الضباع رائحة الدم فلبست رداء الناصرية وهرعت تشارك فى المذبحة .

وهذه الرموز الناصرية التى وثبت على النظام لا تؤمن بالرأسمالية ، ولا تطيق أن ترى نمواً رأسمالياً ومصريا بالذات ، وتعتبر لفظة رأسمالية كلمة نابية فاضحة لا يليق التلفظ بها فى مجتمع ثورى ! ! ومن ثم فحتى أنصار الرأسمالية يحاولون التأدب باستخدام تعبير « القطاع الخاص » ولكن هيهات أن ينجح هذا التستر فى إخفاء الأمر على العناصر « الواعية » فهى تسخر قائلة : إن « القطاع الخاص » هو الاسم الحركى للرأسمالية .. أى أن الرأسمالية والنشاط الرأسمالى فعل فاضح محرم قانونا وشرعا أو على الأقل عرفا ، ولذلك يضطر الذين ابتلوا به إلى أن يتستروا خلف اسم حركى حتى لا يؤخذوا بالجرم المشهود أو يثيروا ضدهم الرأى العام ! ! .

وكل ما كانت تدعيه هذه الرموز الناصرية عن قبولها للقطاع الخاص فضلا عن تشجيعه لم يكن أكثر من مناورة وكسبٍ للوقت . حتى ينسى الناس ما جروه على البلد من خراب وتدهور وانهيار على جميع المستويات ، فيعودون بنا إلى سياسة

---

(١) وقد قال هيكل ونشرت اكتوبر ولم يعترض أحد أن من أسباب تعثر الحكم فى مصر أن خطب الرئيس مبارك لا تكتب نتيجة لحوار كامل مع الرئيس وإنما تكتب بأمزجة أصحابها والنتيجة أنها تدخل رئيس الجمهورية فى معارك لا شأن له بها . (أكتوبر ٥ يونيو ١٩٨٨ ص ٣٨) ونحن لانذهب إلى هذا الحد فى ظننا إذ لا نصدق أن الرئيس يترك لكائن من كان أن يكتب له خطبة وفقا لمزاج هذا الشخص وأن الرئيس حتى لا يراجعها بعد كتابتها ولو مرة بل يقرأها لأول مرة أمام الميكرفون فيجد نفسه يعلن الحرب على ليبيا وكان فى نيته أن يعيد العلاقات الدبلوماسية معها !! لا..هذه صورة هزلية نربأ ببلدنا أن تكون قد وصلت إليها . وما أوردها هيكل إلا لأحد أمرين إما لأنه استاء من عدم استدعائه حتى الآن إلى القرب من السلطة رغم ما قدمه من ثناء وما جاء به من توصيات وإما أنها تشنيع بالنظام فى إطار مخطط الإطاحة به الذي كانت عودة هيكل أول خطواته التنفيذية .. وقد يكون مزيجا من الأمرين والله أعلم ! أما نحن فنعتقد أن أصحاب الأمزجة يقتصر دورهم حاليا على تزويد الرئاسة بمعلومات خاطئة ومشورة تخدم أهدافهم لا مصلحة النظام ..

الاشتراكية الناصرية ، سياسة تصفية رأس المال المصرى والقضاء على الرأسمالية المصرية، سياسة التأميمات والمصادرات والحراسات ومطاردة أى نشاط اقتصادى منتج ، حتى يصبح العمل أو الإنتاج أو الملكية الفردية جريمة تطارد وتكتشف وتسبب البلاء لصاحبها .. وتأمل مصير ومعاملة الرواد الذين اقنعوا ملايين المصريين باستثمار مليارات الجنيهات . وقارن ذلك بما يناله ويلقاه لصوص القطاع العام الذين أفلسوا الشركات ونهبوا البنوك ، أو الأفاقون الذين يأتون من العالم المتخلف باسم مستثمرين !! .

راهن الناصريون على نسيان الناس . وما أسرع ما ينسى المصريون وما أقل استفادة الشعوب المتخلفة من تجاربها ، وغير المؤمن يسعى بنفسه إلى الجحر ليلدغ منه مرات ومرات .. نسوا مجتمع عبد الناصر الذى انقطعت فيه الصلة بين الإنتاج والدخل ، بل أصبحت زيادة دخل الفرد مرتبطة ببراعته فى التقرب من السلطة ليتمكن من نهب جانب من ثروة البلاد سواء بنهب الخزانة العامة ، أو نهب الأموال المصادرة أو الإتجار فى تراخيص المواد التموينية .. أو المكاسب التى تصدر بقرار سياسى فتوزع الأرباح فى الشركات الخاسرة أو تسليط فئة على فئة مثل خفض الإيجارات دون أى تفكير فى تحقيق زيادة فعلية فى موارد البلاد ، بل حتى الدولة كانت تعتمد فى زيادة مواردها ، إما على مصادرة أموال القطاع الخاص بل حتى مال الأفراد . أو الإتجار فى مركز مصر الدولى . فتحصل على رشوة من القوى العالمية[1].. مع انهيار الدخل العام والفردى وارتفاع المديونية ، وتدهور مكانة مصر وزيادة قابليتها للتبعية .. نسينا أن اشتراكية عبد الناصر حققت معجزة التنمية بالسالب ! فمنذ النصف الثانى من الستينيات بدأ الإنتاج أو الدخل القومى فى التناقص ! وفى وقت كانت اليابان وكوريا تحققان معدل تنمية فوق الـ ١٥ ٪ كنا نلهث فى محاولة فاشلة لكى نساوى معدل التنمية مع معدل زيادة السكان بلا أمل فى تحقيق أى تحسن للدخل العام أو الخاص .

الخيار الناصرى الذى يصادر ثروة المصريين ويتظاهر بإعادة توزيعها أو حتى يوزعها فعلا بصورة ما ، ويحقق سعادة قصيرة تقوم أساسا على التشفى والانتقام أو الحقد الاشتراكى كما كنا نطلق عليه . سعادة التشفى فى افقار الذين معهم وليس

---

(١) تأمل كيف لا يزال سمسار العهد الناصري يلوم السادات لأنه أخرج الروس من مصر ببلاش فلم يذهب إلى كسينجر ويقول له أطلع لك الروس بكام !!

إثراء الفقراء أو رفع مستوى معيشتهم . لأن هذه المصادرة لا تحقق زيادة فى الدخل العام للدولة ولا فى معدل دخل الفرد لأن الدولة صادرت المال الموجود فعلا و لم تزده فليست هنالك قيمة مضافة . وهذه المصادرة ستؤدى إلى وقف نشاط القطاع الخاص واختفاء المدخرات إما بإنفاقها استهلاكيا للتخلص منها قبل أن تصل إلى علم الدولة ـ العصابة أو تهريبها أو دفنها فى زلع أو تحت البلاطة كما كان المصرى يفعل منذ آلاف السنين هربا من طغيان السلطة الأجنبية الجاهلة أو قل المتعجلة التى تفضل ذبح الأوزة على تنميتها .. والنتيجة هى تدهور عام على جميع المستويات وهبوط قطاعات أوسع تحت مستوى الفقر وزيادة تبعية الوطن .

وللأسف يأتي هذا الخيار ونحن نعيش ما يمكن وصفه بعصر الهزيمة الشاملة للفكر الاشتراكى .. وقبل عشرين سنة كان الببغاوات يتحدثون عن الانتصار العالمى للاشتراكية وقرب اعتناق أمريكا لها !! وقتها كتبت أنا أقول إن الرأسمالية هي أعلى مراحل الاشتراكية ، فقالوا : صاحبكم مجنون !! .

إن رجوع الدول الاشتراكية أو الشيوعية لمبدأ الربحية . رغم كل ما نشرته وروجته ضد الربح كمحرك للإنتاج أو النشاط الاقتصادى فى المجتمع الرأسمالى بل كل ما عددته من سيئات لدافع الربح عبر التاريخ البشري .. إن هذه العودة هى التسليم النهائى بهزيمة الاشتراكية ، تلك الهزيمة التى أصبحت على أية حال أوضح من أن يجادل فيها ، وهاهى الرأسمالية التى كان ستالين بل وحتى خروشوف يتوعدها بالدفن .. ها هى قد دفنت ستالين وماو وخروشوف .. وأحفاد ستالين يعيشون فى مجتمع رأسمالى أما أحفاد خروشوف فيتظاهرون فى الشوارع مطالبين بالرأسمالية التى ذهب زعيمها ريجين يشرب الكوكاكولا على قبر رواد الاشتراكية ، يحيط به جموع الساخطين المطالبين بتدخل أمريكا لتوفير حقوق الإنسان فى وطن الاشتراكية ، سدس الكرة الأرضية وجنة العمال والفلاحين ، فإذا بها الدولة الكبرى الوحيدة التى يريد مواطنوها الهرب منها ! أما الباقون من الجيل الجديد الموعود بالشيوعية فقد فضل عليها البلوجينز والهمبرجر بل وتبلغ المأساة ذروتها بفرقة البيتلز الروسية التى تلبس وتربى شعرها وتتقصع مثل غلمان البيتلز الانجليز قبل ثلاثين سنة مع فارق وردة تغنى شادية وهانى مهنا ، يغنى عبد الحليم أو ابن عبمعطى فى حذاء شوق ..

السعى إلى الربح مهما بدا دافعا فرديا أنانيا بل وكريها فى بعض الأحيان إلا أن البشرية لم تكتشف حتى اليوم ، محركا للتقدم الاقتصادى ومغريا للنشاط الإنسانى فى مجال الإنتاج ووسيلة لثراء الأمم أفضل من سعى الفرد إلى الربح .. وكما أن غريزة حب البقاء غريزة يمكن وصفها بالأنانية والفردية وأحيانا تتخذ أساليب وحشية فى التعبير ولكنها هى التى أدت إلى قيام المجتمعات البشرية وانتقال الإنسان من مرحلة الصراع الحيوانى إلى مرحلة القانون الإنسانى وتنظيم حماية الذات باحترام حق الآخرين فى البقاء بل والوعى بأن البقاء قد يتحقق أحيانا بتضحية الفرد بحياته حماية للنوع أو المجتمع ومن ثم أصبحت التضحية أو الاستشهاد تعبيراً أسمى عن غريزة حب البقاء . ولمن شاء الحصول على أروع تلخيص لهذا الفهم فليرجع إلى تفاسير المسلمين لقوله تعالى :﴿ ...**ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة .**﴾ .

ومهما قال وكتب الاشتراكيون فى التشنيع على دافع الربح فى المجتمعات الرأسمالية فلن يقولوا أكثر من تلك الصورة الكاريكاتورية التى قدمها الفيلم الأمريكي « الرجل الذئب » حيث نرى الصبى المصاب يفضى بسره إلى صديق عمره بأنه يتحول ليلا إلى ذئب ، ولا يصدق صاحبه فيقدم له تجربة حية ، وما أن يتأكد الصديق من أن صاحبه يتحول فعلا إلى وحش كاسر حتى يكون أول ما ينطق به « .. يا إلهى نستطيع أن نجمع ثروة من ذلك ! » .

قول قبيح بغير شك وتفكير مزعج بل منحط ، ولكن بالمقابل فهذا التعلق بالربح هو الذى جعل أمريكا أغنى دولة فى العالم . بينما محاولة اقتلاع غريزة الربح أو كبتها هى التى أصابت المجتمع السوفيتى بأمراض قاتلة وأزمات إنتاج لا نهاية لها الجأته إلى التسول والخضوع للدول الرأسمالية واشتراطاتها ولم يجد مخرجا فى النهاية إلا بالعودة إلى الطبيعة البشرية بقبول الربح « كمحرك للتاريخ » كل التاريخ حتى الاشتراكى منه .

وكما نظمت البشرية أو المدنية بالفلسفات والأيديولوجيات والشرائع والقوانين ، غريزة حب البقاء وحولتها من السعى إلى قتل الآخرين لضمان سلامة الذات ، إلى التعاون مع الآخرين لتوفير سلامة الجميع ، كذلك يمكن بل وأمكن إلى حد بعيد بالتعليم والتشريع توجيه غريزة الربح من الخطف أو الربح السهل ..

إلى السعى للربح من خلال عمليات أرق وأنظف وأكثر إنتاجا وأكبر عائدا على المجموع .. وكل ما سوده الشيوعيون عن جرائم الرأسمالية صحيح ، ولكنه أيضا لا يصل إلى واحد بالمائة مما أنزلته اشتراكية ستالين بشعوب الاتحاد السوفيتى أو ثورة ماو الثقافية بالصينيين ولا أحد يزعم أن ابادة الهنود الحمر أو شق السكك الحديدية أو ما جرى فى سباق الذهب فى كاليفورنيا أو ماارتكبته شركات النفط فى حق شعوب العالم الثالث أقل بشاعة مما ارتكبه ستالين لإنشاء المزارع التعاونية أو مذابح الثلاثينيات أو بإزالة وطن وشعب التتار .. الخ .

فلكل نظام خطاياه والمهم هو المحصلة النهائية والثمن الذى دفع لتحقيقها . ومرة أخرى لا أحد يجادل أن العائد على الإنسان الأمريكى يفوق بمراحل ما ناله المواطن السوفيتى وهو ما يرجح كفة الرأسمالية فى النهاية كما أن عودة الشيوعية إليها ذليلة صاغرة يدحض أى اعتراض . غير أنى أحب أن أقول هنا ، إن الاختيار الاشتراكى فى حالة روسيا والصين لم يكن خطأ ولا مجرد نزوة عقائدية فلم يكن بوسع روسيا ولا الصين تجربة الحل الرأسمالى لأسباب عديدة لايتسع المجال هنا لتعدادها ولكن حسبى أن أشير إلى بعضها .. منها عنصر الامبراطورية .. فالرأسمالية تعنى الديموقراطية ، وها هو الانفتاح فى روسيا والصين يتماشى فيه الانفتاح السياسى مع العودة للرأسمالية ..

والديموقراطية فى القرن العشرين كانت تعنى تفكك الامبراطورية وتلك هى عقدة العقد فى حالة روسيا لأن المواطن الروسى عليه أن يختار بين الديموقراطية ، أو الامبراطورية وهو كالطفل يريد الاحتفاظ بهما معا ! بل وأثبتت تجربة التاريخ أنه على استعداد للتضحية بالديموقراطية تشبثا بالامبراطورية .. وإذا كان جورباتشوف سيسقط فبسبب الامبراطورية ، إذ عليه أن يختار بين الامبراطورية أو الديموقراطية ، ولكن الروس بشوفينيتهم وكنيستهم وما يعتقدونه فى أسباب قوتهم .. هل سيتركون له حرية الاختيار ؟ .

وقد سبق أن رددنا على الاعتراض الجاهل الذى يقول : لماذا احتفظت بريطانيا وفرنسا بالديمقراطية والامبراطورية فترة طويلة ولم تواجها الاختيار الروسى الصعب .. ؟ وقلنا إن الوضع الجغرافى هو السبب فقد كان بوسع الجنتلمان الانجليزى أن يستمتع بالديمقراطية فى جزيرته ما شاء ويسهب فى الحديث بل وممارسة حقوق

الإنسان فإذا ركب البحر وقطع الأميال تقمص شخصية السوبرمان واستباح لنفسه ممارسة أخس الأساليب مع « الهمج » المستثنين من القانون الدولى والأعراف الانسانية فأمكن إذلال وإخضاع الهندى والمصرى ولكن بعيدا عن مسامع وأعين المواطن الانجليزى الذى يكتفى بعدم جرح مشاعره فهو لا سمع ولا رأى .. نفس الفكرة التى كانت خلف قانون : العبد إذا وطىء أرض بريطانيا أصبح حرا .. وذلك فى نفس الوقت الذى يقوم فيه البريطانيون بخطف الأفريقيين وبيعهم عبيدا فى العالم الجديد وقد ساعد على عملية ازدواج الضمير هذه ، ضعف وسائل الاتصال وقتها .. أما فى روسيا فإن امبراطوريتها اتخذت شكل الامتداد الأرضى أى لا بحار ولا محيطات تفصل بين الامبراطور ومستعمراته وبالتالى كان يستحيل إقامة ديموقراطية فى روسيا على بعد خطوات من نظام القمع فى أوكرانيا أو المستعمرات الإسلامية فكان أن قام النظام الشمولى فى الامبراطورية كلها واستمر فى ظل الاشتراكية الروسية لحفظ الامبراطورية ولفرض وحدة شعوبها وأجناسها المختلفة الأصول واللغات والديانات والمتفاوتة التطور .

كانت هذه الدول ضعيفة الجذور الرأسمالية محدودة الخبرة ، تعانى نقصا خطيرا فى المدخرات والرساميل المتاحة للاستثمار بسبب تدنى مستوى الدخل القومى والفردى ولم تكن تملك الفترة الزمنية التى مكنت الرأسمالية الغربية من بناء نظامها الصناعى على مهل وبالتجربة والخطأ .. فقد كانت روسيا والصين تواجهان تحديات خارجية خطيرة تفرض السعى المحموم لامتلاك الصناعة .. ويحلو للشيوعيين ادعاء أو تفسير هذه الضغوط الخارجية بأنها كانت موجهة ضد النظام الشيوعى وخوفا من قيام نظام اجتماعى واقتصادى متفوق على الرأسمالية . وهو سخف وهذر يليق بأطفال السوفيتات .. والحقيقة أن العداوة الشرسة من جانب الدول الرأسمالية للنظام الشيوعى فى الصين وروسيا من قبلها ، هو خوف هذه الدول الرأسمالية من نجاح الدولتين فى إقامة النظام الرأسمالى أو الصناعى فتزاحمها الدولتان فى أسواق العالم . وقد تعرضت ألمانيا واليابان لمقاومة أشرس ، من جانب نفس الرأسماليات بينما كانت الدولتان تبنيان نظاما رأسماليا لا شبهة فيه . فالدول لا تحارب من أجل مبادىء بل من أجل أسواق وما كانت الرأسماليات المتحكمة فى الاقتصاد العالمى بالتى تقبل دون مقاومة دخول مزاحمتين فى مثل إمكانيات روسيا والصين ..

من هنا كان لابد أن يكرر ستالين وماوتسى تونغ تجربة بطرس الأكبر أى محاولة بناء المجتمع الصناعى تحت إشراف الدولة وبقوتها . تجميع المدخرات وفائض الإنتاج وتوجيهه لبناء الصناعة بالإرغام وعلى حساب الأجيال التى ستبنى هذا المجتمع وتعانى الحرمان وسوء الاوضاع . وفى النهاية يمكن القول بأن الهدف قد تحقق وامتلكت كل من روسيا والصين أسس النظام الصناعى والقوة الصناعية والعسكرية القادرة على حماية حقهما فى دخول نادى الصناعيين ، ولا شك أن المواطن السوفيتى أو الصينى يعيش فى مستوى أعلى مما كان عليه أسلافه قبل قيام النظام الشيوعى .. وبقى أن يستكمل هذا المواطن المسيرة وينتقل إلى المرحلة التالية أو النتيجة الطبيعية ، أو إن شئت مكافأته على سنوات الجهد والحرمان وذلك بالتخلص من النظام الاشتراكى والتمتع بالانتقال إلى النظام الرأسمالى وهو ما يجرى الآن فى روسيا والصين رغم كل صياح العذارى الخجلات من حقائق الحياة الراغبات بشدة فى التمتع بها !

وكما قلت فى أول هذا الحديث إننى طرحت فرضية منذ سنوات ضحك لها البقر الشيوعى ، وهى قولى إن النظام الرأسمالى الديموقراطى هو الذروة والنهاية المحتومة للنظام الصناعى بالصيغة التى ظهر بها فى غرب أوروبا بداية من القرن السابع عشر .. ومهما اختلفت طرق الوصول إلى هذا النظام الصناعى أو التكنولوجيا الصناعية عبر رأسمالية فردية أو رأسمالية دولة أو فاشية أو اشتراكية أو شيوعية ، فإن امتلاك مستوى معين من هذه التكنولوجيا والطاقة الصناعية لابد أن يفضى إلى قيام نظام رأسمالى ديموقراطى على الطراز الغربى ، وإلا تفجرت التناقضات داخل المجتمع وتمزقت الأطر السياسية والاجتماعية ووقعت سلسلة أزمات واضطرابات بل ومجاعات - يستحيل تفسيرها فى مجتمع صعد للقمر - إلا بأن وسائل الانتاج فيه أصبحت أكبر من أن تحتويها ، فضلا عن أن تنميها ، صيغة الاشتراكية المتخلفة .. فلابد من مواجهة الواقع والاعتراف بأن الرأسمالية هى أعلى مراحل الاشتراكية والشيوعية .. وهذا ما يحسه جورباتشوف ويحاوله هو والنكرات الصينيون الذين يجعلون من الصين دولة عظمى ديموقراطية بقبول النظام الرأسمالى .

(ويجدر القول أننا نأمل فى اكتشاف صيغة إسلامية شرقية تحقق التصنيع دون الاضطرار إلى قبول الرأسمالية الغربية فإذا لم ننجح فيكفينا تحقيق التصنيع لحماية حرية الإرادة المسلمة فى وطن مستقل وحق الاجتهاد لاكتشاف نظام أفضل أو تخفيف

سيئات النظام الرأسمالى فنحن لا نوقف تصنيع مصر فى انتظار الحل الإسلامى ، بل لعلنا نرى أنه إذا كانت السياسة هى فن الممكن فربما كان تصنيع مصر – إذا كان ممكنا بالرأسمالية وحدها – هو خطوة على الطريق للإسلام) .

ويخطر هنا سؤال .. لماذا نجحت المحاولة فى الصين وروسيا وفشلت عندنا ؟ !..

أولا لأن الشيوعيين فى البلدين كانوا قوة وطنية نبعت من صميم المجتمع وتلبية لإرادته فى دخول القرن العشرين ومواجهة التحديات العالمية ، قوة ترغب جادة فى بناء وطن مستقل قوى .. أما عندنا فكانوا حفنة من العملاء انتقتهم المخابرات الأجنبية وفرضتهم على السلطة بهدف تحقيق وحماية المصالح الأجنبية .

وحتى لو كان هذا التفسير قابلا للجدل ، فلا يمكن إنكار حقيقة وجود حزب شيوعى فى كل من روسيا والصين سابق على الثورة وقام بها ، اعتنق الفكرة الاشتراكية ضد السلطة ودافع عن هذه الفكرة ضد بطش هذه السلطة ، ومن ثم كان هناك ألوف بل الملايين من المؤمنين المتطهرين الراغبين فى تقديم أية تضحية ، المتعففين عن المكاسب المختلسة .. أما فى مصر فإن المخربين الذين حكموها استعانوا بعناصر انضمت إليهم نفاقا للسلطة وشبقا إلى عطاياها ، لا تمت بصلة للاشتراكية سلوكا ولا اقتناعا .. عناصر هى أسوأ نماذج الرأسمالية .. لا تفكر إلا فى الإثراء الشخصى وبأحط الوسائل .. بنهب الملكية العامة ، بحرق مؤسسة كاملة لإخفاء سرقة بضعة ألوف ، بتكبيد البلد خسارة الملايين فى صفقة غير مجدية للحصول على عشرة آلاف دولار عمولة ... كانوا يصادرون مدخرات المنتجين ويسلمونها لمدير من المحاسيب يحولها إلى ملكية خاصة .. لم يتورعوا عن تكهين الآلات وإفساد الإنتاج فى المخازن أو إلقائه فى الطرقات ، ونهبوا البنوك أو سمحوا للنصابين بنهبها مقابل حصة لهم ... أمموا البنوك وفتحوا هم بنوكا خاصة ، وهربوا أولادهم من المجتمع الاشتراكى إلى حيث وفروا لهم عملا فى خدمة الرأسمالية العالمية .. وسرعان ما باعوا القطاع العام فى أول فرصة ليصبحوا نجوم الانفتاح (ذكرت إحدى الصحف أن سفير عبد الناصر فى أسبانيا باع السفارة وقبض خلو الرجل وحطه فى جيبه وهو ما لا يتصور وقوعه ولا فى كونغو موبوتو) .

لم يحدث قط أن تولت عصابة خسيسة بلا أخلاق ، شديدة الشبق للثروة .. إدارة مجتمع أو ادعاء بناء الاشتراكية مثل العصابة الناصرية .. وعلى أية حال إن تعبير البلد تديرها عصابة هو من كلمات ناصر نفسه ..

مدخرات الرجعيين الروس والصينيين ، التى صودرت فى ظل الحكم الشيوعى ، يمكن أن ترى واضحة متجسدة سواء فى المتاحف أو المصانع التى تنتج الصواريخ وتطاول القمر .. ولكن مدخرات المصريين بيعت فى أسواق أوربا وأمريكا وتحولت إلى قصور ومزارع وشركات خاصة يمتلكها الاشتراكيون الناصريون وورثتهم .

ورغم إيماننا العميق بالاقتصاد الحر ، إلا أن فهمنا لحركة التاريخ وقوانينه وخطورة التحدى الذى واجه مصر . يجعلنا نذهب للقول إلى أنه لو وجد حقا الحزب الوطنى الذى يؤمن بمصر ويضم أطهارا متجردين لبناء مصر ، مهما كان اسم هذا الحزب ومهما كانت اللافتة التى يرفعها ، لرحبنا به وأيدنا برنامجا للاقتصاد الموجه .. ولكن هذا المهدى المنتظر غير موجود فى الساحة ، ولا دلائل تبشر بقرب خروجه .. ومن ثم لم يبق أمامنا إلا محاولة الطريق المعروف والأقل مخاطرة .. طريق النمو الرأسمالى الديموقراطى . (ذلك أنه لا وجود فى مصر لحزب شيوعى أو اشتراكى وإنما عناصر ملوثة أكثر من تسعين بالمائة منها عملاء للمباحث العامة وشوا برفاقهم وأدخلوهم السجن ومهمتهم الآن هى التهييج والإثارة ضد الفكر الشيوعى بتبنى أحط الشعارات واتخاذ أكثر المواقف استفزازا لوطنية ومشاعر الجماهير ونسبة ذلك للشيوعية !! بعضهم يرتشى بتذكرة طيارة أو الإقامة ليمجد القذافى أو يؤيد الاحتلال الروسى لأفغان الذى يعارضه الأحرار الروس . وبعضهم كتب تقريرا مما اعتاد كتابته للأجهزة ولكن لدولة أجنبية فأعطته دكتوراه بلغة لا يعرف منها إلا : « شكرا أنا خدامك يارفيق »)

وهناك عنصر بالغ الأهمية فى حالة مصر يحتم الحل الرأسمالى على الأقل فى ظل الظروف المرئية ألا وهو ضرورة انطلاق التنمية فى إطار قومى ، يعتمد على جذب رءوس الأموال العربية لبناء اقتصاد عربى مزدهر وقادر على مواجهة التحديات التى تتعرض لها الأمة العربية فى مجموعها . ولا شك أن مصر هى أنسب مكان لبناء القاعدة الصناعية للوطن العربى ، وإذا كان من الممكن إقناع أو حتى إجبار بعض

الحكومات العربية على المساهمة فى هذا المشروع القومى ، فإن الثقل الحقيقى أو العنصر الفعال الذى يمتلك تنفيذ وإنجاح هذا التوجه أو الطموح ، هو رأس المال الخاص ليس فقط لأنه يفوق ثروة الحكومات ، بل لأنه هو الذى سيخلق المناخ الحضارى والسياسى لنجاح التصنيع والتنمية ، ورأس المال العربى لن يأتى لدولة اشتراكية تصادر أموال مواطنيها وتسلط على رأسمالييها سيف التأميم والمدعى الاشتراكى .. ولا يمكن أن يأتى رأس المال العربى الخاص إلى بلد تسيطر على صحافته حفنة من الناصريين أو الذين لا يعرفون من الشيوعية إلا النباح ضد الربح والرأسماليين وتصوير النشاط الرأسمالى كما لو كان فعلا فاضحا أو جريمة خلقية أو على الأقل جريمة اقتصادية تستوجب المعاقبة . ولعله مما تجدر ملاحظته أن الشيوعيين والناصريين يتهمون شركات توظيف الأموال بأنها مدعومة من الرأسمالية العربية وروجوا قولا يزعم أن هذه الرأسمالية هرعت بمئات الملايين لإنقاذ هذه الشركات فى خريف ١٩٨٦ .. بذمتكم دى حاجة تزعل ؟ ! ألا تريقون الكرامة استجداء للأموال العربية ؟ فما الذى يثيركم لو وجدت فئة مصرية تتمتع بثقة وتأييد الرأسمالية العربية ؟ ! إن الحديث عن السوق العربية والاقتصاد العربى الموحد وجذب الاستثمارات ، هو كذب مفضوح ، طالما يصدر عن الذين يعادون الرأسمالية المصرية ، وينشرون مناخا معاديا للربح والإثراء . وكما كان يقال : لا يمكن بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين كذلك أكثر صحة أنه لا يقوم إحياء الفرح بالندابات أو جذب الرأسمالية العربية بنباح الاشتراكيين !

فإذا كنا نعيش عصر الانهزام المذل للاشتراكية ، كما يرى البعض أو حتى عصر انحسار الاشتراكية وانتصار الرأسمالية الديموقراطية ، فإنه يجدر بنا أن نتخلص من فضلات الفكر الاشتراكى التى راجت فى بلادنا بالبوليس الحربى .. ومنها الادعاء بأنه لا يمكن أن تثرى شريحة فى المجتمع إلا بافقار شريحة مقابلة ! وهذا ما فهمه الذين تسولوا الاشتراكية من الحكم العسكرى فى بلادنا ، ما فهموه من مقولة لماركس فى القرن التاسع عشر عندما صور ثروة المجتمع بمائدة قمار يتبادل الجالسون عليها نفس الكمية من النقود ومن ثم فربح أحدهم لابد أن يكون من خسارة الآخرين .. ! ولكن تجربة النظام الرأسمالى أثبتت بطلان هذا التصور ، فلا شك أن الطبقة الغنية فى أمريكا واليابان وأوروبا الغربية ، أكثر ثراء منها قبل أو فى أعقاب

الحرب العالمية الثانية ، وبنفس القوة زاد ثراء الجماهير أو الطبقة العاملة بالذات حتى أصبحت مجتمعاتهم توصف بأنها مجتمعات الوفرة . وينتقد المحافظون العاملين هناك بالترف والتبطل . وفى ظل المماليك الاشتراكية أصبح أغنياء مصر أقل دخلا وأكثر فقرا وفى نفس الوقت تدهورت أحوال الفقراء حتى ظهرت تجارة أرجل الطيور ومناقيرها وما يستخرج من الكوسة والباذنجان قبل الحشو بعد أن وجدت فئة من المصريين لا تجد طعاما إلا ما كان يلقى للكلاب والدواجن ! أما الطبقة الأسعد حظاً التى تسكن القبور مع الموتى فكانت تضرب بالكرباج فى طوابير الجمعية لتنال دجاجة .. وإذا كانت كلاب الناصرية مازالت تنهش فى جثة نائبه الأوحد لأنه بسبب الانفتاح سمح بظهور أو بتحول ربع مليون مصرى – فى تقديراتهم – إلى مليونيرات ! فلا أحد منهم يجرؤ على القول بأن دخل الفقراء أصبح أقل أو أن حجم السلع المتاحة لهم قد نقص عن عهد عبد الناصر . وأخيرا اضطروا إلى الاعتراف بان إحساس الناس بالفقر هو الذى زاد .. وهذا صحيح وظاهرة صحية من وجهة نظرنا (وهو ما يفسر الأزمة التى يواجهها جورباتشوف الآن ، ولم يعرفها ستالين ولا حتى سلفه المحنط بريجنيف ، فالناس يحسون الآن أكثر من أى وقت مضى بفقر الاتحاد السوفيتى وتخلفه ، لا لأنه ازداد تخلفا فى عهد الانفتاح بل لأنه أبيح للناس أن يعرفوا أكثر عن حقيقة أوضاعهم) .. من الطبيعى أن يزداد شعور الاغلبية بحرمانها وشعورها بتميز الأغنياء فى مجتمع مفتوح تعرف فيه أحجام الثروات وأسلوب الحياة وايضا حجم الطيبات المتاحة عالميا وكذلك فى مجتمع يربح الناس فيه ويكونون ثرواتهم علنا وخلال عمليات إنتاجية أو تجارية أو حتى نصب واحتيال وليس من خلال اختلاس المال العام فى السر والخفاء .. فى ظل النظام الديكتاتورى لا تعلم الجماهير شيئا عن حياة الطبقة الحاكمة ولا عن ثرواتها كما أن الإعلام الموجه يمنع نشر أية حقائق عن الحياة فى الخارج إلا الأكاذيب عن الكوارث والنكبات والأزمات التى يعيشها العالم من حولنا ونجانا الزعيم من شرورها ، ولا أحد يسافر للخارج ويعود ليقص الحقيقة . ولا أنسى قصة المصرية التى خرجت لبيروت بعد أن فتح سجن المصريين وركبت طيران الشرق الأوسط والتاكسى السرفيس وأكلت الحلاوة الطحينية بالفستق ، فاستعبرت ، وقالت : لما مات عبد الناصر بكيت عليه حتى أتلفت عينا ، كنت أظنه قد جعلنا أفضل بلد فى العالم ، فلما جئت إلى لبنان واكتشفت أننا أوكس بلد ، أخشى أن أبكى على عينى التى ضاعت هدرا حتى أتلف الثانية .. ولا أنسى نكتة

المرحوم احمد حسين زعيم مصر الفتاة .. قال : ذهب عضو فى الاتحاد الاشتراكى إلى أمريكا وعاد فسألوه : كيف الحال فى أمريكا ؟ فرد على الفور دى بلد متخلف ! فلما أبدوا دهشتهم فسر لهم رأيه .. صدقونى امريكا متخلفة .. دا انت تمشى فى الشارع تلاقى أتوبيس فايت كل خمس دقائق ويقف على كل المحطات وتركب وتقعد .. عايز تأكل تلاقى عشرين مطعم نضيف فيها فوط مغسولة ودورة ميه ترد الروح ، عايز شقة فاضية تلاقى السماسرة يجروا وراك .. يعنى زى مصر من تلاتين سنة ..

بعد انقلاب ١٥ مايو أصبحت حياة المترفين معروفة ومطروحة للنقاش ، وسافر المصريون إلى دول كان الإعلام الناصرى يصفها بالتخلف فانبهروا بتقدمها وبمستوى مواطنيها ولم تكن كلها دولا نفطية . وجدوا حياة مخالفة تماما وعادوا ليجدوا الفقر والإذلال فزاد إحساسهم به وزاد رفضهم له وإصرارهم على نيل حقهم فى الحياة فى القرن العشرين ، ولاننسى أيضا أنه خلال مفاوضات عبد الناصر مع المخابرات الأمريكية لتدبير وتنفيذ انقلاب ٢٣ يوليو اشتكى مندوب عبد الناصر من قناعة وقلة طموح المصرى .

وإذا كان لمرحلة الانفتاح سلبياتها فلها أيضا إيجابياتها ولاشك أنها أنقذت مصر من مجاعة وانهيار شامل ويكفى أن يتمتع الكاتب بقدر من الشرف والمصداقية ليقارن بين طوابير الجمعية فى عهد عبد الناصر والضرب بالكرباج والنكت المشهورة التى تنتهى بعبارة : « فى فراخ فى الجمعية » ، وبين الأزمة التى تعانيها مصر الآن مثل العجز عن تصريف فائض إنتاج البيض والفراخ . أو بين هلع الأمهات فى عهد عبد الناصر خوفا من اختفاء اللبن وبين اتهامات الشيوعيين الآن للرأسمالية بأنها تلقى اللبن فى الترع لمنع تدهور سعره بعد أن فاض الإنتاج . ولم يحدث ذلك نتيجة اكتشاف البترول فى مصر بل بمجرد السماح للنشاط الخاص ورأس المال الخاص ببعض حرية العمل فى ما سمى وقتها بمشاريع الأمن الغذائى .. لقد رأيت الكاتب المصرى مستشار الكويتيين يطوف ميدان سليمان باشا فى الستينيات الاشتراكية بحثا عن موس حلاقة ، عندما انقطعت عنه هدايا المحبين العرب ، وكانوا يهدوننا فى هذا الوقت أمواس حلاقة .. وكان الكاتب الكبير يتساءل دهشاً : أمال المصريين بيحلقوا دقنهم ازاى ..؟ والآن يشكو لطوب الأرض عجزه عن العثور على مكان لوقوف سياراته هو وآله .. فارق كبير .. ولكنه لا ينفى عيوب الانفتاح ولا شك أن الكثير

من هذه العيوب كان يمكن تجنبه ، وفى أشد الدول إيمانا بحرية العمل الرأسمالى لا تترك الرأسمالية لجشعها أو أخلاقياتها وقد أدهشتنى الخطة التى وضعتها المباحث الفيدرالية الأمريكية لضبط شركة لتصليح السيارات تغش الزبائن وتجرى تصليحات فى الجير بوكس لا تستدعيها حالة السيارة .. إلى هذا الحد هناك رقابة على العمل والإنتاج والتعامل ، فحرية العمل لا تعنى حرية النصب « والقانون لا يحمى المغفلين » هذا صحيح ، ولكنه يطارد النصابين . والخطأ الأساسى هو أن الديموقراطية لم تكن بالحجم الذى يكشف كل العيوب ويطلق كل الآراء ويمحص كل التجارب وأن الدولة كما حاولت أن تبنى هى الاشتراكية بالجهاز البيروقراطى والقرارات السلطوية ، كذلك أرادت أن تستمر سيطرتها على الانفتاح ، فكان أن قامت نفس العناصر التى حولت التجربة الناصرية إلى سبة يتبرأ منها الاشتراكيون هى ذاتها التى تولت أو هرعت تبنى النظام الرأسمالى فى ظل الانفتاح ! هرع لصوص القطاع العام ومرتشو البيروقراطية لنهب الانفتاح والسيطرة عليه واستدعوا شركاءهم من الرأسمالية البيروقراطية التى نمت على اختلاس القطاع العام فى ظل الاشتراكية فاستأنفوا المهمة باسم الانفتاح . فظهرت طبقة جديدة بينها وبين اللصوص شعرة معاوية أو أرفع .. تعيش أساسا على استغلال تسهيلات الدولة أو المسئول المرتشى وتسعى لتحقيق أكبر ربح بأسهل الطرق ، ويرجح كفتها على المنتجين الجادين والرأسمالية الشريفة ، فساد جهاز الدولة وأيضا عدم توافر مناخ الثقة فى جدية المحاولة ونوايا النظام أو التأكد من عدوله نهائيا عن محاربة الرأسمالية مما أدى إلى إحجام المستثمر الجاد وانعدام أو قلة المشروعات الطويلة المدى الآجلة العائد . ونشط الخطاف والنهاب وهكذا تحول قطاع ضخم من موقع اللص بدرجة مدير عام اشتراكى إلى موقع النصاب الانفتاحى .. وكما أنه لا تجوز إدانة الاشتراكية كنظام وفكر بالعبثية اللصوصية الناصرية وحدها ، كذلك لا تجوز إدانة الرأسمالية بمسلكية الانفتاحيين فى عهد السادات **فلا عصابة ناصر كانت اشتراكية ولا لصوص السادات كانوا رأسماليين ..**

والمشكلة – من وجهة نظرنا – هى أننا دولة متخلفة صناعيا ، وهذا يعنى أننا الأضعف فى كل مواجهة مع أى مجتمع صناعى سلميا أو عسكريا ، اقتصاديا أو حضاريا ، يعنى أننا أيضا الأعجز عن توفير احتياجات الحياة فى القرن الثامن عشر ونحن نقترب من القرن الحادى والعشرين .. يعنى أننا ننتج أقل مما نستهلك .. نستورد أكثر مما نصدر .. ننفق أكثر مما نكسب وندخر أقل مما نحتاج لكى نستثمر .. وهو

وضع يمكن وصفه بالبلدى بأنه الخراب المستعجل أو بالنحوى الإفلاس والانهيار والسقوط .. لا أقول السقوط فى التبعية ، فهذا القول هو من باب خداع النفس أو الإغراء أو الغواية ، وهو اجترار للتفكير الناصرى ، عندما تصور أو روج أنه بوسع مصر الاستمرار فى الاقتراض والتدهور فى الإنتاج اتكالا على مسارعة الدول الغنية لنجدته وتمويله ، برهن مواقف مصر السياسية أو نفوذها فى سوق السياسة الدولية .. وقد نجحت سياسة الابتزاز التسولى هذه فترة الحرب الباردة وطالما كانت الدول العظمى بحاجة إلى نفوذ مصر وطالما كان لمصر نفوذها .. لكن بعد أن حل الوفاق بين أمريكا وروسيا وبين أمريكا والدول الأوروبية الاستعمارية بعد أن سلمت الأخيرة بحصة أمريكا ، ورضيت بحصة أكثر تواضعا تتفق ومتغيرات القوى بعد الحرب العالمية الثانية وصاحب ذلك تدهور مركز مصر وانحسار نفوذها بتدهور قدراتها ، ذلك أن النفوذ السياسى أو الدينى أو القومى هو عنصر يمكن استثماره لبناء القوة الذاتية التى بدورها تدعم هذا النفوذ وتطوره ولكن الاكتفاء بأكل هذا النفوذ يفضى سريعا إلى تآكله ، وتحول الدولة إلى مفلس بلا كرامة ولا نفوذ ولا أهمية وهو ماحدث للدولة العثمانية التى اكتفت بالعيش على نفوذ أمير المؤمنين ؛ واستغلال تناقضات الدول الأوروبية ، دون بذل أى جهد لتقوية المؤمنين ..

وفى ظل الظروف الحالية والمناخ الدولى القائم فإن تدهور اقتصاد مجتمع متخلف أصلا يعيش فوق قدراته يفضى إلى ماهو أخطر من التبعية بالمفهوم الناصرى . أى بيع المواقف السياسية بشحنات القمح . إنه انهيار إلى التمزق والمجاعات والحروب الأهلية بل الزوال ..

والمخرج الوحيد من الأزمة هو عكس الوضع ..أن ننتج أكثر مما نستهلك وأن نصدر أكثر مما نستورد وأن نتحول من مجتمع شرائى إلى مجتمع استثمارى بمدخرات مواطنيه أساسا . وكلمة السر فى ذلك كله هى : الإنتاج .

والذين يبحثون عن هدف أو توجه قومى للمجتمع .. لا ندرى كيف غفلوا عن هذا الهدف .. وأى هدف أجل من وقف نزيف الوطن .. أى هدف اكبر من سد احتياجات الشعب ورفع مستوى معيشته ، من بناء الدولة الصناعية القادرة على الدفاع عن سيادة الوطن وحماية حدوده .. وهو الهدف الوطنى منذ الغزوة الفرنسية فى مطلع القرن التاسع عشر .. وهل من سبيل إلى ذلك إلا بالإنتاج ؟ .. ومن ثم

فكل إجراء ، كل شعار ، كل فتوى تؤدى إلى زيادة الإنتاج أو زيادة المدخرات التى تمكن من الاستثمار الانتاجى .. كل ما يفضى إلى إنقاص الواردات أو زيادة الصادرات .. زيادة الدخل القومى .. كل إجراء أو فتوى تؤدى إلى نقص الاستهلاك هى فى إطار هذا الهدف .. كل شعار يؤدى إلى زيادة إنتاجية العامل أو الآلة هو عمل مشروع دينا ووطنية ..

الطالبة الجامعية أو الموظفة إذا كانت تستحم مرة فى الأسبوع ، فهى تحتاج إلى الكوافير أربع مرات فى الشهر بحد أدنى عشرين جنيها وهو رقم – لدهشة وجهل قيادات التقدميين – فوق طاقة الغالبية العظمى من قوى شعبنا العامل ويقصم ظهر الطبقة الوسطى الفقيرة .. فماذا تفعل ليلى بنت الفقراء الشريفة هل تذهب إلى العمل أو الجامعة بشعرها المنكوش وتتعرض لسخرية بنت الأغنياء ؟ هنا تفتقت العبقرية المصرية ، اكتشفت المرأة المصرية المبدعة حلا عريقا مثل حضارتها ربطت رأسها بمنديل وأعلنت التحجب وتخلصت من صداع الكوافير .. وتتحجب الحرة ولا ترهق أهلها إلحاحا ولا تتبرج بثدييها ولا بشعرها !

إذا قرر الشاب الذى لا يطيق نفقات الحلاقة يوميا إطالة ذقنه .. ما الذى يضير مجتمعنا الذى قال منذ القدم : واحد شايل دقنه والتانى تعبان ليه ؟

أو الحل العبقرى الذى لجأ اليه الشباب الفقير الذى لا يستطيع أن يمتلك منافسة أولاد الأغنياء فى البدل والقمصان والكرافتات المستوردة فخرج من المزاحمة بلبس الجلابية ! لو كنا فى مجتمع سوي للقيت هذه الحلول ترحيبا عاما وحارا من قيادات المجتمع .. لو أن الطغمة المسيطرة على الإعلام تعيش حقا مشاكله لتفرغت لتشجيع هذا الاتجاه .. ما الضرر فى أن تغطى المرأة رأسها فتحفظ كرامتها وتوفر أموالها وتستغنى عن احتياج كان يثير ضغوطا اقتصادية وطبقية وربما أدى الى انحراف ، وخاصة أن المنافسة فى تجميل الشعر والارتفاع فى أجور المصففين تزداد اشتعالا مع تزايد الدخول الطفيلية فى القطاع الخاص وتزايد نهب القطاع العام .. هل يجب أن تذهب المرأة الفقيرة إلى عملها وهى تحمل على رأسها المكشوفة شهادة فقرها وعجزها عن منافسة بنات الأغنياء ، ونحن نعرف أن بعض بنات النظام الناصرى كن يصففن شعورهن فى باريس بل وبعض أولاد ذلك النظام المقبور كانوا يستدعون من الخارج الكوافير لتصفيف شعورهم .. والوضع أكثر تفاقما الآن

غطت المرأة الفقيرة رأسها وأخفت فقرها بالسمو الروحى أو التقوى الدينية التى عوضتها عن ذل الفقر بعزة الإيمان فهى تشمخ بأنفها معتزة باختيارها التحجب .. ما الذى يضير هؤلاء المعارضين حتى يثيروا الدنيا ويقعدوها ؟ هل هم عملاء للحلاقين وتجار المواد المستوردة التى تستخدم فى تصفيف الشعور ؟! أم أنها الحرب على كل ما يمت للإسلام بصلة ولو حتى شبهة !!

لو كانت قيادات هذا البلد تعيش فعلا واقعه ، لتشبثت بهذا الحل الذى تفتقت عنه عبقرية الشباب ، وفرضت الجلابية المصنعة فى مصر زيا رسميا أو لاستخدمت كل الوسائل المتاحة لها للترويج لهذا الحل ولو لتوفير ثمن الكرافتات المستوردة .. ولو لتخفيف حدة الحقد الطبقى الذى تثيره الملابس المستوردة التى لا تملكها الغالبية العظمى من الشباب . إن الحلول الاقتصادية والاجتماعية تتخذ فى التطبيق أشكالا غريبة ومعقدة وخفية .. فلا أحد يقول إنه يلبس الجلابية لأنه لا يملك ثمن الكرافته ولا القميص .. ولا أحد يقول إنه اختار الجلابية لأنه لا يستطيع منافسة أولاد الأغنياء ولا يطيق الصبر على تعاليهم .. لا .. الحاجة الاقتصادية أو الاجتماعية تدفع أصحابها الى اعتناق الشعار أو حتى خلق الشعار والفلسفة التى تكفل سد هذه الحاجة ومن ثم كان الحجاب والجلابية المعبران عن تراثنا ، المعبران عن ديننا هما الشعار الذى يسد الحاجة المادية فى ظل سمو روحى ووطنى وتعويض نفسى واستعلاء مضاد فالحاجة تنتفى ولكن فى شكل تضحية وتنازل وهكذا اندفعت الملايين من غير القادرين على نفقات المستورد والكوافير اندفعوا إلى اعتناق شعارات الذين طرحوا الجلابية والحجاب كعودة للتراث والتقاليد الديموقراطية ورفض الحضارة الغربية ..

وكما قلنا لا ضير ولا ضرار ما دام الشعار يخدم مصلحة قومية ، إذ لو لبس كل المصريين الجلابية لحقق هذا رواجا لصناعتنا الوطنية التى تعتمد على القطن ولانخفضت وارداتنا من الملابس وتوفر الكثير من إنتاجنا الرفيع للتصدير .. فهل يبلغ الحقد بهؤلاء على الإسلام والتراث الوطنى حد التضحية بل كراهية كل هذه المكاسب الظاهرة لمجرد أنها تنتسب للإسلام فى اعتقاد دعاتها ؟ .. هل من المعقول أن ننسى هذه المزايا ونجند مواردنا الفقيرة للدخول فى معارك ضد من يربى ذقنه أو يلبس الجلباب أو ضد التى تغطى رأسها ؟!

وتفترى التفاسير فيزعم متسول كان يعيش فى باريس على سب مصر والكيد لها ، يزعم أن الجلباب والذقن وردا من الصحراء العربية .. !

الإسلام أيضا جاءنا من الصحراء وبه أصبحنا أمة .. ليكن مصدرها الصحراء ألا توفر لنا هذه الفكرة نصف مليار نصلح بها المجارى أو نحسن مدارسنا أو نغطى خسائر أجهزة الإعلام التى أفلستها كتابات هؤلاء ؟! أم يجب أن تأتى كل الأفكار من صحراء النقب ؟! حتى هذه ياعاركم أصبحت تعج بالأحزاب الدينية ، وأعضاؤها بالجلابية والطاقية !

ولا أظن أننى بحاجة إلى الرد على تبريرات أعداء التنمية .. أعداء الإنتاج الوطنى أعداء الإسلام الذين يزعمون أن الجلابية تعطل العمل فى المصانع .. فلا اليابانى يدير وينتج الالكترونيات بالكيمونو والقبقاب ولا الاسكتلندى بالجونلة الوطنية ولا الهندية بالسارى ولا الأمير سلطان صعد الفضاء بالدشداشة ولا عاقت الطاقية العجيبة اليهود عن إرسال صاروخ للفضاء .. وإنما للعمل زيه الخاص المناسب « الأوفرال » أو العفريته كما سماها العاملون فى مصر منذ عشرات السنين وإنما الجلباب للمنزل والمكتب والمدرسة أو الجامعة والزيارات والاحتفالات وكل أوجه الحياة خارج المصنع .. وعلى أية حال لقد سبق الفلاح المصرى ، العبقرى الأمريكى الذى اخترع البلوجينز .. فلاحنا اخترع الجلابية الزرقاء ولو حولناها إلى بنطلون لأصبحنا مثل الأمريكان فى المصنع .

وأخيرا ألا ترى أن أصحاب الذقون والحجاب مع التنمية مع الاقتصاد الوطنى .. وأن التقدميين مع المستورد مع الاستهلاك غير المرشد .. وأن دعوة الذقون تخدم الرأسمالية الوطنية وأن إعلامنا التقدمى فى خدمة الرأسمالية العالمية ؟

القضية من وجهة نظرنا تسمو فوق الأيديولوجيات والارتباطات الحزبية ، لأنه إذا كانت مصر هى غايتنا وزيادة الإنتاج .. الهدف والوسيلة ، فلا يمكن اتخاذ مواقف متصلبة أو مذهبية جامدة إزاء أى شكل من أشكال الملكية ، بل بالعكس إذا كانت صيغة الملكية العامة تحقق إنتاجا أفضل وعائدا أكبر .. كان لزاما ومنطقيا أن نؤيد هذه الصيغة ونتحمس لها .. والعكس صحيح أيضا .. ولكن الذين لا يعنيهم إلا الدفاع عن النظام السياسى الذى مكنهم من نهب ثروة البلاد ، لا تهمهم خسارة

ولا ربحية القطاع العام ، بل ينبحون من أجل استمرار الدعم لفندق حفاظا على حقوق الشعب !! ولا أحد يهتم بالسؤال عن مصالح الشعب هذه ؟ هل ينزل الكادحون فى الفندق .. ومن ثم يجب استمرار الدعم ؟! أم هل من مصلحة الشعب أن يخسر الفندق ملايين الجنيهات تنفق على حفنة مديرين وعاملين وسواح مصريين .. وتسدد هذه الأموال من الخزينة العامة ، أى من الضرائب التى يدفعها الكادحون الذين يرفعون قميصهم ؟

إننا كمؤمنين بالنظام الرأسمالى نفضل طبعا أن تكون ملكية مصر بالكامل للمصريين .. ويعتصر قلبنا حزنا ومرارة كلما رأينا بلادنا تلجأ إلى أجنبى هندى أو أمريكى يدير لنا فنادقنا .. ولكننا – كما قلنا – يحكم تفكيرنا هدف أساسى هو المصلحة العامة المتمثلة فى إنتاج أفضل ولذا نقارن بين هذه الخيارات لنختار الأفضل لمصر : أن تدار فنادق مصر بواسطة القطاع العام الذى أدى – كما تؤكد جميع الحقائق – إلى تخرب بنيانها وتآكل أثاثها وتدهور مستوى الخدمة فيها وهروب النزلاء منها وتحاشى شركات السياحة المحترمة التعامل معها وبالتالى ضمور مواردها وارتفاع تكلفة إدارتها وتحولها من الربح إلى الخسارة .. وبذلك خسرت مصر مرتين :

١ – الفرق بين تكلفة إدارتها وإيراداتها

٢ – خسارة الموارد التى كان يمكن أن تحققها السياحة ،(١) والتى ضمرت كما قلنا بسبب سوء سمعة الفنادق المصرية فى ظل القطاع العام بل حتى فنادق القطاع الخاص تتأثر بانهيار مستوى الفنادق الكبرى وانعدام المنافسة .

والمقابل الذى تبرر به هذه الخسارة على المستوى القومى هو :

توفير وظائف لعدد من المديرين وبعض الخريجين الذين يتحولون إلى متبطلين ويتجمدون عند المستويات الدنيا من الأجور هى مرتبات القطاع العام المتواضعة والمحدودة الأفق ومن ثم لا يبقى أمامهم من اختيار إلا الانضمام إلى طبقة اللصوص باستثمار ما فى عهدتهم من مال عام لزيادة دخلهم الشخصى أو القبول بالفقر مع

---

(١) أصبحت السياحة الآن الصناعة الأولى فى العالم وهى تحقق الآن دخلا يفوق الدخل العالمى من النفط ويعمل بها أو يتعيش منها اكبر عدد من العاملين فى أية صناعة أخرى وقد صرح وزير السياحة الاسرائيلى انه مقابل كل دولار تنفقه الحكومة على السياحة يتحقق عائد مائة وخمسون دولارا (تصريح افراهام شارير – كتاب النبوءة والسياسة – جراس هالسل) .

الإذلال بالمن عليهم بأنهم يقبضون مرتبات بلا عمل ولا يحققون مقابلا فهم عالة على المجتمع ، حتى أن صحيفة الأهرام أطلقت على جميع موظفى القطاع العام والحكومة لقب : « تنابلة السلطان ! »

وهنا يقترح المخلصون خيارا آخر هو : قطاع خاص مصرى يحقق الآتى :

١ – التوفير على الدولة .. أى دافع الضرائب المصرى الذى سيتخلص من الخسارة التى تحققها هذه الفنادق فإما أن يربح القطاع الخاص أو يتحمل هو الخسارة وليست الميزانية العامة .

٢ – صحيح أن عددا من الموظفين والعاملين وغالبية المديرين سيفقدون وظائفهم ولكن التجربة أثبتت أن من يبقى تحت إدارة القطاع الخاص يتغير تماما وتتفجر فيه العبقرية المصرية وينفتح امامهم المستقبل الطموح لا من خلال « خبطة » بل من خلال العمل والإنتاج ، والتفوق فيهما ، ففى ظل النظام الرأسمالى لكل مواطن الحق فى أن يسعى لكى يصبح مليونيراً والكثير ينجحون !

وهؤلاء تتضاعف أجورهم وينالون مرتبات حقيقية تعرف فى مصر الآن باسم مرتبات الاستثمار ، وبعض الناصريين هاجموا شركات القطاع الخاص أو ما يسمى بشركات الاستثمار لأنها تدفع للمصريين مرتبات كبيرة حتى وإن كانت أقل من مرتبات زملائهم الأجانب ! كأن المصرى قد كتبت عليه الذلة والمسكنة أو كأن الاشتراكية أو العدالة الاجتماعية لا تعنى إلا الفقر للمصريين كل المصريين !! وكأن الناصرى لايستريح حتى يصبح المصرى أفقر أهل الأرض ! والحق أن الإنسان لايستطيع أن يصدق إمكانية احتجاج مصرى على دفع شركات أجنبية تربح من مصر يحتج لأنها تدفع مرتبات عالية لموظفيها المصريين بل والأعجب الدعوة لتحريم دفع هذه الشركات مرتبات بالدولار للعاملين فيها ؟! ليه ؟! لماذا لا تشترط الحكومة تحويلها عن طريق البنك وتكسب هى والمصرى ؟!

وهذه المرتبات المرتفعة ستحقق ارتفاعا فى دخل الطبقات العاملة وستؤدى بالحتمية إلى رفع أجور العاملين فى المهنة عموما كما أن الرواج الذى ستحققه صناعة الفندقة سيمكن الذين فقدوا وظائفهم من العثور على وظائف جديدة بعد أن يتخلصوا من أخلاقيات وعادات الميرئ السيئة .. ويتعلموا أن الضمان والرخاء مرتبطان بالعمل وأن العمل هو وحده طريق الحصول على الدخل المطلوب وليس الفهلوة ولا خفة اليد .

٣ - الإدارة الجديدة التى تسعى للربح وتدفع مرتبات أعلى من القطاع العام لابد لها أن ترتفع بمستوى خدماتها لجذب النزلاء وربطهم بها فى كل مرة يأتون إلى مصر ، ولابد لها أن تلجأ إلى كسب شركات السياحة العالمية لتضمن رفع نسبة الإشغال فى فنادقها ، وهذا كله يعنى مزيدا من السياحة .. مزيدا من الدخل لمصر .. مزيدا من العملة الصعبة مزيدا من الأعمال والوظائف مزيدا من الفرص للجيل الجديد والخريجين الجدد فى كل الصناعات المرتبطة بالسياحة من الطيران إلى التاكسى إلى تجار خان الخليلى ..الخ ومزيدا من الضرائب على ذلك كله يخفض العجز فى الميزانية ويمكن الدولة من الإنفاق على خدمة الفئات الفقيرة .[١]

هذا هو الوضع الأمثل بالطبع .. أعنى قطاعا خاصا مصريا مائة بالمائة أو مشتركاً مع العرب . ونحن على ثقة أن البورجوازية المصرية قادرة ماليا وإداريا على تحمل مسئولية هذا القطاع إذا ما توافر المناخ السياسى الملائم الذى يؤمنها ضد الغدر الاشتراكى ويحميها من لصوصية البيروقراطية .. ولكن التخريب الناصرى قد ضرب بعفنه حتى أصاب العظم ، وهناك كما قلنا فقدان ثقة عام فى الدولة وقراراتها وجدية مواقفها وخاصة فى ظل سيطرة الناصريين وعملاء التنظيم الطليعى على الإعلام مما يؤدى إلى إحجام الرأسمالية المصرية وأيضا إلى الشك فى أية إدارة مصرية ومن ثم قد نضطر كارهين إلى قبول إدارة أجنبية لبعض الوقت .. صحيح أننا سنخسر بعض الدخل ولكن يظل العائد أكبر مما تحققه إدارة القطاع العام التى لا تضر بالفندق وحده بل بالسياحة كلها .. وبشرط أن توضع القوانين التى تضمن توقيت هذه المرحلة وحصر خسائرها من اشتراط تدريب المصريين وتحديد النسبة والطريقة التى تتحول بها الأرباح وضمان عدم استغلال هذه الإدارة الأجنبية لفساد ذمم الموظفين الحكوميين .

وكذلك إذا كان المصرى الذى يسافر إلى الخارج يتحسر عندما يجد منسوجات تايوان وكوريا تملأ أسواق أوروبا وأمريكا ومكتوبا عليها «قطن مصرى» ! بينما يبحث عبثا عن قطعة قماش فضلا عن قميص يصدر من مصر فلا يجد[٢]، فإذا عاد روع

---

(١) دخل السياحة أفضل الدخول للتنمية فهو أساسا بالعملات الصعبة وهو يأتي بدون تصدير . وهذا الدخل كان العنصر الأساسى فى إعادة بناء الاقتصاد الإيطالى وتجديد وتطوير الاقتصاد الأسبانى

(٢) ظهرت لأول مرة بضاعة مصرية معلن عنها فى كبرى الصحف الأمريكية الوشنطن بوست ١٥ / ٩ / ٨٨ وهى سجاد من إنتاج « النساجون الشرقيون » واعترف أننى لست واثقاً إذا كانت شركة قطاع عام أو خاص وإن كنت أرجح الاحتمال الخاص لما يبدو من نشاطها .. وفقها الله على أية حال فكل من ينجح فى تصدير إنتاج مصرى يستحق الشكر والدعم ..عاماً كان أم خاصاً

باندفاع المصريين لشراء المنسوجات المهربة من بلدان لم تسمع عن النول البخارى إلا بعد مصر بخمسين سنة !! بل بلاد عمرها كدول أقل من نصف عمر شركة النسيج فى المحلة أو حتى كفر الدوار .. ونتساءل لماذا .. ؟ لماذا تدهورت صناعة كانت الأقدم والأعرق فى غرب آسيا وأفريقيا وأكثر من نصف أوروبا ؟ وكلنا نعرف الجواب .. إنه التأميم .. صيغة الملكية المدمرة التى جعلت ثروة هائلة بلا صاحب بلا مالك حقيقى ، مالا منهوبا أو على الأقل مهملا يتناوب عليه مديرون مثل الوالى التركى همهم جمع أكبر قدر من الثروة الشخصية فى أقل وقت ، ويعمل فيها عمال كانوا النخبة والقدوة بين عمال الشرق ففقدوا الحافز والرادع والطموح والمبالاة وخسرنا الصناعة الأولى فى مصر .. مقابل ماذا ؟ .. هل أصبح العمال أحسن حالا ؟

بكل المقاييس : لا ...

حتى حق الإضراب الذى كان يجعل منهم قوة سياسية كبرى فى مصر فقدوه ، فلا اشتراكهم المزعوم فى ملكية المصنع أنهى حاجتهم للإضراب ضد الإدارة ولا الاشتراكية وفرت لهم حق الإضراب .. وإذا كنا نسلم جميعا بأن هذه الصيغة من صيغ الملكية هى المسئولة عن دمار الصناعة الأولى فهل نتشبث بها لمجرد المبدأ ؟! وهل نستمر فى ترديد صيحة السامرى الملعون : لا مساس ..!

هذا هو منظورنا .. لا عداء صليبى للقطاع العام أو الخاص ولاتحيز عاطفى لأحدهما وإنما انحياز بالعقل والعاطفة لمصلحة مصر ونفع المصريين .. بتأييد كل ما يحقق الدخل الأكبر والخدمة الأفضل ويدفع عجلة التنمية أسرع !

بل حتى بالنسبة لمؤسسة مثل شركة قناة السويس، مع كل مالها من ارتباطات وطنية وسياسية بل وعاطفية ، اتخذنا نفس الموقف عندما كتبنا منذ سنوات نطالب بإيجاد صيغة جديدة للملكية وإدارة قناة السويس تضمن استمرارها كممر أساسى النفط وما يحققه ذلك من مزايا استراتيجية لمصر إلى جانب كونها مصدر دخل أساسى . واقترحنا أن تحتفظ مصر بـ ٥١ بالمائة من أسهمها وتبيع الباقى للدول العربية النفطية .. وشرحنا نظرية ارتباط المصالح وكيف كشفت قناة السويس عن عمق هذه المصالح واستحالة تحديها أو إلغائها بضربة معلم كما كنا نغنى .. ذلك أنه بسبب سيطرة الانجليز والفرنسيين على قناة السويس وسيطرتهم فى نفس الوقت على تجارة النفط بين الخليج وأوروبا أصبحت القناة هى الممر الوحيد لهذا النفط ولم تظهر الحاجة

إلى البحث عن بديل . فلما أمم عبد الناصر القناة وانتهت المصالح البريطانية والفرنسية فيها استثمرت شركات النفط التخوف الأوروبى من سيطرة مصر ومن خلفها الولايات المتحدة ثم الاتحاد السوفيتى ، فى حث حكوماتها على البحث عن بديل لقناة السويس فكان استثمار النفط فى ليبيا والجزائر ونيجيريا أو غرب القناة أى النفط الذى لايحتاج للمرور فى القناة لكى يصل إلى أوروبا بعكس نفط الخليج (وقد كتبنا أكثر من مرة فى تفسير حماسة القذافى لسد قناة السويس لحماية نفطه من منافسة نفط الخليج ، وهو غباء بالطبع ولكنه يعكس مفهوم أمثاله للعروبة) وكان الاندفاع فى حركة بناء الناقلات العملاقة التى تستطيع الدوران حول رأس الرجاء الصالح دون زيادة مؤثرة فى نفقاتها ..

وأخيرا جاءت إدارة القناة .. التى أصبحت قطاعا عاما وكان يمكن لو كانت الحكومة جادة فى الاحتفاظ بحيوية هذا المرفق ومصريته فى نفس الوقت كان بوسعها تكوين شركة مساهمة مقصورة على المصريين لكى تكون لها إدارة بعيدة عن الروتين والقطاع العام وأهواء السلطة ومتطلباتها أو تجعل لها وزارة خاصة لتكون تحت إشراف مباشر ورقابة دائمة ولكنها اختارت لها الأسوأ من كل نظام ، فأصبحت هيئة شبه مستقلة ، بمعنى أنها التزام يقطع لشخص يتمتع بالرضا يتصرف فيها كيف شاء ، فاندفع المديرون فى سياسة الاقتراض لتوسعة وتعميق المجرى دون أية دراسة جادة لاحتياجات الملاحة العالمية ودون حساب للبدائل المتاحة لهذه الملاحة ، فى نفس الوقت قامت الحكومة ببناء خط أنابيب منافس !! وأهم من ذلك أن شيخ البلد الذى فى القاهرة عاجز عن سداد ديون الفرنجة وإطعام هذا الحشد من المماليك ، ومن ثم ليس فى يده حيلة إلا ما كان بيد السلطان برقوق والغورى أى زيادة المكوس على تجارة الفرنجة التى تمر بمصر المحروسة ، نائما على وسادة الجهل بأنه يستطيع إماتة أوروبا جوعا بمنع مرور التجارة من البحر الأحمر للبحر الأبيض فأفاق على اكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح وانقطع عبور التجارة من مصر التى دخلت كلها فى الجانب المظلم من التاريخ !!

شيخ البلد الجديد يريد سداد الديون ومنها ديون توسعة القناة ويريد إطعام ثلاثة ملايين ونصف مليون انكشارى يعملون فى حكومته ومليار دولار إيراد القناة لا تكفى ومن ثم يصرخ فى الأغا الذى هو سنجق قناة السويس يطلب رفع المكوس

على سفن الفرنجة ! والسنجق لأنه موظف حكومى ويتبع سياسة المماليك التى شعارها : « بيت أبوك خرب خد لك قالب » لا ينبه ولا يحسب ولا يعارض بل رفع الرسوم فى المدة ١٩٧٩ إلى ١٩٨٦ ما بين ١٦٨,٠٦ ٪ و١٣٣,٣٩ ٪ مائة وثمانية وستين بالمائة أى أن الذى كان يدفع مائة ألف دولار أصبح يدفع مائتين وستمائة وثمانين ألف دولار .

وحسبها الخواجات ووجدوا أن إعادة اكتشاف الدوران حول رأس الرجاء الصالح أوفر . وإليك ما كتبته الأهرام الاقتصادى : « إننا نفقد الملايين من الدولارات نتيجة هجر السفن لاستخدام المرفق الملاحى لقناة السويس بسبب المغالاة فى أسعار خدماتنا دون دراسة دقيقة لكل المتغيرات ...... لاجدال فى أن مصر تتكبد كل يوم خسائر فادحة نتيجة هروب السفن وعزوفها عن استخدام قناة السويس كل ذلك لأن هيئة قناة السويس لم تدرس بدقة المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية الدولية [1]

دراسة إيه وتكنولوجيا إيه ؟ الانكشارية يصرخون فى طلب الرواتب وحق الطريق والعلوفات وشيخ البلد يجب أن يدفع وإلا لن يجدد له الباشا فرمان التولية وهكذا أوشكنا أن نغلق قناة السويس أو نحولها إلى مصرف صحى لفلل البهوات التى تتزايد الآن ويوزعها المسئولون على الأحباب والمؤلفة قلوبهم .. فإن قلنا بيعوا النص وخلوا النص .. أعطوها لمن يديرها كمشروع اقتصادى يهدف للربح .. اربطوا بها مصالح الدول العربية النفطية هاجوا وماجوا وتحدثوا عن دلسبس ..وكلهم الخديوى سعيد !!

الناصريون قادمون مذبحة شركات الأموال من ؟ ! ولماذا ؟

---

(١) الاهرام ١١ مايو ١٩٨٨

المدارس الخاصة

وأحب أيضا أن أقف هنا عند قضية المدارس الخاصة والجامعة الخاصة ففى إطار الحملة الصليبية النازية ضد شركات توظيف الأموال أو كما أصبحت تسمى بفجور : شركات تلقى الأموال .. فى إطار المذبحة التى أرادها النظام ، ونفذها بتفوق ، العملاء وأصحاب الثارات فى أجهزة الإعلام . فاجأنا وزير التعليم بتصريح يمنع فيه هذه الشركات من إنشاء المدارس والوعد بغلق مدارسها الحالية ، وتجشأ لنا تصريحا من سجع القرون الوسطى : الذين يربون العجول لا يجوز لهم أن يربوا العقول أو ما معناه .. ثم راح يبرر ذلك بأن هذه الشركات هدفها الربح ، والربح باعتباره من القبائح لا يتفق ورسالة العلم .. ووعد أن العلم لن يكون مجالا للاستثمار . ولن نقول له ما واجهته به جريدة الأخبار من إتجاره هو شخصيا فى الكتب العلمية على تلاميذ الجامعة البائسين .. لن نقول ذلك فلم نتحقق من الواقعة وإن كان ذلك النظام الذى يتبعه معظم ، إن لم نقل كل أساتذة الجامعة حتى أن الطلبة يطلقون على عربات الأساتذة اسم الكتب فيقال على النصر ١٢٨ « دى الدستورى » وعلى ١٣٢ « دى الملازم اللى أضافها للإجراءات .. » الخ بل يكفنى أن نقول إأن السيد الوزير لابد قد نمى إلى علمه أن فى مصر مدارس خاصة تسمى مدارس اللغات تتسلم أولادنا فى سن السادسة بمصاريف فادحة تفوق ما يتقاضاه مربو العجول ، وأن المبرر الأساسى بل الوحيد للمصاريف المرتفعة التى تتقاضاها مدارس اللغات هذه ، أنها لا تسمح لطلابها بالحديث بالعربية أبدا إمعانا فى تشربهم اللغة الاجنبية ، وسحقا لجذور العربية فى منطقهم ونطقهم ! .. ومن ثم عندما يسكت الوزير عن هذه المدارس ويختار لحملته المدارس الاخرى التى تعلم القرآن واللغة العربية لأطفالنا فى نفس السن التى اختارتها مدارس اللغات لتغتال فيها اللغة القومية والدين ، فهو وزير يعرف ما يريد ، وما يريده . هو والنظام الناصرى الذى أفضى بنا إلى الوضع الحالى هو القضاء على اللغة العربية فى الجيل القادم أو بالأحرى فى النخبة التى ستمكنها

ثقافتها وأصولها الاجتماعية من تولى المراكز القيادية فى البلد . هم يريدون وينفذ لهم الوزير عن وعى وتصميم ، القضاء على الهوية الحضارية للمصريين ، لأنه كما أعلن يعفى مدارس اللغات هذه من الضرائب ويلغى مدارس شركات توظيف الأموال التى هى بدورها تعلم ماذا تريد وعن وعى وتصميم أرادت مقاومة مدارس التبشير بإنشاء مدارس تعلم العربية وتُحَفِّظ الأولاد القرآن وتنافس مدارس التبشير ذات الموارد غير المحدودة فى المستوى بل تفوقت عليهم فقد كانت بشهادة الجميع على أرقى مستوى من الناحية المادية ..

نعم .. اشترى الريان قصر البدراوى . وفتح فيه حضانة أطفال وأغلقها الوزير بالشرطة .. **وها أنا أقول إن الأسلوب الذى أغلقت به واقتحام الشرطة على الأطفال الرضع وحجز المدرسات ، أسلوب لايطبق ولافى إغلاق دور الدعارة ! ولكنه ارتكب ضد حضانة أطفال كجزء من خطة إشاعة الرعب من شركة الريان وتأكيد نية الحكومة فى اغتيالها لكى يتحقق إفلاسها !**

ولا بأس من كلمة حول الحملة الهزلية أو الدخانية التى شنها الوزير ضد المدارس الخاصة ولم تكن إلا ذرا للرماد فى العيون وإخفاء النية المبيتة ضد مدارس شركات التوظيف أو المقاومة المصرية المشروعة ضد مخططات التبشير الهادفة للقضاء على الهوية الحضارية لشعبنا ..فقد هاجم الوزير ارتفاع المصروفات واستغلال التلاميذ وطالب بخفض المصروفات وحجته فى ذلك أن هذه المدارس معفاة من الضرائب وغطى ذلك بشعارات ضد استغلال الشعب لصالح أصحاب المدارس الخاصة .. والعكس بالضبط هو ما ينفذ .. أولا الشعب لا يدخل هذه المدارس الخاصة ولا مدارس اللغات فهى فوق طاقة الشعب حتى لو اقتصرت أعباؤها على اشتراط الحذاء النظيف ! وننصح الوزير بقراءة إحصائية عن دخل الشعب الذى يحكمه ومن ثم فانخفاض المصروفات أو ارتفاعها لا يهم الشعب بشكل مباشر . وقد قلنا رأينا فى مبدأ وجود المدارس الخاصة قبل الجامعة وخاصة فى المراحل الأولى مراحل التكوين ، إذ عارضنا ذلك وقلنا إذا كان ولابد فتحت إشراف قومى للمواد التى تدرس بها ورقابة واعية لاتصالاتها الخارجية .

ثانيا : الإعفاء من الضريبة غير مفهوم لأنها مشاريع معظمها مربح جداً ، والضريبة هى حصة الشعب التى يدفعها القادرون لصالح غير القادرين والتى تعين

الدولة على تغطية جانب من تكاليف تعليم الشعب ، ومراقبة وإدارة هذه المدارس وتوفير الخدمات لها . فكأن الحكومة تأخذ من الطبقات الفقيرة لتعطى القادرين وتزيد ربح المستثمرين فى هذه المدارس !

وفكرة الإعفاء من الضريبة مستوردة من الخارج بلا فهم ولا ضمير لأن المدارس الخاصة المعفاة من الضرائب فى الخارج تنشأ بموجب نظام اسمه مشروع أو مؤسسة لا تحقق ربحا .. فالقانون يحظر على هذه المدارس تحقيق ربح وبالتالى فهى تحرص على تحسين مستوى خدماتها لإنفاق كل دخلها والدولة هناك تراقب هذه المؤسسات فإن حققت ربحا عدت متهربة من الضريبة ، وهى جريمة هناك أخطر من هتك العرض .. كما تراقب التحايل مثل إعطاء الموظفين مرتبات مبالغا فيها .. وهكذا تنتفى مصلحة القائمين عليها فى رفع أسعارها أو التقتير فى الإنفاق على خدماتها وعندنا أسوأ ما فى كل القوانين ؛ تركناها تربح وأعفيناها من الضرائب فأصابها السعار فى اعتصار الطلبة وأهلهم والتفنن فى خفض النفقات .. والوزير يصرخ بمحاربة الاستغلال !

الوزير لا يريد لمن يربون العجول أن يربوا العقول ! ولا ندرى كيف سمح لنفسه بإهانة مهنة محترمة ضرورية للمجتمع لأنه بغير تربية العجول لا يمكن توفير البفتيك والسكلوب بانيه فى ثلاجة سيادته .. والذين يساهمون فى حل أزمة اللحم فى مصر ليسوا طائفة منبوذة ولا يجوز مخاطبتها بهذا الأسلوب .. ولكنها كما قلنا حرب نازية ضد يهود بلا جنسية ولا حقوق . مستباحة أعراضهم وكراماتهم[1] فقد ارتكبوا المحظور وهو فتح مدرسة تهتم أساسا باللغة العربية والتاريخ القومى بل وتدرس القرآن وكأن كرومر ودنلوب لم يتركا ورثة يحمون المخطط .. ومتى ؟ ! بعدما قاربت آمال دنلوب على التحقق بالقضاء على اللغة العربية وجعل النخبة تندفع إلى مدارس تحرم على أطفالنا النطق بالعربية .. أقصى ما حلم به الفرنسيون فى الجزائر .. لو كان الوزير « قبضاى » كما حاول أن يبدو لأصر على إلغاء ترخيص أى مدرسة تقبل طلبة مصريين ولا تجعل اللغة العربية اللغة الأولى فى برنامجها .. لكنه أعفى هؤلاء من الضرائب وطارد مدارس الريان حتى أغلقها وخرجت الصحف إياها تبشر :

---

(١) بل وأعطى الوزير نفسه حق سبهم واتهامه بدون دليل أو تحقيق فقال إنه أغلق مدرسة الريان « لحماية كرامة العلم » وأن واجب الدولة أن تتحقق من حسن نوايا الشخص الاعتبارى وجديته فى التعليم » ونتحداه أن يقدم مخالفة واحدة تعليمية أو أخلاقية لهذه المدارس .. حقا لابد من التحقق من حسن النوايا ولكن من رأس النبع يأتى الكدر !

« الشئون الاجتماعية تغلق حضانة الريان بالدق .. تولت أجهزة أمن الجيزة تنفيذ القرار ظهر أمس » .

حضانة أطفال تغلق بأجهزة الأمن ، وتفرح الصحافة ! .. حسبنا الله ونعم الوكيل !

وأعجب ماقيل هو زعم الوزير أن هذه الشركات من واجبها أن تعمل من أجل الربح ومن ثم لايجوز لها أن تعمل فى التعليم لأن العلم حرام فيه الربح ! والوزير يضلل لأنه يعلم أن التربح مباح وعلى قدم وساق فى العلاج والدواء ..

اشمعنى التعليم ؟!

وهمسة فى أذن الوزير إن كان لا يعلم .. إن التعليم الوحيد الذى لا يسعى للربح هو التعليم التبشيرى الذى تنفق عليه مؤسسات أو دول لخدمة أهدافها السياسية أو العقائدية .. أما التعليم الخاص البرىء من الأغراض فلابد أن يحقق ربحا .. وإن كان انهيار المجتمع العربى قد خلق حالة جديدة من نوعها هى التعليم التبشيرى الذى يجردنا من لغتنا وديننا ويربح فى نفس الوقت من تدافع المواطنين عليه أو كما يقول المثل الصعيدى : « تكرى على خرطها .. » وهى ظاهرة ترجع لأسباب عديدة ، منها انهيار مستوى التعليم الوطنى .

وتأييداً للوزير قالت مجلة اكتوبر : كان متناقضا جدا أن تقوم هذه الشركات بافتتاح المدارس مهما كانت درجتها باعتبار أن هدفها الأرباح ، والتعليم لا يقوم على هذا الهدف[1] .. »

ودللت المجلة على هذا السعى إلى الربح بأن الشركة : « أعلنت عن افتتاح مدرستين للحضانة بأجر ٢٠٠ جنيه شهريا للطفل فى الدق والثانية بأجر ٤٠ جنيها على المستوى الشعبى وعلامة تعجب . »

وحتى لا يسرقنا الكلام نقدم بعض المعلومات عن التعليم الخاص فى مصر نقلا عن مجلة المصور واتجاهها معروف وخاصة من شركات توظيف الأموال وحتى لا يدخل فى روع البعض أن التعليم الخاص بدعة اخترعتها شركات توظيف الأموال .. قالت المصور[2] :

« عدد المدارس الخاصة فى مصر يصل إلى ١٦٠٧ مدرسة منها ٤٧١ مدرسة فى

---

(١) أكتوبر ١٥ / ٥ / ١٩٨٨

(٢) المصور ٢٧ / ٥ / ١٩٨٨

مرحلة الحضانة و٦٩٧ فى الابتدائى و٨١٣ فى الاعدادى و١٩٠ فى الثانوى و٣١ مدرسة فى الثانوى التجارى وهذه الأرقام (كما تقول المجلة و لم نستطع المراجعة) تجعل المدارس الخاصة عشرين بالمائة من جملة مدارس مرحلة التعليم الثانوى .. (والريان عندها مدرستين ..) وقد وصل عدد تلاميذ المدارس الخاصة على ذمة المجلة إلى٥٦٩٩٧٤ أو ما يزيد على نصف مليون طالب وطالبة منهم ٩٣١٩٧ فى الحضانة و٣٤٨٥٣٧ فى الابتدائى و٤٥ ألفا و٨٣٣ فى الإعدادى و٧٠ ألفا و٢٢ فى الثانوى العام .. الخ وهذه المدارس تنقسم إلى نوعين : نوع يدرس المواد باللغات الأجنبية ونوع يدرسها باللغة العربية بجانب تدريس لغة أجنبية كمستوى رفيع[1]

وبما أن الوزير ومجلة أكتوبر وأخواتها اختصوا شركة الريان بنقدها بتهمة التربح – والعياذ بالله – من التعليم فلنا أن نستنتج إما أن الوزير يضلل الناس بشعارات جوفاء وأنه عندما صرخ « لن يكون التعليم وسيلة للربح » كان يكذب عامدا متعمدا على مجلس الشورى لأنه يعلم يقينا أن ألفا وستمائة مدرسة فى مصر تربح من التعليم والكذب على المجالس التشريعية فى البلدان المتقدمة يفضى لمحاكمة الوزير .. وإما أن نصدقه وبالتالى لابد أن تكون هذه الألف وستمائة مدرسة تابعة لسبيل أم المحسنين تعلم مجانا ولوجه الله والوطن الذى لا يدرسون لغته ، أما المصروفات التى يتقاضونها فهى كوهبة المصحف !! وكم يتقاضون ؟ نستمع إلى نفس المجلة : « مدرسة بالهرم وصلت مصروفاتها إلى أربعة آلاف جنيه فى العام (يعنى خمسمائة فى الشهر .ج) هذه الرسوم فقط للدراسة ولا تشمل أى بند للنشاطات الطلابية مثل الكمبيوتر والألعاب وغيرها ومدرسة أخرى بالجيزة تفرض رسما يتراوح ما بين ١٠٠ و ٣٠٠ جنيه لكل تلميذ يريد دراسة الكمبيوتر .. الخ

يعنى الريان لم تنهب عندما طلبت ألفاً وستمائة جنيه فى السنة من الأغنياء وأقل من خمسمائة من الشعبيين ، فى زمن تحصل فيه الشغالة فى منزل المحرر على أكثر من مائتى جنيه فى الشهر ..

---

(١) وقد طالب الوزير الشركات بالتبرع بالمبانى التعليمية لكى تديرها وزارته على المستوى الراق الذى تدير به مدارسها الحالية . والله لولا أن أصحاب الشركات عندهم ضمير واحساس بخطورة وضع التعلم لكان اسهل عليهم ألف مرة أن يتبرعوا بحفنة مبانى وهات يادعاية ولا وجع القلب والمسئولية

والغريب أنه بعد كل ما كتبه محرر أكتوبر ضد المدارس الخاصة وعن فضيحة الكسب من التعليم إذا به فى « الأهرام » لا يكتفى بتأييد حق « الغير » فى إنشاء المدارس الخاصة بمصروفات مرتفعة « وصلت إلى أرقام فلكية » لم يكفه هذا بل دعا الحكومة إلى منافسة هذه المدارس الخاصة بفتح ماأسماه : « مدارس خاصة حكومية »[(١)]

لقد لُعن الجاهليون لأنهم كانوا يحرمونه عاما ويحللونه عاما .. وهؤلاء يفعلونه كل ٣ أشهر ومن مجلة لجرنان ! ..

ولكن الأعجوبة ليست حتى فى هذا التناقض بل فى الهجوم على هذه الشركات عندما قررت أن تقوم بعمل وطنى مجانا !! ومعروف أن أى شركة فى العالم لديها ميزانية للعلاقات العامة لكسب الرأى العام وخلق مناخ موات فى البيئة التى تعمل بها وقد أباح الله سبحانه وتعالى إنفاق المال العام فى تأليف القلوب وهذه الشركات بالذات لديها بند فى ميزانياتها هو بند الزكاة ، والمساهمون قبلوا منذ البداية أن توزع الشركات هذه الزكاة بمعرفتها والكل يشكو من ضخامة الإعلانات ويلهث للحصول على قدر أكبر منها و لم يستشر « المودعون » فى ذلك ولا احتجوا ولكن مجلة أكتوبر غاضبة تقول : « وكنوع من التحدى أسفرت القريحة عن مشروع تشغيل عشرة آلاف شاب من خريجى الجامعات بمرتبات مجزية لمحو أمية المواطنين ، والمشروع فى مظهره له بريق جميل فهاهى ذى إحدى شركات التوظيف تساهم فى المشروع ، ١٠ آلاف شاب فى ١٥٠ جنيها شهريا .... ولكن فى جانب آخر كان من الواجب السؤال ما الذى سوف يحققه مثل هذا المشروع لمحو الأمية من الربح وإذا افترضنا أن الشركة أرادت أن تساهم فى مجال قومى أليس من حق أصحاب المال وهم المودعون أن يكون لهم رأى فى ذلك مادام الأمر قد وصل إلى حد الاشتراك فى مشروعات لاربح لها .. وهكذا إذا تعمقنا فى فلسفة المشروع نجد أن أهم أهدافه هو محاولة جر خناق الدولة وتحديها ، ترفض مشروعات التعليم فتدخل الشركات من باب محو الأمية[(٢)].. »

---

(١) الأهرام ٣٠ / ٨ / ٨٨

(٢) مجلة أكتوبر ١٥ / ٥ / ٨٨

لو فتحت مدرسة مثل الألف وستمائة القائمة قالوا لها : لا يجوز الربح من التعليم .. ولو وضعت مشروعا لمحو الأمية الذى فشلت الدولة فى تحقيقه قالوا لها : أنت مطالبة بتحقيق الربح فلا يجوز لك عمل الخير .. صحيح ما تكسر مكسور ما تاكل .. كل لما تشبع ...

غريبة هذه الحكومة التى تعتبر محاولة محو الأمية وتوظيف عشرة آلاف شاب مصرى تعتبر ذلك جر شكل ! يكفينا شرُّها حكومة شرَّانية ! (١)

وهكذا بقيت حضانة « سنوبى » و« سان بيتر » و« قلب يسوع » وأغلقت حضانة الريان .. ويتساءلون عن سبب الإحباط الذى يدفع للتطرف !

الناصريون قادمون
مذبحة شركات الأموال
من ؟ ! ولماذا ؟

(١) وحكاية التخصص أو أن تجار اللحوم لا يعملون فى المدارس هى من بقايا العصور الوسطى أو نقابات الطوائف حيث لكل طائفة مهنة وأحيانا تكون هذه الطائفة دينية أو عرقية وتتوارث المهنة ولا يجوز لها الاشتغال بغيرها ، ولكن فى العالم المتحضر نجد الشركات الكبرى تقوم بعدة أنشطة متباينة بل ومعظم جامعات أمريكا أنشأتها الشركات أو رأسماليون يعملون فى تربية العجول أو استخراج النفط وأكبر متحف فى كاليفورنيا انشأته مومس !

.. والجامعة الخاصّة ..

ومن المدارس الخاصة ننتقل إلى حديث الجامعة الخاصة وقد كنت أول من دافع عن فكرة الجامعة الخاصة سواء فى مقالاتى بمجلة الحوادث أو فى كتاباتى بمجلة أكتوبر وأشهرها : « لتكن هدية عيد الجامعة هى الجامعة الخاصة »

وملخص ماقلته هو :

١ - الذين يهاجمون فكرة الجامعة الخاصة وكأنها بدعة يتحاشون الاعتراف بوجود جامعة خاصة فعلا فى مصر وأجنبية وهى الجامعة الأمريكية وإن كان أكثر من ثمانين بالمائة من طلبتها مصريين .. وهم من الطبقة القادرة وحدها لأن مصروفاتها للطالب الواحد تصل إلى ما يعادل الدخل السنوى لعشر عائلات مصرية .. ويدخلها فعلا الطلبة الأغنياء الذين لا يحصلون على مجموع يؤهلهم للدخول فى الجامعات المصرية ، وهذا ما سمعناه ألف مرة على لسان أعداء الجامعة الخاصة فى اشادتهم بنزاهة جمال عبد الناصر الذى لم تحصل ابنته على مجموع يؤهلها لدخول قسم اجتماع بجامعة المنوفية فاضطر أبوها - يا كبدى - لإدخالها الجامعة الأمريكية !! ولأن الناصريين هم فعلا كما وصفهم نجيب محفوظ فهم يستشهدون بهذه الواقعة على إيمان عبد الناصر بالمساواة !! أما إذا طالبنا نحن بجامعة خاصة أخرى فإنهم يهبون كمن يتخبطه الشيطان من المس يتباكون على إهدار تكافؤ الفرص لأن الطالب أو الطالبة الفقيرة التى لن تحصل على مجموع لن تلتحق بجامعة بينما الطالبة الغنية ستدخل جامعتنا الخاصة ..

الله !

طب اشمعنى بنت عبد الناصر ؟ كم طالبة فى دفعتها حصلت على مجموعها أو حتى أعلى و لم تدخل جامعة لأن مرتبات ودخول النظام الناصرى لم تكن تسمح لـ ٩٩,٩ بالمائة من الشعب المصرى بدخول الجامعة الأمريكية !

ولأننا نتحدى بكل شيء أن يكون واحد من الذين يعارضون الجامعة الخاصة المصرية قد عارض أو انتقد أو طالب بإغلاق الجامعة الأمريكية ـ ونحن لا نطالب بذلك فى هذه المرحلة ـ فمن حقنا أن نستنتج أنهم ضد الجامعة الخاصة إذا كانت مصرية وليسوا ضد مبدأ الجامعات الخاصة بل يحبذونها أجنبية ويا حبذا لو كانت تبشيرية .. كما أنهم لا يعارضون أن يسافر أولاد الأغنياء غير الحاصلين على مجاميع عالية إلى الخارج والعودة بشهادات من جامعات أوروبا وأمريكا تمنحهم التفوق وتهدر المساواة وتكافؤ الفرص ! فالهدف الواضح المحدد هو منع قيام جامعة مصرية خاصة ..

ووفقا لقوانين السوق والعرض والطلب والقيم السائدة فى المجتمع وأيضا الانهيار الذى أنزله النظام الناصرى بالتعليم الجامعى الحكومى والذى يعترف به الجميع ، نتيجة ذلك كله أصبح المجتمع يفضل التعليم بالخارج أو الجامعة الأمريكية على التعليم الجامعى المصرى الحكومى وبالطبع فشهادات التعليم غير المصرى تلقى تقديراً أفضل وتسهيلات أو قبولا فى الوظائف ومرتبات أكبر ، وهذا يعنى أن النخبة خلال جيل أو جيلين ستكون من خريجى الجامعات الأجنبية ومن الطبيعى أن يستعين هؤلاء بخريجى المدارس الأجنبية ومدارس اللغات لوحدة الثقافة وسهولة التعامل إن لم نقل ونتيجة للغزو الفكرى الذى تعرضوا له ، وبذلك تتحول مصر إلى مستعمرة أفريقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أو النصف الأول من القرن العشرين .. وسيتدهور التعليم الوطنى تماما كما حدث للتعليم الأزهرى عندما أوشكت مصر أن تفقد ثقافتها لولا مبادرة وطنية مصرية تجسدت فى إنشاء الجامعة المصرية « الخاصة » فأنقذت مصر من المصير الذى بدأه كرومر ودنلوب ونفذه عبد الناصر .

ومن أقوالهم القبيحة أن هذه الجامعة ستقدم تعليما أفضل وهذا إخلال مرفوض بتكافؤ الفرص .. فلماذا يتعلم أولاد القادرين تعليما أفضل مما يتاح لأولاد الفقراء ! وقد تبدو هذه الدعوة فى ظاهرها دعوة لاشتراكية الفقر .. أى الدعوة إلى قبول

تدهور عام فى التعليم وتخلف كل المصريين عن أن تتاح لمجموعة أو قطاع من المصريين فرصة تعليم أفضل ..! وربما كانت المساواة فى الفقر نوعا من العدالة ولكن لا عدالة ولا مساواة ولا مصلحة ولا عقل فى فرض المساواة فى الجهل ! لأن متعلما واحدا يستطيع إرشاد وتوعية ألف جاهل ، وجريا وراء هذا المنطق تجب إدانة أول مدرسة فتحت فى العالم ..لأنه لم يحدث فى أى زمن ولا فى أى مكان أن كان بوسع كل الناس تلقى كل العلم المتاح والدولة دائما غير قادرة على إتاحة كل العلم .. أو أفضل العلم ، لكل المواطنين فى كل مراحله ، ولكن أحداً لم ولن يطالب بتحريم التعليم الممتاز تحقيقا للمساواة ! وكل دول العالم غير قادرة على توفير التعليم الجامعى لكل مواطنيها وحتى لوأعلنت مجانية وهمية كما حدث فى مصر إلا أن الواقع يؤكد أن أعداداً ضخمة تصل إلى مئات الألوف لا تستطيع الاستمرار فى التعليم الجامعى لأسباب اقتصادية ، ومع ذلك لم يحدث أن طالب لا اليسار ولا اليمين ولا المجانين بإغلاق الجامعة فى بريطانيا أو روسيا أو الصين أو حتى فى مصر ! .. ذلك أن زيادة عدد المتعلمين تعنى إمكانية زيادة الثروة القومية ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة فرص التعليم الجامعى لقطاعات أوسع وأجيال جديدة ، وإلى المدى المنظور للتاريخ ستظل فئة قليلة نسبيا هى التى تتاح لها فرصة المستويات العليا من التعليم وحيوية المجتمع هى فى قدرته على تطعيم هذا المستوى بالكفاءات بصرف النظر عن أصولها الطبقية وقدراتها المالية . وفرص الطالب الفقير النابغ فى التفوق العلمى ونيل أعلى الشهادات فى أوروبا وأمريكا ومن قبلهما فى حضارة الإسلام ليست أقل منها فى الدول الشيوعية إن لم تكن أكبر . ومن ثم إذا توافر لقطاع من المصريين تعليم عالى المستوى فى الجامعة الخاصة المنشودة فإن ذلك هو ثروة مضافة لمجموع ثروات وإمكانيات مصر وهم سيزيدون ثروة الوطن بما سيطورون بعلمهم الممتاز فى مجالات الإنتاج والخدمات والثقافة . فتعليمهم الممتاز هذا لصالح الوطن ولصالح الطبقات الفقيرة .. وخير ما ينفق فيه الغنى أمواله من وجهة نظر المجتمع والوطن ، والفقراء خاصة ، هو إنفاقه فى حسن تربية أولاده وتعليمهم تعليما ممتازا يخدمون به وطنهم لأنه بذلك يزيد الرصيد الثقافى والتكنولوجى بل الحضارى للوطن بجميع سكانه الأغنياء والفقراء ..

وفى اعتقادى أن الدعوة لمحاربة الجامعة الخاصة خوفا من أن تقدم مستوى رفيعا من التعليم ليست دعوة مجنونة ولا منبعثة من مجرد الحقد الاشتراكى بل هى

أخطر من ذلك وأشد خبثا .. وتصدر من عدة منطلقات ، ذلك أنه إذا كان الجميع – أعنى المثقفين المصريين – يجمعون على صحة مقولة المستشرق جاك بيرك و هى أن مصر تعانى تدهورا ثقافيا خطيرا[1] فإن أعداء مصر العاملين لاستمرار واستكمال هذا التدهور يعلمون أيضا أن المخرج منه يكمن فى الإفلات من الاخطبوط الذى نسجه النظام الناصرى حول التعليم المصرى وكما بدت بشاعة ما أنزل بالتعليم الابتدائى والثانوى بظهور المدارس الخاصة كذلك فإن ظهور الجامعة الخاصة بتعليمها المتفوق ستمكن ليس فقط من تعبئة رأى عام نحو إصلاح الجامعات العامة بل وستوفر وسائل إصلاحها .

ولأن عداء الجامعة الخاصة هو لأهداف صليبية صهيونية ، ولا ينبع من اقتناع ولو خاطىء بمصلحة عامة ولا حتى خاصة بفئة مصرية ، لذلك فإن أعداء الجامعة لايستحون من تناقض حججهم ، بل إن ذات الأشخاص الذين يعارضون الجامعة الخاصة لأنها ستقدم لطلابها تعليما ممتازا هم أنفسهم يقولون إن الأغنياء يريدون إنشاء جامعة تقبل أولادهم المتخلفين عقليا وتمنحهم شهادات بأموال ونفوذ آبائهم أصحاب الجامعة بينما يحرم البلهاء من أولاد الفقراء من حقهم المشروع فى الخمسين بالمائة شهادات مزورة !!

إنها فرية فاجرة لا يمكن أن تصدر إلا ممن أمنوا النقد والتعقيب من خلال سيطرتهم الغوغائية على الإعلام فى حماية الدولة وبقوة الشرطة .

إذا كان الأغنياء يريدون أن يلعب أولادهم لعبة أنا حكيم وأنت تمرجى أو تلبيسهم بدلة ضابط فى حفل الختان .. فماذا يضير المجتمع ؟ ومن يأخذ ذلك على محمل الجد ؟ إذا أرادت حفنة من الأغنياء البلهاء فتح جامعة تكلفهم – لا المجتمع – عدة ملايين واحتكروا إدارتها وهم بلا علم ولا خلق .. ثم حشدوا فيها أولادهم البلهاء ومنحوهم الشهادات فما دخلنا نحن ؟ من حقهم تعليقها على قفاهم أو بلها وشرب ميتها على الريق .. والذنب على من يقبل هذه الشهادة .. أما الجهات التى تحترم نفسها أو تحرص على مستواها ومصالحها فلن تعير هذه الشهادة أى اهتمام . والجامعة التى تنفرد بتقدير شهاداتها لا قيمة لها أو لشهاداتها ، بل لابد من معادلة

---

(١) وذلك بعد أن اطلع على مستوى القيادات الماركسية فى مجلة الطليعة !

الشهادة وقبولها عالميا أو على الأقل إقليميا من الجهات والحكومات المعنية .. والمفروض أن هذه الجهات لا تعترف بشهادة ولا تقبلها إلا بعد دراسة دقيقة تشمل نظام القبول ومواد الدراسة ومؤهلات هيئة التدريس والامتحانات والدرجات .. الخ .

أما من يريد أن يخدع نفسه فلعن الله من ينصحه !

ويكفى أن يُعرف عن جامعة أنها تقبل بالواسطة وتنجِّح بالغش أو يعمل الأساتذة بها ، « ظهورات » وعملهم الأساسى خارج الجامعة . أو يشتهر عنها تدهور مستوى تدريسها ، يكفى هذا لتسحب جامعات العالم اعترافها بها كما حدث لبعض جامعاتنا .. أليس كذلك ؟ فما بالك بجامعة ناشئة .. إنها ستكون أحرص ما تكون على كسب ثقة الأوساط الأكاديمية وذلك بوضع برامجها وامتحاناتها تحت إشراف ومراقبة هذه الجهات وهى أيضا تحرص على انتقاء الطلبة الممتازين بصرف النظر عن قدراتهم المالية وكل الجامعات الخاصة فى العالم تمنح مجانيات وأحيانا منحا دراسية للطلبة الفقراء المتفوقين لتشجيعهم على الالتحاق بها ، لأن هذا يرفع مكانة الجامعة ولأن تخرج نابغة منها يساهم فى زيادة شهرتها ويدعم ثقة الناس بها ويدعم نجاحها .. والجامعات فى الخارج – ومعظمها خاص – لا تتمايز إلا فى المستوى الأكاديمى لطلابها وعدد المشاهير من خريجيها أو الذين حققوا تفوقا علميا .. فهذه الجامعة الخاصة التى ندعو إليها ستكون أحرص على خطف الطالب الفقير المتفوق من جامعات القطاع العام التى أصبحت لا تهمها سمعة ولا تفوق وتحولت إلى مدارس إلزامية تكتفى بالستر ودوام اللقمة .. بل واندفعت فترة فى مكافأة فئات بعينها بقبول مجاميع أوطى لأولاد هذه الفئات ، وماحديث شجرة العائلة فى هذه الجامعات ببعيد ..

وعلى الأرجح فإن هذه الجامعات لن تطلب تسعين بالمائة لأن هذه النسب المجنونة التى ظهرت فى العهد الناصرى لا علاقة لها بالتفوق أو النبوغ وإنما هى تحايل لوقف الزحف البشرى على الجامعات ! وكل مشاهير الطب المصرى وعباقرته باعتراف العالم دخلوا الطب بستين بالمائة وكان هذا المجموع فى الماضى يمنحك مجانية ولا أحد يقول إنه كلما اشتد الزحام تزايدت العبقرية فهذه المجاميع المرعبة التى قصمت ظهر الطلبة وأولياء الأمور وكانت عاملا من عوامل استشراء مرض الدروس الخصوصية وتدهور المستوى الثقافى والسياسى لطلاب الثانوى لا تعبر إلا عن عجز الدولة وسوء احتيالها لمواجهة الخلل الذى سببته سياستها التعليمية ، ولكن الجامعات

الخاصة سيكون لها معاييرها العلمية المتحضرة فى فرز المتقدمين إليها بما يتفق ونوعية الدراسة التى يرغب الطالب فى التخصص فيها . بحيث يكون التقدير محصلة الدرجات فى الثانوية العامة مع الدرجات فى امتحان القبول مع الكفاءات الخاصة .. وما دام الجميع يخضعون لنفس المقاييس فلا مجال للاعتراض ، ومادامت تثمر خريجين على مستوى متميز فهى علمية ومطلوبة .. وأخيرا إن أعداء الجامعة الخاصة هم بالإجماع من الذين درس أولادهم فى مدارس خاصة فى مراحل الابتدائى والإعدادى والثانوى (ومعظمهم درس أولادهم إما فى الجامعة الخاصة الأمريكية أو فى جامعات الخارج) وقد قلنا إنه من الغريب أن لا يروا فى المدارس الخاصة إهداراً لتكافؤ الفرص ويرون ذلك فى الجامعة ..؟ مع أن تكافؤ الفرص أجدر فى مراحل التكوين وإهداره فى هذه المراحل يخل بإمكانياته فى المراحل الأرقى ، فالذى حصل على تعليم خاص أفضل فى الابتدائى ، فرصته أكبر فى الإعدادى وهكذا [1]..

ونعود للسؤال لماذا يعادى هؤلاء الجامعة الخاصة ؟

١ ـ إن تدمير التعليم على يد الناصريين يعد أخطر جريمة ارتكبها هؤلاء ومن ثم ظهور تعليم متميز ناجح يضاعف إدانتهم .

٢ ـ ظهور شريحة جديدة من المتعلمين فى مستوى معرفة العصر سيعزز الدعوة للإصلاح ويقوى الأمل فى إنجاز إزالة آثار العدوان الناصرى وسيعزز التيار الرأسمالى الذى يحمل الخلاص لمصر بدون ثورة دموية .

٣ ـ الجامعة الخاصة كانت بداية التطور الديموقراطى فى غرب أوروبا وبداية الثورة الوطنية البورجوازية فى مصر .. لأن الجامعة الخاصة لا تخضع للسلطة ومن ثم يتاح فيها الفكر الحر والثقافة بشتى ضروبها وروافدها وينابيعها وهذه الجامعات الخاصة كانت القلاع التى قاتلت ضد الإقطاعيين والفكر البابوى التقليدى وخلقت القيادة بل والجيوش التى حاربت معارك البورجوازية لبناء المجتمع الديموقراطى .. والجامعة المصرية هى جزء من محاولة المجتمع المصرى التخلص من قبضة البيروقراطية العسكرية ، وهى فى نفس الوقت تعبير عن مقاومة الشخصية المصرية العربية فى إطار التوجه الحضارى الإسلامى ، مقاومتها لمحاولات إزالة هذه الهوية .. ففيها سيتم بعث وتأصيل مقومات

---

(١) انظر مقالنا فى أكتوبر ١٩٨٦

وخصائص هذه الهوية .. ما دامت تنشأ بإرادة مصرية حرة وتحت إشراف نخبة من المثقفين المصريين .. ولذلك لا ندهش إذ نجد شخصا مثل لويس عوض[1] معروف برفضه للهوية العربية الإسلامية لمصر ، لا يدخر حيلة فى مهاجمة الجامعة الخاصة ويصفها بأنها ضد الديموقراطية .. فأية ديموقراطية هذه التى لا تسمح بجامعة خاصة .. وهل هناك بلد ديموقراطى واحد ليس فيه اكثر من جامعة خاصة ؟ وهل تعلّم هو ادعاء الديموقراطية إلا فى جامعة خاصة ..؟ ولكن فى الحروب الصليبية ينعدم المنطق ويختق شرف الكلمة !

وفى اعتقادنا أن وزير التعليم الحالى جاء بنية تصفية الكثير من آثار السياسة الناصرية فى التعليم ، أو على الأقل محاولة تحجيم التعليم تحت ضغط الإفلاس المالى العام إن لم يكن لمواجهة التدهور البشع فى مستوى المتخرجين من كل مرحلة ، والوزير ضد مجانية التعليم فى الجامعة ، وقد سافر إلى الصين – كما قال – ليتعلم كيف تخلص الشيوعيون من هذه المجانية .. وهو ضد التوسع فى التعليم الجامعى والثانوى ، وليس مصادفة أن مذبحة الثانوية العامة وقعت فى عهده ، وإن كنا لا نتهمه بتزويرها ، بل يكفى أن يطلب الوزير وقف سياسة « نجحوهم وخليهم يغوروا » يكفى أن يأمر الوزير « بامتحان » حقيقى ليرسب أكثر من سبعين بالمائة ! فليس فى مدارسنا ما يمكن تسميته بالتعليم ولا يقدر على النجاح إلا طالب الدروس الخاصة ، ولعل الوزير يعرف أن الدروس الخاصة أصبحت المهنة التى تدر ثانى أكبر عائد نقدى بعد المخدرات ! ..

أما الوزير فرغم اقتناعه ، الذى كان سر اختياره ، اضطر للتراجع ولبس رداء الناصرية فى مواجهة غوغائية الناصريين وأعداء تعليم المصريين .

وبعد أن كتبنا هذه السطور ودفعناها للمطبعة أصدر الرئيس مبارك تصريحه الذى أباح فيه قيام القطاع الخاص بإنشاء معاهد تعليم بما فيها الجامعة .. الأمر الذى يتنافى بالطبع مع كل ما كتب وقيل ضد الجامعة الخاصة طوال السنوات العشر الماضية بما فيه تصرفات السيد الوزير فتحى سرور التى لم يجف حبرها بعد ، وفى كل البلدان المتحضرة والمتخلفة عندما تتخذ القيادة السياسية خطاً مغايراً لما يعلنه الوزير أو

---

(١) اقرأ ما كشفته من أهدافه فى كتابنا : « ودخلت الخيل الأزهر »

لسياسة الوزير ، يبادر الوزير بالاستقالة مفسحا المجال لغيره لينفذ السياسة الجديدة ، إلا فى بلاد نيام نيام ، حيث لا مبدأ ولا كرامة ولا حياء .. ينقلب الوزير كما تقلب الشراب أو البلوفر أبو وشين ، أساتذة الاقتصاد الرأسمالى نفذوا اشتراكية عبد الناصر ودافعوا عنها ، وبرروا التأميمات وبنفس الحماسة « انفتحوا » فى عهد السادات ، وها هو الوزير الذى صرح كمن يتخبطه الشيطان من المس : لا استثمار ولا ربح فى التعليم ولا جامعة خاصة .. فور صدور تصريح الرئيس « اتشقلب » وأصبح مدافعا عن القطاع الخاص فى التعليم وعن الاستثمار فى التعليم وعن الجامعة الخاصة !! ومعه العشرات من عرضحالجية السلطة .

اقرءوا ما يقوله الوزير آخر طبعة : « إن الدستور يسمح بالتعليم الخاص دون تمييز بين نوع وآخر » « ويسمح باشتراك القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية». بل إن الوزير الذى قال : « العلم لن يكون وسيلة للربح » ! يقول اليوم : « ولما كان التعليم يجمع بين النوعين كاستثمار وخدمات » و « إسهام القطاع الخاص فيه يعد أمرا طبيعيا » ! ..

استثمار وقطاع خاص ! يبقى ربح ولا ماربحشى ! ...

ما جريمة الريان عندما فتح حضانة أطفال فى قصر البدراوى ؟! .. ما الخطيئة لتغلقها بالشرطة ؟! يقول الوزير : « إن القطاع الخاص يمارس دوراً بالفعل فى مجالات التعليم العام والمعاهد العليا الخاصة ولايوجد بحكم الدستور ما يمنع من إسهام القطاع الخاص فى إنشاء الجامعات » .

اكتشفت ذلك الآن يادكتور ؟! ..

ثم اندفع الدكتور يسفه الذين يعارضون الجامعة الخاصة بينما هناك جامعات أجنبية وأولادنا يتعلمون بالخارج .. الخ . ما قلناه من عشر سنوات بالتمام والكمال .. ومارفضه الوزير وأمثاله !! ..

إلا أن الوزير – كما قلنا دائما – لأنه لم يرفض الجامعة عن اقتناع ولا قبلها عن اقتناع ، فقد عكس الفهم السوقى لهدف هذه الجامعة ، وهو أن تكون مستودعا أو ملجأ لأصحاب المجاميع الصغيرة ! وهو هدف ننزه دعاة الجامعة عنه ! فصحيح

أن سياسة المجموع فى مصر لا يقصد بها ولا تعكس المستوى العلمى للطالب ولا كفاءاته الحقيقية ، إلا أن « الجامعة الأهلية » التى دعونا إليها ، وأجبرنا خصومها على قبولها ، إنما تهدف إلى تقديم مستوى أرقى من التعليم للنوابغ من الطلبة ، مستوى من التعليم يتفق واحتياجات وإمكانيات العصر ، مستوى من التعليم يتفق وإمكانيات هؤلاء الطلاب من ناحية الذكاء والجدية ، هذه الإمكانيات التى كانت تهدر وتدفن فى خرائب ما يسمى بالتعليم المجانى فى الجامعات المؤممة التى يشهد الله أنها لم تكن تقدم تعليما ولا مجانية !

وإذا كان من حقنا الفخر بأننا دعونا وثبتنا وحدنا ، حتى استجابت الدولة ،فإن من واجبنا أيضا القلق على مستقبل هذه الجامعة إذا ما أصرت حكومتنا السنية على وضعها تحت رعايتها القاتلة ! .. ارفعوا أيديكم عن الجامعة الخاصة وتفرغوا لإصلاح جامعاتكم !

وعندما نتحدث عن ارتباط هذه العناصر بالاشتراكية الناصرية فيجب ألا يغيب عن البال نوعية هذا الارتباط فهو لم يكن ارتباطا عقائديا ناضلوا من أجله أو حتى آمنوا بها بعد أن أصبحت فى السلطة وذاقوا حلاوتها وصبروا على مرها بل كان مجرد ارتباط مصالح ليس بالمعنى الطبقى الذى يربط العمال بالاشتراكية فى الادعاء الماركسى القديم قبل أن تحول الرأسمالية الغربية العمال الى أكثر الطبقات رجعية. حتى أن تمردات وانتفاضات الثلاثين عاما الأخيرة قامت بها البورجوازية الصغيرة وبالذات قطاع الطلبة .. والذى تصدى للمطالبة بوقف قتل الفيتناميين وإقرار الحقوق المدنية للأمريكيين هم الطلبة ، والذين تصدوا للطلبة بالضرب والإهانة كانوا العمال الذين جندتهم النقابات التى ثبت أنها خاضعة بالكامل لتحالف من المباحث والمخابرات الأمريكية والمافيا .. (عفوا لهذا الاستطراد ولكنها شهوة ركل الفكر الماركسى تتغلب على أحيانا فى كل مناسبة وأحيانا بلا مناسبة ..) المهم أن ارتباط هؤلاء بالناصرية واشتراكيتها كان ارتباط مصالح بالفهم الانتهازى ، بمعنى أن ادعاء هذا الارتباط كان يوفر لهم الأمن من بطش السلطة الناصرية والفوز بمغانم الاقتراب من هذه السلطة ، والتخلص من مزاحميهم فى العمل ، من أصحاب الكفاءات والشرف أيضا .. ففى مجال الصحافة أبعد واعتقل وسجن ونكل ومنع من الكتابة أو قبع فى الظل عدد من الأقلام اللامعة التى أثبتت تفوقها الساحق قبل وبعد الغمة

الناصرية بينما لمع من عرف سبيله إلى التنظيمات السلطوية[1]. ومازالت النسبة للناصرية تربح وتوفر عملا عند الكويتيين ودول الخليج وتأتى بدعوة مدفوعة من ليبيا وسوريا والجزائر ومبالغ وشقق من ورثة الناصرية وباعة خواتمها الذين يموِّلهم شيخ نفطى عميل الانجليز والسافاك الإيرانى ..

ولهذا يدهش البعض عندما يسمع ثورية هؤلاء وتشنجهم ضد الرأسمالية المصرية وسعيهم بل وسهولة اندماجهم فى الرأسماليات التى تحسن الإقناع .. من يصدق أن آخر فلاسفة الناصرية يعمل مستشارا لشيخ الكويت ومن يصدق أن رئيس تحرير صحيفة التقمم يستطيع أن يرتزق هو وحرمه فى الكويت .. بل من يصدق أن رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى الذى خاض حرب البسوس ضد الرأسمالية المصرية والقطاع الخاص وتحسر على سنوات البناء الاشتراكى فى عهد عبد الناصر قبل فزع الرأسمالية الأمريكية والإسرائيلية من خطورة توجيه أحمد فؤاد للاقتصاد المصرى فكانت النكسة .. من يصدق أن كاتب هذا يكتب عن نمو التجربة السعودية ألد عدو للاشتراكية بمفهوم الناصريين يكتب عن هذه التجربة تحت عنوان بيىء السمعة : « معجزة فوق الرمال ..» (حتى فى هذا المجال يعجزون عن الابتكار ... !!) وذلك عقب رحلة إلى المملكة بناء على دعوة كريمة وجهت إليه .. وإليك بعض ما كتبه : « إن ما شاهدته خلال زيارتى القصيرة والسريعة إلى السعودية فوق الخيال ويفوق الوصف .. إننا أمام تنمية شاملة هى معجزة فوق الرمال وعلى الصحراء .. »
وهو يلحس كل ما سودت يداه عن استحالة التخطيط فى ظل النظام الاقتصادى الحر بل هو يطرح تساؤل شيعته فى استنكار وكأنه يرد على نفسه .. : « فهل هناك تخطيط فى السعودية وما هى أهدافه وإذا كان النظام الاقتصادى هناك يقوم على المشروع الفردى فلماذا إذن التخطيط .. »

أيوه صحيح هو التخطيط يجوز إلا فى مجتمع اشتراكى .. ؟

يرد هو: إن التخطيط فى السعودية عمره نحو عشرين عاما ففى عام ١٩٦٨ بدأ الأخذ بأسلوب التخطيط وبدأت أول خطة خمسية عام ١٩٧٠ وهم الآن يقومون

---

(١) عندما أبعدنا من الصحافة فى الفترة من ٦٣ إلى ١٩٦٦ (وقبلها من ٥٨ الى ١٩٦٢) كان التنظيم الطليعى ويضم الامعات وكتبة التقارير وأوباش الصحافة يتآمرون على الصحفيين واقترح أحدهم فى هذا التنظيم فصلى من النقابة لأننى لا أعمل بالصحافة ! وهو يعرف أننى مبعد وعبثا أفتش عنه الآن فى الصحافة فقد اختفى كما تفعل الديدان !

بتنفيذ الخطة الخمسية الرابعة ويمكن القول وأمامنا النتائج المتحققة عبر الخطط الثلاث الماضية أن الإنجاز كان هائلا مذهلا .

إذن يا منذهل لم نكن نحتاج لتنفيذ الخطط الخمسية وتحقيق التنمية لأكثر من حكومة فى حكمة وإخلاص السعوديين .. ولا حاجة للحراسات والتأميمات والتصفيات ولجان مكافحة الإقطاع والبوليس الحربى ، والاشتراكية لا يبنيها إلا الاشتراكيون والتنظيم الطليعى القادر على مواجهة الحزب الرجعى .. الخ ولا يتعجل متعجل ويقول وأين لمصر مال النفط الذى ينفق على التنمية .. فالمشكلة لم تكن ابدا فى التمويل بل فى رفض النظام الرأسمالى . لأن مصر فى نهاية الخمسينيات كانت اغنى من السعودية عام ١٩٦٨ وأقدر على التنمية ولكن اتهمت الرأسمالية المصرية برفض تمويل الخطة بل والتآمر عليها ..

لماذا كان سلوك القطاع الخاص فى السعودية أطيب وأخلص منه فى مصر لأن الناس على دين ملوكهم ..
ياالله ما أشد غبائى .. لماذا أتعجل أنا كعادتى كما قال جهول يدير سياستنا العربية وأتحداه أن يسمى عشرة رؤساء وزارات عرب .. لماذا أتعجل أنا الرد والمحرر الاشتراكى الذى آمن بمعجزة الريال السعودى يكفينى مئونة الرد ..

اسمعوا ماذا يقول : « وقد يقال إن توافر المال بالسعودية قد ساعدها على تحقيق أهدافها وهذا صحيح لأن توافر رأس المال قد يمكن من جلب أحسن الخبرات وتسخير التنمية واختصار الزمن ولكن تحقيق التنمية أمر يفوق هذا فهو يتطلب إرادة قوية وتخطيطا وحسن إدارة» أو كما قال .. ونحن بالطبع افتقدنا ذلك كله ..

نتابع حديثه عن المعجزة الرأسمالية فى السعودية : « وقد يقال كيف أن السعودية تقوم بتخطيط شامل فى نظام مؤسس على السوق الحرة وهذا فى حد ذاته تناقض نى (وردت هكذا) وحقا هو تناقض نى وكلام نى يردد عندنا وحدنا فى نعيم الجهل الذى نسيح فيه ويجعلنا نصدق أن النظام الاشتراكى فى عدن يخطط والنظام الرأسمالى فى ألمانيا واليابان بل فى كوريا وتايوان يعمل بلا تخطيط !! ولكن محرر الأهرام الاشتراكى بعد أن ذهب إلى مهبط الوحى فتح الله عليه فقال لنا : « ولكن كان المبدأ هنا هو ايجاد المؤسسات التى تمكن الأفراد من استثمار عملهم وخيالهم

وأموالهم وإحجام الحكومة عن منافستهم فى ميادينهم بل تشجيعهم على الانفراد بها ما أمكن ذلك ونتيجة لهذه السياسة يساهم القطاع الخاص اليوم بما لا يقل عن ٥٣ ٪ من الدخل القومى الحقيقى [١].

سننقل لكم بعض مانشر فى نفس المجلة ضد هذه السياسة التى يشهد الله وملائكته ورسله وشياطينه أنه ما من رأسمالى مصرى طالب بأكثر منها بل أقل منها بكثير .. ولكنهم فى السعودية فى غالبيتهم مواطنون شرفاء يريدون الخير لبلدهم ومن حسن حظهم ليس لديهم صحافة اخصعام أو عام إخص . أى مؤممة تدار لحساب خاص تصرخ « حبيبعوا القطاع العام ..» وسماسرة الشركات لا يتربعون هناك على المنصة ويرفعون حاجبا ويتساءلون .. هل ستقوم الحكومة بدور المقاول تبنى وتنشىء المؤسسات وتسلمها للقطاع الخاص .. وهل من سبيل للخروج من ورطتنا إلا هذا واسألوا الحاج عصام رفعت .. الذى رأى برهان الرأسمالية فى مهبط الوحى !

ويصف لنا مزرعة لحوم وألبان فيقول : «.كانت لنا زيارة لأحد المشاريع الخاصة التى تم إنجازها فى مجال التوسع فى التنمية الزراعية الحديثة ويعتبر هذا المشروع أكبر مشروع متكامل فى العالم فى مجال إنتاج الألبان [٢]

الله يخرب بيت من هدم مزرعة الريان .. والله ينتقم من مدير العلاقات العامة فى شركات الريان الذي لم يوجه الدعوة للحاج عصام رفعت لزيارة مزرعتهم !

فهؤلاء ناصريون اشتراكيون فى القاهرة حيث توزع شركات توظيف الناصرية حصة طيبة سُلفة على الأرباح ..! ولكنهم فى نفس الوقت أكثر من منفتحين ومتجاوبين ومتعاطفين مع الاقتصاد المفتوح على البحري فى دول الخليج .. حيث عوائد سوق المناخ وهباب النفط يضمن ارتفاع الرصيد من العملة الأجنبية أو على الأقل تليفزيون ريموت كنترول !.. أليس عجيبا أن يكون الكاتب الثاني للناصريين فى مصر مستشاراً لشيخ نفطي .. يكتب خطب السادات عن الانفتاح ويسلي الشيخ بسيرة أبو زيد الهلالي عبد الناصر !.. كلهم يكفرون وراء عبد الناصر ويأكلون على مائدة الرأسمالية !..

---

(١) الأهرام الاقتصادى ١١ / ٥ / ١٩٨٧

(٢) نفس المصدر

هؤلاء يستثمرون الاشتراكية ولا ينتمون إليها ولا حتى بالعاطفة التى تحرك المثقف الحر .. وها هو الكاتب الاشتراكي « يوسف إدريس » مستاء من تدهور المستوى فى حي العجمي حيث للكاتب الاشتراكي شقة هناك .. أو قل واحدة من شققه ، وهو كعادة هذه الطبقة من أغنياء الاشتراكية ، يكيل السباب ويهيل التراب على الشعب « الذي كان يكتب عنه » .. ثم يعود فيعتذر أو يتنصل بما هو أقبح من السب وذلك بتشويه مصدر رزقهم ، وذلك خوفا من أن توجه له تهمة عداء السامية أقصد إهانة البروليتاريا أو التشكيك فى الخمسين بالمائة ، فهو ينفى عنهم صفة البروليتاريا وإنما هم « تجار عربات النقل وتجار الحشيش ومهربو قطع الغيار »

ونحن لا نصدقه فلو كانوا حقا كما قال لما رضوا بالسكن معه فى نفس العمارة ، فهؤلاء يحبون العتبة الملك ، ويفضلونها فيللا !.. كما تخبرنا التمثيليات الاشتراكية فى المسرح والتلفزيون .

وهذه الفئة من أغنياء الاشتراكية تفضل أن يبقى الشعب بعيدا فى الحواري وعشش الترجمان وعرب المحمدي ليستمر مصدر إلهام لهم فى التكسب من التأليف عن أرخص لياليه بينما يستمتعون هم بأغلى الليالى .. وبما أن هذا الوضع هو رغبة من طرف واحد فإن الشعب الكادح أو فئات منه لا ترى نفسها مقيدة بالالتزام به ، فهاجرت ، وتركت لهم استنزاف المجتمع المصرى ، والعيش فوق مستوى مجتمعات أغنى منا ألف مرة . هاجرت الفئات التى لم تعرف سبيلا لنهب ونهش عظام مصر ، هاجرت إما إلى الخارج حيث طفحت الدم وجمعت قرشين بددت مقابلها زهرة عمرها بل وعجلت بانقضاء أجلها ، ولكل أجل كتاب ووضع الله الأسباب .. وعادت تحاول أن تعوض أسرها فيما بقى من العمر عما خسروه مما لا يعوض وزاحموا الأرستقراطية الاشتراكية فيما نهبته من ثروة مصر . وهنا تعالت صيحات الكتاب الاشتراكيين ضد سوء تربية وقذارة وجلاليب بل حتى أذان الفجر الذى جاء به الشعب « السوفاج » .. الذى لا حق له فى الثروة لأنه سرقها أو كسبها من الحشيش .. وفئة أخرى بقيت فى مصر ولكنها أقدر على كسب الوعى الاشتراكى الذى تروجه وتمارسه طائفة الهلبية الاشتراكية ، ومن ثم هاجرت فى الداخل بأن استنبطت كافة الوسائل للثراء فى مجتمع لا يحكمه قانون ولا قيم ولا شرف .. مجتمع يسمى اللص « حرك » .. والمنافق هو الواصل .. والمختلس هو الناجح !

ثم تعالوا نتساءل .. أيهما أشرف ؟! المدرس أو عامل البناء الذي اشتغل فى بلد خليجى وجمع مالا اشترى به شقة فى المهندسين أم الصحفى الذى عمل فى صحيفة بنفس البلد منافقا نظامه ، مهاجما مصر ، وحقق نفس الشيء ؟! بل سنذهب إلى أسوأ الأمثال كعادتنا أيهما أكثر خطيئة : المواطن الذى خدم الكويتيين فى مباذلهم وحصل على شقة فى المعمورة أم الصحفى والكاتب الذى كرمه مجتمعه كل التكريم الممكن ثم يكتب منافقا الكويت ليحصل على شقة على النيل وفوق العقد القلم الذهب الذي كتب به المالك الكويتي عقد الإيجار بتوصية من السفير !! أو ينافق النظام الليبى المعادى لمصر ليحصل على شقة فى المنتزه أو على النيل وينتقل من الجزمة بدون شراب والشعبطة فى الأتوبيس إلى سيارة مرسيدس بتليفون لاسلكى .. وكله من مال ليبيا !.. الذى ينافق رئيسه حتى يعطيه عربة ومركزا وأموالا من المصاريف السرية .. فإذا دالت دولة هذا الرئيس عض فيه بأبشع ما يفعل الكلب المسعور ؟!

وفئة ثالثة هاجرت أبعد من ذلك فلعنت المجتمع كله وهجرت المعمورة والمنتزه لأنهما عورة وخلعت البدلة واستغنت عن الكوافير بالحجاب ووجدت من يقول عنهم « ماذا تنتظرون من صعيدي كان أبوه يسرق البهائم فإذا بالاشتراكية تجعله طالباً جامعياً » ؟!

صحيح ياابن البيه الباشا .. يامن وصلت – كما يقول إحسان – بفضل براعتك فى عمل الكوكتيل فى سهراته ، فلما أممت مؤسسته سقيته كوكتيل يتحدث به العرب والعجم !

هذا هو موقف كتاب الناصرية الاشتراكيين من الشعب فلا تصدقوهم عندما يتشنجون دفاعا عن الشعب ولا تسيئوا الظن بنا عندما نقول إنه أفضل من إعطاء العمال والفلاحين نصف مقاعد المجالس .. أفضل من ذلك أن نحاول توفير حصولهم ولو على نصف الدخل القومى على الأقل !

وهذا يفضي بنا للحديث عن عدالة التوزيع ، وبداية لكي نتحدث عن عدالة التوزيع يجب أن يكون هناك ما يوزع .. ولا جدال فى أن عدالة التوزيع يمكن أن تمارس على عدة مستويات من اقتسام الكفاف إلى مشاركة الرفاهية .. فنحن نتحدث

عن عدالة التوزيع ونعني توفير نصف كيلو سكر لكل مواطن أما فى بريطانيا وألمانيا فيتحدثون عن حق العمال العاطلين فى قضاء أجازة الصيف فى أسبانيا .. لا عن حسن خلق فى رأسماليتهم .. وشح فى نظامنا المدعى الاشتراكية ، بل لأن لديهم الكثير للتوزيع ، لديهم إنتاج أوفر .. وها هى مساكن عمالهم إلى السبعينيات من هذا القرن كانت بلا حمامات .. ونحن نسجل من انتصاراتنا دخول الفيديو بمنازل الفلاحين التى ليست على المجارى ، علما بأن الفيديو لم يأت بفضل الاشتراكية بل مع العائدين من الخليج وكخلل فى الصيغة الاقتصادية .

فكلما زاد الإنتاج المتاح للتوزيع كلما ارتفع مستوى عدالة التوزيع .. وكلما توطدت الديموقراطية وزادت أهمية المواطن ، كلما استطاعت الحكومات أو حتى أجبرت على فرض عدالة أوسع لصالح الطبقات الأقل دخلا ، وعلى حساب الدخول العليا . ولا يفوت الدارس أن الضرائب على الدخول الكبيرة نسبتها أعلى فى الدول الرأسمالية الديموقراطية مثل بريطانيا وفرنسا .. الخ ، منها فى مصر التى تدعى الاشتراكية .. كذلك فإن نسبة الفوارق بين الدخول أكبر فى مصر وأكثر إذلالا .

وهكذا يمكن القول أن قصر الحديث على عدالة التوزيع مع تدنى حجم الإنتاج هو تضليل وتملق لغرائز الجماهير بهدف إلهائها عن الحل الحقيقى لمشاكلها بإغرائها بنهب القليل الذى ينتجه المجتمع بدلا من العمل على زيادة المتاح للتوزيع .. وصحيح أن بعض المتبطلين عبر كل العصور حاولوا تبرير عيشهم على جهد العاملين ، بالحديث عن مجتمع يتساوى فيه الجميع فى العمل والدخول فلا يتميز أحد ولو بلقمة .. ولكن ذلك لم يحدث أبدا وإنما يؤدى تقسيم العمل والتخصص وتفاوت قدرات الناس العقلية والجسدية والمزاجية ، إلى تفاوت المدخرات وتفاوت عائد الاستثمار وتفاوت الدخول ، فتراكم الثروات وتفاوتها ، والنظام الافضل هو الذى يحقق أكبر قدر من الرعاية وأعلى مستوى ممكن للطبقات الفقيرة ، بشرط أن يؤدى ذلك إلى خلق المناخ الذى يشجع الأغنياء والفقراء معا على بذل أقصى جهدهم لزيادة الإنتاج القومى ذلك أن ترك الحبل على الغارب للرأسماليين كى يعتصروا الطبقات الفقيرة سواء من خلال الأجور والأسعار أو بالتهرب من الضرائب يعنى إفقار وإحباط العمال وجماهير الشعب وإنقاص الدافع للعمل وفى نفس الوقت فإن إفقار الشعب يفضى إلى ضعف القوة الشرائية وبالتالى نقص مبيعات الرأسماليين فالكساد والإفلاس ، إن لم يكن بوسع هذه الرأسمالية فتح أسواق خارجية لمنتجاتها .. وأيضا فإن وجود حركة عمالية أقوى

سياسيا من واقع المجتمع الاقتصادى ونجاح هذه الحركة فى فرض ظروف غير ملائمة للرأسماليين سيؤدى إلى إحجام رأس المال عن الاستثمار وبالتالى انكماش الأعمال وتسريح العمال .. ولكى لا ينتحر المجتمع بغباء أو جشع أحد أطرافه ، تتدخل الحكومة لتؤدى دورها الطبيعى ، دور الحكم الذى ينظر لمصلحة الجميع بفرض قواعد اللعبة ، فتتدخل الحكومة بفرض التشريعات التى تحمى الطبقات العاملة مثل تحديد ساعات العمل والأجازات والعلاج والتأمين والمعاشات والحد الأدنى للأجر فى بعض الحالات وكذلك تفرض الضرائب العادلة المنشطة للاقتصاد والتى تنفق فى رفع مستوى الخدمات وتحسين ظروف المعيشة وتوفير العديد من الاحتياجات لغير القادرين .

وفى نفس الوقت لا يجوز أن تفرض الحكومة على المنتجين أعباء لا تتحملها المرحلة بحجة عدالة التوزيع أو تملقا للجماهير ولسد نفقات جهازها البيروقراطى العديم العائد وإلا كانت النتيجة هى هروب رأس المال من الإنتاج وتحوله إلى أعمال غير منتجة أو التى لا تستخدم العمال أساسا أو التى لا تتعرض بسهولة للضرائب ، أو الهروب برأس المال إلى الخارج أو إلى الداخل جدا أى تحت البلاطة . وهذا ما فعلته رأسماليات أكبر وأقدر على حماية نفسها فقد خرجت الرأسماليات الكبرى إلى أسواق آسيا وأفريقيا هربا من الحركة العمالية فى بلادها وكانت النتيجة خسارة للجميع . فهذا اللون من « عدالة التوزيع » الذى لا يقصد به إلا تملق الطبقات الفقيرة أو ضرب الطبقات المالكة لأسباب سياسية لا يحقق إلا تدمير الإنتاج وإفقار الجميع بل يكون ضرره فى النهاية أكبر على الأغلبية . مثل قوانين اشتراكية الناصريين .. فقانون المساكن الذى صدر فى ظل أزمات النظام السياسية وكان يهدف بالدرجة الأولى إلى نقل المواجهة من قضية السلطة إلى تناحر وانشغال الفئات الاجتماعية ببعضها .. هذا القانون بدا فى البداية وكأنه انتصار هائل للمستأجرين على المالكين ولكن قبل مرور عشر سنوات كان قد دمر تماما صناعة البناء وحياة الجماهير واستحال على فئة المستأجرين القدامى والجدد العثور على مسكن للإيجار . وسكن هؤلاء فى المقابر مع الأموات لأول مرة فى التاريخ منذ غادر المصريون العصر الحجرى واختفى إنسان الكهوف .. وسمعنا عن أسر يبيت الرجل مع زوجته فوق السرير ، وأولاده البالغون ، وأحيانا المتزوجون ، فى نفس الغرفة أو حتى تحت

السرير .. ولا أحد يجادل الآن فى أن ما سببه هذا القانون من معاناة للمستأجرين يفوق كل ما عانته الأجيال السابقة عليه ، وأن ما يدفعه الأب المستأجر الآن لكى يحصل لابنه على سكن يفوق أضعاف ما ربحه أو وفره فى ظل قانون المساكن . أما الطبقات القادرة التى كفت عن طرح مساكن للإيجار فقد استمرت فى استثمار الوضع سواء بالخلو أو مقدم الإيجار أو التمليك وربما تربح أكثر .. ولكن المؤكد هو خسارة الوطن بتدهور صناعة البناء وخسارة غير القادرين .

فكأننا دمرنا صناعة البناء أو أربكناها إرباكا شديدا ، ودهورنا مستواها ، فى مرحلة سجلت تقدما فى العالم كله ، وفى نفس الوقت زادت معاناة الجماهير لمجرد التظاهر بالاشتراكية وعدالة التوزيع بتشريع لم يفكر فى زيادة المتاح للتوزيع بل فكر فى أهداف سياسية وقتية ولو على حساب تدمير الإنتاج وإتعاس المواطن وتخلف الوطن من أجل أن تصبح كل : « طايفه من التانية خايفه » كما يقول الشاعر المبدع أحمد فؤاد نجم فالحكومة المطلوبة فى هذه المرحلة هى التى تجعل هدفها الأول هو زيادة الإنتاج ، زيادة المتاح للتوزيع .. تدعيم كل اتجاه وتأييدكل تشريع أو إجراء أو دعوة تؤدى إلى زيادة الإنتاج ، لأن هذه الزيادة هى إثراء لمصر وإنقاذ لها من ورطتها .. والوسيلة الوحيدة لرفع مستوى شعبها بشكل جدى ودائم .

شركات التوظيف:

كانت للحل بداية ..
فأصبحت للنظام نهاية!

بعد هذه المقدمة التى كان لابد أن تطول ، كى نحدد منطلقاتنا ويتعرف الناس أكثر على موقفنا وتفكيرنا .. وفى نفس الوقت نمهد للتعريف بالقوى التي قتلت الشركات .. القوى التى ضربت ضربتها فى مايو بعد حرب مستعرة لسنوات .. شهدت حملات لم يتورعوا فيها عن استخدام الكذب والقذف والفحش فى القول والاتهام بالباطل جزافا وتزوير الحقائق وتلفيق الأرقام .

وقد شاءت الظروف أن أتصدى للحملة على شركات توظيف الأموال منذ أكثر من سنتين وكانت الحملة من نفس العناصر وبنفس الأهداف التى تحققت أخيرا بإفلاس هذه الشركات وقتل آخر محاولة مصرية لتمصير واستقلال الاقتصاد المصرى ولن تكون الأخيرة ولو كره الكافرون .. وكنت وقتها أكتب فى جريدة « الوفد » وأصدر رسالة التوحيد وقد مكننى الله من كشف خبايا الحملة فاضطروا إلى التراجع مذعورين وذيلهم بين أرجلهم .. ولكن ابعادنا عن الصحافة ومصادرة رسالة التوحيد ، والحكم علىَّ وأولادى بالسجن لأول مرة فى تاريخ الصحافة المصرية لأننى أصدر نشرة يصدر مثلها عشرات بواسطة الناصريين والشيوعيين .. الأمر الذى حال بيننا وبين متابعة التعبير عن وجهة نظرنا التى عرضناها بوضوح منذ أكثر من أربع سنوات وقبل أن يتنبه الكثيرون لطبيعة المعركة وطبيعة القوى التى تستهدف تحطيم تلك التجربة المصرية الأصيلة ..

وصحيح أن تاريخنا وشموخ مواقفنا يسمو فوق أية شبهات إلا أن الفساد العام الذى يسود المجتمع والتدهور الشنيع فى القيم وإهدار شرف الكلمة والمتكلمين يفرض علينا أن نعرف القارىء أنه لا علاقة بيننا وبين شركات الريان لا من قريب ولا من بعيد ولم نتقابل فى حياتنا مع مسئول فيها ولا حتى مع عامل فيها في حدود علمنا .. بل عندما بدأنا نعد هذه السطور كان يفترض أن نسعى للقاء المسئولين

لنتزود بالمعلومات .. ولكننا آثرنا دفع الشبهات والاقتصار على مناقشة المبادىء وما يقال من الأطراف المعنية فى وسائل الإعلام المختلفة وخاصة من خصومهم !

ونحن نعتقد أن الحرب الضارية ضد هذه المشروعات إنما هى معركة مبادىء ومواقف تنطلق من ارتباطات ومصالح وانتماءات وأحقاد تاريخية وأحقاد مستحدثة تجرى زراعتها على يد نفس الخبراء الذين حولوا لبنان إلى بيت غانية يؤتى من كل جانب .. وذلك فى إطار تمزيق الوطن العربى وتفتيته وشرذمته .. وفى إطار مخطط منع تصنيع مصر وبهدف إبقاء تبعيتها الاقتصادية للنظام الاستعمارى العالمى .. ومن ثم فلو حولت هذه الشركات البحر طحينة وزرعت فوق السطوح ووفرت لكل مواطن طيارة فلن ترضى عنها القوى المعادية .. ولن تزداد إلا عداوة وشراسة فى العداء . فهى لا تأخذ على هذه الشركات أخطاءها بل بالعكس تحقد عليها نجاحها ..أو حتى احتمال نجاحها .. وقد أخذت صحيفة صوت الجرب التى يكتب افتتاحيتها مدير المخابرات الليبية على شركات توظيف الأموال أنها تبنى قرى سياحية للربح ولا تبنى قرى للفلاحين المساكين .. هم يريدون من العامل المصرى الذى طفح الكوته فى الكويت والعراق وجاء بتحويشة العمر ليقتات بأرباحها ، يريدون من شركة الريان أن تأخذ هذه التحويشة وتبنى بها قرى بدلا من التى خربها النظام الناصرى!!

وليست هذه أول مرة فعندما حاول « طلعت حرب » تحرير الاقتصاد المصرى بإنشاء أول بنك مملوك ومدار بالكامل بالمصريين وهو بنك مصر ، البنك الذى أرسى أسس الاقتصاد المصرى والذى استطاع فى الفترة من ١٩٣٠ إلى وقوع نكسة يوليو إنشاء أكثر من عشرين شركة ، من النسيج (الصناعة الثقيلة وقتها – ١٩٣٧ المحلة الكبرى) إلى الطيران أعلى صيحة فى تكنولوجيا المواصلات وقتها (شركة مصر للطيران ١٩٣٣) وارتفع رأس ماله من ثمانين ألف جنيه عام ١٩٣٠ إلى ثلاثة ملايين عام ١٩٤٤ بودائع قدرها ٣٥ مليون جنيه ثم شركات للطباعة والملاحة البحرية والسينما والتأمين والسياحة والأدوية وهى صروح الاقتصاد المصرى التى يتبجح الناصريون بها عندما يتحدثون عن القطاع العام وكأنه من منشآت معلمهم ، مستغلين جهل أو تجهيلهم للجيل الجديد الذى لا يدرى أن الغالبية العظمى من مؤسسات القطاع العام هى من إنشاء القطاع الخاص أو الرأسمالية المصرية وأنه لا

فضل للناصريين إلا تحويلها من مؤسسات رابحة تضيف إلى الدخل القومى إلى مؤسسات خاسرة تضيف إلى العجز فى ميزانية الدولة ! ليسأل كل مواطن شريف نفسه إذا كانت الرأسمالية المصرية المستغلة لبنك مصر قد أنشأت أكثر من عشرين شركة خلال ربع قرن والإدارة الاشتراكية لبنك مصر بعد تأميمه لم تنشيء شركة واحدة فأيهما خير لمصر إن كان خير مصر يخطر على بالكم .. أقول إن طلعت حرب وهو يتصدى لهذه المهمة التاريخية واجه نفس الحملات التى تواجه الآن أصحاب مشروع شركات توظيف الأموال . بل ويتعرض لها كل مصرى يحاول إنقاذ اقتصاد مصر أو إقامة مشروع اقتصادى رابح .

لابد أن السلطان فؤاد انتقد وقتها تعدد نشاط طلعت حرب وتساءل ما دخله في التياترو .. ولعله مما هو جدير بالملاحظة أن السلطان عاش ومات لم « يشرف » طلعت حرب بمقابلة بينما كان يستقبل جرابيع السفارة البريطانية وأوباش أحزاب السراي .. وأين فؤاد وأين طلعت حرب الآن .. تاريخ لابد أن ينصف وينتصف ورب يمهل ولا يهمل ![1]

ولابد أن وكلاء دار الحماية البريطانية قد اتهموا طلعت حرب بأنه : « يمول المتطرفين وعلى علاقة بالمنظمات الوطنية المتورطة في أعمال الشغب المسماة بثورة ١٩ » ولا أدرى هل فاتهم اتهامه بالقبض من تركيا وابن سعود ؟!

ولابد أن فاجرة مستأجرة من البنوك الانجليزية قد هاجمت طلعت حرب قائلة : هل يجوز للمسلم أن يفتح بنكا .. أليس البنك من المحرمات على المسلمين أو إذا كنت ياطلعت حرب حقا تحارب الانجليز فلماذا تتعامل بالجنيه المصري الذي تطبعه بريطانيا (وقتها) .. ولابد أن رقيعا ذا نسب فى الرقاعة عريق تصدى له يقول : أليس حراما استغلال المشاعر الوطنية والشعارات الوطنية فى العمل التجارى ، أكان المصريون يستشهدون لتستغل مشاعرهم الوطنية النبيلة فى بناء بنك للرأسمالية المصرية .. ولابد أن وزير زيور باشا ودار الحماية صرخ قائلا : لن تكون الوطنية

---

(١) يذكرنى ذلك برحلة المرحوم « ابو العروبة » عبد الرحمن باشا عزام إلى ليبيا ، وكان به شوق لرؤياها لما له من تاريخ هناك ، وقد حاول الكثيرون منعه من هذه الزيارة كراهية أن يتأذى بلقاء العقيد أو أن يستغلها هذا العقيد فى الدعاية لنفسه .. ولكن الباشا أصر ويشاء العليم أن يمتنع القذافى عن مقابلته لأنه رجعى والقذافى الثورى لا يقابل الرجعيين .. وتذكرنا قول أبو حلموس للباشكاتب : فعلا أنت مش وش ذلك يا غبريال أفندى

وسيلة للربح !! أو لعل مخبولا كتب يقول هل قام الفلاح والعامل بثورة ١٩ لكي يؤسس لهم طلعت حرب شركة طيران وسياحة .. هذه الشركات « الاستفزازية » لأن جماهير شعبنا الكادح لا تملك أجرة الطائرة ولا تعرف من السياحة إلا الطين السايح وعرقها السايح فى الحقل والمصنع ؟!

لابد أنهم قالوا ذلك وأسوأ منه فلكل عصر قحاب فكره .. ولم يكن الذين ينتقدون طلعت حرب ويشنون عليه الحرب ينتقدون بعض الأخطاء ولا يحرصون على أموال المستثمرين المصريين ، بل يريدون تحطيم المشروع واقتلاع الفكرة من أساسها تماما : كما لا يستطيع أي طرف من الحشد الذي أطلق ويطلق نيرانه على شركات توظيف الأموال أن يدعى اليوم الحرص على مصلحة المستثمرين ، إذ نتحدى إذا كان أحد منهم قد قدم خلال السنوات العشر الماضية اقتراحا واحدا لتطوير هذه المشروعات أو حماية المستثمرين أو المودعين كما كانوا يسمونهم اصرارا على رفض الفكرة وكيداً و تربصا بها . فهدفهم كان – ولا يزال – هو انهيار هذه المشروعات فوق رأس المستثمرين لوأد أية محاولة أو حتي تفكير فى تمصير الاقتصاد المصري أو استئناف الرأسمالية المصرية مسيرة طلعت حرب

وسنقدم الدليل على أنهم عادوا الفكرة من أول يوم وقبل أن تقع أية مخالفات أو تقصيرات من التي يدعونها أو يتعللون بها اليوم ، بل حتى الشركة التي يتحاشون ذكر اسمها وجبنوا فترة عن التعرض لها لأن ما انجزته يفقأ عيونهم ، حتى هذه سرعان ما كشفوا كراهيتهم لها وتربصهم بها بل لعلنا لا نذهب بعيداً إذا قلنا إنها هى المقصودة أساسا لأنها هي التى شكلت النموذج الأنجح .

وعلى أية حال فإن استمرار هذه الشركات لعدة سنوات فى وجه أشرس وأخبث حملة .. أقول استمرار هذه الشركات واستمرارها فى دفع أعلى عائد للمودعين إلى أن اضطرت هذه القوى المعادية للتدخل بسيف القانون الذى هو بحق شريعة ابن آوى وليس الأسد .. أقول هذا الاستمرار هو أقوى دليل على أن مصالح المستثمرين لم تكن مهددة إلا من المهاجمين الذين لا يرضيهم أقل من الإفلاس التام والضياع الكامل لأموال المودعين وربما كان « أشرفهم » غاية هو الذي أراد هذه الكارثة لضم خمسة ملايين أو خمسة عشر مليون مصري من المنتفعين بشكل أو آخر بهذه الشركات ، ضمهم قسرا إلى جبهة أعداء النظام تعجيلا بالقضاء عليه .

وكما قال أحد خبراء الانقلابات : لابد لكى ينجح أى انقلاب أن يفتح النظام صدره لطعنات الانقلابيين .. ونظامنا فتح صدره وبطنه للراغبين فى طعنه .. وإذا كانت الكارثة قد وقعت وحالت الظروف التى أشرت إليها دون أن أشارك فى المعركة وقتها وإن صح ما قالته بعض الصحف عن صدور تعليمات فى تلك الفترة بالذات لمنع نشر أي كتابة لجلال كشك .. فليس أمامي من حيلة إلا محاولة التعبير بالوسيلة الوحيدة الباقية وهي إصدار كتيب فإن منعوه طبعته بالخارج بأمل أن نحول النكسة إلى تجربة ، وقد اتضح الآن صدق ما توقعناه من أول لحظة وهو أنها معركة قطع أعناق وتصفية إفلاسية تدميرية لا تنظيم ولا حماية ولا شيء مما تدعيه أقلام الحكومة الآن لمجرد الرغبة فى قتل القتيل والمشي فى جنازته بل وربما المطالبة بديته أيضا ! وهكذا لابد من عرض تاريخى يسجل الأقوال والأفعال وترك الأمر لعدالة التاريخ وحكم الشعب .

شركات توظيف الأموال ، بالصيغة التي شهدتها مصر ، هي ظاهرة جديدة لم يسبقها تجارب من نوعها ، ولا تشبه أي تنظيم مما ينص عليه القانون التجارى [1] ولكنها لا تتعارض مع القانون ، بل اتبعت عرفا قديما هو فى جوهره فكرة : « خد القرشين دول تاجر لي فيهم ياحاج وبيني وبينك ربنا » .. وكان يمكن أن تستمر ولا يدري بها أحد ولكن حجم الأموال وعدد المشتركين تضخم إلى حد جاوز أية حسابات وأية توقعات ومن ثم فقد نشأ وضع جديد مثير يتهدد الصيغة أو التركيبة ، الفاشلة والمتهالكة التي يرزح تحتها المجتمع المصري ، والتي تسبب الخلل للهيكل الاقتصادي .إذ تبين وجود المال والرجال والرغبة والقدرة على الاستثمار والانتعاش والربح وخلق دخول جديدة بعيدة عن استنزاف الحكومة .. وكان ذلك نذيرا بسقوط دعاوى خفافيش اليسار التي عششت وأفرخت فى ظلام الناصرية ولو كنا نملك حكومة صالحة ، لكان من واجبها المبادرة بدراسة الظاهرة واستيعاب مقوماتها ومبرراتها واحتمالاتها ومن ثم تتخذ منها على الفور موقفا واضحا على ضوء تقديرها للصالح العام .. إما منعها فورا مع اتخاذ كل الإجراءات التي تكفل حماية أموال الناس وحقوق ومستقبل العاملين فيها ، وما تكون قد أقامته من مشروعات

---

(١) انظر مقال الدكتورة سميحة القليوبي ـ الأهرام ١٠ / ٨ ١٩٨٨

أو استثمارات لأن الحكومة تحمي ولا تبدد .. وفى نفس الوقت تطرح صيغة بديلة تلبي الحاجة التي جعلت قيام هذه الشركات ضرورة ملحة وبمثل هذا الحجم والإقبال من الناس ..

أو ترحب بالظاهرة وتشرع لها ما يضمن تحقيقها المصلحة القصوى لجميع الأطراف . ولكن حكوماتنا الرشيدة جدا ، نفرت من اليوم الأول نفورا شديدا من هذه الشركات واعتبرتها مزاحما غير مقبول وخطرا داهما يتهدد وجودها وربما أيضا كتحدٍ يكشف كل نقائص النظام .. وفى نفس الوقت وقفت عاجزة عن التحرك وإغلاق هذه الشركات لعاملين : الخوف من إغضاب الناس الذين اندفعوا إلى هذه الشركات بحثا عن مصدر رزق شريف يخفف أعباء الحياة فى مجتمع محموم الصراع حول القوت .. وأيضا لاقتناع الحكومة بأنها حكومة طوارىء تقف على أرض منهارة ، وتسير فى حقل ألغام ، ومن ثم فهى تتحاشى أية هزة وكان أن لجأت الحكومة إلى الحل الهروبي ، وهو « التطنيش » مع الإيعاز لكتابها وموظفيها بمهاجمة هذه الشركات والتشنيع عليها بأمل أن يشك الناس فى جديتها واستمراريتها فينسحبون ومعهم أموالهم وتنهار الشركات من تلقاء نفسها ، ويا دار ما دخلك شر !

وكانت القضية التى استهوت كتاب الحكومة وبقية أعداء الرأسمالية المصرية أو الإسلامية ، هى نسبة الأرباح التى توزعها هذه الشركات ، فقد ركزوا عليها هجومهم مؤكدين أنها « مرتفعة » إلى الحد الذى يقطع بعدم مشروعية مصدرها ، بل وأنها وهمية يقصد بها تضليل الناس لسلب أموالهم .. أو كجزء من مؤامرة رجعية إسلامية لإفساد أخلاق المصريين ونشر الكسل بينهم بتحويلهم إلى باشاوات إقطاعيين يعيشون على دخل مرتفع سهل !.. فلما وقعت الواقعة وانقطع هذا المورد أو انخفض ذرف نفس الكتاب وفى نفس المجلات دموع التماسيح على « المودعين » الغلابة الذين كانوا يتعيشون من هذه الشركات التى غدرت بهم وأوقفت صرف الأرباح !!

ومع إجماع خبراء « الدولة » وغوغاء الصحافة على أن هذه النسبة لا يمكن أن تتحقق من مصدر مشروع فقد تراوحت التفسيرات ما بين لعبة الهرم أو تدوير الطاقية (وهو تعبير أطلقه لأول مرة حسن عباس زكى ، قاله فى وصف اقتصاديات عبد الناصر عندما سُئل كيف يدير الاقتصاد الناصرى المنهار وقتها .. فقال : « بألبس طاقية ده لده .. وهكذا » فاستعاره الكتاب الناصريون واتهموا به كل شركات

التوظيف) أو الاتجار فى المخدرات أو العملة أو الحصول على تمويل من الخارج لأهداف سياسية .. ولما كان بعض هذه الشركات قد استمر لأكثر من عشر سنوات ، وبعضها وبخاصة الكبرى التى ركزوا عليها الهجوم ، لها استثمارات وأصول ثابتة بالأسمنت المسلح ، فإن فكرة الطاقية أو الهرم صعبة التصديق ، فهناك مثلا شركة واحدة جمعت ١,٢ مليار جنيه فإذا كانت تدفع ٢٤ بالمائة فهذا يعنى أنها تحتاج إلى ٢٨٨ مليون جنيه إيداعات جديدة لكى توزعها كأرباح ثم يتزايد هذا الرقم فى العام التالى بنسبة ٢٤ ٪ من الـ ٢٨٨ مليونا وهكذا .. الأمر الذى يستحيل تصور توافره كل عام وبالتالى يتآكل رأس المال فى أربع سنوات حتى إذا اقتصر دور أصحاب الشركات على تحصيله وتوزيعه ولم يحصلوا على مليم منه !!

وهذا عن شركة واحدة بينما قدرت هذه المصادر أن حجم الأموال المستثمرة لدى هذه الشركات يصل إلى عشرة بلايين جنيه وحوالى ١٢ ألف مليون دولار فمن أين يأتى ٢٤ ٪ من هذا المبلغ كل عام « إيداعات » جديدة لكى توزع على المستثمرين القدامى ؟! .. (حوالى مليارين وثمانمائة وثمانين مليون دولار وجميع تحويلات المصريين أقل من مليار ؟!) فلابد أن يكون عند هذه الشركات ماكينة تطبع بالمصرى والأمريكانى ..

أما حكاية أن الفائدة مرتفعة إلى الحد الذى لا يمكن تصور تحققه من مصدر مشروع ، فقد رد عليها رجال الحكومة والصحافة أنفسهم ولكن بعد أن ولغوا فى دم الشركات .. وبعد أن انتهت المذبحة بدأنا نسمع حديثا معقولا ينتقد النسبة التى توزعها الحكومة وبنوكها وليس الشركات ! .. فقيل إن معدل الفائدة فى تركيا يتراوح ما بين أربعين وخمسة وأربعين بالمائة وفى إسرائيل وصل إلى مائة فى المائة ،[1] كما تعددت الانتقادات لسعر الفائدة[2] الحكومى ، فقال الدكتور « سلطان أبو على[3] » : « إن هيكل أسعار الفائدة يتراوح ما بين ٥ ٪ إلى ١٣,٢٥ ٪ وبافتراض الاتفاق على أن معدل التضخم وهو حسب آخر تقديرات البنك المركزى المصرى

---

(١) فى الوقت الذى بدأت فيه معظم هذه الشركات كان معدل الفائدة فى أمريكا على الدولار حوالى عشرين بالمائة .

(٢) حتى السكرتير السابق للحزب الشيوعي المصرى والوزير عند العسكر اعترف أخيرا بأن « عدم زيادة سعر الفائدة أضر بالاقتصاد المصرى » الأهرام ١٥ / ٩ / ٨٨

(٣) الأهرام ١٥ / ٩ /١٩٨٨

٢٧ ٪ معنى هذا أن سعر الفائدة سالب بمقدار يتراوح ما بين ٢٢ ٪ و ١٣,٧٥ ٪ وهذا يتطلب أن ترفع أسعار الفائدة الاسمية إلى ما يتراوح ما بين ٢٧ ٪ و ٣٠ ٪ تبعا لمعدل التضخم السائد[١] »

وخرست الأصوات المنكرة ، ولم يتجشأ مدير هيئة سوق الخبال تصريحه المشهور : « هذا معدل لا يمكن أن يكون من عمل مشروع ، لأنه ولا حتى فى أمريكا يوجد نشاط يربح ثلاثين بالمائة ؟! »

من أين ستدفع البنوك ثلاثين بالمائة كما يقترح الوزير .. إلا من نشاط يربح ستين وسبعين بالمائة أم يقترح الدكتور أبو على أن تدخل البنوك لعبة الطاقية ؟ ! أو تتاجر بدورها فى المخدرات ؟ !

لاجواب ..

ولنشرح كيف تتناقص المدخرات .. بالبلدى ..

المدخرات هى الأموال التى لا ينفقها الأفراد بل يدخرونها ، وهى تسمى مكتنزات إذا ماوضعها صاحبها تحت البلاطة فمنعها من التداول أى اكتنزها ، وهو تعبير مشتق من الكنز وهو عادة ثروة مخبوءة .. وفى الاقتصاد المزدهر مثل الاقتصاد الأمريكى قبل السبعينيات يكون منع المال من التداول مكروها لأنه يؤدى إلى انكماش هذا الاقتصاد وإبطاء عجلته .. ولكن فى ظروفنا فحتى هذا الاكتناز المكروه يكون نافعا لأنه يقلل حجم الطلب أو حجم النقود المتداولة وبالتالى يخفف من حدة ارتفاع الأسعار ويخفف عبء الدعم عن الحكومة ..

أما الادخار الصحى المطلوب فهو الذى يوظف هذه المدخرات ، وأكبر نقد يوجه للمجتمع الأمريكى الآن هو انخفاض نسبة المدخرات الى الدخول فى أمريكا عنها فى اليابان أو ألمانيا مثلا ..

---

(١) فى نفس عدد الأهرام (١٥ / ٩ / ١٩٨٨) ذكر الأستاذ محمد فريد خميس أن معدل التضخم الحقيقى هو ٣٥ ٪ وتوقع أن يصل هذا العام ما بين ٤٠ ٪ ٥٠ ٪ وقال إن معنى ذلك أن المصرى ستتناقص مدخراته بنسبة من ٢٠ ٪ إلى ٣٠ / كل عام .

وتدخل هذه المدخرات ميدان الاستثمار عن طريقين :

١ - استثمار مباشر فى التجارة والصناعة .. الخ إما بإنشاء مشروعات أو الاشتراك فى مشروعات قائمة أو شراء أسهم وسندات ، وهذا يتضمن الربح والخسارة وبدون نسبة محددة مسبقا ..

٢ - نظام الودائع .. أو تمويل قروض الحكومة ، وهذا يعنى إيداع مبلغ فى أحد البنوك مقابل فائدة محددة وثابتة ، مع التزام البنك أو الدولة برد المبلغ كاملا فى نهاية المدة وغالبا تضمن الدولة أموال صغار المودعين (مائة ألف دولار فى أمريكا وخمسون ألف جنيه استرلينى فى بريطانيا) ونفس الشىء عن سندات الحكومة فهى ذات نسبة ثابتة ومضمون رد قيمتها مع فارق أن سندات الحكومة يمكن تداولها وارتفاع وانخفاض عائدها وفقا للفارق بين سعرها الاسمى الذى تحسب عليه الفائدة الثابتة والسعر الفعلى فى السوق .

والودائع الثابتة الفائدة هى التى يدور الحديث عنها فى العلاقة بين الفائدة والتضخم .. فإذا تصورنا مواطنا عاد من الخليج ومعه مائة ألف جنيه .. فهو إما أن يودعها فى صندوق توفير البريد ويحصل على ٥ بالمائة أى خمسة آلاف جنيه فى نهاية كل سنة ، أو فى أحد بنوك الحكومة ويحصل على ١٣ بالمائة .. أى ١٣ ألف جنيه ..

أما معدل التضخم فهو النسبة التى ترتفع بها الأسعار كل سنة ، فعندما يقال إن معدل التضخم سيصل إلى خمسين بالمائة هذا العام ، فهذا يعنى أن هذا المصرى العائد ، يستطيع فى أوائل العام أن يشترى شقة وسيارة بمائة ألف وهو ما عاد به أو ما يسمى « تحويشة العمر .. » ولكنه فى نهاية عام ١٩٨٨ سيحتاج إلى مائة وخمسين ألف جنيه لكى يشترى نفس الشقة وذات السيارة ، ومن ثم لو اشتراهما فور عودته فإنه يستطيع أن يبيعهما فى نهاية السنة « بربح » قدره خمسون بالمائة .. أو هو يتصور أنه ربح .. لأن نقوده فى الحقيقة نقصت قيمتها خمسين بالمائة ..
وقلنا إنه كمواطن صالح قرر الادخار وزيادة المال المتاح لخطة التنمية وأعطى « تحويشة العمر » للبنك ففى هذه الحالة سيجد أن هذه التحويشة أصبحت ١١٣٠٠٠ جنيه وفى نفس الوقت أصبحت الشقة والسيارة بمائة وخمسين ألف جنيه أى أنه يحتاج إلى ٣٧ ألف جنيه للحصول على نفس السلع التى كان يمكنه الحصول

عليها بالمائة ألف عندما سلم « تحويشة العمر » للبنك وهذا ما يعنيه نقص المدخرات أو الفائدة بالسالب . وبما أن الأصل فى الادخار والدافع الوحيد إليه هو التأمين ضد ارتفاع الأسعار وحماية رأس المال من التآكل .. فإن الحافز للادخار سيموت تماما إذا كانت محصلة العملية فى النهاية هى نقص قيمة المدخرات وليس ثباتها فضلا عن زيادتها !.. وفى هذه الحالة سيفضل الناس الاندفاع إلى الشراء رهانا على ارتفاع الأسعار ، وبهذا الاندفاع للشراء ترتفع الأسعار أكثر ويرتفع معدل التضخم أكثر ..

وإزاء إصرار البنوك على دفع ما يقل عن خمسين بالمائة من معدل التضخم يمكن القول إنها هى التى كانت تمارس نشاطاً غير مشروع وغير أخلاق وغير اقتصادى ، بل شديد الغباء وهو : سرقة تحويشة العمر من المصريين .. ولم يكن بوسعها ممارسة ذلك بالطبع إلا بالسيف والنطع أو الاحتكار .. فلم يكن أمام المصرى من مخرج إلا الاحتفاظ بأمواله تحت البلاطة فتتعرض للسرقة أو تتآكل قيمتها بفقدان كل نسبة التضخم أو الرضوخ لحكم القوى وتسليم « تحويشة العمر » إلى هذه البنوك .. فلما جاء « الانفتاح » وتحرر المصريون بعض الشىء ، ظهرت شركات توظيف الأموال تدفع العائد المعقول أو قل الأقرب للمعقول ، فهو مازال يقل عن نسبة التضخم الرسمية وها هم أساطين الاقتصاد يقترحون فى صحافة الحكومة رفع سعر الفائدة إلى أربعين بالمائة .. فما العجب أو الشذوذ أو الغرابة فى مشروع تجارى لايقترض ويدفع ٢٤ بالمائة !!

فهل يجوز الاستمرار فى الثرثرة الكريهة حول النسبة العالية المشبوهة ..؟! هل يجوز أن يبقى فى مناصبهم الذين حاولوا استمرار هذا الخبل بالهجوم على أرباح الشركات .. ؟ ! لقد فزعت البنوك من هذا السعر الذى كشف حقيقة سرقتها لمدخرات المصريين لاعن شطارة بل استغلالا لوضع احتكارى وعجزا عن الاستثمار الجيد لهذه الأموال بما يعود بعائد مرتفع يرضى الجميع ويتفق وحقائق الواقع . واستخدمت الحكومة والبنوك كل الوسائل غير المشروعة لتأكيد أن ما تقدمه الشركات غير مشروع وغير مستمر ، سترا لموقفها وخوفا من إفلاسها بانسحاب المدخرات منها .. ولكن فى الاقتصاد بالذات لا يجدى الكذب ولا التهويش ولا حتى البوليس .. لأن حقائقه قاسية باردة ، لا عواطف فيها ولا انفعالات ولا بهلوانيات .. ومن ثم لابد أن تفرض نفسها وهاهى البنوك تواجه محنة حقيقية لأنها بصيغتها الحالية

وإداراتها المتفرغة لكل المهام إلا الاستثمار ، يستحيل عليها أن تدفع فائدة تزيد على معدل التضخم .. حتى لو أغلقت كل الأبواب فى وجه مدخرات المصريين فلن يسلموها للبنوك بهذه الفائدة ، بل سيفضلون المضاربة على الطماطم لأنها مضمونة أكثر من أوراق النقد[1]

فالحكومة بدأت بالخطأ وأصرت عليه ثم استخدمت البلطجة لإلغاء قوانين السوق ، القوانين الاقتصادية .. وانطلق كتابها كمن يتخبطه الشيطان من المس .. يبحثون عن تفسير لهذه الأرباح .. لم يكلف أحد نفسه لا من الحكومة ولا من أبواقها بالتحقيق مع واحدة من هذه الشركات : تدعين أنك تربحين أربعين بالمائة .. عظيم كيف كان ذلك .. وأين حصة الضرائب .. وينتهى الإشكال !

ورغم وضوح الدافع لإقبال الناس على استثمار أموالهم فى هذه الشركات ، وتصايح العامة فى الأزقة والحارات : الريان بيدى ٢ ٪ فى الشهر والبنك الأهلى بيدى واحد بس ..[2] برغم وضوح الدافع ، اندفعت أبواق التضليل تبحث مندهشة عن تفسير لهذا اللغز ..؟ وهداها الشيطان إلى التفسير المحبوب لديها .. إنهم يستغلون الدين ! ! وصحيح أن نسبة من المستثمرين تفضل هذه الشركات بوازع دينى هو كراهية الربا ، ولكننا نضحك على أنفسنا إن قلنا إن الأغلبية العظمى اختارت هذه الشركات الا انطلاقا من عامل أساسى هو الربح أو العائد الأكبر حتى ولو كان ربًا .. ورأينا فى قضية الربا معروف وهو باختصار شديد يكاد يكون مخلا ، هو أن دعوة تحريم الربا ما دامت تفضى إلى سحب مال المسلمين من المصارف والسوق العالمية ، واستثمار هذا المال فى بلاد المسلمين ومشروعات المسلمين فهى دعوة حلال ووطنية ومعارضتها خيانة ..

---

(١) من أسباب أزمة الحكم الاشتراكى العسكرى فى بورما الذى أفلس اقتصاد دولة كانت من أغنى دول شرق آسيا بعد الحرب العالمية ، أنه عجز عن دفع ثمن أوراق البنكنوت التي كان يطبعها فى الخارج .

(٢)الوزير فؤاد سلطان وزير السياحة والقادم من دوائر رجال الأعمال والمتهم بمحاولة بيع القطاع العام المفلس رأيه « أن هناك أموالا طائلة داخل البلد لم توجه إلى الأوعية الادخارية داخل الجهاز المصرفى بسبب الفجوة التى تتسع بين سعر الفائدة المعلن الذى لا يتجاوز ١٣ فى المائة وبين معدل التضخم الذي لا يقل بأى حال من الأحوال عن ٢٥ بالمائة وفسر بذلك رواج شركات التوظيف (أهرام اقتصادى ٩ مايو ١٩٨٨)

كذلك انطلقت أبواق الحكومة تصرخ بأن هذه المليارات لا توجه لخطة التنمية .. وجريمة الامتناع عن « تمويل خطة التنمية » جريمة قديمة فى القاموس الناصرى ، وما زال ببغاوات الناصرية والماركسية يبررون بها تأميمات ٦١ / ١٩٦٢ التى قضت على كل أمل فى التنمية ، وبكل الإصرار على خراب البلد ، يرفض هؤلاء أن يبحثوا عن السبب الذى يجعل رأسماليتنا أقل وطنية وأقل ذكاء من الرأسمالية الكورية أو السنغافورية أو التايوانية ..؟! ألا يحتمل ولو كفرض فلكى أن يكون العيب فى خطة التنمية وليس فى وطنية المصريين وفهمهم ؟! كيف يمول الناس خطة لايشتركون فى تقريرها ولارقابتها ، كيف تمول الناس خطة حكومة مفلسة ديونها الداخلية ٥٢ مليار جنيه والحبل على الجرار ياشطار .. حكومة تطبع أوراق النقد بدون إعلان ولا استئذان ، والناس يشكون فى قدرة الحكومة على سداد ديونها ويتوقعون إما أن تلجأ إلى طبع ورق أى سرقة مدخراتهم ، أو إلغاء الديون الأهلية كما فعل إسماعيل باشا عندما أفلس ولم يستطع المساس بديون الأجانب أو قد تلجأ إلى الحل المجرب من قبل وهو مصادرة أموال الناس كما فعل عبد الناصر عندما أفلس بسبب حرب اليمن ..

الناس لن تمول خطة تنمية تديرها حكومة تسمى جريدة الأهرام الرسمية موظفيها « تنابلة السلطان » وقطاع عام لو تاجر فى الزيت لبيع الليل فى السوق السوداء !

فالحكومة لم تتخذ أى إجراء لطمأنة رأس المال الخاص وكسب ثقته وتشجيعه على العمل مرة أخرى فى مصر، بعد المعاملة الوحشية التى تعرض لها، ورغم ذلك « يزن » هؤلاء بأن رأس المال أو شركات التوظيف تفضل الاستثمار في المشروعات ذات العائد السريع ولا تقدم على المشروعات الطويلة الأجل كمصانع الطائرات وأبحاث الفضاء .. أو تفضل القرية السياحية ذات العائد على إصلاح الريف مجانا ، أو تفتح مدرسة بدلا من أن تبني مدرسة وتهديها مجانا للحكومة ! ..

والحقيقة أنه فى البداية عندما أعيدت الشرعية لرأس المال الخاص ، كان يستحيل اتجاه رأس المال الخاص هذا ، إلى الصناعات الثقيلة أو المشروعات الطويلة الأجل لعدة أسباب :

١ - المستثمر يريد أعلى ربح ، وبدون ربح لن يدخر أحد ، هذه بديهيات ، مادمنا نتحدث عن استثمار ، وليس تبرعات .. وفى البداية ، ومع الفراغ الخطير الذي كانت السوق تعانيه ، كانت المشروعات السريعة العائد هي الأعلى ربحا والأكثر جذبا للمدخرات ، وشركات التوظيف قامت أساسا على أموال صغار المدخرين ، وهؤلاء يريدون عائدا مجزيا وسريعا ، وغير قادرين على تحمل الانتظار لمشروع طويل الأجل يبدأ فى إعطاء عائد وربح بعد عشر أو حتى خمس سنوات ، لقد كان من أهم إغراءات هذه الشركات أنها تدفع شهريا ، فهؤلاء مستثمرون يريدون توفير لقمة العيش وليسوا مضاربين في البورصة ولا مستثمرين في تطوير محاجر سيناء ..

٢ - فهمت هذه الشركات نفسية المستثمرين ، ورغبتهم في صيغة ، تضمن لهم سهولة سحب أموالهم فى أسرع وقت ، وذلك بحكم فقدان الثقة فى النظام بفعل المحنة الناصرية ، وعزز الشك استمرار نفس رموز النظام الناصري ، نظام المصادرة والتأميم والحراسات ، وأيضا استمرار ضمور الديموقراطية وانعدام رقابة فعالة على التشريع الذى تحتكره الدولة سواء بالسلطات الاستثنائية التى تتمتع بها السلطة التنفيذية ، والتى منحتها لنفسها استمراراً لمفاهيم « الثورية » « والوصاية » على الشعب أو حق الفتح ! أو بالسيطرة على المجالس التشريعية وإصرارها على منع تمثيل الشعب وأصحاب المصالح الحقيقية ، سواء بتزييف الانتخابات أو تقييد حرية العمل السياسي ، وحتى المجالس التى يتم انتخابها على عين الحكومة ، ولها فيها أغلبية ساحقة ، فإن هذه الحكومة ترفض الاعتراف لها بتمثيل الشعب ولعل هذا ينعكس فى الإصرار على تسمية أعضاء هذه المجالس بالسيد « العضو » وليس « النائب » تأكيدا وإصرارا على نفى حق تمثيل الشعب أو الحديث باسمه فهو حكر لمن يستولى على الإذاعة ! استمر اقتناع الناس بأن الحكومة « جبارة » تفعل ما تشاء .. ومع تضخم نشاط المدعى الاشتراكي حتى وصل حجم الأموال التي يديرها جهازه إلى عشرة آلاف مليون جنيه في بعض التقديرات ، والمدعى الاشتراكى من اسمه ومهامه ، ووقوفه في مكان ما خارج دائرة القانون والقضاء الاعتيادي هو منبه حاد لذكريات التأميم والحراسة ولجان تصفية الإقطاع والشرعية الثورية والقانون فى اجازة .. الخ ومع انتفاخ رموز النظام الناصرى وعودة سيطرة الناصريين على أجهزة الإعلام من الجريدة للمسرح ، وعودة حديث الحقد الاشتراكى والتشهير بأى نشاط رأسمالى

بنفس الأساليب والمفاهيم الناصرية .. كل هذا كان يحول دون إقبال المستثمرين على الاستثمار فى المشروعات طويلة الأجل إن كانت متاحة ..

هذا من الناحية النظرية البحتة ، ثم تعالوا نناقش بجدية ، ما المقصود « بتمويل » خطة التنمية ؟! ..

إن أول مظاهرة ضد النظام الناصرى هى التى هتفت : « يسقط عهد الشعارات المسبوكة » ! وهذا واحد منها ، يصك أو يسك في معمل الشعارات ، ويطلق فترده الببغاوات بلا فهم ولا إفهام ..

هل طرحت الحكومة أسهم الصناعات الحربية ورفض الناس شراءها ؟! هل طرحت أسهم للتوسع في شركة مصر للطيران أو لبناء مصنع سيارات أو طائرات ولم يقبل الرأسماليون عليها ..

تمويل خطة التنمية عند هؤلاء هو نقل الأموال من شركات التوظيف إلى البنوك فتأخذها الحكومة بسعر فائدة وهمى ، وقد أوضحنا فى غير هذا الموضع استحالة ذلك سلميا .. فالمواطن العادي المطحون بالغلاء ، المذهول بالفارق الطبقي الذي يزداد اتساعا كل يوم ، بإثراء الأغنياء وإفقار الفقراء ولا تقوم الحكومة بأي إجراء يؤمنه ضد المستقبل الذي يزداد ظلاما .. هذا المواطن لن يقدم مدخراته إلا بالجبر أو الإغراء ، الإغراء بمنحه معدل فائدة يوازى معدل التضخم بل يجب أن يفوقه وهو ما لم تفعله الحكومة بل فعلت كل ما من شأنه تطفيش المدخرات :

* بإصرارها على معدل فائدة يعنى فى الحقيقة أن المدخر يدفع لها ولا يأخذ !
* الناس عادة تخاف من اطلاع الحكومة على مدخراتهم ، والحالة عندنا مضاعفة فالحكومة مرهوبة بتاريخها الإجرامي مع الأغنياء وفتحها لخزائن البنوك والتشهير بالمدخرين .
* الحكومة تفرض ضريبة تركات على الذين يُتَوَفَّوْنَ وتقوم بحجز ما تحت يدها في البنوك بينما لا تفعل ذلك مع أموال شركات التوظيف .. لماذا ؟

ومرة أخرى ليس أمام الحكومة لتحقيق خطة التنمية ، هذا بافتراض أنها فعـ خطة تنمية وليست محاولة سد الناسور بقطنة ! .. ليس أمامها إلا حلين :

١- الحل الاشتراكى وهو مصادرة أموال المجتمع وتوجيهها إلى الصناعات الثقيلة والأساسية ، وفرض أو قبول الحرمان خلال جيل أو أكثر .. حتى تتم عملية البناء الصناعى ، ثم تنتقل الدولة إلى توفير السلع الاستهلاكية على وعد بتوفير السلع الاستمتاعية يوما ما ..

٢ - والحل الثانى : هو الاعتماد على رأس المال الخاص واقتصار دور الدولة على التوجيه والتنشيط والتيسير والتشجيع على الاتجاه للاستثمارات طويلة المدى سواء بالضرائب أو الإعفاءات أو تقديم البنية الأساسية بأسعار خاصة مثل الأرض والكهرباء والماء .

وقد أثبتت التجربة العالمية تفوق الحل الثانى .. فها هى روسيا والصين تحاولان العودة إليه بعد عشرات السنين من محاولة الأسلوب الأول .. واقتناعا بفشل هذا الحل فى توفير الاحتياجات الإنسانية للمجتمع الروسى ، أو تحقيق التصنيع بالمعدل المطلوب فى حالة الصين .. وأية مقارنة بين كوريا الجنوبية وألمانيا الشرقية أو تشيكوسلوفاكيا ودعنا من كوريا الشمالية تؤكد أن الحل الرأسمالى حقق فى كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافوره وهونغ كونغ المعجزة التى طالما تحدثت عنها الدول الاشتراكية وفشلت فى تحقيقها ..

وتجارب الأمم تؤكد أن رأس المال لابد أن يتجه إلى الصناعات الثقيلة أو مشاريع التنمية بعد فترة ، عندما :

● يتشبع سوق السلع الاستهلاكية بالمستثمرين ويبدأ معدل أو نسبة الربح فيه فى النقصان .

● زيادة حجم المدخرات بحيث تصبح أكبر من أن تستوعبها السوق الاستهلاكية وسوق السلع الخفيفة .

● زيادة إطمئنان المدخرين والمستثمرين وثقتهم فى ديمقراطية النظام أو على الأقل احترامه لحق الملكية ، وتخليه نهائيا عن إغراء السطو المسلح على أموال الناس لحل مشاكله .

عندئذ يتجه رأس المال إلى الاستثمارات طويلة الأجل ، أما إذا كانت الدولة تريده أن يشاركها فى مشروعاتها ، فهذا يتطلب قبول ديموقراطية اكمل توفر له ضمانات

الإشراف على ماله وحمايته من الفساد البيروقراطى المختلس الجاهل المرتشى والمتخلف ..

ومع هذا هل كان نشاط شركات التوظيف يعرقل التنمية حتى لو فرضنا أنه فعلا اقتصر على ما يحقق العائد السريع ؟! ألم يكن هذا النشاط مطلوبا ومفيدا لإعادة الحياة للاقتصاد المصرى ، وتحويل المصرى من مستهلك لكل شىء إلى منتج لبعض الحاجيات الأساسية ، ومدخر ومستثمر .. وحل بعض مشاكل التغذية ؟!

لاشك أن الجيل الذى أدرك طوابير الفراخ أمام الجمعية فى عهد عبد الناصر وأزمة اللبن ومنتجات الألبان لا يسعه إلا الإعجاب والشكر لقدرة القطاع الخاص على حل هذه المشكلة ..؟ وكل الدول الرأسمالية التى حققت التصنيع مضت فى هذا الطريق أى البدء بالاحتياجات العاجلة للسوق والصناعات الخفيفة ، كوريا لم تبدأ بتصدير السيارة بل بالدواء المقوى للباه ، والصين عرفناها فى الأسواق العربية بالجلباب السعودى والبيجاما الرخيصة .. والجيل العجوز عرف اليابان من لعب الأطفال .. وروسيا التى بدأت من الصناعة الثقيلة ليس لها « كبايه إزاز » فى أى متجر فى العالم ؟! وبالطبع ولا سيارة ولا طائرة !.. فما الخطأ ؟!

ومرة أخرى نحن نناقش مبادىء ، أما الحقيقة فهى أن معظم شركات التوظيف بدأت تدخل ميدان الصناعة إما بشراء المصانع المفلسة التى أقامها القطاع العام ثم تركها تموت ! أو أنشأتها هوجة الانفتاح لمجرد الحصول على مكاسب عاجلة ثم أهملت ، وبعضها اشترى من المصانع العالمية حق التجميع فى مصر .. وأخيرا فإن أضخم مشروع صناعى يقام على أرض مصر هو من إنشاء شركة الشريف ، والمؤسسة الوحيدة التى « أنشأت عدة صناعات » بأعتراف ألد الأعداء هى مؤسسة « الشريف » أليس هذا تنمية ؟

يبدو أننا مختلفون حول تنمية من ؟

إن كانت تنمية مصر هى موضوع الحديث ، فهذه هى أما ان كانت تنمية العفن والفساد .. فلا تحاولوا بالحسنى .. صادروا الأموال فهكذا يفعل البلطجية ..

وكل مهنة وكل حرفة لابد فيها من النصابين ومهمة الحكومة هى ضبط هؤلاء النصابين وتنظيف المهنة منهم وسد المنافذ عليهم حتى لا يدخلوها أصلا وحماية الناس

من هؤلاء الدخلاء ووضع القوانين والنظم التى تسهل كشفهم وتصعب عليهم وسائل النصب .. وعندما تقبض الحكومة على نصاب فإن العقاب ينزل به والحملات الإعلامية توجه ضده وضد أى تقصير من جانب الحكومة مكن لهذا النصاب .. ولكن ما من حكومة جادة ولا قلم شريف يستغل وجود نصاب فى الصحافة ليطالب بإلغاء المهنة أو تأميم الصحافة وإلغاء التراخيص الصحفية والسخرية من مهنة الصحافة والتنكيل بالصحفيين .. إلا إذا كان « تار بايت » مع الصحافة .. ومش حكاية لمونة دى قلوب مشحونة .. كذلك فإن الحكومات لا تترك التعامل فى السوق المالية فوضى لا يحكمها نظم ولا قوانين وتكتفى بإطلاق التحذيرات ضد المشاريع القائمة بموجب القانون القائم أو على الأقل التى لا يوجد قانون يمنعها أو يجرمها ، فالحكومة قامت لتحرم الضار وتبيح المفيد .. ومادامت قد سمحت بنشاط مالى معين فلابد من حمايته ولا يجوز التآمر عليه أو تركه فريسة للأحقاد المريبة المشبوهة أو المصالح والارتباطات ..

ومن المؤكد أن بعض الشركات النصابة دخلت السوق بلعبة « التدوير » أو الهرم كما تعرف فى أمريكا وأوروبا ..أى استخدام أموال المستثمرين الجدد لدفع ما تسميه هذه الشركات بالأرباح للمستثمرين الأقدم ، ويتوقف دفع هذه الأرباح وتنهار الشركة ، إذا تعذر عليها جلب مساهمين جدد أو لم تكن أموالهم كافية لتغطية مطلوبات المستثمرين القدامى . وبالطبع يعجل بكشف أمر هذه الشركة النصابة إذا شك الناس فى نشاطها وطلبوا رءوس أموالهم ، أو توسع صاحبها فى نهب الأموال بمعدل يفوق الوارد وبالطبع لابد أن تكون هذه الأرباح عالية وبنسبة تفوق السوق بمراحل فهذه هى الطريقة الوحيدة لإغراء الناس بوضع أموالهم فى شركة مجهولة نصابة .. وهؤلاء لايمكن وصفهم بالبراءة ، ولا تستحق دموعهم عند الإفلاس كبير شفقة ..لأنهم يعرفون من البداية أن أمراً مريباً يجرى اقتسامه ، فهم لايقلون طمعاً ورغبة فى الكسب الحرام الرخيص عن الذين خدعوهم أو كما عبر عن ذلك الكاتب الكبير يحيى حقى فى معالجة له للذى يذهب مع نصاب إلى ركن مظلم ليشترى منه ساعة رولكس ذهب بخمسين قرشا ، وعندما يفتحها فى النور ويجدها قطعة حجر يصرخ : الحقونى .. النصاب سرقنى .. وهو كان يهدف لسرقة هذا النصاب بقبوله الشراء بهذا الثمن البخس الذى لا يمكن أن يتحقق إلا بخداع أو سرقة أحد الأطراف

فى الصفقة .. كذلك من يذهب إلى شركة مغمورة ، صاحبها مجهول[1] وليس لها أصول واضحة مثل عمارات أو مصانع أو مزارع ، ويسلمها أمواله طمعا فى الربح العالى الذى تدفعه ، فهو بداية يقامر ولا يستثمر ، وعليه أن يتحمل النتائج .. وإن كان هذا بالطبع لايعفى الحكومة والأجهزة المختصة من مسئوليتها فى وضع الضوابط والروادع التى تصفى النصابين وتسهل كشفهم وتصعب مهمتهم .. ولكن الذى حدث عندنا أنه لم تسلط الأضواء أبداً على الشركات النصابة إلا شركة الدلالة إياها التى هربت بستين ألف جنيه ثمن عربية مرسيدس لا يرضى بها موسى صبرى .. ولم تستخدم حالات النصب لتطهير السوق ودعم الشركات الجادة بل استخدمت حالات النصب الحقيقية والمخترعة لضرب الشركات الجادة التى أصبحت حقيقة اقتصادية يجب حمايتها مهما تكن نوايا الذين أسسوها فى البداية ، وأصبح لها مصالح متشابكة مع أكثر من مؤسسة وأصول متضخمة تباع الآن « تفليسة » بالملايين ..

ولاشك أن بعضا من مؤسسى هذه الشركات ، قد فوجئوا تماما بضخامة الاستجابة والنمو .. مما أجبرهم على التحول إلى مستثمرين حقيقيين حتى لو كانوا قد بدأوا بأحلام متواضعة عن مجرد خبطة تنقلهم إلى طبقة الناس التى تكسب ولاتتعبشى ..

ولا أحد ادعى أن شركات توظيف الأموال قامت على الصواب المطلق أو خلت من الأغراض والطموحات الفردية أو استطاعت بتميمة سحرية أن تحمى نفسها من الفساد السلطوى الذى يقف متربصا كالضباع لأى مشروع لينهش قطعة من لحمه لصوص البيروقراطية الذين أجبروا أكثر من صاحب مشروع على الفرار من جشع مطالبهم ، ثم بصراعهم فيما بينهم على المراكز والمناصب والمكاسب فى أموال اليهودى الذى وقع فى أيديهم واسمه المستثمر المصرى ! وصراعهم بالطبع يصب على رأس هذا المستثمر ومشروعه ، فالذى قبض يرخص للمرأة الحديدية بالبناء والذى لم يقبض بعد يطاردها بتحرير المخالفات ووقف البناء ، ويحرض الصحافة لمهاجمتها والتنبؤ لها

---

(١) وقد نشرت الوشنطن بوست فى ٢٣ يوليو ١٩٨٨ عن ضبط شركة من النوع النصاب فى ولاية فيرجينيا ، عندما أفلست الشركة وخسر ٤٥٠ شخصا أموالهم وتقدر ب ١١ مليون دولار وكان يدفع ٤٠ ٪ أرباحا ووعد آخرين بستين بالمائة

وكان في إعلاناته يقول أن لديه ١٧ شركة منها شركة لبيع الاليكترونيات وورشة لتصليح السيارات وصالون حلاقة ومحل بيع الهوائيات ومعظمها مجرد دكان أو أسماء لشركات وهمية أو حقيقية ولكن لا علاقة له بها ..

بالفشل وضياع تحويشة العمر ، التى لم ينل منها هبرة عمره هو ! ويتوقف الناس عن الدفع وتتوقف البنوك عن التمويل ويهرع صاحب المشروع ليسلم نفسه للبوليس هربا من وحوش القطاع العام والمحافظة ومجلس المدينة ... الخ ، أوتفر المرأة الحديدية هاربة تاركة خلفها قلاعا من الأسمنت المسلح ويقال عنها نصابة ؟! وما هذه القلاع التى لو أراد القطاع العام أن يبنيها لكلفتنا الجلد والسقط واستغرقت دهرا .. هل يبنى النصابون قلاعا من الأسمنت المسلح ؟! أليس أسهل من ذلك عقد اتفاق مع مدير بنك ولطش المبلغ وقضاء بقية العمر ما بين لندن وسويسرا ؟! ولكنه المجتمع الفاسد يطارد كل من أراد العمل المنتج ، كل من سعى للربح من خلال المصادر الطبيعية للربح ، وأشنع تهمة أو قل أقوى دليل عندهم ضد صاحب المشروعات أنه كان من سنوات لا يملك مليما أو كان عاملا ؟! كأنهم لم يحاطوا علما بتاريخ الرأسمالية وكأن ليس فى لغتنا كلمة عصامى وكأن الإثراء والمشاريع والطموح يجب أن تبقى حكرا على أبناء البيوتات أو أولاد المحروسين الوزراء والمديرين[1]..

شركات توظيف الأموال كما قلنا حملت بصمات مجتمعنا ويوم يصبح مجتمعنا وحكوماتنا قريبة من الكمال يحق لنا أن نطالب بالكمال فى شركات توظيف

---

(١) أو الدهشة من سيطرة فرد أو حتى عائلة على مشروعات جبارة .. ولا يعرفون فورد .ولا روكفلر ولا عبود ولا عثمان .. وهذه اكبر دار نشر فى العالم وفى دار المانية اسمها برتلسمان كتبت عنها الوشنطن بوست ٢ / ٧ / ١٩٨٨ انها : « تنوى انشاء مجلة في السوق الأمريكية في التسعينيات واشترت ار سي ايه للاسطوانات والتسجيلات ودبلداي بوكس وعملياتها في أمريكا تساوى ٣٠ ٪ من مجموع دخلها ولها فرع ار سي ايه في اليابان ويعملون في الاقمار الصناعية والتيفزيون الخ .. وعندما اشتروا ار سي ايه كانت تخسر خمسين مليون دولار في السنة في خلال سنة واحدة حولوها إلى مكسب مائة مليون هذه الشركة يمتلك ٨٩ ٪ من اسهمها شخص واحد هو ريتشارد موهن وهو الآن رئيس مجلس الاوصياء على الشركة التى يعمل بها ٤٢٠٠٠ اثنان واربعون ألف موظف في أكثر من ٢٠٠ مركز ويتوقع أن يكون دخلهم الكلي هذا العام ٦ مليارات دولار »

.. والطابع الشخصى ليس من اختراع هذه الشركات على أية حال ، والذين يتساءلون في لرتياع مفتعل عن مصير هذه المؤسسات اذا توفى صاحبها أو مؤسسها ، ولكل أجل كتاب .. ولكنهم لا يسألون من يحكم مصر اذا حدث لا قدر الله وتوفى رئيس الجمهورية ، ربما لأنهم لا يريدون مواجهة الاحتمال المرعب وهو أن يحكمنا رفعت المحجوب ؟! .. فالطابع الشخصى إذا كان ظاهرة عالمية لأن كل مؤسسة عالمية بدأت بشخص وبعضها لا يزال يحمل اسمه او اسم عائلته .. الا انها ظاهرة متضخمة فى العالم الثالث .. من رئاسة الدولة الى اصغر دكان ، إن انعدام صيغة المؤسسة في العالم الثالث ، ظاهرة معترف بها ومعترف فى نفس الوقت بالعجز عن معالجتها ، وخاصة فى غيبة الديموقراطية ، فالديموقراطية هى المدرسة التي تذيب التضخم في دور الفرد ، وتحل محله الثقة في التشريع والتنظيم .. ولكن اذا كانت السلطة تنتقل من اليمين الى اليسار وبالعكس بمجرد اغتيال أو وفاة « الشخص » فليس لنا أن نلوم بضعة افراد بدأوا مشروعا وفى ذهنهم مئات الألوف ففوجئوا بمئات بل الوف الملايين ، لو اعطوا الوقت الكافي لانبثقت المؤسسات بقوة المال ، كما قامت مؤسسات روكفلر فورد وسيغفريد وبماذا يتميز هؤلاء عن طلعت حرب أو ياسين أو الشريف .. الخ ؟!

الأموال .. هى شركات قامت بلا خبرة سابقة فهى فريدة وجديدة من نوعها وإن تكن التطوير لتراث تاريخى فى حضارتنا من الفلاحة التى تشارك بقروشها وبيضها على عجلة (جاموس) إلى صغار المتمولين الذين كانوا يعطون أبا سفيان أو السندباد مدخراتهم يتاجر أو يضارب لهم فيها ويتقبلون الربح والخسارة إلا أنها فى حالة شركات التوظيف بهذا الحجم وبشكل يهدف للاستمرار وليس مجرد عملية واحدة ، تعتبر جديدة بلا شك ومهما قيل في أخطائها ومهما بدا كما لو أن خصومها قد انتصروا في هذه الجولة إلا أنها ظاهرة انبثقت من العبقرية المصرية المعبرة عن إرادة مصر في التحرر ومحاولة البدء باستثمار مدخرات المصريين وصولاً إلى التنمية .

ولو توافرت حكومة عاقلة لكان من واجبها أن تقدم خبرتها لهذه التجربة فتشرع ما شاءت وتنصح وتوجه بما يضمن نجاح التجربة وحماية حقوق المساهمين .. لماذا لم تفرض الحكومة نسبة الاحتياطي ؟! ولكن إذا كانت الحكومة ذاتها لا تحتفظ بأي احتياط وتعيش بالدين فكيف تأمرون الناس بالبر ؟!

كانت الحكومة الوطنية تستطيع أن تفرض تمثيل المستثمرين بصيغة ديموقراطية .. ولكن إذا كان الشعب كله لا يملك حق انتخاب حكومته فلماذا نفترض أن هذه الشركات ستكون من تلقاء نفسها أكثر ديموقراطية وأكثر وعيا أو حسا بأهمية تمثيل أصحاب المصالح الحقيقية ؟! ولو أن الإنصاف يقتضى القول بأن المودعين لم يطرحوا هذا المطلب .. فقد اطمأنوا إلى قيادات الشركات واكتفوا بالعائد الممتاز وقد عرض عليهم أكثر من مرة المشاركة فى الإدارة أو الرقابة فرفضوا .. نوع من السلبية السائدة وأيضا لأن الناس في كل المجتمعات لا تطالب بالرقابة والمحاسبة وديموقراطية التمثيل إلا عندما تتزعزع الثقة بالقيادة وتبدأ المتاعب ويقل العائد ويشتد القلق على المصالح .. والمستثمرون كانوا مقتنعين أن كل المتاعب إنما تأتى من خارج هذه الشركات ومن القوى التى تنبح ليل نهار باسم الدفاع عنهم دون أن تحرك إصبعا لهذا الدفاع .. والحق أن الشركات الجادة كانت تتمنى لو صدرت هذه التشريعات ، تتمنى لو أن المسئولين نظروا إليهم ولو بعين الحياد ولن نقول عين العطف والتأييد لو عاملتهم السلطات بنصف الاهتمام الذى تعامل به شذاذ الآفاق وأغنياء الحرب الذين يحتفى بهم لأنهم سيشترون شقة فى القاهرة !

على أن الحملة على هذه الشركات ، بزعم رفضها تمثيل المساهمين أو إشراكهم فى القرارات من خلال جمعيات عمومية ، لم يكن أكثر من « تلكيك » كما يقول المصريون أو حدف طوب لأنه ما أن عقدت هذه الشركات جمعياتها العمومية حتى اشتد سعار المهاجمين لها !

فخلال ثلاث سنوات كانت شركات توظيف الأموال تتعرض لحملات محمومة لأنها لاتعقد جمعية عمومية للمودعين فلما وقع الانفجار – على حد تعبير روز اليوسف[1] – وساد الاضطراب معسكر «الصهيونية » ، بادر أصحاب الشركات لدعوة المساهمين أو الممولين أو المودعين لتدارس الموقف و حتى هيئة سوق المال اشترطت موافقة الجمعية العمومية على مشروع للريان لإنشاء شركة ألبان .. ولكن الصحافة إياها ، قامت قيامتها ، وتساءلت : لماذا تنعقد هذه الجمعيات العمومية واكتشف كاتب الأهرام أنه « لم يسمع عن مثل هذه الدعوة فى أى نظام لأن هذا يعنى دعوة للتجمهر والمودعين (كذا) ليس لهم أى صفة فى المشاركة فى أى جمعية عمومية إلا إذا كان ذلك قانونا خاصاً ابتدعه أصحاب الشركات بعيداً عن السلطات التشريعية[2] »

وسخرت مجلة أكتوبر من الجمعية العمومية للريان قالت : إن شركات الريان هى أول الشركات التى عقدت جمعية عمومية حضرها نحو خمسين ألفاً (فى رواية آخر ساعة سبعين ألفا ج) وعقدت فى مقر الطوب الأسمنتى فى حلوان (وهو واحد من مصانع الإنتاج الطفيلى الهامشى غير المستقيم المضر بتجار تصاريح الأسمنت فى عهد الاشتراكية .. ج) وقد حضر الشقيقان وأعضاء مجلس الإدارة فى طائرة هيلوكبتر فيما وصفته المجلة بحركات سينمائية ! !

---

(١) تأمل ماذا كتبت « روز اليوسف » في تسجيل نصر مايو .. وبادرت اهرام امريكا فنقلت المقال لنشره على ابنائنا بالخارج تشجيعا لهم على شحن مدخراتهم الى الوطن .. القبرصى .. قالت روز اليوسف ونقلت عنها وروجت الأهرام تحت عنوان « اللعبة قبل الاخيرة » : « بعد الانفجار الذي أصاب شركات توظيف الأموال .. أصابهم الدوار وساد الاضطراب صفوفهم فى اعقاب التحقيقات التي بدأ الاعلان عنها مع العديد منهم بواسطة النيابة وبعد قرار وقف التداول العلني لمنشوراتهم المسماة إعلانات فى الصحف والمجلات .. والانفجار الذي حدث كشف عن فضائح شخصية انغمس فيها بعض أصحاب توظيف الأموال ... الإدمان والسهرات الخاصة الماجنة والرشاوى أو الخطف والتهديد بالقتل نفس اللهجة التى كانوا يتحدثون بها عن التنظيم السرى للإخوان وحلف بغداد وأحيانا إسرائيل قبل المصالحة ! بل إن كتاب روزا لم يتحفظوا فاعلنوا بصراحة إنهم ضد الشركات لاسباب سياسية .

(٢) من مختارات الأهرام بعنوان : شركات توظيف الأموال سلبيات الواقع وحقوق المودعين وضوابط المستقبل ٣١ / ٥ / ١٩٨٨

والسر فى هذا التحول هو أن المتآمرين كانوا يتصورون أنه بعد حملة الترويع أو الانفجار الذى دبروه فى قلب الشركات ، تصوروا أنهم قد تمكنوا من تضليل المودعين وأنه فور انعقاد الجمعيات العمومية أو تجمع المودعين سيذبحون أصحاب هذه الشركات فلما انعقد بعضها واكتشف هؤلاء مرة ثانية وعاشرة أنهم واهمون وأن انعدام ثقة الجماهير بهم متأصلة ومتجذرة وأن ثقة المودعين بأصحاب هذه الشركات لم تهتز بل يعرفون من هو العدو وحقيقة دوافعه .. وأنهم يحملون هذا العدو مسئولية كل ماجرى وأن اشتداد الطلب على الودائع مبعثه ليس الشك فى ذمة ولا إدارة أصحاب الشركات بل الشك فى قدرة هؤلاء على مواجهة الطاغوت المتربص بهذه الشركات .. عندها انقلب الطاغوت على المودعين وسلبهم من أي حق .. وعندما يكون المتحدث مستبدا مغرضا فمن العبث البحث عن المنطق فى حججه تماما كما فى قصة الذئب والحمل ..

وفى إحدى المحاكمات التى عقدت لأحد أصحاب هذه الشركات وهو من واقع ماورد فى « المحاكمة » وبكل المقاييس بطل من أبطال الاقتصاد المصرى وفاتح أو معين على فتح بيوت مائة وخمسين ألف أسرة مصرية .. لو كنا فى بلد يهتم به أحد لمنح وساما فجهوده فى خدمة الاقتصاد المصرى أوضح من جهد أي مؤسسة قطاع عام ولكن هنا يعقد الصحفيون له محاكمة !! هنا يوضع هذا فى قفص الاتهام ويجلس على كرسى المحاكمة زوج المصطفيان ماذا قدم هذا لاقتصاد مصر وماذا أنزل ذاك بهذا الاقتصاد أى والله لقد دخل أميل زولا التاريخ لأنه لأول مرة أعطى للصحفى حق الاتهام .. أما عندنا فإن الصحفى يعقد محاكمة لمن هو أكثر منه علما ، لمن يعطى البلد مليون مرة ضعف مايأخذ الصحفى منها ، مدير مؤسسة خاسرة يجلس على كرسى الاتهام والقضاء معا ويعقد محكمة لمدير مؤسسة كل تهمتها أنها توزع على المستثمرين أرباحا كبيرة ؟ ورحم الله عمرو بن العاص الذى أوصى لصلاح مصر وانضباط أمورها ألا يسمع لخسيسها فى رئيسها ..

وفى واحدة من هذه المحاكمات قال المتحدث باسم شركات الهدى مصر — وهو اسم استفزازى ميتافيزيقى ، كما ترى ينشر الخرافة ويعرقل المسيرة العلمانية .. الخ — قال : « إن شركاته تدفع ضرائب سنوية وعائدا شهريا أو أرباحا للمودعين فكيف يكون ذلك من رأس المال ؟ وأن شركاته تعرضت لمراجعة لجان حكومية و لم يثبت

عليها المضاربة فى أسواق المال العالمية ولعل خير دليل على ذلك أن الشركات لم تفلس نتيجة أنهيار سوق المال العالمية . وقال يسعدنا أن تكلفنا الحكومة بأى تكليف وقد تقدمنا بطلب إلى الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والأمن الغذائى أن يخصص لنا ٥٠ ألف فدان لنقوم بإصلاحها فى زمن قياسى حددناه بـ ١٨ شهرا ..[1] تقدمنا بطلبات إلى إحدى الهيئات للحصول على ست قطع من الأرض على الساحل الشمالى لإنشاء ست قرى سياحية تدار فى إطار الشريعة الإسلامية (وهى فكرة ممتازة ومقبولة لدى الكثير فى الدول التى يعتبر سياحها الأكثر إنفاقا ج) وقال « نحن رهن إشارة الرئيس فى تنفيذ أى مشاريع وفى تمويل أى عمليات لاستيراد أى سلعة غذائية » .

وقال« نحن نرحب بأن يصدر لنا قانون ينظم أعمالنا ونحن فى أمس الحاجة إليه لأننا القطاع الوحيد فى الدولة الذى يعمل بلا قانون ..» وقال : «إن مانقوم به من شيء غير نمطى وليد متغيرات جذرية حدثت فى المجتمع المصرى وليد أنماط معينة من الاستثمار ، طالب بها أصحاب المال فلبينا رغبتهم » .. نحن نتمنى أن يصدر هذا القانون لكى نخرس به ألسنة جميع المتجادلين حولنا ويجب أن يحمى هذا القانون جميع الأطراف وأن يطمئن الدولة على أموال المودعين وأن يحترم العلاقة التعاقدية بيننا وبين الموكلين وألا يطلب منا أو يجبرنا على تحويلهم إلى مساهمين لأن هذا الأمر هو ملكهم وحدهم .. قانون الاستثمارات الإسلامية فى تركيا على سبيل المثال يحدد رأس المال بثمانية ملايين دولار ويفرض على من يعمل طبقا لهذا القانون أن يضع عشرين بالمائة من حجم ودائعه طرف غرفة المعاملات الإسلامية بالبنك المركزى ويفرض على كل من يعمل طبقا لهذا القانون إن أراد أن يفتح له فرعا أن يكون له رأس مال جديد يوازى عشرة بالمائة من رأس المال الكلى.

---

(١) هذه هى الطريقة الوحيدة لتحقيق الثورة الزراعية وليس تهريج الدولة أو الرشوة التى تقدمها للخريجين بمنحهم أرضاً هم آخر من يصلح لزراعتها ، وحتى لو كانت لديهم الخبرة والرغبة فى سكنى الريف بل الصحراء فإنهم ينقصهم المال ، وحل المشكلة الزراعية فى مصر يعني أو يتطلب الاستثمار الكثيف جدا وهذا يتحقق من خلال شركات التوظيف التى تستطيع استثمار البلايين ومنح هؤلاء الخريجين فرص عمل حقيقية ودخولا أعلى مما يمكنهم تحقيقه بجهودهم الفردية فى الزراعة إلا اذا وافقنا أن نسبة كبيرة منهم تتاجر فى هذه الأرض .

أصحاب شركات الأموال كانوا يلحون على الحكومة بطلب القانون ويحرضونها على أخذ عشرين بالمائة من هذه المليارات لتضعها فى البنك المركزى تدعم بها عملتها وتمول بها مشاريع التنمية التى يتباكون عليها ولكنها لم تفعل ، بل أبت تحت تأثير توجهيات خاطئة ومعلومات مضللة جعلتها تناصب هذه الشركات العداء وتتصورها كالخطر الداهم الذى يهدد الحكم !

واتضح ذلك من تبرؤ الرئيس أن تكون هذه الشركات ، قد أنشئت فى عهده ، مع أنها كلها تقريبا باستثناء واحدة ظهرت فعلا فى عهده ، وهى مفخرة لأى عهد ، ولكن بعض المستشارين حرصوا على نفيها .. ورحم الله الريحانى(١)! مديرو الشركات يصرخون علنا ومنذ سنوات قبل المذبحة أنهم يتمنون أن تقترحوا عليهم مشروعا استثماريا واحدا .. ولاحاجة لمعلومات خاصة للجزم بأن الدولة لم تقترح عليهم شيئا .. بل وكيف يتم الاقتراح ؟ فى الإعلانات المبوبة .. أم عن طريق الأمم المتحدة ، إذا كانت الدولة التى تجتمع بعبد العزيز صادق ورفعت السعيد و محمود التهامى لم تجتمع قط بممثلى ١٢ مليار دولار وخمسة ملايين مصرى ! بل إن الممثل المالى والاستثمارى للدولة عندما سألوه ..هل نستقابل مديرى الشركات ؟ تساءل فى عنجهية فرعون الذى باع أرضه :« ولماذا اللقاء ؟ » ! صحيح ليه ؟ طالبين القرب ياباشا !

رئيس هيئة الاستثمار يقول : « عندنا فى هيئة الاستثمار مشروعات جاهزة ومعروضة على جميع راغبى الاستثمار ويمكن أن تستوعب الأموال الموجودة عندهم لأن تلك الأموال يملكها مصريون ويجب أن نوجهها للاستثمارات المطلوبة وبأصول مضمونة من خلال شركات مساهمة منشورة ميزانيتها بالكامل وموجهة أموالها لمشروعات إنتاجية مضمونة العائد وتحتاجها الدولة » .

هذه العقلية التى تحكم الاقتصاد الحكومى : « حسنة وأنا سيدك » أو محاولة ابتزاز وطنية الكادحين وحدهم .. البك يعتبر أنه بجلوسه على مشاريع استثمارية يكون قد أدى قسطه نحو العلا .. لا يا باشا .. واجبك ألا تجلس لحظة بل تلهث خلف كل من عنده مال لكى تبيع له هذه المشروعات لا أن تنتظر حتى يطرقوا بابك أو تهدد بما أنها أموال مصرية فيجب أن تستثمر حيث تريد الحكومة .. ومن قال لك إنهم يبحثون عن جهة تستوعب أموالهم وقد شهدت أنهم يستثمرونها بما يعود

(١) قال أحمد الريان : « أنشأنا شركتنا بعد مقتل الرئيس السادات » (حديث فى الشرق الاوسط) !

بعائد هائل .. ولماذا لا تسأل نفسك وموظفيك .. لماذا لا يقبل المصريون على مشروعاتنا المضمونة المربحة .. لماذا أنا ومديرو مكتبى فقط نتمتع بهذا الحس الوطنى العالى ؟!

لو كان قد درس الاقتصاد حقا .. لعرف أن رأس المال الفردى يبحث عن الربح السهل السريع وأن كل نمو رأسمالى إنما يبدأ من الأعمال التى تحقق أكبر عائد فى أقل وقت .. وهذه هى أهمية اختراع الإنسان لمؤسسة اسمها الدولة . إنها المؤسسة التى تحقق التوازن بين مصالح الفرد وشهواته ومصالح المجتمع واحتياجات الوطن .. بين مصالح الجيل المستثمر والأجيال القادمة ، بين الذين يملكون والذين لايملكون .. لا بالإرغام ولا بالقهر ولا بالنصب بل بالقانون .. فالدولة تملك التشريع ولو قبلت من البداية اختيار هؤلاء المستثمرين و لم تصر على أنهم مودعون ، لكان يحق لها أن تتقاضى ضريبة على أرباحهم الهائلة كما يقول الجميع .. ضريبة قد تصل إلى أربعين بالمائة وما كانت الدولة وقتها تتحمل أية مسئولية ، فهم تاجروا وربحوا أو خسروا تلك مسئوليتهم .. فى هذه الحالة فإن المستثمر سيحسب كم يربح وكم يدفع ضريبة ، ومن ثم قد يفضل شراء سندات استثمار ، أو صناديق التوفير المعفية من الضريبة ، أو قد يقبل على المشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل والثابتة الدخل .. وهو لابد أن يحدث وفقا للقوانين الاقتصادية لأن تعدد ظهور شركات توظيف الأموال واقبالها على المشروعات السريعة العائد لكسب ثقة ورضاء المودعين سيفضى بحكم قانون العرض والطلب إلى تناقص العائد فى هذا اللون من الاستثمار ومن ثم يتجه رأس المال إلى استثمارات أخرى هى التى يطلقون عليها الإنمائية والإنتاجية .. والدولة تسرع بهذا التحول بواسطة القانون والضرائب والامتيازات والتوعية .. الخ ولكن دولتنا لا تعرف إلا السيف تريد نفخ المستثمر المصرى حتى يتبنى مشاريعها النائمة فى هيئة الاستثمار .. فلتفعل .. فلن يبقى فى يدها إلا المنفاخ وقربة الاقتصاد المصرى المقطوعة .

يطالب محافظ البحيرة بإعمال قانون الضرائب لأن « هذه الشركات لا تدفع ضرائب على تلك الأموال المودعة لديها ولا المودع نفسه يدفع عن أرباحه منها رغم أن الإعفاء الضريبى مقصور على فوائد وودائع البنوك حتى أن الشريك الذى يقرض شريكه بفوائد يدفع عنها ضرائب للدولة وبالتالى هنا تهرب ضريبى فلو حصرت

الإيداعات وأرباحها فسيدفع عنها ٤٠ بالمائة ضرائب تجارية هى حق الدولة »[1]

ولماذا لم تتكلم إلى الآن ؟!

الدولة التى تسيب حقها بالفتح يبقى كسر حُقها بالضم .. وبرضه نقول تور يقولوا احلبوه .. مادمتم تصرون على تسميتهم « مودعين » وأموالهم « ودائع » يبقى ما فيش ضريبة ! ولكن الناس يصرخون بالصوت الحيانى إنها شركات استثمار وأن الذين دفعوا الأموال كتبوا عقد توظيف يقبل الربح والخسارة فهى تجارة وهيا يادولة خذى حقك ولكن الدولة لا تريد ! إنها ضد صحوة وتحرر المجتمع المدنى وكما قال الدكتور « أسامة الغزالى حرب » – عن حق – إن شركات توظيف الأموال هى أبرز ظواهر صحوة المجتمع المدنى فى مصر وقال : « وبصرف النظر عن أية أحكام قيمية أو فنية حول تلك الشركات علينا أن نعترف بأنها جاءت فى ظروف عجزت فيها الدولة ونظامها المصرفى عن استيعاب مليارات الدولارات التى تدفقت على مصر من جراء العمل فى بلاد النفط خاصة لدى صغار المدخرين ومن ناحية أخرى ليس مصادفة أن الغالبية الساحقة من رءوس الأموال الخاصة التى استثمرت فى مصر فى السنوات الأخيرة إنما هى رءوس أموال مصرية قبل أن تكون عربية أو أجنبية وفى جميع الحالات يلمح المرء إقداما لدى قطاعات رأسمالية متزايدة للاستثمار والانتاج على نحو يختلف جذريا عن الأوضاع التى وجدت قبل عقدين فقط من الزمان »

نعم عاد المصريون وغفروا لحكومتهم ما فعلته بهم وبآبائهم (طارق أبو حسين مثلا نفذ على عائلته الإصلاح الزراعى وخضعت لجميع القوانين الاشتراكية .. وأعلن ولم يكذبه أحد أنه ليس لعائلته مليم واحد خارج الوطن)[2] فماذا أعطى لمصر التى سلبه نظامها الناصرى كل ما جمعه أجداده ؟

أنشأ الهدى مصر عام ١٩٨٤ التى استطاعت فى عامين إنشاء ٢٢ شركة وقدمت لشبابنا ألفين وخمسمائة فرصة عمل وبنت ألف وحدة سكنية لمحدودى الدخل فى شارع الملك فيصل ومائتى وحدة فاخرة بالمعادى والمبنى الإدارى وشركة الهدى مصر للمقاولات وتقوم بأعمال قدرها ١٧ مليون جنيه وبدأت مصنع الهدى للحديد والصلب ومخازن التبريد والتجميد فى المنوفية والجيزة وتعمل فى المنظفات

---

(١) اخبار اليوم ١٤ / ٥ /٨٨٠

(٢) الشعب ١ / ١٢ / ١٩٨٧

والسلع الغذائية والسياحة والتعليم .. والهدى مصر للاستثمار والتنمية صاحبة الرصيف رقم ٥ بميناء أبو قير البحرى ، صومعة أسمنت تستقبل ٢ مليون طن سنويا .. شركة الإنتاج النباتى وشركة للدواجن والبيض وشركة لحوم مجهزة وأول مصنع فى الشرق الأوسط لإنتاج الكورنبيف ؟؟ شركة لتصنيع اللحوم شركة الهدى للدعاية والإعلام [١] (هذه نعرفها كلنا وهى ناجحة جدا وقبلها كانت الشركات المصرية تعلن فى تليفزيون مصر بإعلانات مصنوعة فى لبنان أو الأردن) .

قارن هذا بما يمتلكه أولاد وأصهار عبد الناصر خارج مصر ، وصراع جوز بنته على شراء « هارودز » أكبر محلات بريطانيا التجارية .. قارن ذلك بما أعطاه لمصر أولاد وأصهار عبد الناصر والسادات ، بل بما أخذه الذين لهفوا الشقق من الحراسة وسرقوا المال العام وانتقلوا بحد السيف من درب شكمبه إلى نيل الزمالك أو الجزر المغتصبة فى النيل الذى ردموه .. عندها ستعلم من هم ابناء مصر الذين يريدون لها الخير ومن هم أولاد الـ .. الذين يكيدون لها كيدا .

وليس صاحب الهدى حالة شاذة أو هو وحده الذى غفر الماضى ، وعاد املا فى مستقبل جديد ينيه لمصر ومع شعب مصر ، بل إن نسبة كبيرة من المستثمرين فى مصر الآن هم من الشباب الذى هرب فى الخمسينيات والستينيات من بطش حمزة البسيوني وحسن عليش وصلاح نصر وشمس بدران وبقية عصابة عبد الناصر وذهب لاجئا بلا زاد ولامال تطارده حكومة عبد الجبار ليل نهار . واستطاع هذا الشباب أن ينجح لأنه كان خيرة شباب مصر كفاءة وجدية وقدرة على التنظيم والإدارة وعادوا بما جمعوه من مال للوطن يخففون أزمته ويضاعفون للشعب لقمته ، في وقت اشتد فيه نزح الثروة العامة إلى الخارج على يد لصوص القطاع العام والخاص .. ولكن الحقد عليهم يتضاعف من صبية الجلاد وقوادي وبغايا « الماخور الذي كانت تحكم منه مصر » كما جاء في مجلة أكتوبر . وقد قلنا إن حكاية الخوف من ميولهم الإخوانية السابقة أو اتهامهم بأنهم تحت تأثير هذه الميول يوظفون نشاطهم الاقتصادي لقلب نظام الحكم .. قلنا إن هذا القول هو محض افتراء متهافت لأن الذي يضع ملايينه أو تحويشة عمره في استثمار داخل مصر يصبح أكثر المواطنين حرصا على استقرار النظام ، وأبعدهم عن التفكير في ثورة أو انقلاب ، إلا إذا تحرش النظام باستثماراته

---

(١) الاخبار ٢٥ / ٣ / ٨٨

وهدده فى ماله فكما يقول كريستوفر هيرولد : « بعكس ماتوحيه قوانين الطبيعة فقد ثبت أن الإنسان على استعداد للتضحية بحياته دفاعا عن ماله ..» ومع هذا يظل صاحب المال هو الأكثر حرصا على تحقيق حل سلمى والاسرع لقبول تهدئة الخواطر .. لأن رأس المال – كما يقولون – جبان ومحب للاستقرار وينفر من المغامرات .

عاد أبناء مصر وكلهم رغبة في الاستقرار ، وكلهم أمل في أن يعوضوا لأنفسهم وللوطن ما ضاع على يد الجلاد ، ولكن ها هو الشيطان الذى خرب اقتصاد مصر قبل عقدين ، يعود شبحه الطليعي وينزل ضربة ساحقة بهؤلاء المصريين .

والدولة التى اعترفت بعجزها عن استقطاب أو حتى استيعاب أموال المصريين ، فكان هذا مبررها لفتح البنوك الأجنبية .. ها هى تفترس المشروعات المصرية وحدها بل تعترف بأن بنوك الانفتاح سرقتها و لم تتعلم الحكمة إلا في شركات الهدى والريان !! فأحدهم يقول في صحيفة الثالوث .. « وأمامنا تجربة حدثت فى بنوك الانفتاح عندما تم تهريب العملة الصعبة منها بالطرق الشرعية لثغرات موجودة فى قانون إنشاء تلك البنوك وكانت معروفة لنا (! ! ! ! !) ولا يجب أن نلدغ من جحر مرتين ..»[1] كنت عارف وساكت ؟! هاتولكم حتة شبة سدوا بها قوانينكم المخروقة ..

كذلك يقتضى الإنصاف القول بأن القائمين على هذه الشركات وإن كانوا بداية إفراز مجتمع يفتقر إلى الديموقراطية ، مبتديء فى علوم التنظيم والإدارة وهذه قبور القطاع العام خير شاهد على ذلك .. مجتمع يسترد عافيته بعد محنة عصفت بكل الكفاءات والخبرات الاقتصادية .. إلا أنهم أيضا لم تتح لهم الفرصة لمراجعة الصيغة وتطويرها وإنما تعرضوا منذ ميلادهم لحملة شرسة لم تشن على مؤسسة أجنبية أو صهيونية .. و لم تدخر تهمة إلا ووجهت لهم علنا فى الصحف من الاتجار فى المخدرات إلى تهريب العملة إلى النصب بتوزيع أرباح للمستثمرين القدامى من رأس مال المستثمرين الجدد .. وأعلن إفلاسهم أكثر من مرة ، الأمر الذى وصفناه من سنتين بأنه كان كفيلا بإفلاس البنك المركزي الأمريكي لولا أن الجماهير قد فقدت

---

(١) الدكتور حسنى حافظ صحيفة الثالوث ١٤ / ٥ / ٨٨

الثقة تماما في إعلام النظام والمتربعين عليه .. أو كما قال صاحب الهدى مصر والـ ٢٢ شركة المنبثقة منها « حملات الافتراء والتشكيك وحملات التحريض شبه اليومية التي يقومون بها مستهدفين غرس علامات استفهام مريبة حول القائمين على أمر شركات توظيف الأموال هذا فضلا عن التشكيك في جدية الشركات وقدرتها على الاستمرار » ومن ثم فقد انشغل القائمون على المبادرة عن تطويرها بالدفاع عن أنفسهم ومؤسساتهم عن حقهم فى البقاء .

باختصار ليس المهم أن توجد أخطاء فى ادارة شركات توظيف الأموال وهفوات ولو جسيمة في التنفيذ ، بعضها لقصور في القائمين عليها وقصور في وسائل التنفيذ ، وبعضها مفروض عليهم بحكم أوضاع المجتمع .. وهم في النهاية أبناء مجتمعهم بتخلفه وقصوره ولكنهم أيضا أداروا شركاتهم ومشروعاتهم بكفاءة تفوق تسعين بالمائة من مؤسسات القطاع العام وتكفي ثقة الملايين فيهم والأرباح « الهائلة » التي حققوها ، شهادة لهذه الإدارة التي تمنى المصريون لو أتيحت لكل مؤسساتهم العامة والخاصة .

وقد اعترف الجميع بنجاح هذه الشركات بل وظهر تعبير « تحدى هذه الشركات » والفاشل لايشكل تحديا ..

ومعظم الدراسات التي تحاول أن تبدو موضوعية أو التي تدعو للاستفادة من تجربة الشركات القتيلة تدور حول تحليل أسباب « نجاح » هذه الشركات الأمر الذى يؤكد أنها إن لم تكن قد قتلت بسبب نجاحها فعلى الأقل لم يكن فشلها واردا وها وهاهو رئيس تحرير مجلة أكتوبر يعدد أسباب « نجاح » هذه الشركات فيحصى كل عوامل النجاح المطلوبة فى مشروع اقتصادى يقوم على المساهمة الاختيارية للجمهور .. ومن ثم عندما يولول ضابط يحتل مركزا صحفيا بقوة الثورة ويدعو على شركات توظيف الأموال لأنها أضاعت أموال صديقه الضابط المتقاعد الذي على ما يبدو دفع ثمن الجندية عند حدود الوطن و لم يغترف من مزايا الثورة .. فإن دعاء كاتب المدائح فى وكلاء وزارات إعلام النفط لن يصيب إلا السلطة التى تفرضه حتى اليوم على الصحافة ! لأن الضابط كان يقبض الأرباح الشهرية بانتظام بل وأخذ على الشركات – بشهادة رئيس تحريره – أنها كانت تدفع لصديقه وما يقرب من خمسة ملايين مواطن « ضعف ما يمكن أن يحصلوا عليه من أي وسيلة ادخار أخرى

تضمنها الدولة » ولم يكن هناك أي دليل على خطر يتهدد هذه الأرباح أو تحويشة العمر إلى أن تحرك الغارقون فى منهوبات الاشتراكية المتاجرون بها فى وزارات إعلام النفط تحركوا يهاجمون شركات الأموال وقتلوها .. ونجحوا في تحقيق انهيار العمالقة ومن الطبيعي أن من يسعى لانهيار العمالقة يتوقع ولا يبالي بعشرات الألوف يضيعون تحت الأنقاض .. حسبنا الله ونعم الوكيل فى من هدم شركات توظيف الأموال وأضاع مدخرات الشرفاء الذين لا يقبضون إلا معاشا واحدا ولا يرقصون في حفلات الشيوخ على أنغام الناصرية الاشتراكية .

شركات التوظيف ، حاولت إقامة مؤسسات مصرية عملاقة بعضها « أنشأ » باعتراف العدو عدة صناعات ، بل وبدأ تصنيعا حقيقيا يدخل مصر عصر الصناعة الثقيلة (بعد الصناعات الحربية طبعا) أو التحويلية على الأقل (مدينة صناعية تتكلف ٢ مليار جنيه) وقد ابتأس المصريون وهم يسمعون ويرون طلعت حرب الثانى فى التليفزيون يتحدث مع مسئول كبير عن « أكبر مصنع في العالم » والمسئول منصرف عنه ، غاضب منفعل بتأثير المعلومات الخاطئة التي قدمها له المستشارون .. وهذه الصناعات الثقيلة تحتاج إلى صبر واستقرار واطمئنان المستثمرين إلى استقرار النظام وحقيقة نواياه ، وتحوله من قاطع طريق يثب على الممتلكات الى دولة القانون والمؤسسات وبعضها نجح فى وقف استيرادنا لبعض السلع رغم معوقات أصحاب المصالح فى الاستيراد وقد وجهت الأهرام اتهاما لوزير بأنه أصر على استيراد الشاى المعبأ مما كلف البلاد بضع عشرات من الملايين لعملية كان يمكن بسهولة أن تقوم بها الشركات المصرية ولكن البعض ينتقد شركات توظيف الأموال لأنها تعمل فى تعبئة الشاى ! مع أن هذا يوفر مالا للبلد كانت ستتقاضاه شركات وبلاد أجنبية ويضع رقابة مصرية على نوعية الشاى المعبأ وأهم من ذلك كله يحقق عائدا سريعا يمكن هذه الشركات من جذب أموال المدخرين لاستثمارها في مشاريع التصنيع والإسكان الطويلة الأمد والبطيئة العائد والشديدة الأهمية في نفس الوقت .

رئيس الهيئة العامة للاستثمار يعترض : « إن أموال المدخرين فى تلك الشركات تستخدم فى صفقات تجارية سريعة العائد ، فسعر الفائدة الممنوح للمودعين والذي يصل إلى ٢٤ بالمائة لا يمكن أن يكون ناتجا عن أي استثمار طبيعى ، وخطورة تلك الصفقات التجارية أنها قد تتعرض لمخاطر مالية تهز أوضاع تلك الشركات » وفج

النور يقول : « إن ما توزعه مثل هذه الشركات ليس أرباحا بأى حال من الأحوال لأنه لا يوجد فرصة استثمار ولا حتى في الولايات المتحدة الامريكية توزع ٣٠ ولا حتي ٢٠ بالمائة أرباحا صافية بعد كل المصاريف فهذه الشركات لا تقوم بأي نشاطات حقيقية وبالتالي فإن المبالغ التي يوزعونها ليست نتيجة نشاط اقتصادي فهي ليست ربحا بل توزيعات » (النات كونات .. طب ما تدونا شوية توزيعات) وقد رد أحد أصحاب هذه الشركات متسائلا إن لم يكن ربحا فهل عندي مكنة طباعة فلوس »[1] ؟

الحكومة وحدها هي التي تملك هذه الماكينة وقد أغرقت السوق بمطبوعاتها أكثر من ١٣ مليار جنيه في السنة الأخيرة وحدها وسنصل قريبا إلى وقت تكتشف فيه الحكومة أن الورقة المطبوع عليها الجنيه أغلى من الجنيه نفسه !

وهذا يعطيك فكرة عن نوعية وثقافة المشرفين على الاستثمار وكيف ضحك عليهم يمنى .. من الذي قال إن التجارة ليست استثمارا طبيعيا وما هو الاستثمار الطبيعى وما هوالشاذ .. هل يتهمهم بنشاط غير مشروع .. وقد مر على الأقل عشر سنوات ولم تقع هذه المخاطرة ولم تهتز أوضاع هذه الشركات إلى أن قامت القيامة لأن شركتين قررتا تخفيف المخاطر وتقليل المنافسة والتوسع فى العمليات بالاتحاد فجن جنون الحريصين على الاستثمار ؟!

وقد بينا وجه المغالطة في الحديث عن نسبة الربح أو التوزيعات وها هى أقلام الحكومة وبعض خبرائها يطالبون برفع نسبة الفائدة إلى ما يغطي نسبة التضخم ولا أحد يهتز ويقول ما هو النشاط المشروع الذي سيدر أربعين بالمائة ولا حتى في كوستاريكا ؟! ولكن ما نود التعليق عليه هنا هو القول أن استثمار الشركات في التجارة أو الأعمال السريعة العائد يضر تمويل الخطة ؟! بالعكس .. هذه أموال لم تكن لتتجه الى خزانة الحكومة بأية حال ، ومن ثم فتصديها لتلبية بعض حاجيات المجتمع الأساسية مثل الطعام والإسكان والصناعات الخفيفة ، والسياحة يعفي الحكومة من الحاجة إلى صرف المال والجهد في هذه المرافق ، وفي نفس الوقت يمكن هذه الحكومة من التركيز على الجوانب الأكثر ثقلا والأبعد غاية في خطة التنمية ، في

---

(١) أكتوبر ١٩ / ١ / ٨٦ مقال بعنوان : « حكاية الشركات الملاكي التي حولت تحويشة العمر الى ورقة »

مناخ تخف فيه اعباء الحياة علي الناس ، ويقلل حجم التضحية المطلوبة منهم ، ولنأخذ المثل الصارخ الذي ضربه الناصري المجهول .. لماذا تبنى هذه الشركات قرى سياحية ولا تبني قرى للفلاحين ؟! ..

وهو مثل صارخ الغباء والتعنت .. فكما قلنا لا يمكن مطالبة المدرسة التي هاجرت للكويت وطفحت الدم عملا وإذلالا عند متخلفى الأرض حضارة وخلقا ، ثم عادت بتحويشة العمر ، لا يمكن مطالبتها بالتبرع بما جمعته لإصلاح الريف ! لو قبل الكاتب الاشتراكى التبرع بعشرة بالمائة من مرتبه لهذا الهدف لناقشنا الأمر بجدية ، ولكن هل بناء القرى السياحية بواسطة الشركات يعرقل إصلاح الريف أم يساعد عليه ؟

ألم نتفق على أهمية السياحة كمصدر للعملة الصعبة ، والدخل السهل نسبيا ؟! ألا ترصد الدولة ميزانية ضخمة لتنشيط السياحة وبناء الفنادق والقرى السياحية .. هل لو تولى ذلك القطاع الخاص ، ألا يوفر على الدولة مصروفات تستطيع توجيهها لإصلاح الريف ، ألا تحقق هذه القرى السياحية التي يبنيها القطاع الخاص دخلا تفرض عليه ضرائب توجه لإصلاح الريف ؟ ألا تتيح فرص عمل لأبناء الفلاحين وتخلق سوقا لمنتجات الفلاحين وكل هذا يسهم فى إصلاح الريف ؟! ألا يتعثر ذلك كله ويزداد الريف شقاء إذا ما أخفنا رأس المال الخاص وجعلناه يهرب لشراء شقة فى مربيا أو مريوكا أو قبرص ؟! وهذا ما تفعله هذه الشعارات المخربة .. لماذا تبنون القرى السياحية .. أعطوا أموالكم للفلاحين .. إنها صيحات تخدم فلاحى أسبانيا وقبرص لا مصر !!

وفى مقال نادر فى موضوعيته حتى ليصح تسميته بيضة الديك .. لعله استطاع التسرب إلى معسكر الأعداء بفضل العنوان التنكرى الذى وضع له وهو : « كيف نواجه تحديات شركات توظيف الأموال » للدكتور حمدى عبد العظيم .. فحتى الذى اعترف لها بالنجاح اعتبرها تحديا يجب مواجهته ! كما نقول : كيف نواجه التحدى النووى الإسرائيلى !! بهدف القضاء عليه .. لماذا لايكون العنوان مشتقا من النتيجة التى خلص إليها البحث .. وهو : كيف نستفيد من التجربة الناجحة لشركات التوظيف .. على أية حال ماذا قال الدكتور الذى نحترم صدقه وعلمه ونقدر

ظروفه وهو يعلى كلمة الحق فى وكر ثعابين الباطل .. قال[1]

« ويفرض نجاح هذه الشركات وزيادة نشاطها تحديا قويا أمام شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص والبنوك المحلية الإسلامية وغيرها » وقال .. ولا يقتصر وجود شركات توظيف الأموال على مصر فقط ، بل هناك العديد من مثل هذه الشركات فى أوروبا والولايات المتحدة ولم يستطع البنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى حتى الآن التوصل إلى طريقة للسيطرة على الآثار السلبية لعمل هذه الشركات على المعروض النقدى »
وقال « ونظراً لأهمية هذه الشركات للاقتصاد القومى فإن الكثير من الحكومات الأوربية تعفى أرباح أنشطتها من الخضوع للضرائب »

ولكن هذا لم يكن مطلوباً فى مصر لأن المساهمين فى هذه الشركات كما قلنا ليسوا مودعين بل مستثمرين متاجرين شركاء فى الربح والخسارة ومن ثم فهو ربح عادى يخضع للنظم الضرائبية . ولو اهتمت الدولة عندنا بتحصيل حقها من الضرائب لعالجت الكثير من المشاكل وأهمها حكاية الفرق الهائل بين أرباحها وعوائد التوفير فى البنوك المصرية لأن الضريبة كانت ستخفض هذا الفارق مما يسمح لعنصر الضمان بأن يرجح اختيار المستثمرين .

وقال إن أى « شركة توظيف أموال منشأة قبل صدور القانون ٨٩ لسنة ١٩٨٦ تستطيع تحويل مبالغ للخارج دون الحصول على موافقة البنك المركزى أو وزير الاقتصاد . » وقال إن الحكومة أصدرت تعليمات إلى شركات توظيف الأموال بالامتناع عن تلقى ودائع بالعملات الحرة فاستجابت وتوقفت فعلا »[2]

وقال إن المشروعات الاستثمارية الأخرى أصبحت : « فى موقف حرج إزاء زيادة مبيعات شركات توظيف الأموال وتحول الكثير من العملاء الحاليين والمرتقبين إلى التعامل مع هذه الشركات ومن ثم نقص مبيعات وإيرادات المشروعات الأخرى

---

(١) الأهرام الاقتصادى ٨ / ٢ /٨٨

(٢) ورغم ذلك أستمرت فى دفع أرباح التوظيف بالدولار فمن أين؟ إن كانت هذه الأرباح هى « توزيعات » أو من مال « المودعين » الجدد .. وقد توقف الإيداع ؟!

وانخفاض الأرباح السنوية وهكذا وقد ساعد على ذلك استمرار تطوير منتجات شركات توظيف الأموال وارتفاع مستوى جودتها نظراً لقدرتها على استخدام أفضل التكنولوجيا الحديثة التى يترتب عليها انخفاض تكلفة الوحدة ومن ثم بدأنا نقرأ فى الحملات الإعلانية لشركات التوظيف عن بعض منتجاتها إنها تقل ٢٥ ٪ عن سعر السوق . » « ويلاحظ أن شركات التوظيف عادة ما تستطيع الإنفاق على الحملات الاعلانية بسخاء وفتح منافذ تسويقية جديدة وتطوير التعبئة والتغليف الأمر الذى يمكنها من زيادة حجم مبيعاتها وجذب عملاء للمشروعات الاستثمارية الأخرى . »
وقال إن هذه الشركات قد تخلصت من كثير من مشاكل القطاع العام والقطاع الخاص الموجود على هامشه .. فهى ذات سوق أكبر انتشاراً وهى لاتعانى مشكلة التمويل وهى على صلة بالأسواق العالمية وآخر صيحة فى التكنولوجيا وهى الأقدر على توفير السلعة الأفضل للمستهلك وهى الأقدر على جذب « أفضل الكفاءات الإدارية واليد العاملة الماهرة والاحتفاظ بها فى الوقت الذى تهجر فيه الكفاءات الشركات العامة والخاصة منخفضة الأجور ويجرى نفس القول على بقية عناصر الإنتاج حيث تستطيع شركات توظيف الأموال الحصول على أفضل المواد الخام والسلع الوسيطة وأفضل شروط الحصول على رأس المال وكذلك الحال مع عنصر التنظيم إذ يمكنها توظيف أفضل الخبرات فى مجال التنظيم وإدارة الموارد فى المشروعات وما يصاحب ذلك من تطوير للهياكل التنظيمية والوظيفية ينعكس أثره على كفاءة الإنجاز وحسن سير العمل ومستوى الأداء ..الخ وذلك بعكس الحال بالنسبة للمشروعات الأخرى » يعنى لانصب ولا ثلاث ورقات ولا نشاط غير مشروع إلا إذا كان استخدام التكنولوجيا وتطوير الإنتاج وخفض التكلفة بل وخفض الأسعار عملا غير مشروع فى مجتمعنا .. ولعلنا نفهم الآن موقف جبهة العداء .. ومن المؤسف أنه يعد هذا العرض الموضوعى الذى بشرنا بإمكانية أن تنجز هذه الشركات الثورة الصناعية أو على الأقل تنتشل الاقتصاد المصرى من المستنقع الذى سقط فيه بسيطرة القطاع العام والبيروقراطية مما أدى لانعدام المنافسة وانعدام الحافز والمراقبة حتى أصبحت السمة العامة هى تدهور مستوى الإنتاج وإختفاء السلعة المصرية ليس فقط فى الأسواق العالمية بل تراجعها أمام السلعة الأجنبية فى مصر ذاتها .. فإذا جاء مصريون وأقاموا مشروعات بأحدث التكنولوجيا وأفضل أساليب الإدارة ومنعوا الكفاءات الإدارية والعلمية والعمالية من النزوح إلى الخارج وأنتجوا سلعاً أفضل

إنتاجاً وأفضل تعبئة وأقل تكلفة وأقل سعراً .. هل ندعم هذه التجربة ونحاول أن نجعلها هي النموذج الذى يحتذى ونطالب المؤسسات الأخرى بالارتفاع إلى مستواها بل ومنافستها أم نطالب بقص رقبة العملاق لكى يصبح فى مستوى الأقزام ؟ !
هل يتمنى مصرى مخلص لاقتصادنا أفضل من هذه الصفات التى عددها الدكتور بل هل من أمل أن نلحق بتايوان ولا أقول كوريا إلا إذا أصبحت مؤسساتنا بهذا الوصف :

● زيادة المبيعات .

● استمرار تطوير الإنتاج وارتفاع مستوى جودته .

● استخدام أفضل وسائل التكنولوجيا الحديثة مما يؤدى إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالى خفض سعر البيع للجمهور بل وأدى فعلا لخفض السعر بنسبة ٢٥ ٪ والعملية مستمرة . وهذا لايعني تخفيف الغلاء فى مصر فقط بل القدرة على المنافسة عالمياً وزيادة التصدير وانتزاع الأسواق من إسرائيل وغيرها وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة الإنتاج وزيادة فرص العمل للشباب واعتدال الميزان التجارى .. الخ (أين هذا من اتهامها بأنها رفعت الأسعار ؟ !)

● التخلص من المشاكل التى تشل القطاع العام والقطاع الخاص الطفيلى الذى يعيش على امتصاص دم القطاع العام فى علاقة مشبوهة .

● توفير سلع أفضل للمستهلك .

● جذب وتشغيل أفضل الكفاءات فى الإدارة والتنظيم وما يصاحب ذلك من تطوير للهياكل التنظيمية والوظيفية مما يؤدى إلى حسن سير العمل وكفاءة الإنجاز وتفوق الأداء ! .

هذا حرفيا ما شهد به الدكتور فى « الصحيفة التى تعاهد كاتبوها على إفناء شركات توظيف الأموال حرصا على اقتصاد البلد ! ! .

هذه الشهادة من دكتور عالم ليس منحازاً للشركات يكفى أن تتقدم بها هذه الشركات إلى محكمة الشعب المنعقدة يوماً فى ساحة التاريخ ، لتعرف الأجيال ماذا قتلوا .. لتعرف جريمة الناصريين التى ارتكبوها مرتين فى حق مصر ..

وقد خلص الدكتور إلى رأى نحب أن نناقشه فقد قال بشجاعة وسط غوغائية المجلة : « إن جوهر اقتراحه هو أن تضع المشروعات العامة يدها فى أيدى شركات توظيف الأموال لتحقيق منافع متبادلة للطرفين دون الإضرار بالاقتصاد القومى . »

وهو أمر نوافق عليه بلا تردد .. ولكن السطور التى سبقت هذا الاقتراح تثير أكثر من سؤال فقد قال : « إن المنافسة يجب ألا تكون حرة فقط بل حرة وعادلة أيضا ، ولعلنا نستطيع القول بأنه إذا استمرت الأوضاع كما هى بالنسبة للتحديات السابق بيانها فإن المشروعات العامة والخاصة خلاف شركات التوظيف سوف تواجه تحدى البقاء أو العدم إذ أن التحديات ينصب أثرها فى النهاية على حجم المبيعات والإيرادات والأرباح وفى حالة انخفاض معدلات هذه البنود الى أدنى المعدلات لن تستطيع هذه المشروعات أن تواصل المسيرة ما لم تتدخل السلطات الاقتصادية للمحافظة على علاقات اقتصادية تسمح بأن يكون البقاء للجميع وليس لشركات توظيف الأموال فقط ويعنى ذلك أن يكون الصراع الاقتصادى محصورا فى سوق منافسة عادلة وليست حرة فقط . »

ماذا تقصد بالعدالة يادكتور ؟! ولا غفر الله للذى زرع فى عقولنا المقولة الباطلة بأن الحرية تتنافى مع العدالة !! المهم كيف تتحقق العدالة .. برفع مستوى المتخلف أم بمنع المتفوق من الاستمرار فى تفوقه وتقييد يديه ورجليه حتى يتمكن المتخلف عقليا والمشلول من مزاحمته ؟! الدكتور يطالب بأن يكون البقاء للجميع ! ياريت يادكتور .. ولكنك . تعلم أن الذئب لن يسير مع الحمل إلا عند نهاية الدنيا .. وأنت تعلم أن العالم من حولنا – للأسف – لايأخذ بهذا المبدأ الخيرى أو فلسفة التكايا ، بل القانون الوحيد المقبول والسائد هو البقاء للأصلح .. وإذا لم نأخذ بهذا القانون فسننسحق على المستوى العالمى ونهوى الى قاع لا حرية فيه ولا عدالة ..

إذا كانت مؤسسات مصرية قد استطاعت وفى فترة قصيرة بل مذهلة فى قصرها ، استطاعت أن تمتلك خصائص المجتمع الصناعى القادر على المنافسة وكسب معركة البقاء .. فإن هذا هو الاختيار الوحيد الممكن والمطلوب ، وعلى الصيغ الأخرى إما أن تتعلم منه وتطور نفسها لتصبح فى مستواه أو يتم إعدامها كما تعدم بغال الحكومة عندما تفقد صلاحيتها للعمل .

لا يا دكتور أنت تعلم ، ولا شك عندنا فى علمك .. أنت تعلم أن التحدى الحقيقى الذى يواجهنا ليس من شركات الأموال التى عرفت أخيرا صيغة التقدم وأثبتت أنه ليس مستحيلا ، ولا يحتاج لحكم عسكرى ، ولا ميثاق ، بل لحفنة رجال يريدون أن يكسبوا من الإنتاج لا من النهب والسلب ..

التحدى الحقيقي الذى يواجهنا هو التحدى الخارجى الذى يراهن على تخلف مصر وتدهور اقتصادها وعجزها عن مسايرة التقدم العالمى .. واحدى الإجابات الصحيحة على هذا التحدى كانت شركات توظيف الأموال التى أعدمناها إصرارا على التخلف .. إصرارا على الهزيمة أمام التحدى الحقيقى ..أى الخارجى .

الناصـــريون قـادمـون مذبحة شركات الأموال مـن ؟ ! ولـمـــاذا ؟



عرض الرأسمالية المستباح

إذا كانت الحكومة لا تعرف حتى الآن حجم الإيداعات ولا حجم الأصول .. فكيف عرفت أنه نصاب ؟!

فإذا عدنا لحديث السلبيات فإننا نقول إنه من العبث أن نتطلب سلوك عبد الرحمن بن عوف فى الرأسماليين المعاصرين أو نتصور أنهم لا يسعون للربح ولا يتورعون أحيانا عن التحايل على القانون .. ولكن كما قال زعيم التجار المصريين منذ ما يقرب من مائتى سنة للباشا التركى الأبله الذى عاتب التجار لمغالطتهم فى الضرائب والتلاعب فى الأسعار فرد عليه كبير التجار : يا باشا هذا خلق التجار وواجب الحكومة أن تحقق وتستقصى !

ولو استطاع نصف شريف أن يقول إن بيع اللحم فى متاجر الريان أكثر كوسة منه فى الجمعيات التعاونية لقلنا أغلقوا القطاع الخاص كله وافتحوا محلات عصير قطاع عام ! ونحن فى كل يوم نسمع عن فضائح فى كل بلاد العالم .. ونسمع عن جرائم فى كل القطاعات فى مصر .. ولكن ما جرى فى مصر لم يكن محاولة لضبط مسلكية الرأسمالية بل قتلها عمدا وعن سبق إصرار بالتشريع وبالاتهامات الباطلة وعلى أية حال لم نسمع عن جريمة لأحد من هذه الشركات إلا الشعير وتناول حبوب مما يتعاطاه الطلبة قبل الامتحانات .. أما الشركات ذاتها فلم تقدم واحدة للمحاكمة بتهمة واحدة قبل المذبحة ... ويجب أن نفرق بين الوضع قبل المذبحة وبعدها لأن سلوك أصحاب هذه الشركات بعد المذبحة سيحكمه اليأس والخوف والمرارة بل أخشى أن أقول الحقد والكفر بأية قيم !

وتذكروا أننا نعيش نكسة الستينيات للمرة الثانية ، عادت الحراسة والمصادرة بأمر عسكرى وبأثر رجعى على أموال الناس ومعاملاتهم ، والصحافة التى لا تحترم حرية ولا حقا ولا إنسانية لمواطن .. عادت سنوات الكارثة لأننا لم نتعلم من الأولى ولم ننزل بمرتكبيها القصاص الأمثل .. ولا حتى عرضنا أفعالهم على الشعب بما يكفى لتصفيتهم ، بل اكتفى السادات باعتقال بعض قياداتهم لفترة ، وترك البقية تعشش فى كل الأجهزة ، فشنوا عليه حربا قذرة تصل إلى درجة الخيانة وهو مستغرق فى مهمة استرداد سيناء . وما أن شعروا بحماية السلطة حتى أبرزوا مخالبهم وأنيابهم ، وإن كان للسادات عذره بانشغاله بمواجهة إسرائيل عن تصفيتهم ، فلا عذر له فى منع أو وأد محاولات كشف حقائق الناصرية .

ولا ننسى أن طلعت حرب نفسه اتهم بتعريض بنك مصر للإفلاس وأجبر على الاستقالة من البنك واعتبرت الحكومة العميلة أنها انتصرت بذلك على الطموح المصرى .. وبالمناسبة فإن الخلف الطالح إذ يهاجم أصحاب شركات توظيف الأموال بأنهم يدمنون المخدرات (كتب أحدهم يتهم أحد المديرين بأنه مدمن هيروين .. وكتب الثانى يقول إن مجلس الإدارة اجتمع : « تحت تأثير كمية لا بأس بها من « المنومات »

وهكذا بلا تحفظ ولا احترام للحقوق القانونية للمواطن المصرى .. على أية حال هذا الخلف الطالح[1] يتبعون سلفهم المقبور الذى اتهم طلعت حرب بالشذوذ الجنسى وألف عملاء السفارة البريطانية والبنوك البريطانية وقتها زجلا فى هذا المعنى ، وروجوه ، مازال بعض المخضرمين يحفظونه .. وذلك لتشويه البطل الوطنى أو البطل الاقتصادى لثورة ١٩ ولعلنا لا نغالى إذا قلنا إن منجزاته كانت أبرز انتصارات ثورة ١٩ وأبقاها .. ولكن الرجل صمد فى وجه أعداء مصر معتمدا على حب وفهم وإرادة المصريين فى تحرير اقتصادهم .. حمته طهارة وشموخ ثورة ١٩١٩ وهكذا مضى ناجحا فى مقاومة الاستعمار الأجنبى إلى أن جاءت الطعنة لمشروعاته ومؤسساته فى الظهر بالتأميمات على يد عبد الناصر وها هم ورثة قاتل اقتصاد مصر يكملون المهمة ولكن للأسف ، ولا ثورة تحمى ورثة طلعت حرب ..

أردنا أن نقول إنه فى مثل هذه المعارك ومن مثل هؤلاء الخصوم تستباح المحظورات وتهدم كل القيم حتى المتعارف عليها فى حوار الشعوب المتخلفة !

وقد يقال إن الطرفين يفتقدان الموضوعية لأن كلا منهما ينطلق من موقف مسبق ، إلا أنه يمكن القول أن القوى الوطنية المحرومة من السلطة والصحافة لاتملك الوسيلة للتضليل والافتراء وقد رأينا أنها لم تستطع نشر رأيها إلا على شكل إعلان ، والإعلان دائما أضعف حجة وتأثيرا ..

---

(١) لما وصف يوسف إدريس بعد مقابلة مع القذافى حرب أكتوبر بأنها كانت تمثيلية اتفق عليها السادات والأمريكان واليهود .. وأخذت الحمية الوطنية وزير صعيدى فوصف قوله هذا بأنه كلام مخدور وهو تعبير فيه بعض الغمز فهاجت الدنيا وكنا من الغاضبين لهذا التعريض بكاتب كان يوما نجم القصة القصيرة بلا منازع .. وقلنا قولة ستالين : « ما يضيرنا إن كانت بعض الديدان تعشش فى رأس العبقرى .. » ولكن ها هو يوسف إدريس نفسه يصف أصحاب توظيف الأموال وأعمالهم بهذا الاتهام الصريح : « أما توظيف الكوكاينجيه .... من الكوكايين وتنشرها له الأهرام (يوليو ١٩٨٨) ما جريمة هؤلاء حتى تستباح أعراضهم ؟

وإذا كانت حتى كتابات المعارضين قد كشفت جوانب « التحدى » الذى مثلته التجربة من الناحية الاقتصادية والإدارية مما أثار ضدها تنابلة ولصوص الاشتراكية .. إلا أننى أحب أن أقف هنا عند بعض الأسباب التى أثارت القوى المعادية لمصر ولهوية مصر الحضارية وهى الإسلام .. الأسباب التى استحقت من أجلها هذه الشركات أن تذبح جهاراً نهاراً وهى :

١ ـ الكل يعلن أنه لا سبيل للتحرر من التبعية وإنجاز تنمية حقيقية إلا باغراء المصريين بالادخار وفى مؤسسات مالية واقتصادية مملوكة بالكامل أو أساسا للمصريين .

وقد أتت شركات توظيف الأموال أعمالا من شأنها تحقيق هذا الهدف فاستحقت محكمة الثورة !..

٢ ـ الكل يعلن أنه لا خلاص من إفلاسنا المتصاعد إلا بأن يصبح الإنتاج والاستثمار هو الشغل الشاغل لأكبر قطاع ممكن من المصريين .

وقد أتت شركات التوظيف أعمالا من شأنها تحقيق ذلك فهى قد أقامت ما يسمونه فى الغرب :« الرأسمالية الشعبية » وهى أعلى مراحل التطور فى البلدان المتقدمة أعنى توسيع قاعدة المالكين أو المساهمين فى الشركات لتضم نسبة كبيرة من البورجوازية الصغيرة وقطاعات من الطبقة العاملة ، وهى تتم هناك من خلال البورصة التى يتعامل فيها الملايين ، وعندنا تمت هذه الصيغة لأول مرة بعد محنة التأميمات من خلال شركات التوظيف التى خلقت أكبر قاعدة عريضة توظف أموالها فى مشاريع استثمارية مما يجعلها مرتبطة ومؤيدة لسياسة التنمية ومشاريع الاستثمار لأنها أصبحت صاحبة مصلحة حقيقية فى زيادة الثروة العامة ، ولأن سبيلها لزيادة دخلها هو نجاح التنمية وربح المشروعات ، وليس عن طريق اغتصاب لقمة أكبر من خلال النفوذ السياسى أو عضوية مجلس الإدارة أو الخمسين بالمائة ... وهذه الصيغة تخلق نوعا من عدالة التوزيع وتجعل قضية النمو الرأسمالى قضية الأغلبية لا الأقلية وتخفف إن لم نقل توقف صراع الطبقات فى مرحلة حرجة من تاريخ مصر تحتاج إلى حشد كل القوى خلف عملية التنمية ولا نطيق فيها ترف صراع الطبقات حتى نجتاز عنق الزجاجة ثم لا بأس من البحث عن صيغة أفضل ..

وهنا نقول كلمة : ففى ظروف الخطر الوطنى مثل الذى يواجه مصر الآن لجأت كل الشعوب التى قدر لها النجاح إلى كبت أو الغاء الصراع الطبقى إلى أن

اجتازت المرحلة أو كما قال بيجن سنوات إقامة لدولة ثم الامبراطورية : « فى إسرائيل لا يوجد عمال ورأسماليون بل إسرائيليون فقط » .. ولكن كبت الصراع الطبقى فى ظل مجتمع رأسمالى تقليدى كان يتم عادة باستثمار أكبر لوطنية الأغلبية التى تعانى اكثر وتنال القليل جدا .. أما الصيغة الجديدة التى تطرحها شركات توظيف الأموال فهى تخفف إلى حد كبير من أعباء هذه الطبقات الشعبية ولو تمت التنمية وهذه الطبقات تحصل على عشرين بالمائة كأرباح من مدخراتها لخفت أعباء الحياة بالنسبة للطبقة الوسطى إلى حد مؤثر يساعد فى الاستقرار السياسى بل الرواج الاقتصادى الذى يعتمد على توسيع دائرة الدخول .. وكبت الصراع الطبقى لمرحلة معينة ، لا يعنى ترك العمال فريسة للرأسماليين بل يعنى تدخل الدولة لفرض تشريعات للعمل والأجور وهذه النقابات بدورها إلى جانب الدفاع عن مصالح العمال ضد تجاوزات الرأسمالية أو إدارة القطاع العام فهى أيضا تحاول تخفيف أعباء الحياة عن أعضائها وتوفير الخدمات لهؤلاء الأعضاء فعلى سبيل المثال لو اهتمت كل نقابة بحل مشكلة المواصلات لأعضائها لاختفت مشكلة الأتوبيس التى يقال إن غولدا مائيير عيرتنا بها .. وكذلك الحضانات بل والمدارس الخاصة فى بعض المراحل فيخف العبء على الناس وعلى الدولة ..

وقد ثبت أن التأميم لا يحل مشاكل العمال .. وها هم عمال القلاع الصناعية تتدهور دخولهم مع الغلاء ويلجأون للإضراب بعدما فشلت جهودهم فى اقناع الادارة « الاشتراكية » بمطالبهم ، هذه الإدارة التى يفترض أن لهم فيها نصف المقاعد ، تبين أنه مع انعدام الديموقراطية وإختفاء ، الصحافة الحرة مع فقدان الحركة النقابية المستقلة والحرة ، فإن النصف الذى يمثل رأس المال أقدر على جذب الأصوات من العمال وليس العكس .. والنظام الرأسمالى الحر لا يتصور قيامه ، إلا بحركة عمالية

حرة وليس بعملاء الأجهزة ، الجاثمين على أنفاس الحركة العمالية وهكذا تثبت صحة ما قاله النقابيون المخلصون من أن حكايه الخمسين بالمائة ليست أبدا مكسبا للعمال ، ولا كانت بهذا الهدف ، وإنما هى لتضليلهم وتمكين الدولة الفاشية من تصفية الحركة النقابية . فها هو الحق المقدس للعمال فى الاضراب والمعترف به منذ القرن التاسع عشر ، ينكر عليهم . وها هى الإدارة التى يمثلون فيها تستدعى الشرطة

والبوليس لضربهم ؟! ألم يكن أول موقف للنظام الناصرى هو شنق العمال المضربين ؟! وفى عجالة نقول إن كبت الصراع الطبقى أو تحديده لا يكون مشروعا ولاحتى ممكنا إلا فى ظل نظام مقبول من الشعب ويتمتع بثقة الأغلبية العظمى التابعة من اقتناع هذه الأغلبية ، بأنه نظامها وأنه جاد فى تحقيق التنمية ولا يستخدم شعاراتها لتحقيق تنمية ثروات أزواج بنات النظام !
٣ - أتت شركات التوظيف أعمالا من شأنها أستقطاب المليارات من السوق وهذه المليارات كانت ستنفق على الاستهلاك فترتفع الأسعار ويربح المهربون والتجار الجشعون . أو كانت ستهرب للخارج ويصالح زوج المصطفيان المهربين عليها ، أو كانت لن تدخل مصر أصلا بل يتم استبدالها فى الخارج عن طريق المؤسسات المصرفية الأجنبية التى كانت تعلن فى الصحف المصرية عن شرائها للعملات الأجنبية من المصريين العاملين بالخارج ، ودفع قيمتها لهم بالمصرى فى مصر .. أو على أفضل تقدير كانت هذه الأموال ستودع فى البنوك الأجنبية العاملة فى مصر والمعفاة من الضرائب وأيضا من الرقابة على التلاعب ، تشجيعا للاستثمار : لأن المصرى - كما قلنا - غير متحمس لإيداع أمواله فى بنوك الحكومة لفقدان الثقة الموروث من التجربة الناصرية ولسوء الخدمة فيها ، ولما ينشر كل يوم عن نهب بعض المديرين لأموالها وتواطؤهم مع النصابين بمنحهم الأموال بدون ضمانات وهؤلاء يأخذونها ويهربون إلى الخارج حيث يودعون حصة المدير المرتشى .. أفمن يستقطب الدولارات من الخارج ويعطى المصرى صاحبها ثلاثين بالمائة أفضل أم من أخرج دولارات مصر مع النصابين واللصوص ؟! ونتحدى أية إحصائية تدعى أن عدد النصابين الذين هربوا بأموال بنوك القطاع العام يقل عن ثلاثة أضعاف الذين نصبوا باسم شركات وهمية لتوظيف الأموال ولا أحد يدعو لإلغاء مهنة البنوك بسبب حفنة المرتشين .. أما شركات توظيف الأموال التى قامت واستمرت لسنوات وأصبحت لها أصول ثابتة تقدر بمئات الملايين[١] فلم يبق منتج أفلام ولا تليفزيونجى ولا كويتب ولا كاريكاتيرست إلا وحملها مسئولية النصابين .. فى خبطة واحدة سرق أحدهم وهرب لوحة الخشخاش وباعها باثنين وأربعين مليون دولار ولا حس ولا خبر ولا نعرف من هو .. لأن صحافتنا مشغولة بهذا النبأ الخطير الذى ورد فى صحيفة الثالوث : « محكمة القيم تفرض

(١) وها هى القوائم تترى بحجم هذه الأصول ..

الحراسة على تاجرة أنشأت شركة وهمية لتوظيف الأموال .. أستولت على أربعة وستين ألف جنيه[1]

دلالة عملت جمعية ولطشت ٦٤ ألف جنيه بدل سفر يصرف لصحفى اشتراكى محظوظ أصبحت شركة توظيف أموال ومحكمة قيم .. واللى اختشوا منعوهم من الكتابة قبل سن الستين !

ارتكبت هذه الشركات جريمة استقطاب دولارات المصريين وإحضارها إلى مصر وصرف فوائد عالية لأصحابها من المصريين الأعداء ولسنا نمزح ولا نسخر عندما نعد ذلك فى قائمة الجرائم فإليك ما كتبه أحدهم بالحرف الواحد فى مجلة المصور ولن نقول اسمه لكى لا نزيد الخرق اتساعا ولابد أن المتتبع قد عرفه ولابد أن القارىء النبيه قد خمن لماذا تجنبنا ذكر اسمه وقى الله الكنانة شر ما يدبر لها كتب يقول : « هناك دراسة تقدر حجم المدخرات التى تملكها شركات توظيف الأموال بحوالى سبعة مليارات من الدولارات تدفع عنها فوائد تتراوح ما بين ٢٤ و ٣٠ بالمائة فى حين أن معدل سعر الفائدة فى البنوك لا يتعدى سبعة بالمائة على العملات الأجنبية ويتراوح بين ١٠ و١٣ ٪ بالنسبة للعملة المحلية وبذلك استطاعت أن تستقطب المدخرات الأجنبية والمحلية فى الخارج والداخل وهى بذلك تحجب إمكانيات متاحة لمزيد من التنمية وتشغيل طاقة الإنتاج وبالتالى تحرم الدولة من القدرة على حصار تصاعد الأسعار »

هل صدقت أن استقطاب مؤسسة مصرية للعملة الأجنبية فى الخارج والداخل جريمة ؟! هل صدقت أن إعطاء المصريين ٣٠ ٪ على مدخراتهم بالدولار جريمة ؟! ألا يعنى هذا الافتراء دفع هذه الدولارات دفعا للهروب إلى الخارج أو بالأحرى لمؤسسات غير مصرية ؟ وكما قلنا يستحيل أن تعرف الحقيقة فى معركة مسبقة النوايا فهذا يخبرنا أن أموالهم سبعة مليارات دولار بينما محمد عثمان طه مدير عام اتحاد بنوك مصر سبق وأصدر بيانا قال فيه : « إن حجم تعامل شركات توظيف الأموال يعتبر ضئيلا للغاية بالقياس إلى موارد الجهاز المصرفى ولا يؤثر بأى شكل من الأشكال على نشاطه سلبا أو إيجابا »

---

(١) الأخبار ٣٠ / ١١/١٩٨٦

طمأنكم الله وزادكم سعة أمال،فين السبعة مليارات دولار هل جاءوا بها إلى مصر وهربوها أو أخرجوها إلى الخارج ..؟ كيف والمصرى ممنوع يخرج لا بدولار ولا بالمصرى (كيف خرجت سبعة مليارات والحكومة نايمة تبقى لا مؤاخذة زى الناس ما بيقولوا عليها) وإن كانت قد خرجت بطريقة شرعية فما تهمة الشركات ؟! أم سيقولون لا دى بتاخد الدولارات من المصريين من « بره بره » ومثل هذا المبلغ لا ينقل فى شنط بل تراقبه الحكومة الأمريكية ذاتها ولابد أن تعلم به أى حكومة غافلة يعنيها الأمر ولكن حكومتنا لم تحرك ساكنا وتركت مهمة مطاردة هذه الملايين لأقزام الفكر والأهداف[1].. هل كان الأفضل للمصرى الذى لايريد أن يحول دولاراته إلى مصر أن يعطيها لبنك أمريكى أو شركة توظيف أموال تركية أو بنك إسلامى فى البهامس على الأقل هذه شركات مصرية ومقرها فى مصر وخاضعة للتشريع المصرى والرقابة المصرية وهى على أية حال تستورد سنويا ثلاثين بالمائة من هذا المبلغ توزعها فى مصر وعلى المصريين فى شكل أرباح أو فوائد أو ربا أو نصب أو بلاء أزرق .. المهم أنها أعادت ضعف المبلغ فى أقل من سبع سنوات ..

وحشة ديه ؟ ...

ولست أدرى كيف أمكن فى بلد تشيب فيه لو حاولت الحصول على ترخيص بمطبعة أو حتى دكان لبيع الكراريس واللب ولا يمكن جمع تبرعات لكنيسة أو مسجد إلا بترخيص من الحكومة .. كيف يريدوننا أن نصدق أن أى شخص يستطيع الإعلان عن شركة توظيف أموال ويجمع فلوس الناس ويهرب كما يزعمون إلا إذا كان ذلك بتواطؤ الحكومة لغرض فى نفس يعقوب الشارونى .. وهل هاجموا إلا الشركات الكبرى المضمونة الراسخة وهل كَسَّحوا إلا الناجحة ؟ !

هذه دولارات ثابتة أصحابها يحملون مستندات بها ويتسلمون شهريا أرباحها يصرفونها عن طريق البنوك .. أليس هذا أسهل مراقبة وانضباطا وأكثر عائدا على البلد من إيداعها فى بنوك القطاع العام حيث يستأثر بها بعض الشطار فى البنك ويذهب ربحها للجيوب الخاصة المختلسة لا للدولة ولا للمواطن الذى كدح فى

(١) اعلنت الحكومة ان هذه العملية لا تخضع للقانون المصرى ولا تجريم ولا عقوبة عليها ولا تتدخل فيها الدولة ، وعلى المصريين ابلاغ الدولة المقيمين فيها ، واعتقد ان الحكومة تقترح على المصريين أو ابنائنا في الخارج الحل ! فتح شركات في قبرص وأيداع الدولارات فيها من بلاد بره ولا من شاف ولا من كتب ولا من صادر بأثر رجعي !

جمعها .. هل تجهل الحكومة أن نسبة هائلة من إيداعات أو استبدالات المواطنين الطيبين بالدولار فى بنوك القطاع العام لاتعرف طريقها أبدا إلى حسابات البنك الرسمية أو الدولة .. إذن اقرأوا هذا الخبر :

قالت **الأهرام** فى ١٤ / ٥ / ٨٨ :

« أوضحت تقارير التفتيش والرقابة للبنك المركزى أن حسابات بعض العاملين بالبنوك بالعملات الأجنبية والمحلية تعكس أرقاما ضخمة وحركة تعامل كبيرة مما يوحى بالتعامل فى تجارة العملة » .

وكثيرا ما وجهت إلى هذه الشركات تهمة المضاربة فى بورصة نيويورك أو ما يسمى بالمضاربة على العملة عالميا وبالنسبة للتهمة الأولى لم يثبت شىء حتى الآن وإن كان لا يستبعد ولا يرفض أن تشترى بعض هذه الشركات أسهما أوسندات فى الشركات العالمية المضمونة الربح فهذا يعزز مركزها المالى ويزيد من أصولها ويمكنها من جذب المزيد من المدخرين وجميع البنوك والمؤسسات المالية تتعامل فى البورصات العالمية وتحتفظ فى محفظتها بأوراق مالية هى أسهم وسندات فى الشركات العالمية .. وقد انخفضت البورصة فى نيويورك وارتفعت وروجت شائعات كاذبة ولكن لم تفلس شركة واحدة فى مصر نتيجة ذلك .. نحن أضعف من أن نتأثر بكوارث العالم المتقدم .. أما التهمة الثانية فهى من الشعوذة والجهل .. إذ أن المضاربة على العملات عالميا عمل مشروع وصحى تمارسه كل البنوك والمؤسسات التى لها أصحاب يهمهم أمرها وفى أوائل الثمانينيات غطت شركة كريزلر للسيارات خسارتها فى السيارات بربحها من المضاربة على الدولار ، وكل شركة تملك مثل هذه السيولة التى امتلكتها شركات التوظيف .. ترتكب خطأ كبيراً إذا احتفظت بكل رصيدها النقدى فى شكل عملة واحدة بل معظمها يلجأ لما يسمى بسلة العملات ليغطى ارتفاع المارك هبوط الدولار والعكس وتتفادى الخسارة وتحقق ربحا .. فلو استطاعت شركة توظيف أن تعرف فى أواخر السبعينيات مثلا حتمية انخفاض الدولار أمام الين واشترت المليارات من الينات لتضاعف رأس مالها اليوم .. فهل هذه مضاربة كما تقال بلهجة توحى وكأنهم يلعبون القمار ؟ ! ألم يبق فى مصر علماء اقتصاد يحترمون شرف الكلمة وأمانة العلم ؟ !

ولن نرد على السؤال السخيف .. أليس الأفضل أن تنفق هذه الأموال على التنمية .. نعم أفضل ولكن حتى فى حالة التنمية المستعرة أو على « ودنه » لابد من

المضاربة على العملات لحماية الرصيد من انهيار الدولار أو الاسترليني .. الخ . ثانيا ليس فى مصر بوضعها الحالى باعتراف الجميع لا الأوعية ولا النظم القادرة على استيعاب هذه المليارات . وبالطبع لن نرد على السؤال الأسخف : مش جايز يخسروا ؟ ! خاصة إذا جاء السؤال من أساتذة الدفاع عن حتمية خسارة القطاع العام ؟ !

٤ – أما كبرى الخطايا التى ارتكبتها هذه الشركات فهى المظهر الإسلامى الذى ظهرت به فاستفزت الشيطان فى قبره فأغلبهم (أو على الأقل الذين ركزت الحملات عليهم من أصحاب الذقون ، وهى جريمة عند الجماعة بل وكانت كافية لخراب البيوت أيام المكحوت ..) وعندما اشتد سعير الحرب وكشفت الأقنعة هوجمت الذقون علنا بالكلمة والكاريكاتير وتصريحات الفنانين والفنانات والكاتبين والكاتبات وتحت عنوان « سياسة الجلاليب » وعلامتى تعجب كتب أحمد حمروش عند التهامى وخميس فى روزاليوسف مايو ٨٨ يقول : « أتأمل صور هؤلاء الرجال الذين أرخوا ذقونهم حتى استطالت بشكل مثير ولبسوا الجلاليب وأخذوا يوقعون عقودا بملايين الدولارات ، وأتساءل هل الجلاليب هى الزى الرسمى لأصحاب شركات توظيف الأموال من رجال الأعمال ؟ ! هل تخرج هؤلاء من الجامعة أم أنهم قدموا من الأرياف .. وما دلالة هذا المظهر الذى يحمل إلى النفس الريبة أكثر مما يحمل الاطمئنان ؟ ! »

رحم الله الشيخ حمروش كان بذقن وجلابية و لم يكن يثير إلا الاطمئنان .. وهل البدلة دليل التخرج الجامعى طب ما انت لابس بدلة وما تخرجتش .

وسرعان ما جاء خيبة الأمل راكب الجمل[1] يهاجم « اللحى الكثة » !°!

لعله يفضلها سكسوكة مثل لحى شركائه البجرانيين !

وفى محاكمة أشرف السعد ـ الذى تفوق قصته أروع الأساطير التى تروى عن الرأسماليين العظام فى أمريكا – فى محاكمته التى جرت فى مكتب صحفى بعد أن سلم المتهم نفسه ، كان من ضمن الاتهامات التى جرى استجوابه عنها :

س : أصبحتم تعتمدون على إطلاق اللحى وكثافتها كمظهر إسلامى (مع أن أكثف لحية فى مصر ليست على وجه مسلم .. ج) .

---

(١) المصور ٢٧ / ٥ / ١٩٨٨

س : ومن هنا اتفاقكم فى شركات توظيف الأموال على تربية اللحى ؟
وبعد أن نفى المتهم أن يكون كل أصحاب رءوس الأموال أصحاب لحى عاود المحقق سؤاله :
س : هل تعتبر اللحية جزءا من رأس مالك ؟
فأجاب المشبوه : أنا (والله العظيم يابيه) قبل العمل فى مجال توظيف الأموال كنت ملتحيا .

عادت استجوابات السجن الحربى وحلق نص اللحية على الناشف[1] ومن هذا الذى يستجوب أو بنص عبارة الصحفى يحاكم على تربية ذقنه إنه مواطن مصرى استطاع خلال ١٨ شهرا أن يحصل على ثقة ١٢٠ ألف مواطن سلموه ٨٠٠ مليون جنيه فاحتفظ بمائتى مليون جنيه سائلة فى البنوك أى ٢٥ ٪ وهى أعلى نسبة احتياطى يحتفظ بها أى بنك وتاجر واستثمر فى عشرات المشروعات وأعطى فرصة عمل بمرتبات الآدميين لخمسة آلاف مواطن مصرى واستطاع أن ينقذ حوالى عشرين مصنعا ، كانت سائرة إلى الإفلاس أو توقفت عن الإنتاج بعد أن اتخذت بنوك القطاع العام قراراً غريباً ومريبا هو الامتناع عن إقراضها ربما بهدف بيعها بثمن بخس للمستثمرين الأجانب أو الأقارب فى إطار خطة بيع مصر .. ويمتلك ٥ مصانع فى قبرص كما قيل وهذا بعض مااشتراه السعد فى ١٨ شهراً .. كما ورد فى أقواله خلال المحاكمة :

شركة لإنتاج المصاعد اسمها الترا واجهت أزمة تمويل لبدء التشغيل واضطرت لأن تعرض بعض حصصها للبيع فى البورصة وتقدمت شركات السعد لشراء ٦٢ فى المائة من حصة الشركة وتم تقويم الشركة بثمانية ملايين جنيه فى حين أن إنشاء هذه الشركة الآن بمصانعها يتكلف ثلاثين مليون جنيه على الأقل ، وهذا ليس وجه الغرابة فقط (الكلام مازال للمتهم ج) ولكن الأغرب أن المشاركين فى تأسيس هذه الشركة من بينهم بنك مصر اكستريور أحد فروع بنك مصر وحصته فى الشركة ٤٠ ٪ ورغم هذا لم يستطع البنك أن يساهم فى تمويل الشركة وحل مشاكلها التى تحتاج إلى مليونى جنيه فقط بسبب قرارات البنوك فى عدم تقديم ائتمان للشركات إلى حد معين . »

---

(١) أكتوبر ٢٩ / ٥ / ١٩٨٨

ويحل مشكلتها ليه ؟ فى ستين داهية .. يكفى المديرين أنهم يحلقون الذقون ويلبسون بدل وكرافتات آرجنس ! هل عرفتم سر خراب مصر .. ؟

بنك مصر مول وشارك فى تأسيس الشركة بأربعين بالمائة فلما جاءت مرحلة الإنتاج عجزت ولم تنتج ولم يهتم أحد فمن الذى يعنيه الإنتاج أو حتى فكر فى بناء الشركة للإنتاج فعلا ، المهم الوظائف التى استجدت بالمشروع ، وبدل السفر والمكافآت التشجيعية والحوافز والأرباح الوهمية وبعض العمولات وطباخ السم بيدوقه ! أما الإنتاج ؟ فمن يريده .. إنتاج إيه ؟ دا حتى طلوع السلم صحى ..

وهكذا تركها بنك مصر تفلس وباع حصة تقدر بسعر السوق بـ ٢١ مليون جنيه باعها بأقل من أربعة ملايين جنيه .. لو كان بنك مصر يملكه قطاع خاص لوضعهم فى الحديد ، لو كان المسئول عن هذه العملية يفكر يوما ما فى احتمال المحاسبة ولو بعد ألف سنة مما تعدون ، لباع اللى وراه واللى قدامه وطاف على البنوك يقترض باسمه مبلغ المليونى جنيه لإنقاذ الشركة ، ولكن لأنه قطاع عام تركها تباع بثمانية ملايين ! ! .. فإن تقدم مصرى لإنقاذها وتشغيلها وانتزاعها من يد أجنبى أو لو رفض مصرى تركها للتلف والدمار دون أن تنتج ، عندها تثور عليه الضباع والذئاب والكلاب المتوحشة والفئران المصابة بالطاعون الاشتراكى – الأمريكى ! القطاع العام يبنى المصانع الخاسرة ، والبنوك ترفض إقراض مصانع القطاع الخاص ، لسبب بسيط هو أن الحكومة تستولى على كل الودائع المتاحة فى البنوك لسد العجز فى الميزانية فلا يبقى للقطاع الخاص أو التنمية ما يكفى لتمويل نشاطها ، وهذا ما نشرته الأهرام حرفيا : « الحكومة تلجأ لتمويل العجز فى الميزانية بالإقتراض من الجهاز المصرفى وزاد هذا الاقتراض من ٢,٩ مليار جنيه فى يوليو ١٩٧٩ إلى ٢٥,٣ مليار جنيه فى يونيه ١٩٨٨ أى بنسبة ٧٨,١ ٪ (هذه النسبة غير مفهومة ، فهى فى الحقيقة ٨٧١ ٪ إلا إذا كان قد استخرج معدل الزيادة السنوية وحتى فى هذه الحالة يكون خطأ ولابد أنه خطأ مطبعى أو مقصود لتخفيف وقع الخبر على القراء ج) .. وتابعت الأهرام : « الحكومة حالياً تقوم بإزاحة القطاع الخاص من سوق الائتمان » (الأهرام ٢٤ / ١١ /١٩٨٨

الدولة السفيهة الإنفاق لم تترك فى البنوك مايمول مشاريع القطاع الخاص ، « وشرعت » ما يمنع هذا التمويل ، والنتيجة هى توقف المشروعات وإفلاس المصانع ..

ويتقدم السعد . بتمويل « حر » لإنقاذ هذه المصانع ، ويشتريها لحساب مائة ألف عائلة وليس باسم زوجته كما يفعل المحروسون من مسئولى القطاع العام ، والعام قطاع .. أن يفعل ذلك السعد ، أن يجمع أموال صغار المساهمين الهاربة من بنوك الحكومة ، وينقذ بها المشروعات التى بنتها وقتلتها الحكومة ، فتلك جريمة تحوله للنيابة ، وتبشر الصحافة المواطنين بقرب إحالته لمحكمة الجنايات ، ويفتح له محضر حول أسباب تربيته لذقنه ! .. وتتنبأ له « روز اليوسف » ليل نهار بأنه يستعد للهرب أو الانتحار .. لماذا .. ماجريمته .. ؟ .. إنقاذ ثلاثين مليون جنيه وشركة وعدة مصانع ؟ !

ويتابع المتهم حديثه : مصنع آخر للملابس الجاهزة مساحته ٤٢ ألف متر مربع أكبر مصنع للملابس الجاهزة اشتريت ٥٤ فى المائة من حصته بحوالى ٧ ملايين جنيه فى حين أن هذا المصنع يتكلف الآن ٤٠ مليون جنيه وأصحابه منهم محافظ الدقهلية وبنك الدقهلية الوطنى ..

وتسأله المحكمة : هل معنى ذلك أنك تستثمر أخطاء الدولة فى عدم تمويل هذه الشركات ؟!!!! (تعجب من هنا لآخر نفق شبرا ..)

لأ..عيب لازم يستثمرها خواجه .. أو تترك المصانع تأكلها الرياح والاتربة ..

ويرد المتهم البائس :

–ولماذا لاتقول أننى أنقذها وأساهم فى تشغيلها ..

ماهو لو قال كده مش حيخلوه رئيس مجلس إدارة !

وبتضييق الخناق على المتهم اعترف أنه اشترى ما بين ١٥ و ٢٠ مصنعا ..

« اشترينا مصنع صحارى للأمن الغذائى

والدقهلية للملابس الجاهزة

المنصورة لمنتجات الألبان

وزانوسى للثلاجات

ومصنع ملابس جاهزة فى العاشر من رمضان

وجزءا كبيراً من مستشفى القاهرة التخصصى

ومصنع الترا للمصاعد

ومصنع موبيليا فينيسا

وورش مصنع فورد القديم جدا .. المصنع ده السيارة تدخله مكسرة تخرج جديدة لنج .

وواجهه المحقق بعد ثلاث ساعات متصلة من التحقيق بالاتهام الآتى : أنت بهذا الحجم من الأعمال تعتبر إقطاعيا ! ! !

وباعتبار تجربة الثلاثين سنة المشئومة نعرف أنه لايجوز الطعن فى قرار تشكيل محاكم الثورة ولا أحكامها ولكن حتى فى زمن نيرون وجد الرجل الشجاع الذى قال له : احرق روما إذا شئت ولكن أستحلفك بالله ابتعد عن الفن .. لذلك نعلق على الاتهام الذى قالته المحكمة بأن شركات توظيف الأموال تزيد نسبة التضخم فى البلد .. لأنها توزع عائدا أكبر من البنوك فيكثر المال فى يد الناس ويزيد استهلاكهم ! صحيح لاينتظر أن يكون الصحفى عالما بكل القضايا والعلوم ولكن على الأقل إذا تحدث فى تخصص لايعرفه ، يستعين بالعارفين . وقد كانت إجابة المتهم أقرب إلى العلم إذ قال إن التضخم لايحدث نتيجة ربح من عملية إنتاجية وإنما من طرح نقود بلا مقابل .. المهم أنه من الحقائق الاقتصادية المعروفة أن أهم وسيلة تلجأ إليها الدول لخفض التضخم هى رفع سعر الفائدة لأن هذا الإجراء يؤدى إلى اتجاه الناس للادخار رغبة فى العائد المرتفع الذى يعوضهم عن انخفاض قيمة النقد وعندما يكون معدل التضخم المعلن من الدولة هو ٢٥ بالمائة فلا أحد سيدخر بسعر فائدة البنوك وهو ١٣ بالمائة كحد أقصى ، لأنه يعرف أنه فى نهاية السنة سيكون قد خسر ١٢ ٪ من قيمة نقوده بل سيسارع بشراء أى شىء قبل ارتفاع سعره الأمر الذى يؤدى بدوره لارتفاع الأسعار أى ارتفاع معدل التضخم وهكذا .. ومن الغريب أننا ننظر إلى الربح الذى يوزع وننسى الثمانمائة مليون التى سحبت من الإنفاق الفردى وأودعت للاستثمار فى الشركة والكل متفق على أن هذه الشركات نجحت فى إغراء الناس بالادخار أو الإستثمار لديها .. وإن كان صحيحاً أن ضرب هذه الشركات ووقف توزيعاتها الشهرية قد أحدث انكماشاً فى السوق ولكنه لن يفيد فى تخفيض معدل التضخم بل سيعجل بالكارثة الاقتصادية .

ولاحظ الاتهام « أنت اقطاعى » ؟ ! بصرف النظر عما فيه من جهل الفرق بين الإقطاعى والرأسمالى أو حتى الاحتكارى ..فإن هذا الاتهام من رئيس مؤسسة إعلامية ، يعكس مفهوما خاصا للاستثمار وحدود المسموح به للقطاع الخاص ، وقد

علقت منذ عشرين سنة على خبر كان فى صحيفة مصرية يتحدث عن « هروب رجل أعمال بعدما تبين أنه يملك مصنعين » وقلنا إن هذا المفهوم هو الذى يعجل بخراب البلد . هل نفرح إذا امتلك المصرى مائة مصنع .. أم نغضب ونتهمه بالإقطاعية ونحاسبه على الجلابية والذقن ؟ !

هل يسمح للمصرى بالثراء من خلال امتلاك عشرات المصانع (مع العلم أنها مملوكة لشركة بأموال أكثر من مائة ألف مصرى) ؟ ! أم رجعت ريمة الاشتراكية لشعاراتها القديمة القبيحة ؟ ! ..

وأيهما أفيد لاقتصاد مصر أبو جلابية وذقن ويملك ثلاثين مصنعا أم أحمد حمروش الحليق الذقن المعطر أبو قميص رمش العين المستورد ؟ !

وقد أثارت صورة العمالقة الملتحين الذين يوقعون عقد تأسيس شركة مصرية برأسمال مليار جنيه بدون مستثمر أجنبى بل بقروش المصريين وحدهم بلا قروض يتحكم فيها باكستانى .. يا عاركم ..! أثارت هذه الصورة الرعب التاريخى والحقد الكامن ، لأنها مثلت ولو شكلا ولو بالرمز ، الحل والمستقبل ، فانطلقوا مثل أوباش مارسيليا عندما قامت الثورة الجزائرية وأمم عبد الناصر القناة يتصايحون « المسلمون قادمون » .. نعم ظهر العملاق المسلم المصرى الذى ينهى عهد الأقزام والتبعية الاقتصادية الذى يكسب ثقة المصريين ويكتل جهودهم وأموالهم فى سبيل مصر ..

وأجبرتهم الصحافة والأجهزة على فك الاتحاد ثم راحوا يهاجمونهم لأنهم فكوا الاتحاد ! وهى حالة نادرة فى الافتراء والاستبداد إن اتحدوا هاجموهم ونشروا عرضهم ووصفوا الاتحاد بأنه غير شرعى ومؤامرة فإن خافوا وتراجعوا وفكوا الاتحاد استجابة للحملة أو رعبا منها هاجموهم أشد وتساءلوا فى براءة الوغد .. لماذا فكوا الاتحاد .. ؟ ! ولن يهدأ لهم بال حتى يحلقوا لهم ذقونهم وتتم تصفية هذه الفكرة الرائدة لكى تستمر فى التسول والاستيراد وقبول مركز التابع فى مؤسسة أجنبية يديرها صهيونى من وراء البحار تصدر لنا مسحوق الكوكا كولا ونحن ندوبه ونشربه ونبعث لهم بالدولارات بموجب قانون الاستثمار المخروق ؟ !

إن كانت الحمية لصالح المودعين فلماذا عارضتم الاتحاد أليس أكثر ضمانا لهذه المصالح ؟

واقرأ ماكتبته « الأهرام الاقتصادى » فى مقال وضع عنوانه على الغلاف وهو :
« الاندماج الوهمى لشركات تهليب الأموال » قالت :
« إن هذه الشركات لم تتبع الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات المقاهمة (كذا) اتضح أيضا أن القانون المصرى لاتوجد به نصوص تمنع قيام الاحتكارات المالية الكبيرة التى قد تضر بالاقتصاد المصرى على عكس ماهو متعارف عليه حتى فى أغنى الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة حيث يوجد قانون خاص يمنع هذه الاحتكارات (إذن لاجريمة مادام لايوجد قانون .. وأين الاحتكار ؟)

ياضلاليه ؟ ! .. الاحتكار لابد أن يكون حول سلعة أو خدمات ، كاحتكار السكر مثلاً أو النقل البرى أو الجوى أو الكهرباء .. الخ .. فما هى دائرة احتكار السعد والريان إذا اندمجا ؟ يحتكران تلقى الأموال .. ؟ ! البلد فيها مائة شركة ، وكل يوم تولد شركة جديدة ؟ !

كلام بلا مسئولية .. واتهامات عسس وبوليس حربى ..

وتتابع المجلة توضيح « جرم » مشروع الأندماج فتقول :
اقتصاديا : اتضح أن المظاهرة الأخيرة التى قامت بها الشركتان فيما سمى بالاندماج ، هى محاولة للتغطية على مشاكل عدم توافر السيولة لدى إحدى الشركتين نجمت عن شراء عدد من الوحدات الأخرى المتعثرة (يعنى لا عن تهريب أموال ولا إنفاق فى ليالى حمراء ولا اختلاس .. بل استثمارات أو محاولة لإنقاذ المشروعات المتعثرة ج) مما حدا بها إلى اللجوء للأخ الأكبر لإنقاذها من السقوط . كما أن الأخ الأكبر قبل بهذا الحل بل وسعى إليه كسباً لموقع اقتصادى وسياسى جديد فى مواجهة سلطات الدولة التى تحاول أن تدخله حظيرة الشرعية القانونية .
سياسياً : تمثل هذه الظاهرة تشكيلا لمجموعة ضغط سياسية واقتصادية تمارس نفوذها على المجتمع فى الوقت الذى تفشل فيه محاولة الدولة لوضع الأمور فى نصابها الصحيح .
« مصدر اقتصادى أكد للمجلة أن مجموع مصالح الشركتين المندمجتين يصل إلى حوالى ١٢ بليون جنيه منها ٨ بليون جنيه للريان و٣,٧ بليون للسعد وفسر المصدر سبب إشهار عملية الاندماج بما تعرض له السعد مؤخراً من مشاكل فى السيولة نتجت عن شرائه لشركات متعثرة وشرائه عدد كبير من السيارات من شركة النصر لصناعة

السيارات وأشار إلى أن الهدف من عملية الاندماج هو إحداث « ربكة » تدفع الدولة إلى إعادة حساباتها » .

ثم تأمل ماذا سيكتب هو نفسه ضد فك الاندماج ! ..

هؤلاء العمالقة الملتحون لم يكتفوا باستفزاز القوى التى ترتعد رعبا ومقتا من احتمال تحرر مصر اقتصاديا بالحل الإسلامى ، بل وصل بهم الأمر إلى حد إظهار البخارى على شاشة التليفزيون وتشغيل مطابع مصر كلها فى طبع ٢١ كتابا من كتب التراث (ودفعوا لهذه المطابع عشرات الملايين أنقذت معظمها من الإفلاس بسبب الكساد الذى ساد قبل دخول الريان . ولكن عميلا لمطابع قبرص ولندن والكويت يقول إنهم أرادوا الإستيلاء على المطابع .. ؟ ! يعملوا بيها إيه ؟ !) بل وأنشأوا دارا خاصة إسمها دار الريان للتراث بعدما كانت الكتب التى طبعت فى مصر ، لأول مرة ، منذ مائة سنة ، نهبا مشاعا لدور النشر فى العالم العربى .. وبعدما أصبحت شيخة تمن علينا بطبع مجلاتنا القديمة ، وتمدح فى صحافتنا على هذا الفضل ، بينما ربحت الشيخة عشرات الملايين من الدينارات فى هذا العمل من بيع مجلاتنا !)

طبعت الريان ، فتح البارى وأروع لسان فى تفسير آيات الرحمٰن ودحض شبهات المستشرقين ، فى الوقت الذى تنفق فيه الملايين لترويج هذه الشبهات ، أى أنهم أرادوا إعاقة جهود المستشرقين ، وطبعوا تفسير القرطبى ، واللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان .. هذه الكتب الصفراء ، كما سماها عميل مجلة حوار ، الذى عاد إلى صدر صفحات الأهرام بقوة من لاترد لهم كلمة ! ..

وهؤلاء الملتحون دأبوا على تصدير اعلاناتهم بالبسملة ، وأكثروا من الآيات والأحاديث بل وشغلوا البلد فى دراسة القرآن فى برنامج « استفزازى » الاسم وهو : « أحمدك يارب »[1] حتى وصل الأمر إلى حد فوز مسيحى ، وظهر الفائز المسيحى فى مسابقة القرآن هو وأولاده الخمسة وقد وضع فى صدر بيته القرآن والإنجيل .. أى أن الملاعين من ذوى الدقون لايكتفون بالتعبير عن المد الإسلامى والمشاعر الطبيعية للشعب بل يحاولون أيضا تحقيق الوحدة الوطنية وإفشال الجهود العالمية والمليارات التى بذلت وتبذل لتمزيقها .. وكانت هذه هى القشة التى قصمت ظهر الخنزير

---

(١) بل واستفزوا القوى إياهاً باعلان ان اسم الريان هو باب في الجنة اسمه الريان يدخل منه صائم رمضان !

فخرجت الأفاعى من أوكارها وتحرك المايسترو فاندفع القراد والصحفى الطروب يتباكون على إتصالات مصر مع الأقمار الصناعية واحتمال أن تنتهز إسرائيل انشغال مصر وتليفوناتها بحل المسابقة فتهجم ويضيع الكامب الذى وضع أمثالهم على رأس الصحف المصرية ! ..

وكتبت « روزا » تحت عنوان : « سُعار الاتصال » :

« المكالمات التليفونية أصابت القاهرة فى « مقتل اتصالى » (شفت مقتل اتصالى ديه ؟ ولاثغرة حرب رمضان ج كان يكفى لإحداث أى انقلاب فى ربع ساعة فقط إذا استثمرت أى قوة معادية « ساعات حلول الفزورة »[(1)]

آه يابلد نظامك يسقط فى ربع ساعة وبالتليفون !

وقيل إن المسابقة خسَّرت مصر ثلاثين مليون جنيه ووصفت « روزا » ذلك بأنه « يشبه سقوط ناقلة بترول فى قناة السويس » ! ! ..

(لا أدرى كيف تسقط ناقلة فى القناة .. هى السما بتحدف ناقلات ..)

الدكتورة انشراح وإلى الاستاذة بكلية الإعلام ترى أن الفوازير « أحمدك يارب » طبقية ! فهى موجهة لسكان القاهرة فقط بل وللذين يملكون تليفونات ، هؤلاء هم المستفيدون من الفوازير أو الموجهة لهم الفوازير مما يعتبر عملا غير ديمقراطى ينتقص العدالة[(2)]

..أما صحيفة حزب التقمم التى حصلت على اعلانات من شركات توظيف الأموال بما يفوق عشرة أضعاف مجموع اعلاناتها الأخرى أو ما يفوق جميع اعلانات هذه الشركات فى الصحف المنسوبة للتيار الإسلامى . تلفحت صحيفة التقمم بكل النفاق الممكن وخرجت تستنكر إجراء مسابقة فى « الكتاب المقدس » .. هكذا سموا القرآن .. كأنهم لم يسمعوا بهذا الاسم أو أن لفظة القرآن تقف فى حلوقهم فلا يستطيعون النطق بها أو لمجرد استفزاز الجماهير.

شاهت الوجوه ..

وخفض وقت المسابقة إلى ربع ساعة ولكن هيهات .. ربما واحدة بتولد أو مريض

---

(١) روزا ـ ٨ مايو ١٩٨٨

(٢)، روزا ٨ / ٥ /١٩٨٨ م

جاته السكته وعايزين نطلب الإسعاف !وكأنها أول مسابقة تليفونية فى تاريخ الإذاعة !

حتى الرجل الطيب الكافى خيره شره تذكر فجأة أنه رئيس وزراء مصر فأدلى بدلوه مع المهاجمين وفاز متسابق بتحديد موقع آية : يحيى العظام وهى رميم ..

وعندئذ أصدر وزير الإعلام وشئون المسابقات أغرب قرار ليس فقط منع المواطنين من حقهم المشروع فى استخدام تليفوناتهم كما يحلو لهم وتحويل المسابقة إلى بريدية (قالت صحيفة إن ذلك سبب أزمة فى طوابع البريد ! !) بل وأيضا أصدر الوزير قرارا بخفض قيمة المسابقة إلى الثلث وتحويلها إلى ثلاث جوائز ! ! كنا نفهم أن يمتنع التليفزيون عن تقديمها أما خفض قيمتها بقرار من الوزير فهذا هو العجب .. لو كان عضواً فى شركة الريان لقلنا من حكم فى ماله فما ظلم ولكن الحكم فى مال الناس هو سمة هذه العهود التى يصبح فيها المواطن هو اليتيم فى مأدبة النظام .

وأخيرا عدوا من جرائم أصحاب هذه الشركات أنهم تآمروا لشراء هيئة الكتاب ربما لمنعها من القيام برسالتها فى نشر وعرض كتب الإمام الفاسى ؟ !

وليست لدينا عورة نخفيها ولا ماء فى فمنا يمنعنا من الكلام ومن ثم فنحن لانبرىء أصحاب هذه الشركات من محاولة استثمار المد الإسلامى .. ولا نرى فى ذلك عيبا ، تماما كما حاول طلعت حرب بنجاح استثمار المد الوطنى الذى تجسد وقتها فى شعار مصر للمصريين والدعوة لمقاطعة الأجانب اقتصاديا .. ومازال الشيوعيون يندبون حظ الجماهير التى استغل وطنيتها طلعت حرب ! ! وجمال عبد الناصر رفض « بفخر » أن تستولى الرأسمالية المصرية على مؤسسات الانجليز والفرنسيين لكى لاتستثمر الرأسمالية المصرية انتصارات الشعب (١٩٥٦) وهاهى مؤسسات الانجليز والفرنسيين قد عادت ومعها الأمريكان بل وكوريا وتايوان بعد أن أكمل عبد الناصر انتصارات الشعب بسحق الرأسمالية المصرية والانتصار الثانى فى ١٩٦٧.

نحن نرى أنه لا عيب فى استثمار مشاعر الجماهير الصحيحة والصادقة لصالح هذه الجماهير ولصالح الوطن .. وإنما المرفوض هو استثمار مشاعر وقتية زائلة أو تملق غرائز الجماهير أو استثمار المشاعر الأصيلة لمصلحة فردية أو فى دفعها إلى موقف ضد مصالحها التاريخية فليس العيب أن يستثمر البعض المشاعر الإسلامية لبناء

الاقتصاد المصرى .. ولكن العيب كل العيب أن يسعى البعض لتدمير اقتصاد مصر كراهية ونكاية فى تلك المشاعر !

ولا أحد يجادل فى أن الحل الإسلامى يحتل المرتبة الأولى فى تفكير الجماهير وقطاع عريض من قياداتها الوطنية ودعنا من الطفح الذى يشوه وجه المجتمع بفعل إصابته بمرض الأفرنجى .

الجماهير وطليعتها الوطنية المخلصة تطرح الحل الإسلامى باعتباره الحل الأجدر بالتجربة ومن ثم جاءت شركات توظيف الأموال فى اطار هذا الاقتناع أو إن شئت لاستثمار هذا الاقتناع . وكما قلنا أكثر من مرة ليست الفتوى الشرعية هى أهم ما فى دعوى وقف التعامل بالربا ، ومن ثم لا يجوز أن يشغلنا حوار الفقهاء والمتفقهين عن الاهتمام بنتائج هذه الدعوة .. أو على الأقل هكذا ينظر إليها خصومها .. فهى تشكل تحديا خطيرا للنظام المالى العالمى لأنها برفض الفائدة وطرح فكرة المشاركة فى التمويل والمسئولية والعائد فإن أول نتائجها هو حرمان النظام المالى من مدخرات وودائع المسلمين ، مما يشكل نقصا كبيرا فى مواردها ومن الطبيعى أن تتصدى هذه البنوك لمثل هذه الدعوة بكل وسائل المقاومة ومنها شراء الكتاب والخبراء وبعض رجال الدين المتحررين للفتوى ضد صيغة شركات توظيف الأموال وتأكيد أن ابن عباس أباح الربا والشيخ محمد عبده جدد الإسلام بإباحته ... الخ وكلها محاولات لإخفاء جوهر القضية وهو إخراج أموال المسلمين من قبضة البنوك الأجنبية ، من قبضة الرأسمالية العالمية .. أما الشعارات فهى مجرد وسائل .. فالحرام هو إعانة عدونا بمالنا ، والحلال هو الاستقلال بمواردنا ومدخراتنا ، وكل فتوى تتعارض مع هذا الهدف فهى الكفر البواح ..

ومن المضحكات المبكيات – وهى حالة اختصت بها مصر كما اكتشف المتنبى – أن جميع أعداء توظيف الأموال والماركسيين والصليبيين وعملاء الاستعمار لبسوا عمامة الافتاء وراحوا يلتمسون لنا نصا يبيح التعامل بالربا[1] ! ورحم الله الأفغانى المعلم الذى قال : حتى لو كان المهدى كاذبا فى دعواه لوجب تأييده ، لأن دعواه هذه تحرك الجماهير فى الاتجاه الصحيح نحو محاربة الاستعمار وطرد الأجنبى ..

(١) نفس العدد من صحيفة الثالوث الذى حرض الناس على سحب أموالهم من الريان نشرت فتوى بمشروعية الفوائد (الأخبار ١١ / ٥ / ١٩٨٨)

إن فكرة توظيف الأموال تدعو للجنة .. جنة الاقتصاد الحر الذى تبنيه أموال المصريين بإرادة المصريين وسيان أن نسعى لهذا الهدف رغبة فى بناء مصر القوية وتحرير العالم الثالث من التبعية أو من أجل عزة الإسلام وتحرير المسلمين ، ورغبة فى جنة عرضها السماوات والأرض يدخلونها من باب الريان . فهذه تفاصيل ، وقد نصح يعقوب أولاده أن يدخلوا من أبواب متفرقة مادامت تفضى بهم إلى نفس الموقع .. ونحن لا نفرض على أحد اقتناعنا بأن الحل الإسلامى هو الفرا الذى فى جوفه كل الصيد وصلاح الدنيا والآخرة بل حسبنا أن نثبت قدرته على صلاح الدنيا .

ونقف هنا عند نقطة أُثيرت على نطاق واسع فى الصحافة المعادية فى الداخل والخارج وروجت بكافة الوسائل وهى القول بأن هذه الشركات كانت جزءا من مؤامرة إسلامية للاستيلاء على الحكم .

قالت افتتاحية روز اليوسف ١٦ مايو ١٩٨٨ : « منذ وقت مبكر كان لنا فى روز اليوسف السبق فى اكتشاف أخطار الشركات المسماة بشركات توظيف الأموال على اقتصادنا وأمننا القومى وخاصة بعد أن ارتبط بعضها بعلاقات غير منظورة مع جماعات دينية متطرفة » .

وبعض هذه الجهات ذهب إلى وجود مؤامرة كاملة مخططة منذ أيام السادات بل لم يتورعوا عن إتهام السادات نفسه بتدبير المؤامرة تحت تأثير رعبه من اليسار !! أى والله اليسار الذى جمعه هو والناصريين فى ليلة واحدة وما من إجراء اعطاه شعبية مثل « لم » اليساريين والناصريين فى ليلة ١٥ مايو ورغم ذلك جاء بالأسد الإسلامى لكى يخيف به الفأر اليسارى الذى لا يستطيع أن يقرض جبنة السلطة إلا إذا وقف على كتف عم مشمش صبرى أو جمعه .. ولكن هؤلاء الكتاب هم الذين يعددون من جرائم السادات أنه أوقف الاضطهاد البربرى للإسلاميين .. هؤلاء الذين كتب واحد منهم يؤرخ عهد عبد الناصر فقال هذه الجملة التى تتعفف عنها الصحافة الصهيونية قال : « وأعدم عدد لا بأس به من الإخوان » !!!

موقف هؤلاء واضح .. فهم ضد أى اتجاه إسلامى ومع المطاردة البوليسية الإرهابية الوحشية لكل من يشتبه فى تأييده للإسلام .. ومجرد معاملة النظام لهذا

الاتجاه فى إطار القانون أو حتى على حافة القانون هى جريمة فى نظرهم .. فالسادات أوقف المذبحة العشوائية وأعطى خالد محيى الدين و« خفضت الشقى » حزبا ، وهما لا يمثلان حتى عائلتيهما ! ومنع التيار الإسلامى متطرفه ومعتدله من الحصول على ترخيص بحزب أو حتى جريدة[1] بل جعلهم مثل الخلعاء ينتقلون من قبيلة لقبيلة طلبا للموالاة والغطاء الشرعى الذى يبيح لهم التواجد السياسى ولا أقول العمل السياسى .. ومع ذلك فقد ارتكب السادات عند خصوم الإسلام إثما لا يغتفر لمجرد أنه أوقف السوط والمشنقة ؟! ..

على أية حال ومن واقع الأحداث المعلنة فما من حاكم لمصر لاقى نَصَباً من التيار الإسلامى مثلما لقى السادات رئيسا .

ولكن هل هناك صلة بين الشركات والتيار الإسلامى وهل كان هناك تفكير فى السلطة ؟ وبأى أسلوب ؟!

وكما قلنا هناك مد إسلامى بمعنى تحول قطاعات واسعة من المثقفين إلى الاقتناع بحتمية الحل الإسلامى أو على الأقل حق دعاته فى أن يجربوه (باعتبار أن الشعب دائما مع الإسلام ولم تؤثر فيه أية أفكار أو حلول مستوردة وإن منعته ظروف عديدة منها الإرهاب والتجويع والتجهيل من التعبير عن اقتناعه أو إيمانه هذا فى صيغة تحرك سياسى) وهذا المد بدأ فى منتصف الستينيات واشتد على أثر هزيمة الإلحادية الناصرية فى ١٩٦٧ ثم تعزز بانتصار الثورة الايرانية ونجاح المشايخ فى إدارة أكبر دول الشرق الأوسط بل وإدارة حرب لمدة تسع سنوات دون اقتراض مليم واحد ..

هذه الحقيقة التى تفقأ عين كل من يحاولون تبرير الديون والفساد أو النيل من حكم المتدينين !

وهذا التيار أو المد الإسلامى أو العودة للإسلام اتخذ عدة أشكال :

---

(١) وقد اعترف دكتور ناصرى يسارى : أن الجماعات الدينية لا تمتلك صحيفة يومية ولا مجلة أسبوعية والجريدة التى تتبنى التيار الإسلامى وهى جريدة الشعب لا تفسح صدورها لهذا النوع من التطرف الفكرى (الأهرام الاقتصادى ٩ / ٥ / ١٩٨٨)

● الحركات المتطرفة التى نسمع عنها من بيانات سلطات الأمن وما يكتبه ألد أعدائها وبالتالى لا سبيل للحكم عليها أو لها ولا الفرصة متاحة لتقييمها التقييم الحقيقى الأمين .. وإذا كانت مذكرات رجال السافاك تشير إلى قيام هذا الجهاز المقبور بتدبير أو تسهيل تنفيذ العناصر المتطرفة فى إيران زمن الشاه ، لعمليات إرهابية لاستغلالها فى اصدار التشريعات المقيدة للحريات وإطلاق يد رجال الأمن والأجهزة فى مطاردة كل المعارضين ، إلا أنه لا يمكن تبرئة هذه التشكيلات من الاتجاه الإرهابى والعمليات التى ليس لها ما يبررها سياسيا كما أنها تفتقر للسابقة الدينية أو القاعدة الشرعية .. ولابد لإبطال الدس عليها ، من وضوح فكرها المخالف لهذه الأساليب .

● ● وهناك الإخوان المسلمون « القدامى » .. ولفظة قدامى هنا مهمة لأنهم ظاهرة تاريخية فلا أحد ينضم الآن للإخوان ، لأن الحركات الجديدة السرية وشبه السرية هى التى تجذب العناصر الجديدة . وإن استمرت الوجوه الإخوانية القديمة تتمتع بشعبية كبرى وكذلك الأسماء التى تعيد ذكريات الآباء كنوع من وفاء الشعب لهؤلاء الرواد الذين تحدوا الشيطان ودفعوا الثمن غاليا وشعبنا وفى يحب الوفاء .. ولعل ظهور أسماء الهضيبى والبنا والعشماوى واكتساحهم الانتخابات ، هو ما جعل السفارة الأمريكية تبلع النظام (تبلعه بالعين غير المنقوطة أى تزغطه) قضية خالد عبد الناصر لتطرحه منافساً ومذكرا بوجود البديل !

● ● ●وهناك التيار الذى عبر عن اختياره بالتقوى الفردية بعيدا عن السياسة أو التنظيم وهو الذى يتجلى فى المحجبات والذقون وازدحام المساجد والخروج من أزمات المجتمع الاشتراكى بتبنى ما يعتقدون أنه الحل الاسلامى .. وقد أشرنا لذلك فى الحجاب والذقن والجلابية وأيضا الخروج من مأزق المهر المرعب ونفقات الزواج وتعقيدات العائلات التى افسدها المجتمع الاشتراكى ، بحيث استحال الزواج على الشباب الفقير ، إلى أن جاء الحل الإسلامى وهو الزواج السنة : زوجتك بنتى أو زوجتك نفسى على سنة الله ورسوله وبمهر قدره خمسة وعشرون قرشا ! وتحل مشكلة شابين وتقوم أسرة صالحة دون حاجة لحفلة فى الهيلتون ولا رقصة من نجوى فؤاد ولا شبكة ومهر من عند الريان ..الخ

ولا شك أن شركات توظيف الأموال اعتمدت أساسا على التيارين الثانى والثالث .. تيار الإخوان كأشخاص وكفكرة حاولت أن تقيم المجتمع على أسس

إسلامية وسُحقت بالحديد والنار ثلاث مرات .. ومازال الحنين أو الإيمان يحرك بقايا من ظلوا على قيد الحياة من هذا التيار ، أن يروا الحلم يتحقق بغير اللجوء الى صدام مع السلطة .. أن يدخل الناس طواعية وفى علاقات يحكمها الخلق الإسلامى وليس السعار إلى المال والصراع الدموى على مغانم واستبداد السلطة ولذلك أقاموا مستشفيات تعالج الناس ، بعيدا عن أسلوب « شفخانات » الدولة ، وبعيدا عن أسلوب سلخانات ما سمى بمستشفيات الاستثمار ، التى فُتحت بوهم الكسب من المرضى الأجانب فإذا بها تتفرغ لسلخ المصريين ! مستشفيات الإخوان تقوم على التطوع والخدمة التى تبتغى وجه الله ولا ترهق الناس عسرا وكذلك لهم مساعدات فى الدروس الخصوصية . ولاشك أنه مما ينافى طبائع الأشياء وغرائز الناس أن نتصور قدرة جيل واحد على الدخول فى صدام دموى مع السلطة أربع مرات فى أقل من نصف قرن ..

مستحيل ..

الإخوان الآن جمعية خيرية مدجنة تسأل الله كفافا ، لا لها ولا عليها ، هى أبعد القوى السياسية رغبة أو قدرة على الإنقلاب . والإخوان لم يقيموا شركات توظيف الأموال فلم يكن المال مشكلتهم بعدما نجحوا فى الخارج لا فى كسب الأموال أساسا بل في كسب ثقة الناس ، فهم يسلمونهم أموالهم عن طيب خاطر ثقة فى دينهم وفى حسن إدارتهم .. أقول إن نشاط الإخوان العائدين تميز بالعمل فى العقارات المتوسطة وإنشاء صناعات جديدة .. ولكن عددا من عناصرهم عملوا فى الشركات ووضعوا أموالهم فيها وخاصة القواعد التى اجتذبتها الملامح الدينية المعلنة لهذه الشركات التى اعتمدت أيضا على التيار الثالث وهو جماهير المد الإسلامى ولكن ما من دليل واحد على وجود صلة مع التيار المتطرف ولا شك أنه من الجنون تصور مليارديز مسلطة عليه لاأقول الأضواء ، بل بطاريات المدفعية المضادة للطائرات والنيران الحارقة للحكومة ثم يدفع قرشين لتنظيم الجهاد أو الناجون من النار ! وها هى القضايا بكل ما يتسم به جهازنا السلطوى من « نزاهة ومحبة لهذه الشركات » لم ترد فيه إشارة واحدة لمثل هذه الصلة أو الدعم بل كانت هذه الشركات من تأثير هذا الاتهام الباطل تمشى جنب الحيط .. بل وتستأذن المباحث فى كل خطوة وقد نشر الأستاذ « الحمزة دعبس » أن صاحب إحدى هذه الشركات اعتذر له عن عدم الاعلان فى جريدة

النور لأن المباحث منعته من ذلك فى الوقت الذى كانت فيه هذه الشركة تعلن بعشرات الملايين فى صحف اليسار والكفر البواح !

فحكاية الجمعيات السرية والتيار الدينى المتطرف فى تراجيديا الشركات هو عنصر مفتعل مكذوب باطل يجب أن ينبذ كما تنبذ الأقذار .. ومع ذلك فنحن لا ننكر أبدا أن قضية السلطة واردة .. إن جوهر القضية هو لمن يكون الحكم .. الرأسمالية لاقتناعها بأنها تمثل مصلحة الغالبية العظمى فى هذه المرحلة تريد الديموقراطية .. والآخرون الذين بعضهم فى السلطة وبعضهم يتربص بالسلطة استعدادا للوثوب عليها ، لا يريدون الرأسمالية لأنهم يعرفون أنها لابد ستفضى الى الديموقراطية ..

غلطة الشركات ليست فى أنها سعت للسلطة بل فى أنها لم تهتم كما يجب بقضية السلطة ، ظنت أنها تستطيع أن تبدأ ببناء الاقتصاد الرأسمالى .. ظنت أنه يمكن إقامة الصناعة فى مجتمع يحكمه المماليك فدفعوا الثمن غاليا !!

وأخيرا فأمام القضاء قضية تنظيم ناصرى مسلح وكل التهم وجهت لأصحاب شركات التوظيف إلا تهمة امتلاك بندقية واحدة أو قنبلة يدوية فمن نصدق .. ومن الذى يتآمر على قلب النظام .. لو كانت عصمة النظام فى يده ! !

يوم ١٦ مايو ١٩٨٨ أو ليلة العيد الكاذب[1] خرجت الصحافة تهنىء نفسها بالانتصار على تجمعات الشعب واستثماراته ، واليك بعض العناوين :

---

(١) رفض قطاع من المصريين إعلان المفتى بأن العيد هو اليوم التالى لإعلان ٣ دول عربية إسلامية ثبوت رؤية الهلال وقد أخذ هؤلاء بالسنة والعادات المتبعة من أكثر من ألف سنة وهى أن الهلال يثبت بشهادة أى بلد مسلم ، ولكن أصحابنا المتربصين بأى موقف يمت للإسلام بصلة ، هبوا وكأنها قضية العمر وكلهم يساندون مفتى الديار ! .. غير أن أقبح ما كتب بهذه المناسبة ، ما جاء على لسان محمود المراغى .. الذى أكد أنه قبل إعلان المفتى وهو المسلم الصالح ، ومن .رب الشيخ المراغى شيخ الإسلام السابق !

وقد شاء ربك أن يسوقه لكشف جانب من نفسية هذا الجيل الذى بدأ صغيراً جداً لعبة الارتماء على وجهه عند حذاء السلطة ، فالحقيقة أنه رغم أسمه لايمت لعائلة الشيخ المراغى إن كان ذلك شرفاً يدعى بل صحة أسمه « محمود حمد الله » ولكن لأن مرتضيى المراغى كان وقتها ، وزيراً للداخلية ، محا هذا اسم أبيه محواً وانتسب زوراً لآل المراغى ضعف الطالب والمطلوب .. ونحن من بلدة المراغة أيضا ولكن حاشا لله أن نتبرأ من آبائنا ونلحق أنفسنا بمعاوية ! ..

ورحم الله أبيك .. فقد كان رجلا فاضلاً وجزاك بالعقوق ومحو أسمه تملقاً للسلطة . =

الجمهورية قالت : « منع سفر **أصحاب شركات توظيف الأموال** »
« الريان دخل السجن لتنفيذ الحكم » - الجمهورية ١٦ / ٥ / ١٩٨٨ -
الأخبار : « تنفيذ الحكم الصادر ضد شركة الريان .
القبض على محمد توفيق عبد الفتاح .
قرار من النائب العام بمنع أصحاب شركات توظيف الأموال من السفر »
- الأخبار ١٦ / ٥ / ٨٨ الطبعة الأولى - « إجراءات ضد تلاعب شركات توظيف الأموال » روزاليوسف

أما الخبر فى « الأهرام » المحتشمة نوعا ما فكان : منع ١١ من أصحاب شركات توظيف الأموال من السفر لسؤالهم فى بعض التحقيقات .

ولاحظ أن جريدة الثالوث : موسى صبرى وسعيد سنبل وابراهيم سعده ،وأيضا جريدة صبى المستشار الناصرى جعلت الخبر عاما شاملا .. فأعلنت منع جميع أصحاب شركات توظيف الأموال لتعميم الفائدة ونشر الذعر واستكمالا للخراب الشامل ..

والأخبار والجمهورية جعلتا الحكم ضد شركة الريان أما الجمهورية فأدخلت « الريان » شخصيا السجن : « الريان دخل السجن »

= ولقد ظل هذا الأصفر الحقود منكباً على حذاء السلطة ، مهما تبدل هذا الحذاء أو تغيرت القدم ، فهو لايغير وضعه المختار ، ثم يعيرنا بأننا تقلبنا فى الإتجاهات هذا صحيح .. ولكن فى كل مرة غيرنا فيها مواقفنا السياسية والعقائدية ، كنا نختار المعسكر المضاد للسلطة ..

° وأنت تنافق وزير الداخلية بمحو اسم أبيك وتنتحل اسم الحاكم ..

كنا نحن نحاكم ، فعلا ، بتهمتى العيب فى الذات الملكية وقلب نظام الحكم ونعتنق الشيوعية .

ولما تغير الحذاء ولبست السلطة « جزمة » حمراء .. ولهث أنت تبتلع أقراص الماركسية وأصبحت يسارياً ..

أعتنقنا نحن الفكر الإسلامى الذى كان يقود إلى المشنقة .. وظهرت سلسلة مؤلفاتنا ضد الماركسية وتحت عنوان دائم هو « مفاهيم إسلامية » فأين الانتهازية فى تقلبنا ؟ !

دخلت أنت التنظيم الناصرى وهربنا نحن من مصر لأكون أول مصرى يكتب ضد الناصرية وعبد الناصر حى يقتل ! ..

إن استطعت أن تذكر موقفاً واحداً اتخذته وعاد عليك بالضرر المادى .. فأنت الثورى .. خسئت أنت والكويتى الذى استكتبك !

وجاء فى تفاصيل خبر سجن موشى ديان عبد الفتاح كما اوردته صحيفة الثالوث : « وكمن العقيد محمد نور الدين والمقدمان مجدى عكاشة ومحمد الدالى فى مكتب المتهم محمد توفيق عبد الفتاح »

عقيد ومقدمان وكمين .. وأين الكمين فى مكتبه ؟!

هل نشر أسوأ من ذلك عن تجار مخدرات ، وهل تنصب الكمائن فى مكاتب الناس .. هل كان محمد توفيق عبد الفتاح هاربا من حكم حضورى كما حدث مع شقيق رئيس مجلس الشعب ..

هل كان نشر الخبر بهذا الشكل إلا ضمن حملة إثارة الذعر وخلق حالة هيستيرية عند المساهمين لدفعهم للمطالبة بأموالهم ؟! وهل يمكن ان نتوقع الا الذعر وخروج المساهمين عراة فى الشوارع ، وهم يقرأون عن « كمين » تعده المباحث للقبض على من يدير أموالهم ؟!

إن الشك يراودنا حول حقيقة ما ارادته هذه الصحف هل هو مجرد إفلاس الشركات أم إحداث انهيار أمنى فى البلد ؟!

ويبدو أن مدبرى الحملة أرادوا غسل أيديهم من دم المساهمين فى هذه الشركات ، أو لعل بعض أطراف النظام أفاق ليلا على بشاعة ما ينشر ، وأحسوا أن بعض المسيطرين على الصحافة قد تجاوزوا حتى مؤامرة الحكومة ، وقديما قالوا إن الرئيس عبد الناصر أراد أن « يملص » له الملك حسين أذن منظمة التحرير فما راعه الا أن التمليص يجرى ابتداء من حبل الوريد ! .. أو كما يروى عن السادات ، أنه لما أوعز لنفس الشخصيات بتأييد مبادرته فاندفعوا يسبون العرب ويمدحون بنى إسرائيل ، وإسرائيل بل وينكرون هوية مصر ويتطاولون على حروبها وتضحياتها .. فهلع السادات وقال : كنت أريد أقلاما محبة للسلام لا عميلة لإسرائيل ! وصدق .. فمعظم الذين إندفعوا يؤيدونه فى هذا الوقت لم يكونوا ينطلقون عن إقتناع بالسلام ولا أقتناع بسياسته ، ولا دفاعا عن مصالح مصر ولو من منظور خاطىء ، بل كانت لهم حساباتهم الخاصة التى تضعهم فى مركز العملاء لاسرائيل والولايات المتحدة ، سواء مباشرة ؛ أو لانطلاقهم من عداوة الإسلام ، واقتناعهم بأن الصلح مع إسرائيل وخروج مصر من العرب يسد باباً من الأبواب التى ينفذ منها الخطر الإسلامى (ونفس الموقف يصدق على كثير ممن هاجموا مصر والسادات فى تلك الفترة) ..

ولا أحد يبرىء النظام من تهمة الإيعاز لصحافته بهتك عرض الشركات والتحريض على اغتيالها ولكن يبدو أن بعض أطراف النظام رأت أن الحملة الصليبية فى الصحف تجاوزت أهدافهم فتدخلوا ليلا وجرت تعديلات فى مانشتات الصحف فأصبحت كالآتى فى الطبعة الثانية فى صحيفة الثالوث :

« تنظيم شركات توظيف الأموال لحماية مدخرات المواطنين »
الأخبار ١٦ / ٥ / ٨٨ – الطبعة الثانية .

وهكذا قررت الحكومة تنظيم تهليب الأموال والإتجار فى المخدرات واستغلال الدين ... الخ !

على أية حال إن هذا التعديل يشكل وثيقة هامة ستقدم إلى محكمة التاريخ ، وهى لابد منعقدة ، وحق من حاكم ستالين بعد وفاته بثلاثين سنة ، لابد أن يأتى يوم تعقد فيه محاكمة قتلة شركات توظيف الأموال ... وسيثبت أمامها أن الحكومة أعلنت رسميا أنها تتدخل لحماية أموال المودعين ، وهذا يعنى أنها ملتزمة قانونا برد أموال هؤلاء المودعين إلى آخر مليم .. إذ لايعقل أن يكون خلاصهم بافلاسهم وضياع تحويشة العمر ..

الدولة ملتزمة .. أمام الشعب والتاريخ وحسابهما عسير .

وهل يمكن أن يكون إدخال مدير شركات الريان السجن فى هذا الوقت بالذات ، إلا ضمن سيناريو الحملة الصاعقة .. ونحن لانعترض على الحكم فحتى قضاء « أمن الدولة طوارىء » على العين والرأس ولكن الاعتراض هو على تصديق رئيس الوزراء . لأن هذا اللون من القضاء لاتتوافر فيه ضمانات القانون العادى من استئناف وطعن .. الخ ولذلك احتاط المشرع . فجعل لرئيس الوزراء حق التصديق على ضوء حجم التهمة وظروفها والمصلحة العامة المتحققة ، وقد أوصى « مكتب أحكام أمن الدولة » بإلغاء الحكم وبما أن هذا المكتب هو المختص ببحث الجوانب القانونية وليس رئيس الوزراء فإن توصيته وخاصة بالإلغاء لها ثقلها ولا يتصور معارضتها .. وكل قوانين وشرائع ونظم العالم تفسر الشك لصالح المتهم ، ومن ثم كان رفض رئيس الوزراء توصية الهيئة المختصة تصرفا غريبا وسياسيا بالكامل ، الأمر الذى وصفه المستشار محمد أبو علم بأنه خروج عن الأصول لأول مرة ، يستوجب

محاسبة رئيس الوزراء لا الفرح بهذا القرار » (١٦ / ٥ / ٨٨ - الوفد) وكان يفترض فى رئيس الوزراء حتى لو نصح مكتب الأحكام بالتصديق أن يقدر تأثير إعلان هذا التصديق على السوق المالية ، ولكن هذا هو عين المقصود ، فقد كان التصديق وإعلانه والفرح به جزءاً من المبادرة أو الخطة « جرانيت » الموجهة بإحكام ضد شركات توظيف الأموال .. لإفلاسها وتلقين المصريين درساً لاينسونه .. فلا يحاولون مرة أخرى تعطيل المسيرة .. مسيرة تسليم مصر للرأسمالية الاجنبية ، وإبقائها متخلفة عاجزة ، حتى يتم الصلح الشامل مع إسرائيل وتغزو منتجاتها العالم العربى[1]

إن سجن محمد الريان يوم ١٥ مايو ١٩٨٨ ومظاهرة النصر التى صاحبته فى الصحافة ، كانت عملاً سياسياً مقصوداً أو شارة الحرب ضد شركات التوظيف ، إلى جانب إغلاق مدارس الريان ، والإعلان عن النية فى محاكمة الأخ الثانى وفرض الحراسة عليه ، وفك اندماج السعد والريان .. الخ كلها كانت إجراءات تستهدف انهيار هذه الشركات بدون تدخل مباشر سافر من الحكومة بإقناع المودعين أنه لا مستقبل لهذه الشركات ولكن إزاء « إصرار » المودعين على الثقة بهذه الشركات لم يعد هناك مفر أمام الحكومة من التدخل السافر بالقوة المسلحة.

وكانت الأخبار قد نشرت هذا الخبر :

« تنظر جنح محكمة ميناء الأسكندرية فى شهر أكتوبر القادم القضية المتهم فيها رئيس مجلس الإدارة السابق لشركات الريان فتحى توفيق عبد الفتاح باستيراد ٣٣ ألف طن من الشعير **قبل فتح الاعتماد المستندى** وهو يشكل مخالفة للقوانين الاستيرادية » [2]

وإذا كان القارىء قد لاحظ أن المحاكمات والسجن لأصحاب الريان لم تتضمن أية تهمة بإخراج شىء من البلاد ولا استيراد بارفان أو كوكا كولا من منتجات المترفين ولا حتى أفيون أوكوكايين ! .. بل لأنهم أدخلوا البلاد فولا للتدميس وشعيرا

---

(١) طالبت واحدة فى صحيفة الثالوث اسمها « سلوى عفيفى » طلبت من النائب العام القبض على كاتب دافع عن الريان !!

(٢) الأخبار ٢٥ / ٥ / ١٩٨٨

للبهائم التى تنتج اللحم أو لمحلات السوبيا .. إلا أن الأهم من ذلك هو استحالة التعايش بين البيروقراطية التى تريد فتح : الاعتماد المستندى .. شى لله يامستندى .. ياله من اسم عميق الدلالات ..معتمد مستندى ومستند معتمدى لاستيراد الشعير ! والبرتقال الملوث بالإشعاع الذرى كان فى طريقه لدم المصريين ولا يوجد حتى الآن مستند واحد ولا معتمد يقول لنا من الذى استورده .. لا يمكن أن تعمل رأسمالية جادة فى ظل هذه القوانين .. التى تطبق شعار : موت ياحمار إلى أن يأتيك الشعير بالمعتمد المستندى .. كأنه اسم زعيم قبيلة ..

وقد عرفنا رئيس تحرير « أكتوبر » جريمة محمد توفيق عبد الفتاح » فقال إنها بدأت يوم ١٦ نوفمبر الماضى عندما قامت إدارة مراقبة الأسعار بوزارة التموين[١] بضبط عشرة الآف طن فول استرالى للتدميس و ٩٠٠ طن مركزات أعلاف قيمتها ١١ مليون جنيه كانت مستوردة لحساب شركات الريان ليقوم صاحبها محمد توفيق عبد الفتاح ببيعها للمشترين قبل أن تقوم لجنة الخبراء والتسعيرة بوزارة التموين بتحديد السعر الذي يمكن أن يتم البيع على أساسه[٢] ويفهم من هذه الصيغة أن محمد توفيق عبد الفتاح ضبط وعوقب على النية التى وصلت إلى علم مفتشى التموين الذين هم كما نعلم جميعا فوق مستوى الشبهات .. علموا أن فى نية محمد أن يبيع هذه الشحنة للمشترين قبل أن تقوم لجنة خبراء وزارة التموين بتحديد السعر وليس من حق أحد أن يتساءل لماذا لا يحدد هؤلاء الخبراء السعر قبل الإفراج عن الشحنة فى الموانى المصرية أو حتى مع إذن الاستيراد .. كذلك ليس من حق مدير الريان أن يحتج على محاكمته على النوايا لأنه كصاحب ذقن ولابس جلابية ورافع لشعارات الإسلام يعرف أنه فى كل دين يحاسب المرء على نواياه بل لاشك أنه قد اغتبط أو على الأقل وجب عليه الاغتباط لهذا الاتجاه الدينى الجديد فى وزارة الجمعيات والزيت والسكر .. وتفيدنا مجلة أكتوبر أن المتهم قام بتهريب كمية من هذه الاعلاف « بواسطة أسطول من سيارات النقل التابعة لشركته وأخفاه فى مزرعة الشركة الخاصة بتسمين الأغنام والمواشى .. » وقد قامت المباحث بتفتيش هذه المواقع « بإذن من نيابة أمن الدولة » وتم تحريزها قبل

---

(١) وهى نفس وزارة التموين التى رفضت الإفراج عن صفقة السكر « بالملايين اشترتها شركات السعد من فرنسا ولو حدث لانحلت مشكلة السكر فى مصر فى رمضان المبارك وغيره من الشهور » وهى التى أصرت على استيراد الشاى معبأ بالخارج .

(٢) أكتوبر ٢٢ مايو ١٩٨٨

أن تلتهمها المواشي ولكن المواشي لا تفهم فى القانون مع أنه فى القول الشائع يمت بالقرابة لها ولذا أكلت كمية أخرى من الأعلاف مؤثرة أن تحفظ حياتها على انتظار الإجراءات اللازمة وفتح المستند الاعتمادى وتحديد لجنة الخبراء الأسعار التى بموجبها تشترى بهائم الريان علف الريان دون وقوع غبن على الأبقار والأغنام وكان أن حكم على محمد بسنتين مع الشغل وغرامة الف جنيه باعتباره أنه هوالمسئول الذى وجد فى وقته ما يسمح بادارة عشرين شركة وحملة اعلانات والمضاربة على الذهب والمارك الألمانى والدراخمة اليونانى وفرنك الكونغو كينشاسا وتربية العجول والعقول ومصارعة وزارتى التعليم والشئون على حقه فى فتح حضانة أطفال أسوة بالالمان والانجليز والفرنسيسكان والرد على موسى صبرى وفيليب وأيضا تنظيم استيراد شحنة شعير وتنظيم أو القيام شخصيا ، بنقلها فى أسطول سيارات لابد أنه كان يسوق واحدة ثم نقب المخزن وتمكين الماشية من أكلها وهذا دليل آخر على ميوله الاسلامية وانتمائه للسلفيين الذين يؤمنون بالعمل اليدوى وأنه ما حك جلدك مثل ظفرك ..
ولا ينقل علفك إلا مدير شركتك المليادير ! أو أنه لا يأتمن عشرة آلاف موظف عنده على مركزات الأعلاف والشعير ويبلغ من غبائه أو حرصه على الشعير أن يهربه فى أسطول من سيارات الشركة تحمل لافتاتها ويخفيه فى مزرعة الشركة وفى متناول ذوات الظلف والحافر من بهائم الشركة يظن أن عين الدولة غافلة عن شحنة الشعير ..
ولا يظن أحد أننا نسخر من الشعير فكل الوقائع تؤكد الأهمية البالغة التى تعلقها أجهزة الدولة وشركات الريان معا على الشعير[1] ففور الحكم على الأخ الأكبر فرضت « الحراسة العسكرية فى المستشفى على الأخ الأصغر » لاتهامه « بمخالفة الإجراءات الاستيرادية اللازمة لشحنة شعير استوردها » ولا أحد يلوم الحكومة على وضع حراسة على مريض فى المستشفى من أجل خطأ فى إجراءات استيراد الشعير حتى ولو كانت الأموال السائلة باسم شركاته تتجاوز نصف مليار فعين المجرم قد تنام وعين القانون لا تنام.. يا لائمى فى هواه .
قال رئيس تحرير أكتوبر : « ولأنه فى أغلب الأحوال يقدم المتهمون عن هذه الأحكام التماسات إلى الحاكم العسكرى تعتبر بمثابة نوع من الاستئناف فى هذه الأحكام التى ليس لها أصلا استئناف فقد كان لابد أن يمر نحو شهرين قبل أن يحيل رئيس الوزراء

---

(١) ربما لأهميته فى تكنولوجيا صنع البوظة !

أوراق الالتماس المقدمة من محمد توفيق عبد الفتاح الى مستشاريه القانونيين لبحثها ورفضها وإصدار قرار رئيس الوزراء بعد ذلك بالتصديق على الحكم وهو ما حدث ..» أكتوبر ٢٢ مايو ٨٨

نشك فى أن يكون ذلك هو ما حدث فحسب رواية المستشار محمد أبو علم أوصى المستشارون القانونيون لرئيس الوزراء بعدم التصديق على الحكم وليس رفض الالتماس .. وبما أنه لم يصدر عن المستشارين ولاعن رئاسة الوزراء تكذيب لرواية المستشار « ابو علم » فإن روايته تبقى هى الأ بعد عن الكذب . أما إذا أردت أن تعرف معنى المثل المصرى « عاوز جنازه ويشبع فيها لطم » أو إذا أردت أن تسجل استغلال الصحافة لأحقاد خاصة وأيدلوجية فاقرأ الآتى : « بالحكم الذى أصدرته محكمة أمن الدولة طوارىء ضد محمد توفيق عبد الفتاح عضو مجلس إدارة شركة الريان بالحبس لمدة سنتين مع الشغل وتغريمه ألف جنيه ومصادرة رسالتى فول التدميس ومركزات الأعلاف وغلق المحل (؟! ج) لمدة ستة أشهر وكذلك حبس المدير التجارى ومسئول الجمارك بالشركة فإن القضاء المصرى يضع بذلك حداً للتجاوزات التى تمارسها شركات توظيف الأموال جهاراً عيانا ، التى دفعت بشركة الريان الى استيراد إحدى السلع الغذائية !. بدون تقديم مستندات استيراد وطرح السلعة فى السوق قبل تحديد سعر تداولها . وكأن الريان يعمل فى دولة لا يحكمها دستور وقوانين وأعراف (كل ده على فول التدميس .. دستور إيه .. وأعراف إيه .. مخالفة تموينية .. استيراد بدون مستند اعتمادى أو اعتماد مستندى وحوكم ونال أقصى العقوبة .. دستور إيه وأعراف إيه خلونا ساكتين ج)

وأكمل المحرر : « ما نتمناه أن تنشط وزارة الداخلية فى تنفيذ حكم محكمة أمن الدولة طوارىء وغير القابل للنقض أو الاستئناف »[1] وهناك خبر يفقع المرارة حقا فبعد الحكم على محمد الريان بالسجن سنتين لاستيراد شعير بدون الاعتماد المستندى ووضع الحراسة العسكرية على أخيه فى المستشفى تكتب روزاليوسف هذا الخبر فى أسرار : « توقفت إحدى شركات توظيف الأموال عن استيراد الذرة الصفراء رغم نقصها الشديد فى الأسواق الشركة تعانى من صعوبات مالية »

---

(١) أ. الاقتصادى ٩ / ٥ / ٨٨

من هو المجنون الذى سيستورد لكم تانى !! الشركة تعانى صعوبات مالية ورأس الريان الطائر علمها الحكمة والسوق تعانى نقصاً شديداً .. تحلوا بالشجاعة مرة ولوموا أنفسكم !

ولنحاول تقليب الملف ، ملف الصحافة التى ناصبت هذه الشركات العداء من اليوم الأول ومن « منطلق عقائدى » وبهدف تحطيم الأسس التى تقوم عليها الفكرة والمنطلقات التى تتحرك فى إطارها .. وليس لأى سبب مما تعللوا به بعد ذلك ، لقد اتهموا هذه الشركات بكل الجرائم التى يعاقب عليها القانون من تجارة المخدرات إلى الاتجار فى نشاطات مشبوهة غير مشروعة إلى تهليب الأموال وسرقتها وتهريبها للخارج والتحايل بغش المستثمرين إلى النشاط الهدام السياسى والتمويل من الخارج لأهداف معادية .. إلى إدمان المخدرات والحفلات الماجنة والخطف والتعذيب ومحاولة رشوة الصحافة ... !!

ولاشك أن استمرار هذه الشركات أو على الأقل إلحاح الحكومة على ضرورة استمرارها وصدور قانون يدعى تنظيم أعمالها هو شهادة ببطلان هذه الاتهامات كلها أو بأن الحكومة قررت أخيراً تنظيم هذه الجرائم والتعاون فى ارتكابها !!

وكذلك فإن مايكشف كل يوم من « أصول » هذه الشركات يثبت بطلان حتى تهمة أنهم بددوا أو أساءوا التصرف فى الأموال .

من أين نبدأ ؟ فالملف أسود وأضخم من أن يتسع له كتاب .. لنبدأ من المقال الذى نشره«ماجد عطية تروتر » فى المصور وأثارنا فكتبنا كلمتنا المشهورة : « الذين أرادوا خراب البلد » .. وكان مقال المذكور فى المصور ٣١ / ١٠ / ١٩٨٦ بعنوان « أخطر قضية تهدد اقتصاد مصر .. قضية شركات توظيف الأموال التى جمعت مليارات الجنيهات من مدخرات المصريين بسعر فائدة مرتفع جداً وتضارب على هذه الأموال وتهدد بضياعها على أصحابها .. لقد ظهرت بوادر الكارثة المتوقعة » وقال إن شركة ضاربت على أموال المودعين فى الخارج .. «خسرت ٢٠٠ مليون دولار أو ٢٩٠ مليون جنيه مصرى بسعر الدولار فى السوق الحرة أى حوالى ثلث ودائع مدخرات المصريين الأفراد لدى هذه الشركات « مما يهدد اقتصاد مصر كله فضلا عن الكارثة التى ستحيق بمدخرات حوالى مليون مصرى أى مليون أسرة مصرية .

« وصل عدد الشركات التى تقوم بتجميع المدخرات أكثر من ١٢ شركة بعضها هرب أصحابها بما جمعوه وبعضها الآن أمام المدعى الاشتراكى » وكان المصور أول من استدرك الخطر وقام بحملة تنبيه وتحذير أكثر من مرة منذ أكثر من ثلاثة أعوام .

« قام البنك المركزى بإعلان تحذير فى كافة الصحف للمواطنين من إيداع مدخراتهم لدى هذه الشركات حتى لاتتعرض للخطر .
« وأمام الصورة المتجمعة لدى محافظ البنك المركزى فإنه يتوقع كارثة حقيقية يمكن أن تهز استقرار الأوضاع الاقتصادية .. »

« ويعاود محافظ البنك المركزى تأكيده بأن العائد الذى تقدمه هذه الشركات على الودائع لايمكن أن يتحقق من خلال نشاط مشروع »
« إن بعض القائمين على هذه الشركات قام بنشاط مدمر ومشبوه ومخرب للاقتصاد القومى »
« شركات بلا هوية اقتصادية نكاد نجهل الهوية التى تربط بينها أو الخطوط المفتوحة عليها أو خطوطها المفتوحة على الخارج . »
« العائد المرتفع الذى لايمكن تحقيقه من أعمال مشروعة
« الخطر كله فى الشركات القائمة والخطر كله فى حجم الودائع فيها» محمد حسن فج النور يعترف بخطورة هذه الشركات الفردية أو العائلية التى تعطى عائداً لايتفق أبداً مع عوائد النشاط الشرعى .

لاحظ أنه لا الودائع ضاعت ولا الكارثة حدثت لمدة ١٩ شهرا بعد نشر هذا الكلام حتى تم العدوان الغادر فى مايو ١٩٨٨ .

كما يقال فإن الكلام بالنقل يزيد فى مصور ١٣ أكتوبر ١٩٨٦ خسرت إحدى هذه الشركات ٢٠٠ مليون دولار فى المضاربات بالخارج على الذهب والعملات ولكن فى مصور ٦ نوفمبر .

ارتفعت الخسارة إلى ٢٥٠ مليونا !
حندق على خمسين مليون ؟ !

واستمر الرقم فى الارتفاع تحت تأثير نار الحقد وبمعدل الشرف الصحفى ففى الأهرام الاقتصادى بتاريخ ٨ فبراير ٨٨ : « وليست خسارة شركة الريان لمبلغ ٦٥٠ مليونا (ستمائة وخمسون مليونا) فى عملية واحدة ببعيدة عن الأذهان »

نعم أذهان الضالين المضللين الذين لايتورعون عن اللعب بالأرقام.

والله إن شركة تخسر ستمائة وخمسين مليونا ثم تستمر على قدميها مهددة بالسيطرة على الاقتصاد المصرى ١٩ شهرا لهو أمر جدير بالتأمل والتعلم .

وبعدما تبدد الأخوة بين الموت والسجن نشر لأول مرة أن تحقيقا جرى حول هذه الخسارة ، فثبت كذبها ، بل إن المحقق تساءل دهشا كيف لاتخسر شركة الريان وتخسر البنوك فى التعامل مع البورصات العالمية ، فقال رحمة الله عليه ، إن موظفى البنوك يذهبون إلى بيوتهم بعد مواعيد الدوام ، أما نحن فنتابع بورصات العالم ٢٤ ساعة ! ! » .. نعم ! ولكنه غفل عن القدر الناصرى المتربص بكل مصرى ناجح ! .

وعن هذه الخسارة المزعومة قال أحد مديرى الريان إن الشركة بدأت عام ١٩٨٢ وأن عدد مساهميه اكثر من ثلاثمائة ألف وأنه كان يوزع أرباحا تتجاوز ال ٢٥ ٪ وأن الصحافة أشاعت أن شركة الريان خسرت ٢٥٠ مليون جنيه فى المضاربة على الذهب ، وذلك بعد أن قامت وريقة فى أوروبا تسمى ميدل إيست مونى[1] بنشر خبر يقول إن شركة الريان خسرت مائة مليون دولار ويبدى الرجل (فتحى عبد الفتاح) دهشته قائلا ومن الغريب أن هذه الوريقة جرى توزيعها على جميع البنوك وأوساط رجال الأعمال فى مصر (المصريون لا يريدون أن يصدقوا وجود تنظيمات تعمل بدقة وتنسيق لتحطيم أية محاولة مصرية لتحرير اقتصادنا أو نشر أفكار تحررية باسم الإسلام ج) وأعقب ذلك مقال (ماجد تروتر ج) فى المصور[2] عن خسائر شركات توظيف الأموال ثم خبر كاذب فى جريدة يومية عن منع سفر بعض أصحاب شركات توظيف الأموال مما خلق موجة من الذعر واسترد الناس ثلاثمائة مليون جنيه وقال إن المستثمرين فى شركاته هم من المسلمين والمسيحيين

(١) وهذا اللون من النشرات الذى يصدر فى أوروبا وقبرص ولبنان هو من الصحافة الصفراء التى تعمل فى الابتزاز وتتميز بكراهية العرب والمصريين بصفة خاصة وهناك علاقات مشبوهة لها ..

(٢) مقال ماجد عطية الذى نضحناه فى حينه

ومنهم ثلاثة يهود[1] . » بل وتبين بعد ذلك أن الشركة على عكس ماأشيع أبلغت أنها ربحت ثلاثين مليونا ودفعت للحكومة ١٢ مليون دولار كضرائب عن ربحها

الشركة بدأت فى ١٩٨٢ أى بعد مقتل السادات والغريب أن العصابة كتمت هذه الحقيقة عن مقام الرئاسة مما جعل الرئيس يقول فى إحدى خطبه إن هذه الشركات لم تفتح فى عهده .. وكأنها جريمة !

المهم أن الحملة جارية منذ ٨٦ أى قبل الوحدة والاندماج .. الخ وكان من الطبيعى أن يطير النوم عن عين من يدير سبعة مليارات ويحمل مسئولية نصف مليون عائلة ويحارب لا الرأسمالية العالمية وحدها بل صحافة مصر مجتمعة فلما سهر الليالى واضطر إلى تعاطى حبوب منبهة كما يفعل التلامذة والفنانون وسقط إعياء قالوا بكل فجور إنه يعالج من إدمان الهيروين !

وقال محمد نبيل شهاب المدير التنفيذى للمجموعة العربية الأوربية للتمويل والاستثمار إن البنك المركزى لم يستطع فتح اعتمادات فى الخارج كما تفعل شركات الريان ولذلك كانت محاولته هز الثقة فى شركات الريان للحصول على جزء من إيداعات هذه الشركات . وقال إنه كان المفروض أن يجتمع البنك المركزى بشركات توظيف الأموال وينسقوا فى مصلحة البلد وأكد أن الأموال ستعود إلى تحت البلاطة[2] »

ولكن المحرر لم يهتم بهذه الملاحظات الصادقة ولا بالدعوة للاجتماع وتحديد مصلحة مصر بل اندفع يبحث فى الأنساب فقال إن تقارير ادارة مكافحة جرائم الأموال العامة تفيد أن نسبة كبيرة من شركات توظيف الأموال بدأ أصحابها فى تجارة العملة الحرة فى السوق السوداء وأن تحويلات ضخمة تجرى لحساب هذه الشركات عن طريق البنوك الأجنبية[3] وأن شركات الريان تقوم بتحويل ما يقرب من نصف

---

(١) أكتوبر ١٦ / ١١ / ٨٦

(٢) أكتوبر ١٦ / ١١ / ٨٦

(٣) لم يفسر لنا هل هذه التحويلات تأتى للشركات تمويل مؤامرة أسلمة الاقتصاد المصرى أم هى تحويلات من الشركات للخارج فى إطار تفليس هذا الاقتصاد ؟ ماقالشى

مليون دولار كل يوم عن طريق بنك أبو ظبى الوطنى   والخطأ كما يقول المراقبون – الكلام مازال لمحرر مجلة أكتوبر – أن ظاهرة توظيف الأموال استمرت تحت سمع وبصر الدولة دون أى تدخل .. وقالت نفس المجلة فى تحليل « محايد » إن تفسير الأرباح الكبيرة التى تصرفها هذه الشركات يعنى أنها « توظف أموالها إما فى تجارة العملة أو تجارة المخدرات أو المضاربة فى أسواق الذهب والفضة » .

تصور مجلة حكومية تقول على شركة تعمل فى كذا مليار أنها « توظف » أموالها فى تجارة المخدرات .. حلوة « توظف » كأن مصر أصبحت بنها ؟! فى حدود معلوماتنا تجارة المخدرات كانت ممنوعة على أيام أحمد رشدى ...
ومن ٨٦ والمحرر عارف والمجلة تنشر أن إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة تعرف أن الريان تحول نص مليون كل يوم .. إما أن هذا مشروع ومن ثم فنشره بهذه الطريقة يعد مريبا وغير مهنى .. وإما أنه ممنوع فيجب مرة أخرى شنق عدد من المسئولين لأنهم علموا وسكتوا سنتين اتنين ويومين اتنين .. كل طلعة شمس يحولوا نص مليون .. والحكومة لاتدرى ياغفلة قلبك ؟ !

والسؤال الذى يحيرنى هو لماذا سكتت هذه الشركات على اتهامها بالاتجار فى المخدرات أو الكسب غير المشروع وكان من الممكن أن يحكم لها القضاء بإغلاق هذه المجلات والصحف ويلزم كتابها باحترام شرف الكلمة .. لا أدرى كيف سكت محاموهم عن ذلك أو لعلى أدرى !

ولى تعليق على ملاحظة الأستاذ شهاب وهى أن الإدارة العاجزة للبنك المركزى وبنوك القطاع العام تفكر فعلا فى الطريق الأسهل للحصول على مدخرات المصريين وهو وضعهم أمام الأمر الواقع أى إلغاء المنافسة بإغلاق شركات توظيف الأموال فلا يصبح أمام المصرى إلا أن يسلم أمره لله ويسلم فلوسه لهذه البنوك .. ولكن مشكلة الدولة أعقد من ذلك إنها تشبه حالة مريض بالنزيف لا هم له إلا الحصول على دم ونزفه باستمرار لا تفكير أبعد من ذلك ، تعيش يوم بيوم وسأستشهد هنا بدراسة ممتازة قدمها الأستاذ عزت السعدنى فى الأهرام بتاريخ ٩ / ٤ / ٨٨ قال فيها « إن الدولة تحتاج إلى تسعة مليارات كل سنة لتوفير نصف مليون[1] فرصة

---

(١) انتقد هذا الرقم خبير اقتصادى وقال إن الاحتياج الحقيقى لا يقل عن ١٢ مليار جنيه .

عمل أى المطلوب حتى سنة ٢٠٠٠ مائة وثمانية مليارات جنيه وقال محرر الأهرام أتحدى أن يعرف أحد من أين ستحصل الحكومة على هذا المبلغ !

وقال إن عدد العاملين فى الحكومة والقطاع العام أربعة ملايين ونصف مليون .. يزدادون على حسب ما جاء فى التحقيق نصف مليون كل سنة وقال إن الحكومة تدفع مرتبات وأجورا فى ميزانية ٨٧ / ٨٨ - ٣٨٦٥ مليون جنيه وقالت صحيفة الأهرام إن ٧٥ ٪ من موظفى الحكومة عمالة زائدة بلا عمل و٢٥ ٪ من العاملين بالقطاع العام لا يعملون وأن القطاع العام يملك ١١٧ شركة يعمل بها ٧٦٠ ألف عامل إنتاجها ٩ مليارات[1] ولكنها تخسر ولا تكسب وأن الزيادة الحقيقية فى الإنتاج لا تتعدى ٢,٩ بالمائة سنويا فى الوقت الذى تزيد فيه العمالة سنويا بنسبة ٣,٦٪ ويرتفع متوسط الأجر سنويا بنسبة ١٩,١ ٪ ويوجد فى المصالح الحكومية ربع مليون فراش يزيدون كل سنة بمعدل ٢,٥ ٪

وجاء فى الأهرام ٢٧ / ٨ / ١٩٨٨ أن عدد الخريجين الذين ينتظرون خطاب التعيين وصل إلى مليونين وثمانمائة ألف » وقال الدكتور صليب بطرس فى الأهرام إن العجز فى الميزانية وصل إلى عشرين ألف مليون جنيه (الدخل القومى كله ٤٧ ألف مليون جنيه)[2]

وقد روى عن عبد الناصر أنه هدد قائلا: إنه لو اضطر يوما للتخلى عن الحكم فسيترك البلد بحالة لايستطيع أحد أن يحكمها بعده ! وهذه الصورة التى قدمتها صحيفة الأهرام تكشف إلى أى حد نجح عبد الناصر فى تحقيق استراتيجيته .. إن هذا القطاع العام لا يشكل مجرد عبء اقتصادى على البلاد بل وفى نفس الوقت أصبح هو والقطاع الحكومى يشكلان قوة رفض ومقاومة لأى إصلاح اقتصادى إنهم مثل عسكر الانكشارية فى آخر مراحل انهيارهم ، غير قادرين على الحرب ويقاومون أية محاولة لإنشاء جيش جديد .. ولأنه لايوجد لا السلطان محمود ولا باشا القلعة يحل المشكلة .. فإن الدولة تكتفى بمحاولة إطعام هذا الوحش أو السرطان الخرافى الذى ينمو بمعدل نصف مليون فم كل عام ويريد تسعة مليارات دولار كل

(١) حتى لو كان إنتاجها كله ربحا لما كفى إلا لتشغيل النصف مليون إياهم ولسنة واحدة ! !
(٢) الأهرام ٩ / ٤ / ٨٨

سنة .. وهو قادر على هز الأوضاع وخاصة أوضاعنا ! وفى مثل هذه الظروف لايكون أمام الحكومة المرعوبة إلا خطف المال الذى فى يد الأفراد والشركات وإلقاؤه للوحش الجائع مسترضية ومستعينة به فى نفس الوقت لإسكات المعارضة الراغبة فى الإصلاح الجذرى .. قد انحصر طموح السلطة فى كسب بضعة شهور بلا أى أمل فى الخروج من هذه الحلقة المرعبة !

وقد جاء فى مقال للدكتور خالد فؤاد شريف :

« ثلاثة ملايين ونصف مليون عامل فى الحكومة والقطاع العام وهو رقم مخيف » ..
وقال : « إن الحكومة أوقفت التعيين فى القطاع العام . »
وقال : « وسياسة تعيين الخريجين التى قامت بها الدولة فى الخمس وعشرين سنة السابقة هى التى خلقت الصعوبات أمام استخدام حافز السعر والتى تؤدى إلى تشجيع القطاع الخاص على الإنتاج لأن موظفى القطاع العام والحكومة بدخولهم المحدودة لايقبلون زيادة الأسعار . وهذا الجيش من الموظفين يمثل قوة ضغط رهيبة على الحكومة .. وبالتالى فالحكومة شبه مجبرة على الاستمرار فى السياسة الحالية وهذا كله سيكون على حساب الأجيال القادمة والتى ستواجه مشكلة إيجاد عمل حتى فى الحكومة والتى أصبحت تواجه صعوبة كبيرة فى تمويل مرتبات الموظفين وذلك بسبب تزايد العجز »

نعود لحديث الحملة الصليبية – النازية ضد شركات التوظيف فنستمر فى عرض بعض النماذج أو قل غيض من فيض :

روزاليوسف فى باب أسرار : « ثلاث شركات كبيرة لتوظيف الأموال مهددة الآن بالإفلاس بسبب تعرضها لخسائر فادحة فى عمليات المضاربة على الذهب والنقد الأجنبى » أكتوبر ١٩٨٦

ومر ١٩ شهرا .. ولم تفلس شركة واحدة .. بل استمر الإيداع وصرف الأرباح على أتم مايرام فكان لابد من تفليسها بالقوة

١٩ شهرا أثبتت كذب رئيس تحرير روز اليوسف الذى رقى من تحت السلاح كمصحح إلى رئيس تحرير كأنه عبد الحكيم عامر .. على أية حال نكسة يونيو ٦٧ ليست بعيدة عن نكسة مايو ٨٨ ولا نكسة روزا ، وقد استمر هذا الكذوب فى موقعه ليستأنف نشر الهيستيريا والتحريض على خراب البلد والعمل على ضياع أموال الملايين . فكتب يقول على الغلاف :

« انهيار دولة توظيف الأموال
حركة واسعة لسحب الودائع وبعض الشركات تماطل :
بعض أصحاب الشركات يستعدون للهرب
خلافات عائلية وتهديدات بالقتل وإدمان مخدرات
تعذيب أستاذ جامعى اختلف مع أصحاب الشركة »

كل هذا على الغلاف مع صورة الثلاثة ممثلى الريان فى شكل أشباح سوداء

عادت أيام لجان تصفية الإقطاع ، عادت اتهامات الناس بلا خلق ولا قانون .. كيف يمكن اتهام شخص بأنه يستعد للهرب .. لن نناقش تأثير ذلك علي أصحاب الأموال .. وأنه تحريض صريح ليس فقط لسحب أموالهم وخلق انهيار اجتماعي وسياسي يفوق ما حدث عند إضراب الأمن المركزي .. نعم أخطر لأن أكثر من مليون مصري سيخرجون للشوارع يطالبون بمنع الهرب ورد أموالهم .

بل إنه تحريض علي القتل والسلب والنهب وقد رأينا أن بعضهم هاجم فعلا منزل أحد أصحاب الشركات وجرى إطلاق الرصاص تحت تأثير هذه الأنباء .. فما بالك عندما يقال : « إن بعض أصحاب الشركات يستعدون للهرب .. » من الطبيعي جداً أن نتوقع اتجاه المظاهرات إلي منازلهم ، كلهم ، فالمجلة لم تحدد .. بل وربما يندفع الناس لاحتلال المطارات .. والموانى .. هل هذا ما كانت تهدف إليه جهة ما والنظام فى غفلة ... لن نناقش ذلك ولكن نتوقف عند نقطة قانونية منطقية .. هل يمكن اتهام شخص بأنه يستعد للهرب ؟ ! وكيف يكون ذلك .. هل عرفت روزاليوسف أنهم جمعوا ثيابهم والصيغة فى شنطة ويحاولون القفز من النافذة أم علمت أنهم قطعوا تذكرة .. أم شاهدتهم يحومون متنكرين عند حدود ليبيا .. أين القانون ؟ أين العرف الصحفي .. أين شرف المهنة بل أين شرف ال ...[١]

وأحمد رجب كتب عند موسى صبرى : « شاب حالت سوابقه فى السرقة دون الالتحاق بعمل فاضطر إلى استئناف نشاطه السابق وكون شركة توظيف أموال » أى أن أصحاب شركات التوظيف .. لصوص من أرباب السوابق ! !

---

(١) ١٦ مايو ١٩٨٨

أما المحروس المصحح المعجزة فلم يستطع حتى الرمز أو لم يجد نفسه بحاجة إليه فكتب عن المستباح شرفهم وعرضهم أنهم لصوص بصريح العبارة وذلك فى مقال تحت عنوان : « منافسة اللصوص » قال « وقد يكون من مصلحة أصحاب هذه التنظيمات المسماة بشركات توظيف الأموال ومن مصلحة المستفيدين من وجودها من أصحاب النفوذ تضخيم الأعداد والأرقام بقصد إرهاب الدولة حتى لا تتخذ الإجراءات الواجب اتخاذها .. وبقصد تصوير هذه الشركات كقوة حقيقية كبيرة ينبغى أخذها فى الحساب عند اتخاذ القرار .. أى قرار .. البعض ينادى بدخول الدولة كمنافس لهذه التنظيمات ولست أدرى هل يقصد هؤلاء أن تمارس الدولة منافسة هذه التنظيمات فى هدم الاقتصاد القومى أو فى النصب على الناس أو فى تحويل مدخراتهم إلى سوق المضاربة . (مايو ٨٨)

« وعلى الغلاف الاتفاق السري بين الوفد وشركات توظيف الأموال .. الوسيط زعيم فى تنظيم الجهاد »

وفى صباح خير لويس جريس ٥ مايو ٨٨ :

« أبو أكوع الميسور وأبو شاكر المشهور فى اتحاد مع أبو المبهور .. وماذا أنا فاعل لو هب القطاع العام من سباته .. وخاصة أن الحكومة تفكر دائما فى الانقضاض علي بقوانين تقيد بها إيدى ولهذا كان لابد من الاتفاق .. وعندما يصيروا فى قبضتنا نعلن بكل ارتياح خسارتنا »

وهو باب هزلى تنشره المجلة بعنوان عودة بديع الزمان الهبشانى

وانتقلت الحملة إلى أمريكا . لم تنقل الأهرام الدولية مقالة واحدة دفاعا عن الشركات بينما لم تترك مقالة معادية فى صحف الحكومة أو التقمم إلا ونقلتها بل لقد خرجت عن التقاليد الصحفية فنشرت فى عدد ٢٠ / ٦ / ٨٨ مقالين منقولين عن مجلة واحدة ولكاتب واحد :

وإذا عرف السبب بطل العجب واشتد الألم .. فهو الكاتب الذى شن الحملة المسعورةاللاأخلاقية واللامهنية ضد شركات توظيف الأموال و لم يترك جريمة يعاقب عليها القانون إلا ونسبها إليها واتهم أصحابها بها . والمقالتان نموذجان للهجوم الوحشى – الذى كما قلنا – لم يعرف له مثيل إلا خلال الحكم النازى وضد اليهود .. وإذا عرف من يشرف على الأهرام الأمريكية عرفنا سر هذا الافتتان بمقالات المذكور وسر

الحرص على نقلها فالرفاق فى القاهرة ونيويورك وروما كلهم فى خندق واحد وحرب متصلة من أجل حلق الذقون ..

الافتتاحية تطالب بتسمية الأشياء بأسمائها وتنفيذاً لهذا القرار فقد تفضل وسمى نشاط شركات توظيف الأموال قبل صدور القانون وأثناء صدوره بأنه « على وجه التحديد مؤامرة اقتصادية تهدد الأمن الاقتصادى للبلاد .. »
وهى كما نعرف جريمة عقوبتها الإعدام ..
والسؤال ..

إن كانت الحكومة فعلا تصدق كلام العيال هذا فكيف سكتت عن المتآمرين على الأمن الاقتصادى للبلاد أكثر من ست سنوات وكيف اهتمت بإصدار قانون ينظم نشاط المتآمرين على الأمن الاقتصادى للبلاد ؟ وإلا فكيف تترك غلمانها يعبثون بالكلمة ويتهمون الناس بالباطل ويدمرون اقتصاد البلاد وحقائق الواقع تفقأ أعين المتآمرين ، فشركات توظيف الأموال كانت فى أوج نشاطها وحقوق المستثمرين (وليس المودعين كما يصرون بفجور) حقوق المستثمرين كانت تدفع بانتظام وبوفرة أثارت جنون هذه الطغمة بل كان أهم مأخذ على هذه الشركات أنها تدفع كثيرا جدا لهؤلاء المستثمرين الذين يتباكون على مصالحهم اليوم .. فلما نجحت مؤامرتهم تحت شعار حماية أموال المودعين كما يسمونهم انقطع مورد هذه الملايين وتنصلوا هم فعل الشيطان .. هل كان يخامر أحد أى شك فى أن هذه الحملة وهذا التدخل الامبريالى الذى لا يشبهه إلا إلغاء ديون المقابلة فى ظل الاستعمار الأجنبى عندما تمت التضحية بحقوق المصريين وحفظت أموال الأجانب وها هى شركات الاستثمار وبنوكه الأجنبية تتمتع بالامتيازات التى لم يكن لها مثيل فى عهد الحماية البريطانية ، ورأس المال المصرى يدفع دفعا للإفلاس .. هل كان ثمة أحد يتوقع إلا إفلاس هذه الشركات وتصفيتها نتيجة هذه الحملة وهذا القانون المضحك على طريقة المتنبى ؟ !

وها هو غراب البين الذى نعق من أول يوم يبشرنا بالنتيجة فيقول « إن قرار الشركات أستطيع أن أعلنه منذ الآن وبغير انتظار لصدور اللائحة التنفيذية هو قرار بالتصفية » ا هـ

أليس ذلك ما كنتم تريدون وهل يمكن أن يريد مواطن شريف إلا تصفية شركات تتآمر على الأمن الاقتصادى لمصر ؟! شركات سماها نفس الكاتب وعلى غلاف المجلة الاقتصادية الوحيدة فى مصر والتى تصدر بأموال الشعب سماها شركات « تهليب الأموال » ونعت نشاطها بكل التهم والريب والجرائم .. كيف يستقيم بعد ذلك أن يقول فى نفس الافتتاحية : « القانون لم يحظر نشاطها » ! سبحان الله القانون لم يحظر تهليب الأموال .. والتآمر على اقتصاد البلاد ؟؟ أم أنه قانون لتنظيم تهليب الأموال ؟ وتنظيم التآمر على اقتصاد البلاد !! إنه يزعم مورطا الحكومة أن القانون « يحمى المودعين » عظيم ! ادفعوا إذن أموال هؤلاء الذين تصديتم لحمايتهم وأى حكومة فى العالم تعلن أنها تشرع قانونا وتتدخل فى مؤسسات قائمة بحجة حماية المودعين تصبح مسئولة مسئولية كاملة عن أموال هؤلاء المودعين ولا سبيل لإعفاء الحكومة من هذه المسئولية ولا بكل الإرهاب والدجل والبهلوانيات ، وأمامكم أصحاب شركات توظيف الأموال اسلخوهم أحياء وادفعوا أموال البائسين من صغار المستثمرين الذين دفعوا تحويشة العمر لبناء اقتصاد مصر وبعضهم حصل على ضعف ما دفعه فى شكل أرباح سلمتها له شركات « تهليب » الأموال خلال ثمانى سنوات ، وكل الدلائل كانت تشير إلى إمكانية استمرار وتضاعف هذا المورد الشريف والصحى لقطاع واسع من الشعب ، حتى تقدمتم لحمايتهم بإفلاسهم وضياع تحويشة العمر ..

ولن يجديكم ادعاء أن الأموال مهربة فى الخارج .. فهذا يضاعف جريمة الحكومة التى تركت آلاف الملايين تهرب من مصر ولم تحرك ساكنا لوقفها والتى ورطت نفسها ، والتزمت بحماية أموال المودعين ، قبل أن تتأكد أو تتحرى أو تعمل على إعادة هذه الأموال ..

سلموا أصحاب هذه الشركات للبوليس الحربى كما كان يفعل عبد الناصر وانفخوهم ليستعيدوا أموالهم التى فى الخارج وانشروا ذلك فى المذكرة الإيضاحية لقانون الاستثمار وتمليك الشقق ومناشدة أبنائنا فى الخارج للعودة بأموالهم ليحدد لهم عصام رفعت وأشباهه فى أهرام نيويورك كيف يستثمرونها ..؟!

معذرة إن كنت قد سمحت لنفسى بمناقشة هذا الشخص وقد كان يكفى أن أنقل السطور الأولى من مقاله الثانى الذى آثرت به الأهرام قراءها فى الخارج

تشجيعا لهم على الاستثمار فى مصر !! قال : إنه لكى « يحلل ظاهرة شركات توظيف الأموال بموضوعية وحياد عليه أن يتناولها بالتحليل فى ثلاثة جوانب متكاملة :
كيف حدث ولماذا
جوانبها السلبية .
أين كان القانون أو أين موقعها على القانون »
نقطة أول السطر
الدجوى ـــ لا رحمه الله ـــ كان يستحى من الكلام بهذا القدر من التعنت والفجور ..

موضوعية وحياد يقتصر على الجوانب السلبية .. طب قول والجوانب الإيجابية وارجع قول مافيش مالقيتش .. لكن موضوعى وحياد ولا كلمة ولا إشارة ولا نية فى الحديث عن الجوانب الإيجابية .. ما لا يقل عن خمسمائة مليون جنيه سنوياً للمساهمين ما لا يقل عن مائة مؤسسة .. ثم لا تجد بداية أى حاجة ولا إمكانية ولو نظرية لاحتمال وجود جوانب إيجابية ؟! الشيطان نفسه يذكر له فى جانب الإيجابيات إيمانه بالله ! ما علينا هل مثل هؤلاء يناقشون .. وهل تُرجى تنمية أو استقرار إذا استمر هؤلاء يسيطرون على الإعلام ويوجهون الاقتصاد ؟!

أرجو من كل قارىء يحرص على مستقبل مصر أن يحصل على نسخة من « الأهرام الاقتصادى » أو أهرام أمريكا عدد ٣٠ يونيو ١٩٨٨ ليرى من المفترى .. بل إننا ندعو القارىء المهتم حقا لتتبع أعداد الأهرام الاقتصادى خلال الأعوام الثلاثة الماضية وفى عنفوان ازدهار شركات توظيف الأموال وقبل دخول أحد الريانات الثلاثة المستشفى وقبل الاندماج والانفصال وقبل بلاغ الزوجة ، أو الحكم فى قضية استيراد الفول ، قبل الاثنين الأسود فى بورصة نيويورك ، بل قبل خطيئة حواء .. إنها حملة صليبية مستمرة لم تتوقف لحظة واحدة ولم تتورع عن استخدام الافتراء والأكاذيب والقذف والسب وكل ما يروع الرأى العام ويتنافى مع أى قيم أو أخلاقيات.. حملة قابلها المواطنون بالتجاهل والاحتقار التام بل الرفض والإصرار على الرفض . فاستمروا يحملون تحويشة العمر ، هاربين من كل مؤسسة حكومية ، يطرقون أبواب شركات توظيف الأموال . ويستعينون أحيانا بالواسطة لكى يقبلوا « تلقيها » منهم وكأن المواطن العادى كان بإصراره هذا ، يصوت بالثقة فى هذه الشركات ، يصوت بماله ،

وهو أعلى درجات المخاطرة وهو لا يصوت بالثقة فى هذه الشركات فحسب ، بل ويسحب الثقة من النظام أو العقلية التى حكمت مصر منذ الستينيات ، النظام المغتصبة سلطاته ، المفلسة مؤسساته ، الكاذب إعلامه .. راجعوا هذه المجلة وستجدوا أنه لم يخل عدد واحد من حملة ضد شركات توظيف الأموال والتبشير بإفلاسها ، وإثارة ذعر المساهمين لدفعهم إلى سحب أموالهم وبالتالى تفلس الفكرة دون تدخل مباشر من الحكومة . حتى أعيتهم الحيل فكان الهجوم النازى الصليبى الأخير وهذا بعض ما وقع فى يدنا من أعداد متناثرة ، فلسنا نحرص على قراءة مثل هذه النشرات التى ما كانت لتوجد أو يهتم بها أحد لولا أنها مفروضة علينا وبقوة الاحتكار الذى تحميه القوانين سيئة السمعة ، التى تحرم الصحافة على الشعب المصرى وتحصرها فى يد أسوأ العناصر ، فأصبح لعبد الليبى جريدتان وليس للرأسمالية المصرية كلها جريدة ولا حتى مجلة شهرية .. ولا للتيار الدينى كما شهدت نفس المجلة ..

افتتاحية الأهرام الاقتصادى ١١ – ٥ – ٨٧ عنوانها كالآتى حرفيا : « التهليب هو الحل » !

هذا هو العنوان فى « الايكونومست المصرية » !! هكذا يناقشون المشروعات المالية والاقتصادية ، هكذا توجه الاتهامات .. أما ما هو التهليب فالآتى :

« إحدى الشركات أعلنت عن أن السعد يطرق الأبواب حيث تعرض ثلاجة بتقسيط مريح للغاية لمدة ثلاث سنوات الفرق بين سعر النقد وسعر التقسيط ٣٠٩ جنيهات بالتمام والكمال . أى أن نسبة الفائدة التى تحصل عليها تبلغ ٤٤ بالمائة وهى أعلى نسبة فائدة فى السوق ، وهى تفسر فى نفس الوقت العائد الكبير الذى تدفعه الشركة للذين يضعون أموالهم فيها لتوظيفها . – الحمد لله وجدت تفسيراً غير تجارة المخدرات ! ج – والأخطر من هذا أن الشركة تحتكر الثلاجة وتحتكر البيع ، وترفض البيع بالنقد ، وتشترط البيع بالتقسيط فقط حتى تحقق هذه الفوائد الربوية الباهظة والشركة تقول إنها تعمل فى إطار إسلامى وهذا ليس من الإسلام فى شىء وانما هو تهلبكو مصر »

انتهى كلام المذكور ..

وإن كنا نشمئز من تصديه للفتوى فى الاقتصاد فإننا نحس ما هو أسوأ لتطاوله للحديث فى الإسلام !

المهم نسأل : كيف عرف الفرق بين سعر النقد والتقسيط ، إن كان قد أكد لنا أن الشركة ترفض البيع نقدا وهى محتكرة للثلاجة فلا سبيل لمعرفة سعر النقد أبدا إلا افتراء وظنا واستهتارا بالقارىء واستهبالا للدولة التى سلمتهم مجلات وجعلت منهم كتابا واقتصاديين !

لماذا تلجأ مجلة اقتصادية تصدر بأموال الشعب إلى النصب والتدجيل فتزعم أولا أن الشركة لاتبيع بالنقد ثم تفترض سعرا للنقد وتطرحه من سعر التقسيط وتقسم الفرق على سعر النقد وتصرخ ٤٤ بالمائة أعلى نسبة فائدة فى السوق .. إما أن المشرفين على هذه المجلة لايعرفون كيف يحسبون سعر الفائدة وهو أمر لانستبعده فى ظل الفساد العام والانهيار الشامل ، بتولى الأمر غير أهله ! أو أنهم يعرفون .. ويعرفون أيضا أنهم يخوضون حربا شاملة حربا صليبية ضد أول محاولة مصرية لانقاذ وتحرير الاقتصاد المصرى منذ طلعت حرب . وفى الحروب تستباح المحرمات والحقائق والأعراف بل وفى هذا اللون من الحروب ، يهدر شرف الكلمة ، وواجب احترام الكاتب للقارىء ، لأن هذا الفرق يجب أن يقسم على ٣ سنوات مدة التقسيط فيكون سعر الفائدة الحقيقى ٤٤ على ٣ يعنى ١٤,٧ ٪ وهو أقل سعر فائدة فى السوق (فى نفس العدد ص ١٣ تنشر المجلة خبرا مفاده أن البنوك تعيد إقراض الأموال التى تحصل عليها من البنك الدولى بفائدة عشرين بالمائة للمصريين أى أن فائدة الثلاجة أقل خمسة بالمائة) وإذا عرفنا أن معدل التضخم يصل إلى خمسة وعشرين بالمائة أدركنا أن الشركة تخسر عشرة بالمائة فعلا بل وأهم من ذلك أن هذه الشركات توزع أرباحا تصل إلى ٢٤ بالمائة أى أن من يرغب فى الثلاجة ويتحرق شوقا لشرائها نقدا ، يمكن تهدئة أعصابه بإقناعه باستثمار المبلغ فى نفس الشركة فيحصل على الثلاجة ويسدد الفوائد ويبقى له ٩ بالمائة . أهذا هو تهليبكو مصر أم كتاباتكم هى انحطاطكو مصر .. ؟

وأخيراً ما معنى الصراخ حول احتكار الثلاجة أهى سلعة تموينية ؟ .. فى مصر الآن عدة شركات تنتج أو تجمع ثلاجات حتى أصبحنا نخشى من كثرتها وانهيار سوقها وكل هذه الشركات وفى مقدمتها القطاع العام تبيع بالنقد و بالتقسيط [1]

---

(١) ومحلات القطاع العام أو ما يسمي بالسوق الحرة فى قلب القاهرة ! تبيع الثلاجات المستوردة جهارا نهارا ودعنا من بور سعيد .

فما الذى سيجبر المشترى على شراء ثلاجة الهلبية التى تباع بأعلى سعر فائدة فى السوق[١] .. هه هل من جواب .. ؟

والغريب أن هذه النشرة أو المجلة التى تصب النار والعار والأكاذيب صبا على مؤسسات مصرية تستبشر فى نفس العدد بـ : « تشجيع الاستثمار الكورى فى مصر » ..

مرحبا بالاستثمار الكورى[٢] كوريا الجنوبية التى تبرعت لها حكومة الوفد فى عام ١٩٥٠ بكميات من الرز تمت واستثمرت وجاءت غازية باستثماراتها فى مصر التى غرقت فى بكابورت الاشتراكية ..

تأمل الكاتب « الثورى » فى الأهرام « الاقتصادى » الذى يطالب بقطع رأس الرأسمالية المصرية إذا انتقلنا « للأهرام » بس كتب يطالب بفتحها على البحرى لرأس المال الأجنبى وهذه هى الامتيازات التى طألب بها للمستثمر الخواجا :

● المناخ الاقتصادى السليم الذى يسمح بالنمو المطرد للاقتصاد مع تفادى زيادة معدلات التضخم وعدم فرض القيود على خروج ودخول العملة المحلية .

● تعديل قوانين العمل بحيث تصبح فى خدمة وخاضعة لمصلحة العمل والإنتاج وليس العكس (ومعناها بالعربى تعديل القوانين بإلغاء ما كانوا يسمونه بالمكاسب الاشتراكية فيصبح القانون فى خدمة الإنتاج وليس العمال ..

---

(١) وإليك ما نشرته الاهرام من شكوى مواطنة اشترت ثلاجة قطاع عام ، قالت : اشترينا ثلاجة ايديال في منتصف ١٩٨٦ ومنذ دخولها البيت ولا نعرف لها فرقا بين أرقام تشغيلها لا فرق بين الواحد والتسعة وحتى الصفر كذلك موتورها ، ولايفصل كما هو الحال في ثلاجات خلق الله وأحيانا يتحول الفريزر الى صندوق ثلج من الداخل والخارج ، فنضطر الى فصل الكهرباء عن ثلاجة لإمكان فتح ضلفة الفريزر المتدلية من السقف بصورة تزداد يوما بعد يوم ، وأحيانا اخرى لا ينتج الفريزر سوى اهرامات جليدية متفرقة .... الخ وطالما ابلغنا الشركة طيلة العامين الماضيين وآخر هذه البلاغات كان برقم كذا وسط طابور مؤسف من المبلغين لا آخر له داخل الشركة وخارجها من المشتركين حديثا ، فبالله عليكم اذا كانت هناك تسعون ألف ثلاجة معطلة في منطقة واحدة من القاهرة ، فهل هذا هو إسهام الشركة في الانتاج الوطني الذي يجب ان نشجعه مستهلكين ومنتجين حماية لاقتصادنا ؟! » والطريف أن « أمين متولي حلوة » مدرب التبريد والتكييف بمركز التدريب رد على المواطنة في اهرام ٣٠ / ٨ / ٨٨ فنصحها بالاتى : « توقيف الثلاجة قبل النوم وتشغيلها صباحا وهذا فيه التوفير والأمان لثلاجتك » أو كما قال .. التائب من القطاع العام كمن لاذنب له .

(٢) بل ونشرت الصحف مغتبطة أن كوريا قدمت لنا معونة في شكل منتجات بمبلغ ٨٠٠ ألف دولار .. كوريا تتبرع لمصر في ١٩٨٨ ومصر تتبرع لكوريا فى ١٩٥٠ والذين رفعوهم هناك .. عملاء والذين قذفوا بنا من حالق .. ثوار !!

● اعطاء مزايا حقيقية للمستثمر الأجنبى بمنحه اعفاءات ضريبية مناسبة مع حرية تحويل الأرباح وجزء من رأس المال وإزالة العوائق[1]

عنده ايه المستثمر الأجنبى أحسن من ١٢ مليار دولار قدمها المستثمرون المصريون فى شركات التوظيف ؟!

نفس العدد أيضا[2] عنوان على صفحتين : « المستقبل المجهول لشركات توظيف الأموال » ص ٢٠ - و ٢١ يتوسطه رسم لثلاثة مواطنين كادحين هم ضحايا هذا المستقبل المجهول بل المستقبل الذى كانت هذه الأقلام تسعى له بل وتصنعه على عينها بمثل هذه الكتابات وأى مستقبل يمكن أن يقوم لمشروعات تطاردها هذه الحملة من التشكيكات ؟!

كيف تناولت صحافتهم حادثة الاندماج ؟

فى عزبة الأهرام الاقتصادى التابعة لتفتيش الأهرام والتى يلتزمها السنجق بارم ديله أصدر عددا خاصا يهنىء به من يعنيهم الأمر فجاء هذا العنوان على الغلاف بشرى وفرحة ونصرة قوية ... ! العنوان يقول : « العمالقة فى مرحلة الانهيار »

هل يمكن أن يفرح مواطن بانهيار مواطنيه العمالقة .. هل يمكن أن تنجح دولة أو يرجى خير من نظام تفرح صحافته بانهيار العمالقة وانتصار الأقزام ؟!

لنقلب عدد النصر هذا :

كلمة العدد ردح نسوان من درب شكمبة لا يمكن أن يكون الأسلوب المفترض للحديث فى قضايا اقتصادية عملاقة تهم على الأقل مليون أسرة مصرية .. ومن المجلة الاقتصادية الرسمية التى تصدر بأموال دافع الضرائب المصرى ويحررها ناصرى من اشتراكيى التنظيم الطليعى .. (هو أرخ فى نفس العدد ٢٣ مايو ٨٨ للمراحل الاقتصادية المصرية فأثنى على فترة السبع سنوات الاشتراكية فى عهد عبد الناصر وتقيأ لنا المقولة المبتذلة التى حاولوا بها منذ عشرين سنة مواراة جريمتهم فى ضياع أرض ثلاثة بلاد عربية فقال إن الهجوم الإسرائيلى فى ١٩٦٧ كان هدفه

---

(١) الأهرام ٣٠ / ٩ / / ١٩٨٨

(٢) الأهرام الاقتصادى ١١ / ٥ / ١٩٨٨

وقف المسيرة الاشتراكية وضرب النظام الثورى .. وهذه الثورية بالطبع شرف لا يدعيه الأردن الذى نال حصته من الضرب ! والغريب أن إسقاط النظم الثورية هذا هو الهدف الوحيد الذى لم تحققه إسرائيل فقد استمر عبد الناصر فى الحكم إلى أن مات ، والحكم الثورى باق فى سوريا إلى أن يموت الشعب السورى .. المهم أن الوقت قد أصبح مناسبا من وجهة نظرهم بعد هذه الطعنة للاقتصاد المصرى أو انهيار العمالقة لكى يكشفوا ميولهم الحقيقية ، وفى نفس الوقت راجع من فضلك حديثه المتدفق حماسة عن الاقتصاد السعودى ![1])

قالت الإيكونومست المصرية :

« حاجة خيبانة كده ! (هذا كلام المجلة وليس كلامى ج) قررت الشركتان الاندماج وقالوا لنا أنه من أجلنا أصبحنا قلبا واحدا .. وأعلنوا عن هذا الاندماج من جانب واحد دون مراعاة لأية جوانب قانونية أو محاسبية أو اقتصادية ودون مراعاة أيضا لكافة الأجهزة المسئولة عن النشاط الاقتصادى فى البلاد .. وبعد أيام من زواج العصر أعلنوا عن الانفكاك أو الفركشة أو بلغتهم هم « مش لاعبين » والغريب الملفت للنظر أنهم فى هذه الحالة فقط أخطروا أجهزة الدولة ..

لماذا اندمجوا ؟

لماذا تفككوا ؟

---

(١) ونعود فنقول للمرة الالف ، إن ناصرية هؤلاء ليست أكثر من حرفة وهم على استعداد لنهش جثة ناصر فور الطلب .. فهذا الناصري الممجد لذكريات الستينيات انظروا ماذا كتب عن هذه الستينيات ذاتها ؟! فما أن اصطدم العمال مع السلطة حول المنحة حتى بادر فورا مؤيدا السلطة رافضا المنحة .. والى هنا ماكاينشى مشكل – كما يقول اخواننا المغاربة – خدام الحكومة فى مجلة الحكومة أو كلب عض انسان ومن ثم بلغة الصحافة : لا خبر .. ولكن المثير للقرف أنه انتهزها فرصة وعرض بعبد الناصر وسياسته وستينياته ورشوته للعمال أو بالاحرى تشحيته للعمال وأحس فجأة أنه حتى اسمها كريه وفيه معنى التسول .. منحة ؟! أعوذ بالله من ملافظك ياعبد الناصر .. الخ ماكتبه الناصري في الاهرام تحت عنوان : « المنحة ومحنة اقتصاد مصر » قال : « الملاحظة الأولى تتعلق بتاريخ المنحة واسمها في حد ذاته فمن الناحية التاريخية جاءت هذه الظاهرة في الستينيات عند مناسبة افتتاح مشروع ما من المشروعات وكان العمال قبل أن يقطع المقص الشريط يهتفون للمسئول مطالبين بالمنحة ، وبعد أن يقص الشريط يقول قررنا صرف ١٥ يوما منحة وينفض الناس والاحتفال . أما اسمها فهو يحمل معنى الإهانة فهو منحة ومن الناحية الموضوعية فهي ليست مقابل شيء إلا كسب رضاء سريع يضيع سريعا أيضا . ويجدها مناسبة لمهاجمة القطاع العام الذي اراق الدم غزلا فيه من قبل فيقول ولكن على طريقتهم في الرقص على الحبال واحدة يمين وواحدة شمال .. هو يتساءل : « هل نحن راضون عن الطريقة التي يدار بها القطاع العام » ويتطوع بالاعلان أن الاجابة بالنفى قطعا ويلمح الى أن الاتحاد السوفيتي قرر إلغاء الدعم عن ستين بالمائة من قطاعه العام » « ويقول إن هذه الادارة ادخلتنا عنق زجاجة طال مداه » والى هنا أرضى الاقتصاديين الشرفاء ، فسرعان ما يقفز بالطاقية لجمع نقطة اليساريين فيقول : « القطاع العام الذي ثبت أنه كان وسيظل دائما ركيزة اقتصاد مصر وأكبر القوى على خريطة مصر الاقتصادية » (الاهرام ٢٠ / ٩ / ٨٨)

لماذا أصبحوا قلبا واحدا ثم عادوا إلى قلبين ؟
إنها فعلا حاجة خيبانة كده ... ! » (ا . اقتصادى كلمة العدد ٢٣ / ٥ / ٨٨)

حرفيا

وهو - كما أشرنا - محض افتراء من أناس تعودوا أن يكتبوا بقوة السلطة وفى مجلات السلطة وأن لا يقرأ لهم إلا السلطة ولا يسمح لأحد بنقدهم .. فهو نفسه أجاب فى المقال الذى يحمل توقيعه فى نفس العدد على سؤال : لماذا اتحدوا .. وزور إجابة على سؤال لماذا عدلوا عن الاتحاد .. هو قال : « وبغير إذاعة أسرار نقول إن إحدى الشركتين قد واجهت ضربة قوية تهددها بإعلان الإفلاس فكان الاندماج من أجل المساندة فى هذا الموقف الصعب »
أمال عامل مش عارف ليه ما أنت عارف أهه ..

ونحن بالطبع لا نرى أى عيب فى هذا بل هو موقف عظيم يستحق كل تقدير ويؤكد أن هؤلاء الناس لم يفكروا فقط فى جمع المال أو المنفعة الشخصية - على الأقل من جانب الشركة المنقذة - إنهم لم يفكروا بالطريقة الأنانية القصيرة النظر التى تفكر بها بنوك القطاع العام وهى أن إفلاس شركات التوظيف سيجبر الأهالى على إيداع أموالهم فى البنوك .. لو كانت الريان تفكر بهذا الأسلوب لرحبت بإفلاس السعد كى تتجه الأموال إليها ! ولكنها بالعكس فكرت فى صالح مودعى السعد وصالح الاقتصاد المصرى فتقدمت لانقاذ الشركة .. ألسنا ندعو لجبهة المساندة ! هؤلاء لم يساندوا إسرائيل بل شركة مصرية تضم أموال نصف مليون مصرى ؟! أى عيب فى هذا ؟ (مجلة أكتوبر قالت إن هدف الاندماج كان تحدى الدولة وأنه انطوى على أخطاء قانونية رهيبة) .
يامنجى !!

ثم ننتقل للتزييف على الحقيقة التى عشناها جميعا ولم تمر عليها إلا أيام فهو يكمل : « وعندما تبين أن حجم الانهيار أكبر من أى مساندة كان لابد من الفكاك وأن يعود القلب الواحد إلى ما كان عليه »

أى متتبع يتمتع بخمسة فى المائة ضميراً مهنياً سيقول على الفور هذا تزوير للحقائق لأننا جميعا نعرف « الانفجار » الذى حدث فور إعلان نبأ هذا الإندماج والحملة الشرسة التى انطلقت ضده أو كما قال أشرف السعد أمام محكمة اكتوبر إن هذا القرار بالاندماج هو الذى خرب بيتهم بما أثاره ضدهم من عاصفة .. وقد توجت الحملة الهيستيرية بإعلان رسمى حكومى بأنه اندماج غير قانونى . أو بنص كلمات الأب الكبير موسى صبرى تحت عنوان : « موضوعات بالغة الخطورة » قال فم الذهب : « صدرت تصريحات رسمية من رئيس سوق المال بأن الاندماج الذى أعلن عنه بين شركتى الريان والسعد غير قانونى ولم تتخذ فيه الاجراءات التى يلزم بها القانون وأنه بذلك باطل » ! وحقا حقا بالحقيقة قال[1] ! فآثر الجماعة قصر الشر وأعلنوا عدولهم عن الفكرة تهدئة أو ذعرا فهو لم يكن عدولا اختياريا ولا نتيجة اكتشاف فى الحسابات فالفترة بين إعلان الاندماج وفكه لم تكن لتسمح بأى دراسة جديدة وإنما هم رعايا غلابة فكروا فى إجراء اقتصادى يقويهم فانطلقت ضدهم مدفعية النظام وانكشارية الأعداء واتهموا بعمل غير قانونى وباطل فتراجعوا مذعورين .. فلماذا التنصل الآن من عار النصر وإلقاء المسئولية على الريان ؟! .. ألست أنت الذى نشرت فى عزبتك – أقصد مجلتك – بالحرف الواحد : « إلغاء اندماج شركتى توظيف الأموال عكس نتائج أول خطوة ناجحة للحكومة » « وإننى أعتبر هذه المواجهة بإلغاء الاندماج غيرالقانونى بمثابة تصحيح سليم ونجاح كبير يجب استثماره والبناء فوقه[2] »

إلغاء

ومواجهة

ونصر ونجاح كبير بمثابة العبور يجب البناء فوقه حتى الممرات على الأقل ثم بكل بجاحة ... لماذا انفكوا ؟

ياسلام أد إيه المصرى فرعون لما ما يلاقيش حد يردعه ولو بالكتابة !

---

(١) الأخبار ٤ / ٥ / ٨٨

(٢) أ . اقتصادى ٢٣ / ٥ / ٨٨ وكاتب هذا هو نفسه الذى أوردنا قبل صفحات مطالبته بفتح البلد للمستثمر الأجنبى !

وفى نفس افتتاحية الهنا بانهيار العمالقة المصريين ، ما يؤكد اتهامنا بأن هذه الكتابات سعت سعيا إلى انهيار هذه الشركات بأبسط لعبة وأكثرها افتضاحا وهى الإيعاز بقرب انهيارها فتنهار الثقة فيها ويندفع المستثمرون لسحب أموالهم فتعجز السيولة المتاحة عن تلبية الطلب الهيستيرى فتفلس الشركة وتضيع أموال المستثمرين أول ما يضيع .. اقرأوا ماذا كتب المحرر الاقتصادى الرسمى : « وبغير إذاعة أسرار فالانهيار قادم حتماً ولا محالة سريعا أو بطيئاً مرة واحدة أو متدرجاً » وتنبأ أن هذه الشركات تستعجل صدور القانون « ليس من طواعيتها ولا رغبة فى إضفاء الشرعية على أعمالها ولكن للهروب من الأزمة المحيطة بها والانهيار البادى أمامها .. »[1]

ومرة أخرى حذار أن يصدق أحد أن التبشير بانهيار هذه الشركات حدث في ربع الساعة الأخير بل منذ فترة طويلة كما أثبتنا ونحن لا نمل أبدا من التكرار حتى يتعلم الـ .. ويخرس المكار .. ففى نفس المجلة عدد ١١ مايو ١٩٨٧ جاء فى تحقيق بعنوان : « المستقبل المجهول لشركات توظيف الأموال .. وهى مقالة مهمة جدا لمن أراد أن يؤرخ أو أن يحقق إذ فيها استثنيت شركة واحدة من العذاب وهى بنص كلمات المجلة « الشركة السعودية للاستثمار والتمويل » « مثلا فليس هناك خوف منها .. والمطلوب تشجيع هذا النوع من الشركات من قبل الدولة[2] وأما عن الشركات المصرية فقال نفس المقال : « فى هذا العدد نقدم رأى بعض الخبراء فيما **سيترتب على انهيار تلك الشركات .**»

إذا كانت الدولة ستعجز عن حماية ورد أموال المساهمين فهل نطمع من مجلس الشعب أن يطالب بلجنة محايدة من رجال القضاء للتحقيق فى أسباب ضياع أموال المودعين ولنسأل أعظم خبير اقتصادى عالمى أو مجرد طالب ناجح فى كلية اقتصاد مصرية ... ما هى أضمن وأسرع وسيلة لتضييع تحويشة العمر .. فإن لم يكن الجواب هو أمثال هذه التأكيدات بإفلاس شركة .. فامنعونا مرة أخرى من الكتابة !

وانتشرت التحذيرات والتحريضات لأصحاب « الودائع » لسحب أموالهم خوفا من ضياعها بل تاكيداً وسعيا لهذا الضياع .. وقالت روزا : « إن أصحاب الشركات يدبرون عقد الجمعيات العمومية للتغرير بأصحاب الودائع الذين لم يتمكنوا من استرداد ودائعهم قبل العيد حتى لا يلحوا فى طلبها . »

---

(١) ا . الاقتصادى ٢٣ / ٥ / ٨٨

(٢) مطلوب قصاص اثر يتبع العلاقة بين هذا الثناء الاستثنائى ورحلة رئيس التحرير للأراضي المقدسة !

وتدخلت الصحف الشقيقة للمساهمة فى الخراب المستعجل فقالت صحيفة الشرق الأوسط : « مازالت شركات توظيف الأموال تحاول الضغط على الحكومة بمنع المودعين من سحب ودائعهم أو حتى الحصول على نسبة العائد التي اعتادوا عليها واعتبروها مصدر دخل ثابت ومستقر يتعايشون منه .»
ونقلت عن مصدر مسئول إن « أى شركة تمتنع عن رد الأموال لمودعيها يتعين على المودعين اللجوء للقضاء والمدعى الاشتراكى »[1]

وعلقت صحيفة أخرى على الاندماج فقالت : « إن الاندماج يهدف إلى إعادة تقييم أصول الريان والسعد وإكسابهما أرباحا وهمية ومحاولة الحد من خسائرهما وقد لوحظ على أشرف السعد أنه أسرف فى عمل تعاقدات دون أن يستطيع تنفيذها وكذلك سوء الإدارة مما أدى إلى إقباله على مشاريع خاسرة دون دراسة كافية لها منها استيراد أجزاء من الفسبا وتصنيعها محليا فى مصر ومن أبرز شركائه فى المشروع فهمى عصمت عبد المجيد نجل وزير الخارجية وكذلك مشروع مارين جاك وهو مصنع بلاستيك وفينيسيا ٢٠٠٠ وهو مصنع موبيليا وكل هذه مشروعات متعثرة بالإضافة إلى شرائه حصة أسهم مليونير سعودى فى الخطوط الجوية النمساوية وعلمت الجريدة أن رأس مال شركات الريان والسعد المعلن عنه والمدفوع فعلا لا يتعدى خمسمائة مليون جنيه فى حين أن حجم الودائع يصل الى ما يقرب من خمسة مليارات . »

لاأريد أن أدخل فى جدال مع الصحيفة فهى على أية حال ليست فى معسكر الأعداء .. ولكنى أريد من الجيل الذى سيحمل مسئولية إزالة النكسة والمحاولة من جديد أن يستوعب هذه الحقائق ويتأمل ماذا استطاعت أن تحققه هذه الحفنة من الرجال أصحاب الذقون والجلاليب .. نعم الجلابية والذقن اللتان صورهما الإعلام إياه مقترنتين بالديناميت وكشوف الاغتيال ، ها هم أصحاب الذقون قد كونوا في مصر شركة رأس مالها خمسمائة مليون جنيه !! قارن هذا بما تسمعه عن حفلات التكريم لاستثمارى أجنبى سيفتح شركة بنص مليون ويرش مائة ألف ! بل إن الحكومة تدلل على من يأتى بخمسين ألف دولار ويبقيها فى مصر سنة ! وفى إحصائية نشرت

---

(١) الشرق الأوسط ٢٨ / ٦ / ١٩٨٨

عن الشركات المساهمة قال الدكتور « عاطف عجوه » رئيس مصلحة الشركات « إن فى مصر سبعمائة وسبعين شركة رءوس أموالها المصدرة ٨٩١ مليون جنيه والمدفوعة ٢٥٥ مليون جنيه[1] »

٧٧٠ شركة و٢٥٥ مليون جنيه ! الأهرام الاقتصادى زعلانة لأن اثنين حجاج كونوا شركة واحدة بنصف مليار بس ·؟! أى ضعف رأس المال المدفوع لجميع الشركات المساهمة فى مصر ؟! .. وتبقى « حاجة خيبانه كده » صدقت وهل من خيبة أكبر من تسليط هوام الأرض وذبابها على الفيلة حتى يموت الفيل ويتكاثر الذباب !

ثم ما هى الجريمة – إن صدقنا كلام الصحيفة – فى أن تلجأ شركة قوية لشراء شركة تواجه متاعب ، أو الاندماج معها ؟ أليس هذا هو ما يحدث فى الأسواق العالمية كل يوم أم كتب على رأساليتنا أن تكون رءوس اليتامى التى يتعلم الأولاد فيها الحلاقة ..؟ أليس ذلك لصالح صغار المساهمين ولصالح استثماراتهم والمشاريع الموظفة فيها هذه الاستثمارات .. ؟

أما تعيين أولاد المسئولين ، والمسئولين السابقين ، فهو تقليد لايمكن اتهام شركات توظيف الأموال بابتداعه ، وقد آثرت شركة فرنسية أن تعين المسئول عن التعاقد معها من جانب الحكومة لكى يكتب لها العقد الذى ستتقدم به لكى ينظر نفس المسئول فى مدى فائدته للدولة والشركة التى يمثلها معا ! فهذا مسئول حالى ويملك القرار فى ذات الموضوع ، ولم تهتز شعرة فى ضمير النظام إزاء فضيحة هى الأولى من نوعها فى العالم . ورحم الله سعد زغلول الذى قال جورج الخامس يفاوض جورج الخامسْ ! فهل نلوم الشركات التى تشبه الشاة فى الليلة المطيرة خارج الحظيرة وبين الذئاب الشريرة .. على أية حال الفرق بين تعيين ابن المسئول فى شركة قطاع خاص وتعيينه فى شركة قطاع عام أن أصحاب المال الخاص سيكتفون بمنحه المبلغ مقابل احتمال استغلال نفوذه ولن يتركوه يدير أو يوجه أو يختلس أما فى القطاع العام فهو يفعل ذلك كله ومن ثم فخسارته مضاعفة .. وكلنا نطالب بقانون أخلاق يضبط سلوك الموظف العام ، ولو حتى مثل القوانين المطبقة فى أكثر الرأسماليات فسادا

---

١) الأهرام ١ / ١٠ / ١٩٨٨

وإفسادا أعنى الرأسمالية الأمريكية .. إن الرأسمالية فى البلدان المتخلفة التى تفتقر إلى الديموقراطية تبدأ برشوة البيروقراطية واستغلال الفساد البيروقراطى لتحقيق استمراريتها ومضاعفة أرباحها ، ولكن مع تصاعد قوة الرأسمالية يبدأ ضيقها بالفساد البيروقراطى ومطالبتها بإصلاح الدولة . وها نحن نرى توافق دخول كوريا السوق العالمية كقوة صناعية مع الإطاحة بالنظام الديكتاتورى وقيام أول رئيس جمهورية منتخب فعلا من الجماهير واتساع حركة المعارضة والإصلاحات بل ومحاكمة المسئولين الفاسدين من رجال الماضى .. ولم يغفر لهم أنهم فى عهدهم تحولت كوريا من دولة مجهولة بلا أمل أو « ملقاة فى صندوق القمامة » كما كانوا يقولون .. الى دولة تطلب مقعداً فى قمة الدول الصناعية السبع ! .. وتستضيف الأولمبياد ونحن نسبح فى عرقنا كل سنة عندما تمتهن الكلمات فى مدح « معجزة » مولد سيدى الكتاب !!

وحقا المرء حيث يضع نفسه !

وهناك إشارات غير واضحة بعد ، عن أن هذه الشركات تعرضت لأعمال بلطجة أو مماطلة من بعض الجهات الحكومية فقد قال النائب السابق الاستاذ محمد عبد الشافى : « إن الحكومة طلبت من الريان استيراد صفقة ذرة صفراء بعد أن عجزت هى عن توفير العملة الصعبة لهذه الصفقة واستوردتها شركة الريان ولم تدفع لها الحكومة إلى الآن[1] »

ويتساءل الدكتور حسنى حافظ فى صحيفة الثالوث : هل أموال المودعين فى أمان أو فى خطر ورد على نفسه : « إن الأجهزة المسئولة لم تعط إجابة محددة على هذا السؤال حتى الآن لكنى أقول إن معظم هذه الشركات ذات هوية غير واضحة حتى الآن[2] »

نصف مليار مدفوع بالكامل وهوية غير واضحة .. أضحى المصرى غريب اليد واللسان فى مصر أو عديم الهوية !! ولاحظ أن تاريخ هذا التصريح هو ١٤ / ٥ / ٨٨ أى عشية المذبحة ولم يكن الدكتور ولا الصحيفة التى نشرت تصريحه قد حصلوا بعد على إجابة محددة على سؤال : « هل أموال المودعين فى خطر ؟! » وكيف تعطى

---

(١) الاحرار ٢٦ / ١ / ١٩٨٨

(٢) أخبار اليوم ١٤ / ٥ / ١٩٨٨

الحكومة إجابة والهدف المقصود هو البلبلة وهى تعلم يقينا أن هذه الأموال « كانت » نعم كانت فعل ماض ، فى أمان تام وأن الحملة يقصد بها إزالة هذا الأمان ..

وإذا كان الدكتور اكتفى بانعدام الهوية وتأكيد أنه ما من دليل ولا اتهام رسمى بأن أموال الناس فى خطر ، ففى نفس اليوم وعلى نفس الصحيفة يؤكد عبد الحميد ابراهيم رئيس عمليات سوق المال وفاروق فؤاد رئيس الامانة الفنية لمتابعة شركات توظيف الأموال : « إن تلك الشركات خالفت القوانين منذ بدأ نشاطها وحتى الآن [١]»

عشر سنوات أو خمسة بتخالف القانون وأنت نايم فى العسل ، دلوقتى بس حسيت .. ولماذا خالفت القانون ؟ يقول : « لأن جمع الأموال أو الودائع مقصور على البنوك وحدها ولابد أن يتم ايداع تلك المبالغ التى رخص بجمعها فى حساب خاص بأحد البنوك الخاضعة للبنك المركزى ولا يجوز تحويل أى مبالغ منها الى الخارج إلا بموافقة وزير الاقتصاد وبعد موافقة البنك المركزي أيضا كما لايجوز استخدامها إلا فى الغرض المرخص به ، ومن هنا يتضح أن ما تم جمعه من ايداعات فى شركات توظيف الأموال يتم مخالفا للقانون [٢]. »
ولاأظن أننى بحاجة للرد على هذا التزييف للحقائق يكفى أن استشهد بأقوال أو اتهامات واحد تانى وكما قلنا إنها معركة الطلق الذى لا يصيب يدوش ومن ثم فلا حياء عندهم من تناقض اتهاماتهم !

الدكتور محمد فج النور رئيس هيئة سوق المال قال فى مجلة أكتوبر[٣] : « إن الهيئة لاحظت أن الكثير من الأفراد « أصحاب الأفكار » (وهل يجوز للمصرى أن يكون صاحب أفكار يافج النور ...) دأبوا منذ فترة على جمع المدخرات تحت دعوى توظفيها لهم فى مشروعات مربحة وذلك بالمخالفة للقانون (طبعا القانون لايسمح إلا

---

(١) قالت مجلة أكتوبر (١٩ / ٦ / ١٩٨٨) « مضت سنوات على هذه الشركات وهي تمارس عملها وتعلن عن نشاطها ولو كان هناك شك في نشاطها ما سمحت الدولة باستمرار اعلانها ولعل هذا يتردد اليوم عاليا بين المودعين ويسأل أين كانت الحكومة طوال هذه السنين ؟! »

(٢) أخبار اليوم ١٤ / ٥ / ١٩٨٨

(٣) ١٩ / ١ / ١٩٨٨

بالمشروعات الخاسرة !) وقد حذر البنك المركزى من التعامل مع مثل هذه الشركات الوهمية التى تتستر تحت مسميات مختلفة كالشريعة والربح الحلال وغيرها من المسميات ونحن من جانبنا كهيئة مسئولة نحاول أن نمنع انتشار مثل هذه الأفكار فى المجتمع المصرى . »
جالكم كلامنا !! الهدف هو منع انتشار أفكار مثل هذه : « الشريعة » « والربح الحلال » .. أما أنها شركات وهمية فيكفى ما قالته صوت ليبيا : « إن مجموع ما تجمعه شركات توظيف الأموال يفوق ما تجمعه البنوك الرسمية الأربعة المملوكة للقطاع العام — » .

مش مهم

هذه الشركات الوهمية خلقت أكبر وأقوى حقائق اقتصادية وسياسية فى مصر .. المهم الآتى ، جاء فى نفس الحديث : « شركات الريان قامت بتجميع مبالغ كبيرة تقدر بمئات الملايين من الجنيهات من المصريين بالداخل والخارج تحت دعوى توظيفها فى بعض المشروعات مقابل عائد كبير يصل فى بعض الأحيان إلى ٣٥ بالمائة وينص العقد على أن الربح أو الخسارة يقسمان على الطرفين بنسبة ٥٠ بالمائة لكل منهما ولا أدرى ما هى نوعية المخاطرة التى أقدمت عليها شركة فتحى توفيق حتى تستحل لنفسها شرعا الحصول على نسبة ٥٠ ٪ من الربح »

اشهدونا ياأهل الله !

هل يمكن أن يكون قائل هذا الكلام له علاقة بالمال أو الاستثمار ؟ تشهد أن شركة المندوه توفيق عبد الفتاح تستثمر هذه الأموال فى بعض المشروعات مقابل عائد كبير يصل فى بعض الأحيان إلى ٣٥ بالمائة ثم تتساءل لماذا تحصل على النصف ؟! البنوك تعطى ١٣ ٪ ألا تربح هى ١٣ ٪ هل مخاطر البنوك أكبر من مخاطر شركة المدعو توفيق عبد الفتاح ؟! وأنت تكيد لها ليل نهار ! ..

هل هذا كلام عقلاء .. قال خد هذا الرغيف واعطنى منه لقمة .. قال صعب على نفسى ! ثم ألا يعنى كلامك أنها لا ودائع ولا مخالفة وإنما هى شركة عادية صريحة : خد الفلوس ديه شغلهم وبالنص عامت ولا غرقت .. ونفس الوصف اكده « حسن خليل » رئيس قطاع العمليات بهيئة سوق المال إذ قال : « بعض هذه

الشركات تقوم بإبرام عقود وكالة مع المدخر (برضه يسميه مدخر) يتعهد فيه بتوكيلها لإدارة أمواله وأنها قابلة للكسب والخسارة بنسبة ١٠٠ ٪ أى أن هذه الشركة إذا أهدرت هذه الأموال فإنه لا يوجد أى سند قانوني ضدها يمكن أن يضمن به المدخر حقوقه[1] . »

ياجناب رئيس قطاع العمليات بهيئة سوق المال : هل الذي يدخل بالربح والخسارة وينص في عقده على حقه في الحصول على خمسين بالمائة من الربح تسميه « مدخر » ألم تدرسوا اللغة العربية ولن أقول الاقتصاد ؟ ألا تعرف الفرق بين الادخار والاستثمار أو المضاربة أو المتاجرة ؟!

المهم أنهم اعترفوا أنها ليست بنوكا ولا تقوم بأعمال البنوك ولا قالت للناس أنها صندوق توفير ، بل ذهب الناس طواعية مشاركين في المخاطرة ، مطمئنين إلى حسن اختيارهم ، وعلى طول السنوات التي مضت من عمر هذه الشركات لا تحركت الدولة لتنظيمها وتطويرها ، ولا تركتها تطور نفسها في هدوء ، ولا توقفت هذه الشركات لحظة واحدة عن دفع تعهداتها بالأرباح تحت ضغوط هائلة تطالبها بخفض هذه الأرباح لحسن تخسر أخلاق المصريين .. أو بوهم ساذج أنها تنافس بنوك القطاع العام التي تدفع كحد أقصى ١٣ بالمائة على الجنيه الذي انخفضت قيمته فى سنتين حوالي سبعين بالمائة .. فكأن المدخرين – وهنا فعلا هم مدخرون لأنهم يودعون أموالهم أمانة غير مشاركين فى الربح والخسارة ، » وهم في الواقع بحساب معدل انخفاض قيمة الجنيه يدفعون للبنوك ولا يربحون منها !

وقد قال بيان صادر عن شركتي الريان والسعد ونشر فى صحيفة الثالوث بتاريخ ٢ / ٥ / ٨٨ أن حسابات السعد مودعة بأسماء الشركات وليست حسابات شخصية في ١٢ بنكا وتصل إلى أكثر من مائتى مليون جنيه سائلة »

هذا بالرغم من الاستثمارات العديدة التى جمدت فيها نسبة كبيرة من الأموال .

وقد صرح رئيس عمليات هيئة سوق المال ورئيس الهيئة الفنية لمتابعة شركات توظيف الأموال : « إن المودعين فى هذه الشركات لا يمكن تحويلهم إلى

---

(١) مجلة أكتوبر ١٩ / ١ / ٨٦

مساهمين »[1] ورغم ذلك استمر الزن بتهمة رفض الشركات التحول إلى شركات مساهمة ..

محافظ البحيرة طالب بتحويلها إلى شركات مساهمة ومنع قبول أى اكتتاب جديد لجمع الأموال .. وقال إن المشكلة تركت حتى استفحلت بسبب تغلغل المنافع وأصحاب المصالح داخل تلك الشركات[2] »

وقد رد أصحاب هذه الشركات على التساؤل الخبيث الدوافع الذي تكرر ليل نهار على جميع الألسنة من متسولى الكتابة إلى الجهلة الذين بوأتهم الأوضاع مراكز قيادية في اقتصاد مصر للأسف وهو كيف تدفع الشركات هذه النسبة من الأرباح[3] ؟ .. قالوا إنهم لا يقترضون من البنوك والبنوك تقرض المستثمر بفائدة لا تقل عن ١٦ أو ١٨ بالمائة فهى تعطى على شهادات الاستثمار التى تعيد هى إقراض حصيلتها ١٣ بالمائة فلا يعقل أن يقل ربحها عن خمسة ، ومن يقترض بهذه الفائدة لابد أن يأمل في ربح ثلاثين ليستمر فى العمل وهذه الشركات لا تقترض ومن ثم تربح من البداية قيمة الفائدة وقد صرح رئيس الوزراء نفسه أن العائد على الودائع في البنوك يصل فى الحقيقة إلى ما يقرب من ١٨ ٪ نظرا لإعفائها من الضرائب . فالفارق يتراوح فى معظم الأحيان ما بين ٢ و٦ بالمائة ولو صح ما يقوله رئيس الوزراء عن « الضمانات التى تكفلها الدولة لهذه الايداعات بعيداً عن المخاطر[4] » لما وجدنا سببا لهذا الزن حول « الإغراء » أو النسبة المشبوهة المستحيلة ولكان أجدر بهؤلاء أن يبحثوا عن أسباب إصرار الناس على المخاطرة ولو بهذا الفارق البسيط ، وايضا البحث عن تفسير لربح الشركات وتعثر البنوك والقطاع العام وكما قال أحد مديرى الريان (خفف الله حبسه) : « الخبرة الإدارية توفر عشرة بالمائة[5] »

هذا بالإضافة إلى الربح من العمليات الناجحة كما شرح صاحب شركات السعد في محاكمته بدار أكتوبر للقضاء العالى !

---

(١) اخبار اليوم ١٤ / ٥ / ١٩٨٨

(٢) ن . م

(٣) افتتاحية فى روزا بعنوان : « أرباح وهمية » : وهذه الأرباح الوهمية التي يجرى توزيعها هي جزء من ايداعات الآخرين لأنه لا يوجد استثمار قانونى فعلا يمكن أن يعطي تلك الفوائد المرتفعة . روز اليوسف ١٦ / ٥ / ١٩٨٨ .

(٤) الأهرام ٢٣ / ٥ / ١٩٨٨

(٥) الأهرام ١٣ / ٤ / ١٩٨٨

ومع ذلك لنفرض أن نسبة من هذا الربح هى من عمليات التدوير فعلا ، وهى كما قلنا تنهار إذا اقتصرت الشركة عليها ، وكان الذى عند القمة يقتصر عمله على نهب هذه الأموال ، ثم توقف الإيداع ..

١ – أما فى الشركات المصرية الكبرى ، فلم تكن فى الأفق أية إشارات لاحتمال توقف « الإيداعات » بل أعلن الرئيس آسفاً أن الناس استمروا يودعون بعد صدور القانون ! .. لأن هذه الشركات كانت الصيغة التى تجاوبت مع احتياجات المصريين ومشاعرهم ومخاوفهم .

٢ – الشركات الكبرى الجادة كما يثبت الآن ، رغم قرار حظر النشر ، كانت قد بدأت استثمارات ثابتة العائد ، سواء فى مشروعات تجارية أو إسكانية أو صناعية ، وهذه كانت ستوفر مورداً ثابتاً منتظماً بعد سنوات ..

فما الخطأ فى تشجيع المستثمرين على الادخار أو الاستثمار فى هذه الشركات فترة السنوات الحرجة حتى يتوافر التمويل للمشاريع الطويلة الأجل ؟ ! وكيف كان يمكن حل المعادلة المزعجة بين حاجة هذه المشاريع للتمويل ، وعجز صغار المستثمرين عن الصبر عدة سنوات بلا دخل إلى أن تنتج المصانع .. ؟ شركات التوظيف اكتشفت الحل : جمع هذه المدخرات ، إنشاء المصانع والمشروعات وصرف « سلفة » من هذه الاستثمارات لتخفيف أعباء المعيشة وإزالة المخاوف ، إلى أن يزول الشك المزمن فى جدية المشروعات ، واستقرار الاقتصاد المصرى فيقبل الناس على أسهم هذه المشروعات بلا حاجة إلى إغرائهم بالسلف ؟ !

ما الخطأ فى ذلك ؟

وها هى عشرات المشروعات التى قامت بهذا الأسلوب .. ومليون مواطن كانوا يحصلون على دخل شهرى منتظم .. وما من شكوى واحدة .. واحدة .. واحدة وجهت ضد الريان وأخواتها بالامتناع عن الدفع !!

ولا يظن أبله أننا نزعم أن أصحاب شركات توظيف الأموال هم رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، قاموا كما فى تمثيليات التليفزيون السمجة وهدفهم خدمة مصر .. وأنهم سهروا الليالى وتعاطوا المنبهات ، ودفعوا الرشاوى من أجل تحقيق الثورة الصناعية وبناء أقتصاد مصر .. إلخ ..

لا .. لسنا بلهاء ولا مستأجرين ولا كتاب مسلسلات لنقول هذا الهراء .. بل هم تحركوا أساساً سعياً إلى الثراء .. وهذه هى نقطة الخلاف .. هل يحق للمصرى أن يسعى للثراء بطريق مشروع ؟ ! أم أن الثراء تهمة والسعى إليه جريمة ؟ ! ..

ثم ما هو موقفنا من هذا السعى إلى الثراء ؟ ! .. هل تتساوى نظرتنا لمن يسعى للثراء من خلال فتح متجر فى بورسعيد أو محل فاكهة مع الذى يسعى للثراء من خلال بناء مصنع بتروكيماويات يتكلف مليار جنيه ولا يقدم ربحاً قبل عشر سنوات ويخلق فرص عمل لعشرات الألوف من المواطنين ؟ ! ..

هذه هى القضية ؟ !

هل يسمح نظامنا بالإثراء الرأسمالى المنتج والمفيد للاقتصاد والمجتمع ، ؟ !

وقد جاء فى عرض لشركات الريان الآتى :

* « الريان للاستثمارات العقارية
* الريان لمواد البناء
* الريان للمنظفات الصناعية
* الريان للثروة الحيوانية
* الريان الوطنية للمفروشات
* الريان للإسكان الخاص بالشباب
* الريان الوطنية للملابس
* دار الريان للتراث
* دار الريان لرعاية الطفل

وعن الدار الأخيرة قال : إن هذه الدار تلتزم بمناهج وزارة التربية والتعليم مع توفير وسائل التعليم الحديثة كالكمبيوتر والفيديو ومعمل اللغات وجميع الأنشطة الفنية كل هذا في إطار تربوي تعليمي (أين ذهب أو سيذهب طلبة هذه الحضانات .. هل سيذهبون إلا لمدارس التبشير الدينى أو السياسى فى ماهو منتشر

من مدارس خاصة أو بعض ما يسمي بمدارس اللغات التي تعمل في حراسة الدولة بينما أغلقت حضانة الريان بواسطة أجهزة أمن الجيزة ؟!

* مزارع سمكية
* مزارع البط وتنتج مليوني بطة سنويا
* إنتاج الطوب الأسمنتى والموزايكو وحديد التسليح
* أحدث وأضخم مصنع فى الشرق الأوسط للمنظفات الصناعية
* وكانوا ينظمون إنشاء شركة مع الصين لإنتاج الملابس الجاهزة و ١١ ألف وحدة سكنية على مساحة ٥٣ فدانا ستسلم للشباب بالتقسيط
* مشروع الكراسة والكشكول ينتج أكثر من ٢٠٠ مليون كراسة و٤٠ مليون كشكول وسعرها أقل بأربعين بالمائة من سعر السوق . »

كل هذا تصفه جريدة المخابرات الليبية بأنه نشاط اقتصادى غير مستقيم ويصفه ماجد تروتر بأنه محل جزارة !

وبدأ مقال فى الأهرام الاقتصادى[1] هكذا :
« تساءل البعض عما إذا كانت هناك علاقة بين شركات توظيف الأموال الإسلامية والجماعات الدينية المتطرفة ؟ وعما إذا كانت تقوم مثل هذه الشركات بتمويل الإرهابيين وتشجيعهم على نشر إرهابهم وجرائمهم ضد أمن وأمان الشعب المصرى »

وقال إن إحدى شركات توظيف الأموال قامت باستثمار مبلغ ٢٥ مليون دولار فى مشروع بالصين وكان ينبغى أن تكون الأولوية الاستثمارية بالدولة المتجمع من مواطنيها تلك المدخرات ... » « كانت إحدى الشركات تنوى اقراض نقابة الصحفيين مبلغ مليون دولار ثم ألغت ذلك بسبب هجوم الصحافة عليها !! لأن فى مصر صحافة حرة شريفة لاتشترى بالمال .. »

وبعد أن روى لنا قصة المواطن غير المصرى الذى نصب فى بلد خارج مصر وأفلس وعنده حوالى ألف مودع أو مستثمر مصرى .. ولا ندرى ما دخل هذا فى شركات

---

(١) ٨ فبراير ١٩٨٨

مصر هل كتب عليها أن تتحمل مسئولية النصابين فى جميع أرجاء المعمورة وهل يقوم النصب إلا على انتحال عمل ناجح وصفة موثوق بها من الناس ؟! وانتهى باقتراحات من طراز وقف قبول أو سحب ودائع المستثمرين وذلك لحين تحديد الموقف المالى لكل شركة .. يمنع أصحاب تلك الشركات من السفر أو التصرف فى أموالهم الخاصة حفاظا على أموال وحقوق المستثمرين .. »

كويس إنه اعترف إنهم مستثمرين ..

ولاحظ تاريخ المقال وأنه قبل مخالفة الشعير بل حتى قبل ضبطها وقبل الإدمان وقبل بلاغ الزوجة وقبل الاندماج والانفصال .. فهو تار بايت أما السيد الملط فقال فى نفس المجلة أو العدد الخاص ضد الشركات : « لقد توهم المدافعون أننا نعارض القطاع الخاص الشريف الذى يساهم بجد ونشاط فى بناء بلده ... وهذا عكس ما فعله أصحاب هذه الشركات فلقد توصلوا إلى الطرق والأساليب التى مكنتهم من خرق قوانين الدولة التى كانت وما زالت سارية وبهذا فقط نجحوا فى استدراج واغراء الجمهور لإيداع أموالهم لديهم استخدموا معظمها فى تعظيم الارباح النقدية فى أى مكان وفى أى نشاط ولم يستخدموها فى تنفيذ مشروعات إنتاجية متوافقة مع خطة التنمية القومية ولا يشفع لبعضهم أنه أسرع بشراء بعض المصانع والمشروعات التى سبق أن أقامها غيرهم وتقوم فعلا بالإنتاج وذلك مقابل أثمان مغرية ليغطى موقفه الحرج بعدما تكشف للجمهور[١] . » عقبى لكم لما تغطوا حرجكم بحاجة مفيدة !

ومدح الشركة المغفلة الاسم التى يمدحونها جميعا مكرهين أو راغبين ولكنهم يتحاشون ذكر اسمها ..[٢] ومن ثم لنا أن نعتقد أنها الشركة السعودية للاستثمار ؟! وفى الأهرام الاقتصادى[٣] « الأسبوع الحزين لشركات توظيف الأموال » « ليس تشفياً فى شركات توظيف الأموال ... »

---

(١) ن . م

(٢) وإن لمحوا أحيانا بأنها الشركة الوحيدة التى لم تصف نفسها بأنها إسلامية يقولون ذلك على سبيل المدح وتبرير رضاهم أو عفوهم المؤقت عنها !

(٣) ١٦ / ٥ / ١٩٨٨

كيف يرد « التشفى » على الخاطر فى حديث محرر المجلة الاقتصادية اليتيمة ، عن شركات لديها بنص كلام مجلته ١٢ مليار جنيه مصرى ومثلها بالدولار » من الذى يرد على باله حديث الشماتة ؟! أليس هذا من باب : « يكاد المريب يقول خذونى » ؟!

واستدل على وجود حكومة ظل فى هذه الشركات بالآتى : « إن هذه الشركات يعمل لديها محافظ سابق للجيزة ، محافظ سابق للشرقية ، وزير داخلية سابق حارس خاص سابق لرئيس جمهورية سابق بما يؤكد ما يشير إليه البعض من نجاح هذه الشركات فى خلق دولة داخل الدولة أو على الأقل حكومة ظل جديدة فى شركات توظيف الأموال[1]

حكومة ظل من ٢ محافظين سابقين .. وحارس خاص سابق لرئيس جمهورية سابق .. وأنتم السابقون .. آه نسينا وزير داخلية سابق كان .. من الذين أصبحت حماية حياتهم عبئا على الدولة ؟!

وهؤلاء هم دولة داخل الدولة .. وهؤلاء ليسوا فى شركة واحدة بل فى الشركات »

الأهرام الاقتصادى : كتب رئيس التحرير ونقلت عنه أهرام أمريكا « الشركات المسماه جماهيريا شركات توظيف الأموال لم نر لها مشروعات حقيقية على أرض مصر اللهم إلا صور بالألوان يمكن الحصول عليها من أى مصدر آخر » هل ترون إنه يليق أدبا الاستمرار فى مناقشة هذا الشىء .. ؟! لأعيب ..

على أية حال هو نفسه بعد بضعة سطور اضطر للاعتراف بأن واحدة من هذه الشركات « أنشأت عدة صناعات »

عدة صناعات ..

عدة !

ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر .. !

---

(١) وهذه الشركات وصلت فى إحصائية الى أكثر من مائة شركة أى أن نسبة المسئولين السابقين فيها هكذا ٢ ٪ من واحد محافظ سابق و ١ ٪ من وزير سابق لكل شركة ! ياللنفوذ .. دى مش حكومه ضد حكومات أو حكم الزمن الأغبر !

مجلة روزا اليوسف[1] فى أبريل ١٩٨٨ : تحت عنوان أسود فى أحمر: ضحايا شركات توظيف الأموال يتزايدون والحكومة تتفرج :
« ولكن آلاف المواطنين يتعرضون الآن لعمليات نصب منظمة ومستمرة من بعض أصحاب شركات توظيف الأموال » ويبدأ المقال هكذا : فشركات توظيف الأموال تمارس نشاطها خارج القانون بل إنها تخالف صراحة أكثر من قانون قائم »

ثم قدمت لنا الشركات النصابة التى استحقت من أجلها أن تتهم كل شركات توظيف الأموال .. وهى شركة الأرنب الرومى وشركة الهلال .. ومن الغريب أن المجلة قالت إن شركات الريان عرضت شراء هذه الشركات المفلسة أو التى تعانى مشكلة لإنقاذ حقوق المودعين ورغم ذلك دخلت فى قائمة النصابين وفقا للنظام العسكرى المعروف الحسنة تخص والإساءة تعم !!

الأهرام الاقتصادى عدد خاص على غلافه : « شركات توظيف الأموال قنبلة موقوتة فى الاقتصاد » بعض ما جاء فيه :
اقتراح بأن تنشىء البنوك المحترمة مثل بنك هونج كونج شركات توظيف أموال للخروج من مأزق شركات توظيف الأموال فتجذب مدخرات المصريين بأرباحها العالية وتنقذها من حالة الضياع وعدم الثقة التى تعيشها الآن فى سوق المضاربة والحرام المتستر بالدين[2] »

حرام هونج كونج أكثر حلالا .. هو مستعد لقبول حتى شركات توظيف أموال بشرط أن تكون تحت إشراف أجنبى ولبنك فأى خواجه حتى لو كان من هونج كونج أحسن من المصرى خاصة إذا كان لابس جلابية وله لحية كثة وزاد الطين بله يلقب حاج الذى يحمله ويتستر بالدين .. هو يريد شركات توظيف عارية من الدين ولضمان ذلك يطلب لها أجنبى مجوسى!
المقال الأول
قال إنه قبل صدور القانون قرر المساهمة ببعض الفكر حول قضية شركات توظيف الأموال سواء من نواحيها السلبية أوالإيجابية .. وبعد هذه المقدمة جاء السطر الأول

(١) ٤ / ١٩٨٨
(٢) الاهرام الاقتصادى ٨ /٢ / ١٩٨٨

فى المقال هكذا : « يسعى هذا المقال إلى تناول ملف شركات توظيف الأموال من زاوية آثارها السلبية والضارة على الجهاز المصرفى كذلك بيان خطورة استمرار هذه الشركات فى القيام بدورها الهدام وانعكاساته على فعالية أداء وحدات الجهاز المصرفى .. » الخ وهذا عن السلبيات ولا أظن أن هناك مجالا للإيجابيات فليس بعد الإضرار بالجهاز المصرفى عذر ... وقد اتهم المقال هذه الشركات « باستقطاعها لحجم ضخم من التيار النقدى المتاح داخل المجتمع وحجبه عن مجراه الطبيعى ... انما تمثل حجر عثرة وتمثل تشوها رئيسيا فى وجه الحياة الاقتصادية للبلاد ... »

ارتفاع دخل المصرى يفسد أخلاقه !

وفى المقال المذكور فقرة هامة جدا ولأنها تكررت فى أكثر من موضع ومن أكثر من كاتب فهى تستحق وقفة طويلة لفهم الفلسفة التى توجه تصرفات الطغمة الناصرية وكراهيتها لارتفاع مستوى الناس أو زيادة دخلهم وبالذات استقلالية هذا الدخل .. قال المحرر الاقتصادى للنظام : إن هذه الشركات « تخلق انماطا ادخارية ذات طبيعة أنانية تعمق من قيم الكسب الفردى لدى الأفراد وتكرس غياب أحاسيس الانتماء القومية وتنفى عن المال وظيفته الاجتماعية » واتهمها أيضا « بإشاعة القيم السلبية والمادية (ياواد يامثالى ج) وخلق شرائح من المستثمرين لا يعنيها سوى العائد المادى السريع وربطها بوشائج وثيقة مع المؤسسات المالية الدولية مما يسفر عن درجات متزايدة من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجى[1] . » وقد عاد فكرر نفس المعنى بتوسع فى عدد ٢٣ / ٥ / ٨٨ فقال : إن الأرباح العالية التى توزعها هذه الشركات أفسدت المصريين أو كما قال : « كذلك أدى ارتفاع العائد (الذى توزعه هذه الشركات ج) إلى قتل الحافز على العمل لدى الأفراد المودعين عند هذه الشركات خاصة الذين يحصلون على عائد شهرى يتجاوز مرتباتهم الشهرية ومن ثم بدأت تظهر حالة من الاسترخاء (والعياذ بالله الشر بره وبعيد .. ج) لديهم فى العمل وافتقاد الولاء والانتماء لمؤسساتهم باعتبارها تعطيهم دخلا أقل مما يحصلون عليه من شركات توظيف الأموال[2]

اقتصادى ٨ / ٢ / ٨٨ ما هو الارتباط بين المودعة عيوشه زينهم والاقتصاد العالمى ؟!

(٢) نقلا عن الاهرام الدولى ٣٠ / ٦ / ٨٨

هم المصريين كده الفقر ليهم دواء !

هل نلوم مواطنا إذا اعتقد أن الحكومة أرادت افقاره للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة التى لم تكن موجودة من قبل وهل نلومه إذا قال إن الحكومة تؤمن بشعار جوع كلبك يتبعك .. ألا ينطبق ذلك على الرئيس ريغين الذى يحصل على نصف مليون من وظيفة رئيس الجمهورية وعدة ملايين من أرباح معاملاته فى البورصة .. هل أدى ذلك لانعدام الولاء ؟ ! الناس دى لا هى حيوانات ولا فاكره نفسها بتكلم حيوانات إنما هو تعبير سوقى عن الفلسفة التى أشرنا إليها من قبل وهى ارتباط الولاء بلقمة العيش ثم الذعر أن يصبح للمواطن مورد رزق خارج سيطرة النظام لأن ذلك يعنى قدرته على التفكير المستقل وربما المعارضة .
وهذا يتضح من كلام صلاح منتصر الذى رأى أن :
« الأخطر من كل ذلك وهى ظاهرة يجب أن نتوقف أمامها طويلا هو أن الفوائد أو الارباح المرتفعة التى تعطيها للمودعين عندها قد حولت معظم هؤلاء المودعين – دون أن يدروا – إلى موظفين يعملون لصالح هذه الشركات إحساسا من المودعين بأن استمرارهم فى الحصول على الأرباح الكبيرة التى يحصلون عليها – وهذه مطابع بشرية عادية – مرتبطة باستمرار تلك الشركات فى عملها مهما كانت مخالفاتها وتجاوزاتها بل محاولة تسهيل هذه الأعمال بصرف النظر عن مطابقتها أو مخالفتها للقرارات والقوانين [1]

والمقولة حافلة بالخلط فلنحاول تنقيتها أولا .. فهناك خلط بين الأرباح وبين الرشوة ، فحتى فى الإعلانات التى تكالبت الصحافة على الحصول عليها هناك فرق بين الإعلان عن مسحوق غسيل أو شركة تجارية وبين الإعلان عن نصاب أو دجال له أهداف سياسية معينة ، أو الدفاع عن السياسة الأمريكية أو الاحتلال الروسى لأفغان بأجر .. الإعلان الأول تجارى ولاغبار عليه ولايلزم الصحيفة بأى التزام إلا ما نص عليه إذن النشر ووافقت عليه إدارة الجريدة وفى الحدود المتعارف عليها فى تنظيم الإعلانات ، وهو فى الأساس تحكمه المصالح الاقتصادية ومن ثم لا يعنى اتفاق المعلن مع سياسة الجريدة ، ولكنه يعطيها الإعلان رغبة فى الوصول إلى جمهورها وهو لا

(١) شركات توظيف الأموال أمام محكمة الرأي العام – أكتوبر ٢٢ مايو ١٩٨٨

يلزم الجريدة بالدفاع أو الامتناع عن نقد منتجات المعلن .. والدليل هو أن كل إعلانات شركة الريان فى الصحف القومية وبعض جرائد المعارضة لم تمنعها من نشر أقبح حملة ضدها ومن ثم فأية محاولة للزعم بأن هذه الإعلانات أدت أو حتى حاولت رشوة الصحافة هو قول مردود .... وإنما فوجئت هذه الشركات باعلانات ولا أقول مقالات أو تحقيقات تنشر ضدها بانتظام مع مصادرة تامة لأية محاولة من جانبها للرد ودون أن تتاح للكتاب المؤيدين لهذه الشركات أو حتى المحايدين ولا حتى نصف المساحة التى يشغلها أعداء الشركات بدأب ملحوظ وانتشار شبه كامل فى جميع الصحف تقريبا . ولو كان مجتمعنا يتمتع بحرية الصحافة لظهرت صحافة ناطقة باسم الذين ارتبطت مصالحهم بهذه الشركات والذين اختاروا بملء حريتهم هذه الصيغة .
ولكن فى مجتمع يحتكر التعبير حفنة لا تمثل إلا بضعة آلاف من الناصريين والشيوعيين وبقايا التنظيم الطليعى وعناصر ذات ارتباطات واضحة وأخرى غامضة .. ومن ثم لجأت هذه الشركات إلى مواجهة هذه الحملة بالإعلانات التى اتسمت بالهيستيريا والسذاجة معا وتكالبت الصحف على هذه الإعلانات لتغطية بعض العجز فى ميزانياتها ، وللنظام العجيب الذى يعطى رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير نسبة لامبرر لها من حصيلة هذه الإعلانات .. فلما وقعت الواقعة ، جاءت هذه الصحافة وقد شقت قميصها من قبلٍ ودبرٍ معا ، وولولت : ضحكوا علينا وأغرونا وحاولوا هتك شرفنا إن كيدهن عظيم .. وإذا كنا لا نتوقع أية جدية فى التحقيقات التى سمعنا عليها فعلى الأقل لعل القانون يعدل فيلغى نسبة العمولة التى يتقاضاها المشرفون على الجرائد اليومية الكبرى فلا دور لهم فى الموقع الاحتكارى الذى لصحفهم أو المجهود الذى يبذله قسم الإعلانات .. ونحن لا نعارض أن تكون لهذه الشركات صحف مؤيدة ومعارضة بل إن الوضع الطبيعى فى المجتمع الديموقراطى هو أن تملك كل مجموعة وسائل التعبير عن رأيها وتكتيل الرأى العام خلف مصالحها وفى إطار القانون والمنافسة الحرة وتصارع الآراء ، تنتصر مصلحة الأغلبية وتصل هذه الأغلبية إلى الاختيار الحر الواعى لمصلحتها .. ولكن العيب هو أن تفرض أقلية أو مجموعة معينة رأيها على المجتمع من خلال احتكار وسائل الإعلام .

إن الصحف تدار كملكية إقطاعية للمعينين عليها ومن ثم فإن قوى عديدة ومصالح كثيرة تفتقد حرية التعبير بينما يستطيع أى متطاول مغمور أن ينشر مقالا يسب فيه

الدين والجماعات الدينية فى اكبر الصحف لمجرد مزاج المشرف عليها ولا تستطيع أكبر جمعية إسلامية أن تنشر رأيها !.. خميس والبقرى ولويس جريس أتحدى أية جهة أن تشهد لهم بالكفاءة ككتاب أو صحفيين ولكنهم يتحكمون فى دار صحيفة كبرى وإحسان عبد القدس يضطر للكتابة فى الخارج ولايكتب فى مجلة مازالت تحمل اسم أمه ! أنيس منصور فور بلوغه سن الستين تتراجع مقالته لتأتى خلف رئيس مجلس الإدارة الجديد الذى تعلم القراءة فى مقالات أنيس منصور .. عصام رفعت اسم بلا هوية ولا تاريخ ولا يستطيع أحد أن يكتب عنه نصف صفحة يهاجم من يشاء ويخرب كما يشاء فى أقتصاد البلد والذين يديرون أكثر من خمسين شركة لا يستطيعون نشر آرائهم إلا فى صيغة إعلان .. إنها أسوأ صور الاحتكار والاستبداد بحرية التعبير .. ومن هنا يمكن فهم لجوء أصحاب الشركات للإعلان دفاعا عن مصالحهم ووجهة نظرهم وإذا كانت حملتهم قد تميزت بالضخامة أو حتى بالهيسترية ، فلا غرابة ، من ناحية لحجم مصالحهم الكبير ، ومن ناحية لطبيعة الحملة الشرسة ضدهم والتى استخدمت كل الصحافة ولم تترك إثما أو جريمة إلا ونسبتها لهم ، ولا وسيلة لخراب شركاتهم إلا ولجأت إليها .. أما الإعلانات السياسية أو الشخصية فهى المريبة وهى التى تخلق الصحافة الصفراء وهى التى يتعيش منها الصحفى المأجور الذى عادة ما يحاول تغطية موقفه بافتعال معارك يظهر فيها تحرره !

نعود لحديثنا فنقول إن الموظف الذى تخصص له شركة الريان مرتبا أو مكافأة نظير تشهيل أعمالها هو الذى يحرص على إنجاز هذه الأعمال مهما خالفت القانون لأنه مرتش لا يهمه إلا استمرار مورده الحرام بل هو يرجو أن تكون مخالفتها للقانون أكبر وأخطر لكى تزداد رشوته بزيادة المخالفة .. ولكن المستثمر مالك وهو يعتبر ما يتقاضاه حقه المشروع ، وأنه لا يأخذ منحة بل بموجب العقد فإن أمواله قد أعطت لصاحب الشركة نفس المبلغ الذى حصل عليه بموجب عقد المناصفة فى الأرباح فأين المن أو الذلة أو التبعية ؟! وإذا كان هذا المستثمر يتمتع بحد أدنى من العقل والمفهومية فسوف يقاوم أية محاولة من الشركة لمخالفة القانون لانه يخشى أن تضبط وتضيع أمواله ! ! ولكننا فى مجتمع له عقلية خاصة لا أحد يعترف للفرد فيه بأية حقوق ، ومن ثم فالمرتب الذى يتقاضاه الموظف هو صدقة تمن عليه الدولة بها ! وأهم من تلك العقلية الشمولية كما قلنا ، الخوف من استقلال مصدر الدخول وتحرره من تحكم السلطة والخوف أيضا من ارتباط قطاع ضخم من المصريين بمؤسسة

رأسمالية ، ومن ثم تصبح لهم مصلحة فى استمرار المؤسسة ، ويجرى تعديل فى نظرتهم فلا يرون فى النظام الرأسمالى جريمة ، وها هى مؤسسة رأسمالية تعطيهم دخلا يفوق ما ادعته الاشتراكية فى ثلاثين سنة .. إن هذه الكتابات هى إفراز مجتمع يرى فى الدخل الرأسمالى دخلا غير مشروع ومريباً .. ويرفض أى إثراء عن طريق النشاط الحر .. مجتمع شعاره : « جابهم منين ..» حتى أنه لما تبرع مواطن لبناء قصر جمهورى كان الجزاء الذى أخذه هو : « جابهم منين ..» نحن لا نعترض أبدا على أن تقوم الأجهزة الحكومية بمراقبة وتتبع أى ثراء غير واضح المصدر أو ثراء لا تصاحبه ضرائب مدفوعة واضحة ومتناسبة .. بل نطالب ونصر على ذلك ولكن بعد التسليم بإمكانية ومشروعية أن يتحول رجل لا يملك مليما.عربجى حنطور أو سائق نقل أو بياع بطاطا .. كما فى الأساطير ، ولكنه يتمتع بعبقرية مالية أو تجارية ..

إمكانية ومشروعية أن يتحول هذا الشخص إلى ملياردير ما دام عمله مشروعا وحساباته علنية خاضعة لتفتيش الحكومة وأجهزتها .. أما إذا كان تحول مواطن من معدم إلى مليونير محظورا ! أما إذا اتفقنا أنه لا يمكن أن يغتنى إلا الغنى وأنه لا يمكن أن يكون مليونيرا إلا اللص .. وأن من أهم جرائم السادات أنه ظهر فى عهده مائة ألف أو ربع مليون مليونير .. إن كانت هذه هى فلسفة المجتمع فلا مكان لشركات ولا مؤسسات رأسمالية ولا مبادرة فردية وما ادعاء التمييز بين الشريف والمشبوه إلا حيلة لضرب الطايع قبل العاصى .. ولنأخذ مثالا من الصين حيث لايزال الحزب الشيوعى يحكم بكل تراثه وعقده وسيئاته ، وبكل الملايين من العقول المتحجرة التى تحتكر عضويته وتغتصب لنفسها باسم هذه العضوية مستوى أعلى فى المعيشة من بقية الشعب .. وحيث سنوات الإرهاب والرعب مازالت عالقة بأذهان الناس .. ورغم ذلك فإن الإحساس بضرورة بناء الصين وخطورة التخلف وسط عالم يتقدم بسرعة رهيبة ولا مكان فيه للضعفاء أو السخفاء الذين يضيعون فرص الوطن بالسفسطة حول الأيديولوجيات ..

فى هذه الصين الشيوعية سمحوا بالقطاع الخاص فى حدود وقيود ولكنهم سمحوا .. وبالطبع عرفوا أنه لا يمكن أن تسمح بالربح ثم تضطهد الرابحين أو تشنع على النظام لأن بعضهم أصبح مليونيرا ! أو تتبذل بمعايرة هؤلاء المليونيرات الجدد بأنهم بدأوا فقراء مع أن هذه الطفرة هى جوهر لعبة الرأسمالية أو النشاط الخاص ..

وقد بدأت قصص الإثراء فى الصين و حكايات المليونيرات الشيوعيين تأخذ طريقها إلى الصحافة الغربية فنشرت « الواشنطون بوست » تحقيقا عن بعض هؤلاء المليونيرات وكيف يعملون فى خدمة الاقتصاد الوطنى ويلاحظ ضآلة المبالغ التى يجرى الحديث عنها وتواضع الترف ، ولكن الأمور نسبية نظرا للفقر الشديد فى الصين .. كذلك يلاحظ البعض أن المناخ السياسى والحزبى يضبط سلوك هؤلاء المليونيرات ويجعلهم أقل سفها فى الإنفاق وأكثر خيرية فى التبرع للمجتمع .. وفى اعتقادى أن الروح الوطنية المتأججة فى الصينيين هى التفسير الأقرب للواقع لانضابط ونبل المليونيرات الجدد .. وربما استمرار ذكريات الرعب من الدولة أو هذه الأسباب كلها ..

قالت الوشنطن بوست[1] « مليونيرات الصين الجدد نشأوا من العدم حيث لم يكونوا يمتلكون شيئا منذ سنوات . وعددهم صغير نظرا للدور المحدود الذى يسمح به للقطاع الخاص هنا وبعكس أمثالهم فى الغرب فإن هؤلاء المليونيرات فى الصين يتحاشون الظهور المبالغ فيه ويتبرعون للمدارس ويدفعون أجورا طيبة لعمالهم ويتجنبون المباهاة بأموالهم . »

« والتحول من الفقر المدقع إلى مرتبة المليونيرات هو الظاهرة الجديدة فى الصين فخلال عقد الثورة الثقافية كان إتهام أى شخص بالتطلعات الرأسمالية يعنى الزج به فى السجن .. ولكن الإصلاحات الاقتصادية فى السنوات الأخيرة سمحت بنشاط القطاع الخاص وتغاضت عن الفوارق فى الدخول .. وقد كرر قائد الصين أكثر من مرة أنه فى : « مسيرة الرخاء العام للشعب الصينى لا ضير فى أن يسبق البعض إلى الثراء » أى أن يغتنى البعض أولا وأكثر .. . ويجرى تشجيع المؤسسات الخاصة الآن لأنها تقدم المنافسة ولأنها فى الأغلب تدار افضل من القطاع العام حيث عشرون بالمائة من مؤسساته خاسرة (عشرون بالمائة بس .. يابلاش ج) وفى أبريل الماضى عدل المؤتمر الشعبى العام الدستور للاعتراف بالمؤسسات الخاصة فى القطاع الاقتصادى .. وتقدم الحكومة مزايا خاصة للذين يعيدون استثمار أكثر من خمسين بالمائة من أرباحهم .... وقد نقلت وكالة أنباء الصين قصة الفلاح ليوشيجو ٣٤

---

(١) ٢٣ / ٧ / ١٩٨٨

سنة الذى كان منذ سنوات يحاول مواجهة العجز بين دخله ونفقاته ببيع دمه للمستشفيات .. فأصبح الآن من أغنياء الصين (مليون وثلاثمائة ألف دولار ....) وهو يدير شركة نقل خاصة وقد تبرع بسبعين ألف دولار للمدارس والمشروعات العامة الخيرية فى بلدِه . وقالت الوكالة إن ليو تقدم بطلب عضوية الحزب .. أما الجريدة الأمريكية فقالت أنه رغم هذه القصص فلا زال الأغنياء الجدد يعيشون فى خوف من احتمالات تغير السياسة وإنقلاب الأوضاع وعودة الحكومة مرة أخرى لمطاردة الرأسماليين وأن إحدى الوسائل التى يلجأ إليها الأغنياء الجدد لحماية أنفسهم واموالهم هى الإنضمام للحزب الشيوعى (وهذا ما قلناه عن ضرورة الديموقراطية لاستقرار وازدهار الرأسمالية ..)

أما أغنى رجل فى الصين فهو العصامى زانج كوجسى .. وهو عضو بالحزب الشيوعى ويدير مصنعا به ٣١٠٠ عامل .. يصنعون ملابس الرهبان اليابانيين ويقال إن ثروته تقدر بمئات الملايين ... وهناك أكبر منتج للخوذات التى يلبسها ركاب الموتوسيكلات .. وعمره ٣٨ سنة وعلى وشك أن يصبح مليونيرا وقد بدأ نشاطه عام ١٩٨٣ وكان قبل ذلك عاطلا يهوى قيادة الموتوسيكلات فأصبح الآن يدير مصنعا خاصا يعمل فيه ستون موظفا[1] .. وكانت البداية عندما أحضر له صديق خوذة إيطالية فقام بفكها ومعرفة دقائقها وباع موتوسيكله بخمسمائة دولار وأجر غرفتين فى بيت ريفى حيث بدأ يصنع هذه الخوذات .. وقد ظل يعمل ثلاث سنوات بلا انقطاع ولو ليوم واحد وهو يعيش الآن فى منزل من ٨ غرف ثمنه ٤٣ ألف دولار وهو يتحدث عن ثروته ومتعه مثل البورجوازيين كهواية الصيد التى يمارسها وجهازى التكييف والثلاجتين والتليفزيون بل وستريو وسيارة فرنسية ستروين .. « فى بكين التى يصل تعدادها الى ٩ ملايين لا توجد إلا ٢٤٣١ سيارة أجنبية الصنع[2] وهو يتبرع للحضانات وحدائق الأطفال وينتج خوذات خاصة يوزعها مجانا على الأطفال المعوقين .. »

« وتفرض الحكومة ضريبة ٤٠ بالمائة على الدخل المكتسب من القطاع الخاص بينما الضريبة العامة هى ٢٣ بالمائة ..» وتقول الصحيفة إن « الثراء أصبح يمكن صاحبه

---

(١) أو بلغة شيوعى زمان يستغل فائض القيمة من كدح ستين عاملا !

(٢) وهو رقم أقل من عدد سيارات وزارة واحدة عندنا !

من الحصول على بعض المتع التى كانت فى الماضى حكرا على القيادات الشيوعية والتى ما تزال تستأثر بنصيب الأسد من الشقق الفاخرة والرحلات للخارج » وكما قلنا إن المساواة المطلقة ستتحقق فى الجنة وحدها ، أما فى هذه الحياة الدنيا فالمطلوب هو المساواة فى تكافؤ الفرص وتخفيف أعباء الطبقات الفقيرة ورفع مستواها باستمرار وقدر طاقة المجتمع .. وبعد ذلك سيستمر الخلاف بين الاشتراكيين والرأسماليين حول من يحق له فى مجتمع لم يصل ولن يصل إلى مساواة الإشباع التام .. من يحصل على نصيب أكبر فى طيبات الحياة .. البيروقراطى الذى ينظر الاشتراكية أم الرأسمالى الذى ينتج أكثر ؟! ...

يبدو أن الصين قد عرفت الجواب ..

ماذا بعد
تحقيق الهدف!



إذا كان المؤرخ لقيام وتدمير شركـات التوظيف ، سيسهل عليه إثبات عداء قوى بعينها للمشروع من اليوم الأول ، وبصفة مطلقة .. فإن هذا المؤرخ قد تواجهه بعض الحيرة فى تفسير مواقف الحكومة التى تبدو متناقضة ، وستزداد حيرة المؤرخ لو حاول استقراء موقف هذه الحكومة من كتابها وصحافتها ..

فهناك سكوت الحكومة أو بالأحرى ترخيصها لهذه الشركات بالعمل ، والتعامل معها لفترة دامت عدة سنوات ، وتفسير ذلك بفساد الحكومة وتخلفها ممكن بالطبع ، ولكن الذين يتعمقون الأمور ، قد لايرضيهم هذا التفسير ، ومن ثم يمكن القول أن السنين الأولى التى ظهرت فيها هذه الشركات كانت لاتزال تحمل مناخ الانفتاح ومن ثم لم تتح الفرصة لأعداء النشاط الخاص بالهجوم المفتوح الاستفزازى .. فلما اشتد التيار الناصرى وقوى نفوذه فى السلطة والإعلام بعد صفقة الوفاق بين أمريكا وروسيا ، كما أشرنا بدأ التحرش بهذه الشركات ، بعد جولة ناجحة مع عدد من رموز الانفتاح ، استخدمت فيها كل الاتهامات أو الخطايا والأخطاء لتشوية الرأسمالية والرأسماليين (قضايا السادات وعبد الحى والمرأة الفولاذية .. الخ) ..

ويمكن القول أيضا أن القوى العالمية ، وبالذات أمريكا ، لم تشأ ضرب شركات التوظيف من البداية ، فهم يفضلون ترك الظاهرة الغريبة ، حتى تكشف عن أبعادها وجذورها ، وحتى يتم إعداد المصل المضاد لها لكى يكون القضاء عليها مبرماً ولعدة سنوات أو حتى أجيال مقبلة .. ولاشك أن ظهور الرأسمالية المصرية المفاجىء وبهذا الزخم والدعم الشعبى الكاسح شكل تحدياً خطيراً للاستعماريين استوجب دراسته لاستيعاب دروسه ، وتحديد أعماقه وأبعاده ، مما أستلزم صبر الحكومة عليه .. وفى الوقت نفسه تحريض اليسار الأمريكى عليه ، بهدف تطويقه وإرباكه ، واستمر تصعيد المواجهة ، حتى تم الاتفاق بين الكبار فاشتد سعير الحملة ووصلت ذروتها بإجبار السعد والريان على فك الاندماج وإلغاء المسابقة وسجن مدير الريان فى ١٥ مايو ١٩٨٨ .. فى عيد ميلاد إسرائيل الأربعين ! ..

ولكن كما أشرنا ، كان هدف الحكومة هو تحريض « المودعين » على هدم هذه الشركات دون تدخل واضح من جانب الدولة يحملها مسئولية ما سيترتب على هذا الانهيار .. إلا أن انفعال اليسار الأمريكى فى الصحافة المصرية مع الطائفيين وغيرهم ، والفرحة أو الوحشية التى هاجموا بها هذه الشركات وأصحابها ، حرقت خطة الحكومة .. وكشفت الهدف الحقيقى ، وهو « إبادة » الشركات ، لاتنظيمها ولا حمايتها ولا مراقبتها .. الخ .. وكانت خطة الحكومة – فى البداية – هى كما قلنا « إفلاس » الشركات مع التظاهر بأنها لاتعارض فكرة الشركات ، ولاتعارض نشاطها ، وإنما تهدف لحماية حقوق « المودعين » وما حدث أو يحدث بعد ذلك فليس من مسئولياتها وبذلك تضرب عصفورين بحجر .. تقضى على الشركات وتعفى نفسها فى نفس الوقت من مسؤلية رد أو ضمان أموال هؤلاء « المودعين » .. ولذلك تقدمت « بقانون » شأن الحكومات المتحضرة فلما كشفت عداوة الصحافة وفجور كتابها العبة ، حاولت الحكومة تغطية أثارها بإظهار التراجع و الرغبة فى تنظيم الشركات .. لا إفلاسها .. وسادت فترة عجيبة من التناقضات فى التصريحات .. نقدم بعض نماذجها لمؤرخى النكسة الاقتصادية :

نقل جلال السيد المحرر البرلمانى جلسة الموافقة على قانون الشركات تحت عنوان : « لأصحاب الشركات والمودعين اطمئنوا ..» قال : « هناك اتفاق واضح من مختلف الاتجاهات داخل المجلس على ضرورة عدم الإضرار بهذه الشركات وحماية حقوق المودعين وقد أكد على ذلك ممثلو الهيئات البرلمانية للحزب الوطنى والوفد والعمل ورئيس اللجنة التشريعية . وقال المحرر البرلمانى إنه وضح من سير المناقشات أن مختلف الإتجاهات داخل المجلس (متفقة) على ضرورة إصدار قانون ينظم شركات تلقى الأموال وعدم الإضرار بالشركات وحماية حقوق المودعين[1] » وجاء رئيس الوزراء وبراءة « أهل الله » فى عينيه يقول : لامصلحة للحكومة فى تعثر شركات الأموال أو أن تتعرض لأية مشاكل ، وأن القانون لم يمنع شركات تلقى الأموال من ممارسة عملها .. وأن القانون الجديد يهدف إلى تنظيم هذه الشركات مع استمراريتهاوأكد رئيس الوزراء أن الحكومة لا تهدف مطلقا إلى أن تقوم أى شركة بتصفية أعمالها فليس فى ذلك مصلحة لأى طرف .. وقال إن القلق لدى المودعين

---

(١) الأخبار ٨ / ٦ / ١٩٨٨

تولد عن نشر الإعلانات الزائدة عن الحد وردود الفعل التى ليس لها أى مبرر من جانب بعض هذه الشركات ونصح الشركات التي تنشر إعلانات يومية فى الجرائد بتهدئة الموقف .. وأوضح الدكتور عاطف صدق أن القانون يضمن حقوق المودعين وقال إن بعض هذه الشركات لم تتعثر وإنما تسير فى عملها بانضباط بل إن معظم الشركات يسير على هذا النهج [1]»

وسوف نرى أن ما نفذته الحكومة هو عكس ذلك بالضبط ، وما يكتب ويقال الآن وقد تمت الجريمة هو عكس ذلك حرفيا .. فالصحافة تكتب الآن ضد كل الشركات ولا تستثنى أحداً ، والصحافة والحكومة تجمعان على أن الظاهرة من أساسها كانت جريمة تمت – بحمد الله – تصفيتها .. ومع ذلك لابأس من مناقشة تناقض تصريح رئيس الوزراء مع ما كان يردده أعوانة وموظفوه حتى فى ذلك الوقت المبكر .. رئيس الوزراء يقول « معظم » الشركات تسير على النهج .. « وفج النور » يقول : « جميع شركات توظيف الأموال الحالية مخالفة للقانون »[2] ما بين « معظم » و « جميع » ضاع السؤال : من الذى يحكم مصر ؟

وكيف يقول رئيس الوزراء إن الهيستيريا التى إجتاحت الشركات والمودعين ، ردود فعل لا مبرر لها .. وصحافة جبهة الصمود والتصدى تنشر أن القانون سيعاقب من يتلقى أو يودع أموالا .. وأن المحاكات قائمة على قدم وساق ؟! ألا تقرأ ما يكتبه المناضلون : « انتهت نيابة الشئون المالية من التحقيق مع عدد كبير من أصحاب شركات توظيف الأموال الذين سبق للنائب العام أن وضعهم على قوائم الممنوعين من السفر .. » وقال فج النور : « أى شركة تقوم بعد القانون بتجميع مدخرات ستواجه بحزم شديد »

ردود فعل لا مبرر لها ؟ !

أقرأ : « إحالة ثلاثة من أصحاب هذه الشركات وهى شركة الرضا وشركة ملاكو انترناشونال وشركة بدر إلى المحاكمة الجنائية بتهمة مخالفة القانون رقم ٩٧ لسنة

---

(١) الاهرام ٥ / ٧ / ٨٨

(٢) آخر ساعة ١٨ / ٥ / ١٩٨٨

١٩٧٦ بقبول ودائع من المواطنين بالنقد الأجنبى والمحلى .. » وأنه تم تحديد جلسة عاجلة أمام محكمة الجيزة للجرائم الاقتصادية والمالية لمحاكمة محمود طاحون صاحب شركة بدر بتهمة تلقى أموال بالعملات الأجنبية والمحلية وتوزيع أرباح وقيامه بتوجيه دعوة إلى الجمهور للمشاركة فى شركاتهم .. الخ

وبما إنك ياسيادة الرئيس تعرف أن الأصل فى هذه الشركات هو قبول أموال بالنقد الأجنبي والمحلى وتوزيع أرباح الخ فمعنى الذى تنشره المصور أنهم جميعا رايحين محكمة الجنايات ومن الصعب جدا تهدئة الجو بعد تعريف المودعين أن أموالهم فى يد متهمين يساقون إلى محكمة الجنايات بل وأن القانون قد يمتد إلى رقبة المودع أيضا هل هى الإعلانات التى تثير الذعر أم المقالات على عدة صفحات فى كبرى المجلات المصرية وتحت عنوان : « مستقبل شركات توظيف الأموال » .. تتنبأ فيه بأنه بعد انتهاء التحقيقات وفحص المستندات التى ضبطت لدى أصحاب شركة الريان فسوف يشمل قرار الإحالة كلا من فتحى ومحمد وأحمد توفيق عبد الفتاح .. ! هل تكتب قرارات الإحالة فى مجلة المصور وفى مكتب تروتر ؟ !

كذب المنجمون ولو صدقوا. أفلت فتحى من قرار اتهام ماجد تروتر وانتقل إلى رحمة ربه !

وكما كانت الحكومة كاذبة ، كانت الصحافة منافقة ، وإن تفاوتت فى تراجعها ، بعضها استدار – فى تلك المرحلة – مائة وثمانين درجة .. وهم جماعة « صوت سيده » وخلينا نأكل عيش .. وبلد تعبد العجل حش واديله .. أما « العقائديون » فرغم اضطرابهم لوهلة ، إلا أنهم أصروا على موقفهم وإن حاولوا ستر عداوتهم .. وإليك نماذج من الفريقين للتاريخ :

فى مقال لصلاح منتصر الأهرام ٧ اغسطس ١٩٨٨ نقل عن رئيس الوزراء قوله إنه « يسعد الحكومة أن تعلن شركة السعد أنها ستوفق أوضاعها طبقا للقانون الجديد لشركات تلقى الأموال وأنه يتمنى أن توفق جميع الشركات الأخرى أوضاعها وأن يتفضل المسئولون فيها بالعمل وقال رئيس الوزراء إننا لا نشكك فى هذه الشركات على الإطلاق وقد تم من قبل عام ١٩٥٠ تنظيم أعمال البنوك وشركات التأمين ... الخ » وعلق الأستاذ صلاح منتصر وبحروف سوداء للرد على المشككين

والمتهمين !! فقال : « وهذه لهجة من رئيس الوزراء يحس الاف المودعين فى هذه شركات التوظيف (هكذا) بالارتياح الشديد وهم يسمعونها ذلك أن الفترة الماضية شهدت نوعا من الصراع بالكلمات بدا فيه أصحاب شركات توظيف الأموال أمام بعض المسئولين عن القانون الجديد وكأنهم تجار مخدرات مطلوب القبض عليهم أو أنهم يمارسون عملا سريا غير مشروع وجاء القانون ليقطع رقابهم » أعوذ بالله؟!
هو مين اللى قال فى الأهرام[1] « كانت شركات توظيف الأموال بارعة فى لعبة تدوير الطاقية فمن الإيداعات الجديدة كانت تقوم بدفع أرباح الإيداعات القديمة وهكذا .. وكان هناك يوما مؤكدا سيتم فيه توقف الودائع الجديدة وكشف اللعبة ومع ذلك فإن هذه الشركات كانت ملتزمة بسداد أرباح أو سلفيات لأصحاب المال كما أنه كانت لها أصول وإن كانت لا تتناسب فى الكثير منها مع حجم ما تم إيداعه فيها من أموال وفى النهاية جاء قانون جديد يحمى أموال المودعين وستكشف الأيام القادمة إلى أى حد سوف يحقق هذة الحماية [2] »

ومين اللى قال « إن القانون الجديد سيعاقب المودع ومن يقبل الإيداع فى شركات توظيف الأموال » إذا لم يكن هذا هو الإلغاء والتجريم فماذا يكون ؟!

أما أهرام الناصريين الاقتصادية فنقلت تصريحا لرئيس الوزراء يقول فيه :
« لا أنا ولا أى شخص فى الحكومة ضد شركات توظيف الأموال كشركات توظيف أموال ولكن إذا كان لنا موقف من شركات توظيف الأموال فهو أننا نريد لها الانضباط كما نريد منها أن تؤمن أصحاب الودائع والأموال » وعاد فى موضع آخر من الحديث فقال : « أؤكد مرة أخرى أننا لسنا ضدها كشركات توظيف أموال.[3] »

وهذا بالطبع مخالف مائة فى المائة لما تنشره الصحف بل لنفس العدد من مجلة الاقتصادى التى تنشر هذا الكلام هذا العدد الذى يغنى عنوانه عن التعليق فهو :شركات « تهليب » الأموال !!

---

(١) الاهرام ٧ أغسطس ١٩٨٨

(٢) صلاح منتصر : ١٩ / ٧ / ٨٨

(٣) آخر فتوى واحد مسئول خرج علينا بقوله : من الذى يتحدث عن شركات توظيف الأموال ؟! هذه قائمة وتعمل بنجاح .. نحن نتحدث عن شركات تلقي الأموال وليس توظيف الاموال ..
احنا بنلعب في الحارة .. ترجع تقول ماقلتش

فلا يمكن أن يكون هذا العنوان من مصدر لا يعارض شركات توظيف الأموال من ناحية كونها شركات توظيف الأموال .. على الأقل هذه الصحف لا تعبر عن رأى رئيس الوزراء أو أنه يخفى حقيقة موقفه الذى تعكسه الصحف التى تدار من قبل حكومته !!

النقطة الثانية أنه اعترف بأن تدخل الحكومة هو من أجل تأمين أصحاب الودائع ومن ثم لا يفيده أن يتنصل بعد ذلك بقوله فى نفس الحديث : « حقيقة ليست هناك مسئولية على الحكومة تجاه المودعين لأن الحكومة حذرت المودعين وطلبت من الجميع أن يأخذ حذره ولكن هناك على الأقل مسئولية أدبية للحكومة » وهذا القول كان يمكن أن يكون مقبولا على علاته ومع تحفظات كثيرة .. إذا كانت الدولة لم تتسبب مباشرة فى إفلاس شركات قائمة وناجحة لم يتقدم مواطن واحد بشكوى ضدها بتهمة الامتناع عن دفع الأرباح أو الامتناع عن رد أمواله إليه وهو ما لم يحدث باتفاق الجميع بالنسبة لشركات الريان والسعد والهدى على الأقل رغم كل الجهود التى بذلتها صحافة الحكومة لترويع هؤلاء المودعين وخلق موجة هيستيرية تضع الشركات فى موقف العجز عن توفير السيولة المطلوبة ومن ثم يكون للدولة المبرر للتدخل دون حمل مسئولية إزاء المودعين . ونكرر أنه إذا كان قد حدث اندفاع فى ربع الساعة الأخير : فليس بسبب يتعلق بإدارة الشركات أو أوضاعها المالية . وإنما عندما تأكد للناس إصرار الحكومة على ضربها ، والحديث عن المواجهة .. الخ والناس تعرف أنه لا أحد يغلب الحكومة .. فى بلادنا طبعا
لو أن الحكومة امتنعت عن التحرش بالشركات ، ولو أن صحف الحكومة تعففت عن استخدام تعبير المودعين والمدخرين واعترفت أنهم مستثمرون قبلوا عن طيب خاطر و باقتناع شخصى واختيار حر مخاطرة المشاركة مقابل العائد الكبير بمقاييس السوق .. عندها كان يمكن فعلا القول بأن الحكومة غير مسئولة عن رد تحويشة العمر وإن بقيت المسئولية التى يتحدث عنها رئيس الوزراء مسئولية كل حكومة فى تأمين رعاياها .. ولكن الذى حدث أن جهود الحكومة وصحافتها فشلت فى تفليس الشركات دون تدخل مباشر من جانب السلطة فكانت مذبحة مايو ٨٨ أو الحركة التخريبية وتدخلت الحكومة علنا باسم حماية المودعين ومن ثم فهى تحمل المسئولية المالية كاملة إلى آخر مليم .. يضاعف من مسئوليتها ما اعترف به رئيس الوزراء عن علم الحكومة بالآتى :

١ - أن أموال هذه الشركات معظمها مودع بأسماء أصحابها وليس بالاسم المعنوى للشركة ومعظم أصولها فى الخارج ..

قال أو تساءل . فماذا لو حدثت مشكلة لأى شركة من هذه الشركات كما حدث فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٦ »

ورئيس الوزراء يعلم أن حملة خريف ٨٦ لم تنجح فى تقويض الشركات التى ثبت وقتها أن لديها من السيولة ماكان كافيا لسد طلبات الذين ارتاعوا ، ومن ثم عادت الثقة فورا وانطلقت الشركات بنجاح أكبر . وكان من عوامل إفشال حملة تخريب ١٩٨٦ التصدى الحازم لها وبوضوح من قبل كاتب صحيفة الوفد وأيضا أن الحكومة لم تتدخل بشكل مباشر بل تراجعت سريعا وأقالت محافظ البنك المركزى الذى كان قد استخدم من قبل بعض الصحفيين لإطلاق تصريحات تخريبية .. ومن ثم لو كانت الحكومة جادة فعلا فى حماية أموال المواطنين حريصة فعلا على انضباط هذه الشركات لكانت أولا قد حرصت على تجنب أى فعل يؤدى إلى تكرار ماأوشك أن يحدث فى عام ١٩٨٦ .. وذلك بإقصاء الأقلام التى دبرت حملة ٨٦ وأرادت كما وصفتها مقالة الوفد الشهيرة : « خراب البلد » .. نعم كان لابد من إقصاء هذه الأقلام من الصحف والمجلات التى تنطق باسم الحكومة لكى لايفسر الناس حملاتها على أنها تعبر عن موقف الحكومة وهؤلاء كما قلنا لا أهمية لكلامهم إلا بهذه الصفة التى يكتسبها هذا الكلام من عملهم فى صحف مملوكة وخاضعة لسيطرة الحكومة أو على الأقل هذه قناعة الناس .. ولكن الذى حدث أنهم بقوا فى مواقعهم واستمروا فى حملاتهم واستمر خنق أى صوت معارض لهم وحرمان الشركات والمليون منتفع منها من حقهم فى التعبير عن رأيهم وقالوا عنهم إنهم أقلية وأصبح عصام رفعت ومحمود التهامى وماجد عطية ولويس جريس وفيليب جلاب وموسى صبرى وسعيد سنبل هم الأغلبية !!

كانت الحكومة تعلم أن معظم أموال هذه الشركات بالخارج أى لاسلطان للحكومة عليها .. وأن معظم أموالها فى الداخل مودعة بالأسماء الشخصية لأصحابها ومن ثم فخسارة المودعين محققة إذا ما سقطت هذه الشركات بفقدان ثقة المساهمين أو أسقطت فى صدام مع الحكومة .. ومن ثم كان من واجب أية حكومة تشعر بذرة من المسئولية إزاء رعاياها أن تبذل المستحيل لمنع هذا الصدام .. منع إنهيار هذه الشركات أو زعزعة الثقة فيها حتى تعود أو تستعيد هذه الأموال من الخارج .. ونحن لا ندرى كيف خرجت ولا نناقش جدوى القوانين التى تسمح بذلك تحت

مبرر تشجيع الاستثمار .. ليكن ولكن فى مثل هذه الحالة وقد استشعرت الحكومة الخطر على ضوء معلوماتها الخاصة ووسائلها المشروعة فهى الدولة وهى الحامية للأمن القومى بما فيه الأمن الاقتصادى ومن حقها أن تتحرى وأن تحتاط .. كان الواجب عليها أن تتخذ كل الإجراءات لكى تقنع أو ترغم هذه الشركات على استرداد الجانب الأكبر من هذه الأموال وأن تضع ما شاءت من نظم لتأمين هذه الأموال ولكن رئيس وزراء مصر يشكو الشركات لطوب الصحافة لأنها لا تحتفظ بعقارات ولا أحتياطى مثل البنوك وشركات التأمين .. ومن الذى منعك من إصدار قانون بذلك .. وأنت تحكم بقانون الطوارىء ؟ أنت الذى صدقت بالسجن سنتين فى مخالفة فول مدمس كنت عاجزا عن فرض قانون يلزم هذه الشركات بالاحتفاظ باحتياط أو نسبة معينة لايجوز خروجها .. لم تفعل وتعجلت خرابها بالتصديق على حكم بالحبس الأمر الذى فسره الناس وبحق أنه قرار باعدام هذه الشركات .. وتركت المسئولين فى القطاع الاقتصادى يدعمون حملات صحف الحكومة بتصريحات عن إفلاس هذه الشركات وتحريض المواطنين على سحب أموالهم وأنت تعلم علم اليقين أن هذا يعنى كارثة محققة واقرأ بعض ما كان ينشر فى نشرات الحكومة المسماة بالصحف القومية والأخرى التى رخصها السادات .. ألم تنتقد صحيفة « التقمم » عناصر الرجعية فى الحكومة الذين يدعون للتهدئة مع الشركات »[1] هم يريدونها حربا شعواء بلا هدنة حتى يحرق الاقتصاد المصرى فى احتفالات تتويج خالد عبد الناصر زعيما لخالد محى الدين !

فهل كنت تتوقع من أصحاب الشركات إلا تهريب أكبر قدر ممكن من الأموال وإخفاء كل ما يمكن إخفاؤه قبل قدوم العسس ؟ ![2]

---

(١) ٢٥ / ٥ / ١٩٨٨

(٢) الغريب أن الصحافة إياها أثارت الذعر باتهام هذه الشركات أنها لاتحتفظ بسيولة كافية لرد أموال المودعين ، فلما تبين العكس وأن السيولة أكبر مما يلزمها القانون أو ما اعتادت أن تحتفظ به البنوك هاجموها لأن ذلك جريمة اقتصادية حسب مفاهيم النظرية الرأسمالية ،

واحترت فيكى يابخره أبوسك منين !

وقد اقترح الأستاذ أحمد كشك (ماجستير اقتصاد من جامعة واشنطن)أن تلزم الحكومة هذه الشركات بشراء سندات حكومية بنسبة من الإيداعات ، فيشكل ذلك احتياطيا ممتازا ويساهم فى تغطية نفقات الدولة ويخفف التضخم ..

٢ – يقول رئيس الحكومة إنه لن يعامل هذه الشركات كبنوك ولكنه : « سينشأ تنظيم فى شكل صندوق تكافل بين هذه الشركات يوضع فيه مثلا نسبة ٥ أو ١٠ ٪ من الأموال المجمعة لديها بحيث أنه لو اهتزت إحدى هذه الشركات يقوم هذا الصندوق بمواجهة الموقف »

عين العقل يادولة الرئيس .. ومن يصدقك أو يصدق إعلامك إذا قال إن الشركات عارضت ذلك .. ألا يدعم هذا ثقة الناس بها ويمكنها من جمع أموال أكثر .. هل حدث أن طلبتم منها ذلك وامتنعت .. أليس اتحاد الريان والسعد كان محاولة بشهادة الأعداء لخلق هذا النوع من التكافل ولكن موظفيك فى سوق المال وسوق الصحافة اعتبروه مؤامرة سياسية لتحدى الحكومة واعتبروا ما زعموه عن تدخل الريان لإنقاذ السعد وحماية أموال الناس مؤامرة سياسية واستعراض عضلات ومحاولة لمواجهة الحكومة من مركز قوة فكشفوا بذلك علمهم بأن الحركة التخريبية التى تدبرها الحكومة تعتمد على انهيار الشركات وليس تكافلها ..

وها قد مرت الشهور ، ولم ينشأ هذا الصندوق ، وتبين الناس أنه لم يكن أبداً فى نية الحكومة الإبقاء على هذه الشركات وها هو رئيس الجمهورية يحدد خطة الحكومة فى إنهاء الشركات ورد أموال « المودعين » .. فلماذا الخداع يادكتور؟!..

رئيس حكومة أمن الدولة طوارىء يقول : « أنا أقولها بصراحة إن ترك هذه الشركات بدون تنظيم أمر فى منتهى الخطورة »

ومن غير ما تحلف .

من قال أو من ذا الذى يريد أن يترك التعامل فى المليارات من أموال ومدخرات ملايين المصريين بدون تنظيم .. إلا مصمم ومدبر لمنع هذا اللون من الشركات .. من منعك من المصارحة ؟ من منعك من التنظيم ؟ وأنت الذى لم تأخذك فى الحق لومة لائم ولا خراب شركة تسيطر على سبعة أو اثنى عشر مليارا لاندرى جنيها مصطهدا أم دولارا مفتريا .. لم تهتم ونفذت القانون وحبست مستورد الفول ! ولم تضعف أمام المرض بل فرضت الحراسة العسكرية على مريض بالمستشفى استورد شعيرا بدون الاعتماد المستندى خوفا من أن يهرب المريض ويضيع حق الوطن فى

معاقبته على مخالفة إجراءات الاستيراد ! تريدنا أن نصدق أنك خفت من تنظيم وضع بالغ الخطورة وتركته حتى وقع المحظور وضاع حق الوطن والمواطنين فى هذه المليارات وأنقذت الاعتماد المستندى ؟ ! .. إذن أنت لم تقم بمسئوليتك التى حملها لك النظام بتعيينك رئيسا للحكومة .. لقد ألحت الشركات فى طلب التنظيم والقانون وإليك بعض تصريحاتها من سنوات ، وشكت الهجر والجفا من موظفيك الذين يجتمعون يوميا بماجد تروتر ومندولى لويس جريس وموسى صبرى ويتساءل أحدهم فى برود يصل الى حد التنطع .. ولماذا ألتقى [1] بممثلى المليون مصرى ، من يشكل وضعهم باعتراف رئيس الوزراء أمرا بالغ الخطورة .. لا يا دولة الرئيس نحن لانصدقك ولا نعذرك وقد تركت صحافة الحكومة تتهمهم حتى بالتآمر السياسى ! !

وإقرأ تحليل مجلة السلطة لخطوة الاندماج : « بل أكاد أقول إن هناك جهة واحدة هى التى ساندت وشجعت نشاط كل من شركتى السعد والريان[2] » وترك معرفة هذه الجهة السرية لحداقة القارىء وحسبه إثارة الريبة والذعر .. من تلك الجهة المجهولة واستمر يهاجم الاندماج الذى هو « محاولة للالتفاف حول التشريع الجديد المزمع إصداره » بل إن النشره الصادرة عن أكبر مؤسسة صحافية حكومية تتهم الحكومة بالتآمر مع الشركات تقول المجلة : « القانون الذى تعثر طويلا وكأن هذا التعطيل مقصود لإعطاء هذه الشركات الفرصة القانونية للمناورة وافراغ التشريع من مضمونه لدى صدوره وبالتالى فإن اندماج الشركتين يحقق هذا الهدف من خلال تكوين نوع من الكارتل المالى فى السوق المصرية يكون وراءه جماعات مصالح واسعة من المودعين وقطاع الأعمال الرسمى الذى يتعامل مع هذه الشركات ويقوى قبضة الشركة الجديدة على احتكار أسواق بعينها .. الخ[3] » الحق أننى أميل لتصديق صحافتك فحكومتك فعلا عطلت وماطلت فى إصدار القانون وأنت تدعو إلى صندوق تكافل يضم كل الشركات وحماة الديار يخافون ويحذرون من عودة سيطرة رأس المال

---

(١) لما سأل محرر الاخبار سى فج النور : لماذا ترفض استقبال أصحاب الشركات رد : ولماذا اللقاء ؟ ! رئيس هيئة سوق المال لا يجد سببا للقاء مع ٨ مليار جنيه و١٣ مليار دولار كما يقولون وممثلي مليون مواطن .. وهو الذى يهرع لمقابلة نصاب لبناني يفتح بنكا ويلطش قرشين من البنوك والأصل في أي نظام صالح للبقاء أن يكون رئيس هيئة المال في خدمة المال والممولين .. أما في النظم المنهارة والبيروقراطية التي تأكل بلاش فإن البيروقراطي يرفض مقابلتهم ..

(٢) الاهرام الاقتصادى

(٣) . اقتصادى ٩ / ٥ / ٨٨

باندماج شركتين فقط وأنت تريد تجميع كل الشركات وحمايتها ؟ ! إن الأقرب للتصديق هو اتهام صحافتك لحكومتك بالتآمر .. ومن ناحيتنا فنحن على يقين من تآمر قطاع واسع فى السلطة ولكن ليس مع الشركات بل ضد الشركات [1]

وقالت المجلة عن الاندماج : « وبالتالى فإن هذه الحركة يمكن النظر إليها على أنها حركة سياسية مالية لتقوية ساعد الشركتين فى وجه المخاطر السياسية والمالية التى تواجههما فى الفترة القادمة[2] .. جبهة الصمود والتصدى كانت تعرف أن هناك مخاطر سياسية قادمة والمخاطر السياسية لاتأتى إلا من الحكومة ومن ثم الزعم بأن تدخل الحكومة الذى ذبح هذه الشركات كان عفويا واضطرت اليه بعد الخلاف العائلى وبلاغ الزوجة قول غير قابل للتصديق .. والجماعة كانت تعرف أن الاندماج هو لمواجهة المخاطر المالية ولذلك حاربوه مع يقينهم أن أول ضحايا هذه المخاطر هم « المودعين » وأن سعى الشركتين لمواجهة هذه المخاطر إنما يهدف ويحقق تقليل آثارها على هؤلاء « المودعين » الذين يتباكون اليوم عليهم ..

ونحن كما قلنا لانتوقف كثيرا عند التناقض فى كتابات هؤلاء فنحن نعرف وهم يعرفون أنه ليس حوارا بل حدف طوب ومن يحدف بالطوب لاينتقى بل يقذف بما يصل إلى يده ولذلك لاندهش أنه بعد ما عدد أهداف المؤامرة السياسية والمالية الكبرى خلف خطة الاندماج عاد فوصفها بأنها « لم تكن خطة مدروسة بما فيه الكفاية »

ويتهمهم أستاذ الاقتصاد المستكتب فى صحيفة الدولة بأنهم : « يحاولون التأثير على المجتمع المدنى على اعتبار أنهم سيقومون بما تعجز عنه الدولة مثل توفير فرص العمل وهذا أسلوب مخطط للتأثير على الرأى العام وتقديم أنفسهم باعتبارهم المنقذين للمجتمع المصرى متجاوزين الدولة والخطة وقطاع الأعمال الرسمى » (هو ده الاسم الحركى الجديد للقطاع العام ؟ ؟

---

(1) قالت مجلة أكتوبر أن فى الحكم تيارين الحمائم أو المعتدلون يرون الاكتفاء بتحجيم الشركات واعادتها إلى الصف المنضبط وتيار راديكالى صقور لا يرضيهم اقل من القضاء على « وباء » شركات التوظيف !

(٢) محمود عبد الفضيل الأهرام الاقتصادى ٩ / ٥ / ٨٨

نحن أمام كادرات تكونت عقليتهم السياسية فى ظل الفكر الشيوعى المتهرىء الذى كان رائجا فى مصر الناصرية .. شخصيات تكونت مصالحها وارتباطاتها وبنت مستقبلها على التجربة الناصرية ومن ثم فليس لديها ما تقدمه الا اجترار أو علك - كما يقول الشوام - الشعارات والمخاوف التى عاشها وروجها هذا النظام وأهمها التحذير من قيام قطاع مدنى ... الرعب من ظهور اقتصاد حر ينافس أو يزاحم أو يواجه سيطرة الدولة - أو الشعب فى لغتهم - على الحياة فى مصر سياسيا وفكريا وقبل ذلك اقتصاديا .. كل ما ينقص هؤلاء هو أن يتحلوا بقدر ولو قليل من الصدق ليعلنوا صراحة أنهم ضد الرأسمالية فى كافة أشكالها وأن السلوك المفترض من الشعب هو تسليم مدخراته للدولة لتنفقها بمعرفتها والسلوك المفترض من الدولة ألا تسمح بأى نمو رأسمالى أو اقتصاد منفصل عن القطاع الرسمى .

وهذا ماتريد المجلة الاقتصادية للدولة ، قوله ضمن حملة التشهير بالرأسمالية المصرية فقد نشرت ما أسمته : « أحدث دراسة لمنظمة عالمية عن أموال العرب فى الخارج تكشف : المصريون يحتلون المقدمة كأفراد »[1] ثم ماذا ؟ ! نعم المصريون بالخارج حققوا ثروة هائلة .. ومصر هى أفقر الدول العربية وأحوجها إلى كل مليم .. فما تفسير هذا التناقض .. ؟ تفسيراته عند سماسرة الفقر الناصرى أن المصريين بالخارج لصوص نهبوا وسرقوا مال العالم الغافل عندما افلتوا من رقابة الاشتراكيين والتنظيم الطليعى [illegible]

[illegible] وليس مصادفة أنه ليس قبل علو المجارى على جثة المكحوت حتى احتل طبيب مصرى مركز أشهر جراح قلب فى العالم .. وأنقذ شاب مصرى صناعة الدواء فى السويد[2] واشترى مصرى أكبر وأشهر مؤسسة تجارية فى بريطانيا .. ولكن المصريين ليسوا لصوصا والنهب والتهليب أصعب فى الخارج ألف مرة حيث القانون والصحافة الحرة والمنافسة القاتلة .. هم اغتنوا بجهودهم وعبقريتهم .. عظيم ..

---

(١) ا . اقتصادى ٩ / ٥ / ٨٨

(٢) جاء فى الصحف عن « رفعت السعيد » ومعذرة لتشابه الأسماء فالذى نتحدث عنه مصرى شريف سجل سبعة اختراعات علمية فى الدواء والكيمياء وأشترى شركة فرمنتا السويدية للدواء وأشرك العمال فيها كمساهين فارتفعت أسهمها خلال عام أكثر من عشرين ضعفا . اشترى شركات فى إيطاليا وأمريكا ووقع عقدا لبناء مصنع أدوية فى القاهرة وكان أول أجنبى يفوز بلقب رجل العام .

سيقول المنافقون من الأعراب لماذا لايساهم المصريون الأغنياء بالخارج فى تنمية وطنهم ..

الأغنياء المصريون بالخارج إما ورثة الذين أممت أموال عائلاتهم وعوملت هذه العائلات بوحشية وانحطاط خلقى ومازال ضباط ووزراء ناصر يسكنون فى بيوت آبائهم ووجـد مصاغ أمهاتهم على صدور زوجات العسس الذين صادروها باسم الشعب .. وإما من الذين لم يجدوا فرصتهم فى مجتمع الوساطة والرجل اللى مناسب فى مكان المكاسب ، فهربوا أو خرجوا وحققوا أعجوبة السمكة التى فاتت الميه كما كان يغنى سيد درويش .. ودفعوا الثمن غاليا من حياتهم الشخصية والعائلية .. ثم يريد كتاب الناصرية تنابلة القطاع العام مرتزقة صحافة الحكومة أن يأتى هؤلاء بأموالهم أو عرق الدم لكى تستولى عليه الدولة المثقوبة القاع أو بمعنى آخر يريدون من الأغنياء المصريين أن يتبرعوا بأموالهم لبناء الاشتراكية ..

عجبى ..

لقد جاء عدد كبير من هؤلاء المصريين وكلهم على أستعداد وشوق لإحضار أموالهم وإنفاقها أو استثمارها فى مصر ففوجئوا بوحوش البيروقراطية المنتشرة تريد مقاسمتهم كأنهم لصوص أو تجار مخدرات أو متكسبون من التراخيص والسوق السوداء وفوجئوا بصحافة يسيطر عليها صبية الستينيات التى اقترحت واحدة منهم أو منهن أيام صلاح نصر قصر الكتابة على جيل الثورة الذين ولدوا بعد سنة كذا .. وجدوا صحافة مازالت تعتبر الغنى جريمة يجب أن يعاقب مرتكبها ! صحافة تصرخ بأن السادات استحق القتل لأنه سمح بظهور مائة ألف مليونير .. واليوم قرأت خبر ثلاثة شبان أمريكيين اشتروا فى شهر ابريل عندما انهارت البورصة شركة بستة ملايين دولار حصلوا عليها كلها بقروض من البنوك وانتظروا حتى تغير السوق وباعوها بعد ثلاثة شهور بخمسمائة مليون دولار .. لا جديد وإنما استلفت نظرى قول أحدهم هذه هى حلاوة الرأسمالية الأمريكية .. الأمل فى أن تصبح مليونيراً بضربة ذكاء .. ! ! وعندنا يحذر أستاذ اقتصاد من محاولة بعض المصريين القيام بما تعجز الحكومة عنه مثل تشغيل العاطلين ! ! وبذلك تحرز قبولا عند الرب والشعب وتكسر قلب الحكومة ! !

إذا كنتم تؤمنون حقا بالاشتراكية فلا تتسولوها من الرأسماليين ، بل شدوا الحزام على شهواتكم وأطماعكم حتى تستطيع ضمائركم أن تتنفس .. الشيوعيون الصينيون لأنهم أشراف وطنيون سمحوا بالرأسمالية لأسباب عديدة منها تأليف قلوب الرأسماليين الصينيين فى تايوان وهونج كونج .. وتأمل الفرق بين الوطنيين والعملاء فلصوص النظام الناصرى دمروا الوحدة العربية الأولى وجعلوها الأخيرة فى جيلنا على الأقل تحت إدعاء : « النظام قبل الوطن » أو تفضيل الاشتراكية فى نصف الوطن على الرأسمالية فى الوطن كله ! بينما تخلى الشيوعيون الصينيون عن الشيوعية لتوحيد التراب وأيضا كوريا الجنوبية تحمل الآن لواء الدعوة للوحدة وستكون مستعدة لأية تضحية لاقناع شيوعيى الشمال بأن التراب قبل وفوق الأيدلوجية ، وقديما كتبنا لن يحقق الوحدة العربية إلا الرأسمالية العربية ، ولم يرسخ التجزئة إلا اشتراكية العسكر ، والشيوخ الناصريون !

هل تريدون من المصريين بالخارج أن يعودوا بأموالهم أو تحويشة العمر .. بعدما سمعوه وشاهدوه من معاملة آل الريان ؟ ! ..

هل تريدون من مصرى بالخارج أن يعود و «روز اليوسف » على غلافها .. « أصحاب شركات التوظيف : هروب أم إنتحار ؟ ! » ياللهول .. هذا خيار لم يجابه إنسان إلا فى معتقلات الغاز على زمن الاشتراكى الوطنى هتلر !

احمدوا حظكم لأن المصريين بالخارج لم يشكلوا بعد جبهة تطالب بتدخل الجنس البشرى لإنقاذ المستثمرين من قوانين الطوارىء والحاكم العسكرى وصحافة متوحشة !

قلنا إنه لم تكن هناك نية للسماح للشركات بالاستمرار ، بل وضع القانون لإغلاقها ، وقد روى النائب « لاشين شنب » : أنه فى اللجنة التى عرض عليها القانون ، تساءل النواب .. كيف نصدر قانونا بهذه الأهمية ، دون أن نجتمع أو نستمع لأصحاب الشركات ، وخاصة أن المجلس قد أقر أكثر من سابقة فى الاستماع لمن يعنيهم أى قانون مزمع إصداره ، وآخرها قانون حق الأداء الفنى ، حيث حضر فى نفس القاعة أكثر من تسعين فنانا وفنانة وتاجر شرايط وأصحاب محلات الفيديو .. الخ فلماذا شركات التوظيف وحدها يشرع لها فى غيبة أصحابها ؟ !

واقتنع السيد إيهاب مقلد ، وطلب مهلة يراجع فيها رئيس المجلس ، ورفعت اللجنة جلستها فى إنتظار دعوة أصحاب الشركات والاستماع منهم وكانوا قد أبدوا رغبة قوية فى الحضور وشرح وجهة نظرهم للجنة قبل إصدار القانون ، (أبدى عبد اللطيف الشريف وأحمد الريان استعدادهما للحضور)

وفى اليوم التالى حضر وكيل المجلس « إيهاب مقلد » وقال : الدكتور لم يوافق ، فأصرت اللجنة على مواجهته ، وفى المواجهة قال الدكتور رئيس المجلس : بصراحة القانون « مطلوب » على وجه الاستعجال .. واستدعاء أصحاب الشركات يطيل المناقشات ، فرجاء أعملوا قانون من غيرهم ولو مجاملة لنا(! ! !) ..

وفى اللجنة سأل النواب وزير الاقتصاد : واضح من القانون أن الشركات ستمنع من قبول الأموال حتى التى سترغب فى التوفيق والاستمرار .. وهذا يعنى وقف الموارد التى تمكنها من إتمام المشروعات التى بدأتها ، أى إفلاس الشركات فما هى الخطة وما هو المطلوب ؟ ورد وزير الأقتصاد يسرى مصطفى : والله مأأنا عارف !

وكان واضحاً نية الحكومة من اشتداد الحملة وتصاعدها ، عندما أعلنت بعض الشركات نيتها فى التوفيق والاستمرار .. لأن هدف الحكومة ، وهذه الصحافة هو إلغاء شركات التوظيف ، والمقبوض عليه ريان واحد والهجوم على مائة شركة ! ! بل وتنعقد محاكمة لشركات الأموال يكون من قضاتها جوز المصطفيان الذى يقول : « يكفى ما أحدثته هذه الشركات من إفساد للشخصيات العامة وغير العامة .. »

وأنت مين اللى أفسدك ياحبة عينى ؟ !

هل يجوز فى شريعة « أبو جهل » أن تنشىء زوجة موظف عمومى ، شركة تعمل بالمال والتجارة والاقتصاد .. أقصد وزوجها يشغل منصب وزير الاقتصاد ؟ !

صحيح اللى اختشوا عملوا شركة توظيف ..

إفساد ؟ أنت تتحدث عن الإفساد ؟ ! على رأى المثل المصرى فوقه إفساد وتحته إفساد ويقول إف ريحة إفساد ! !

الورقة الوحيدة – فى محاكمة الكانجرو – التى دافعت عن الشركات وصفتها صباح خير لويس جريس بموضوعية تقليدية وصفتها بأنها « الورقة المثيرة للاستفزاز » ! وقديما قال ماو : « أنت لا تستفز الكلب لأنه مستفز بطبعه » !

وقال زوج المصطفيان إن الريان والسعد والهدى والشريف تاجروا فى العملة تجارة واسعة جدا ومخالفة للقانون وحيث أنها مخالفة للقانون فهى حرام .. أو كما قال : المتصالح مع المهرب كمن لاحساب له ..(1)

د . عبد العزيز رجب شهد أنهم باعوا أصول إحدى هذه الشركات بستة وأربعين مليونا وكانت الاوراق تثبت أن هذه الأصول تساوى ٥٩٦ مليون جنيه »(2)

طبعا بيع تفليسه !

ربما اشتراها مستثمر قبرصى ! .. يا ضياع مال المصريين !

والواضح من كتابات الصحافة إياها أن المعركة الآن ليست لتوفيق الشركات أو تنظيمها بل التصفية الافلاسية ونشر قوائم بالشركات التى تفلس ودعوة المواطنين للإبلاغ عنها وبلاغات عن الضحايا .. نحن نعيش فى مناخ تصفية الجهاز السرى للإخوان : كل من شوهد يصلى الجمعة كل من له آثار ذقن .. كل من اسمه محمد .. وعلى كل من لديه معلومات عن هذه الشركات إبلاغها فورا إلى الجهات المختصة .. إلخ(3)

إن الرأسمالية المصرية تتلقى محنتها الواحدة بعد الألف ويجرى سلخ الرأسماليين أحياء ولن يرضى هذه القوى إلا أن يقتل أصحاب هذه الشركات وتنهب بيوتهم علنا .. ولا يوجد أبله لايستطيع استنتاج هذه الرغبة من التحريضات التى تنشرها

---

(١) فى عهده كان يجرى التصالح مع من يضبط بالجرم المشهود بتهريب الاموال خارج البلاد فتقسم معه الدولة ! وقالت الوفد إنهم صالحوا على مليار ونصف مليار دولار

(٢) صباح الخير ٢٨ / ٧ / ١٩٨٨

(٣) نص النداء الموجه من صحف دار روزا للجمهور !!

هذه الصحف .. مع أن الحكومة تدخلت وأصدرت قانونا ولائحة وأعلنت سعيدة أنها حمت بذلك تحويشة العمر فهى وحدها المسئولة عنها .. ورغم أن القانون أباح التصفية أو التوفيق ولكن لا الذى اختار التصفية تسكت عنه الصحافة ولا الذى يحاول التوفيق ![1] إنها حرب شرسَة حتى الصحفى الذى كان يعمل بلانة لحرم الانفتاح هجم فى المعركة معلنا الحرب الصليبية على الشركات لأنها كانت مؤامرة سياسية لاستيلاء الأسلام على الحكم ...

وجاء فى روزا خميس والتهامى :

« بلاغ هام إلى هيئة سوق المال

أحذروا ... التلاعب زاد بعد إعلان توفيق الأوضاع »

وجاء فى البلاغ أن صاحب شركة السعد يشتري كل مايظهر فى السوق من السيارات ماركة سوبر فيورا ويحتكر كل إنتاج شركة كولدير من المكيفات (مش منعتوهم من تجارة المخدرات اشتغلوا فى التكييف ! ! ج) ثم يسعى الآن صاحب الشركة للسفر الى الخارج بمساعدة عدد من كبار المودعين لديه »

وللتدليل على أن الريان وشقيقاتها شركات نصابة كشف فج النور عن سر يعتقد أنه خطير قال : « أمام النيابة قضية .. شركة توظيف أموال « إسلامية » أصحابها ذقونهم طويلة يعلقون آيات من القرآن الكريم .. يؤدون الصلاة أمام المودعين هم الآن أمام النيابة وتبين أنهم ثلاثة مسيحيين »[2]

وقد لاحظت صحيفة الوفد أن جريدة الأخبار تلون الأخبار الرسمية بما يفيد هدفها فى السعى لإفلاس شركات الريان بالذات وشركات توظيف الأموال بصفة عامة فقالت إن صحيفة الأخبار وصل بها الأمر الى « حد تلوين الأنباء بصورة تضاعف من حيرة المودعين وتشيع بينهم مزيدا من الذعر والارتباك وأمامنا واقعة

---

(١) وفى مقال بروز اليوسف أعيد نشره فى اهرام نيويورك قال الكاتب انه فوجىء باعلان شركات التوظيف عن نيتها فى التوفيق ، غير ان المفاجآت صارت مجسمة حينما سكت اصحاب شركات الشريف » الذى اعلن فاجآه والذى لم يعلن فاجأه مجسما ! .. وحذر كاتب روزا أن « امتثال الشركات الكبيرة للقانون الجديد لن ينهى تماما حدوتة توظيف الأموال » روزا ٢٥ / ٨ / ٨٨ المطلوب هو إنهاء الحدوتة لا التوفيق ولا التوثيق

(٢) الاخبار ٧ / ٧ / ١٩٨٨

محددة فقد أذاعت وكالة أنباء الشرق الأوسط تصريحا رسميا لمسئول اقتصادى تحدث فيه عن مشروع القانون الخاص بشركات توظيف الأموال وجاء فى التصريح فقرة تقول بالنص : « إن الفترة القادمة ستشهد رواجا كبيرا فى المشروعات التى ستدخل فيها هذه الشركات بعد تقويم عملها لتصبح مشروعات إنتاجية دون تدخل من الحكومة فى إدارة هذه المشروعات أو فى نوعيتها .

« هذه الفقرة تحديدا نشرت فى الأهرام مع بقية التصريح الرسمى وأبرزتها الوفد أيضا باعتبارها تلميحا من الدولة إلى أنها لاتنوى الفتك بهذه الشركات كما أن الحديث عن الرواج ومشاركة شركات توظيف الأموال فى المشروعات الإنتاجية يستهدف طمأنة المودعين لأن السحب من شركات توظيف الأموال سوف ينقلب على البنوك بكارثة محققة . الغريب أن صحيفة الأخبار حذفت هذه الفقرة بالكامل من نص برقية وكالة أنباء الشرق الأوسط تعبيراً عن إصرارها على إشاعة الذعر بين المودعين بصورة أصبحت تثير علامات استفهام عديدة وكبيرة جدا »

وهو أمر يستوجب التحقيق فعلا ويدعم ماأشرنا إليه عن أهداف البعض التى تجاوزت حتى أهداف الحكومة .. فحتى لو كان موسى صبري كما يشيع البعض يكتب خطب الدولة .. وحتى إذا صدقنا رواية هيكل أنه وغيره يكتبون هذه الخطب من تلقاء أنفسهم ودون مراجعة أو مناقشة فإنه لايحق له أن يشطب ما لايعجبه من تصريح رسمي صدر فعلا عن غير طريقه !

الناصـــريون قـادمـون
مذبحة شركات الأموال
مـن ؟ ! ولـمـــاذا ؟

الطائفيّة

وأحب هنا أن أقف عند نقطة ترددت على ألسنة البعض بشكل علنى وهمس بها البعض فى أكثر من موقع فى المجتمع المصرى وقد يحاول الكتاب تحاشيها أو تجاهلها وهو أخطر وأكثر المواقف خطأ ، وأعني قضية الطائفية فقد كان من مصلحة بعض أصحاب شركات الأموال إثارة عاطفة المسلمين نحوهم بالإشارة الى حقيقة كون لويس جريس وسعيد سنبل وماجد عطية وفيليب جلاب وموسى صبرى[1] الخ كلهم من الأخوة المسيحيين وهم على اختلاف ميولهم السياسية ونظراتهم الاقتصادية وتاريخهم ، قد توحدوا فى موقف واحد هو العداء الشرس لشركات توظيف الأموال ! كذلك حقيقة أنه لم يظهر كاتب مسيحى واحد يدافع عن شركات توظيف الأموال ! وجود جمهرة من الكتاب المسلمين ضدها وبعض المسلمين معها .. وقد انتقد كاتب مسلم هجوم الكتاب المسيحيين على مشروع إسلامى ورد عليه أحد هؤلاء أنه لايجوز أن يتخصص الكتاب المسلمون فى نقد المؤسسات الإسلامية والمسيحيون فى نقد المؤسسات المسيحية .. والكلام صحيح ولكنه يغدو أصح لو قدم أدلة على أن بعض الكتاب المسيحيين ينقدون المؤسسات المسيحية فعلا وبعضهم يدافع « أحيانا » عن المؤسسات الإسلامية ..

وعزز الشبهة حقيقة أن هذه الشركات التى تهاجم من الكتاب المسيحيين اليساريين منهم واليمينيين ترفع شعارات إسلامية وتمارس الى حد ما نشاطا إسلاميا فى نشر الكتب أو فزورة رمضان .. وربط البعض بين هذه الظاهرة وما كانوا قد شاهدوه من مظاهر الانضباط الأخرى مما يوحى بوجود رابطة ما تصعد المواجهة المطلوبة من القوى الشريرة .. ونحن لنا رأينا فى هذا وهو تبرئة ساحة الجماهير

---

(١) حرضت أكثر من جهة على التنبيه إلى صحة اسم الاستاذ موسى صبرى وقالت « النور) « انه متياس كامل يوسف جرجس شنودة « ١٨ / ٥ / ١٩٨٨

المسيحية والمسلمة من أى تفكير فى المواجهة وإصرار هذه الجماهير على إحباط كل المؤامرات التى تستهدف مس الوحدة الوطنية وقد أقبل المسيحيون والمسلمون على إيداع أموالهم فى شركات توظيف الأموال بل وأنشأ مسيحى واحدة تعمل بدون ربا وفق الشريعة الإسلامية .. بل وفق شريعة الله الواحدة فى الإسلام والمسيحية .. أما مواقف بعض الكتاب أو المتمركزين فى مواقع إعلامية فهذا تراث ومحصلة أحداث وارتباطات يجدر أن ينتبه لها المجتمع .. ولعل بعض المظاهر التى تدق ناقوس الخطر هى اختفاء جيل شوامخ الوحدة الوطنية من المرحوم سامى داود والمرحوم عبد العزيز فهمى (مدير تحرير الأخبار) واختفاء كتابات وليم سليمان أطال الله عمره وجزاه خيرا ،

وبروز جيل سنبل وفيليب وتروتر وصحيح أن شركات توظيف الأموال قد مارست كما قلنا حقا مشروعا وواجبا فى إثارة الروح الإسلامية لدعم مشاريعها إلا أننا كنا نتمنى لو اتسع لها الوقت لكى تمارس ذلك بالمفهوم الحضارى الذى يجعل الإسلام هو التاريخ والثقافة والحضارة والحل للمسلم والقبطى معا .. على أية حال المشكلة أعقد من ذلك وقد كشفت أزمة شركات الأموال قمة جبل الجليد ويجب أن ينتبه الربابنة ويحددوا المواقع حرصا على سفينة الوحدة التى قلنا أكثر من مرة إننا لا نسمح بالمساس بها بأى ثمن .. وأننا مع شوقى حرفيا أى لو خيرنا بين الوطن وجنة الخلد لما سهل علينا اتخاذ القرار ..! وبعد أن كتبنا هذا الكلام وأعددناه للنشر فوجئنا بما ورد فى صباح خير لويس جريس ، بما يعزز إصرار بعض القوى على الفتنة .. وإصرارنا أشد على إحباط المؤامرة .. ففى موضوع المحاكمة الإسلامية ؟! لشركات التوظيف جرى دس هذه الفتنة ع الطاير ! على طريقة الصحافة اللبنانية التى زرعت مأساة لبنان فقد نسبت المحررة ونشرت المجلة لمدافع عن الشركات قولا شديد القبح وهو « إذا وجدت كفاءة مسلمة ومسيحية متساوية فالتفضيل يكون للمسلم »[1]

لو كان فى مصر قانون لو كان فى مصر حكومة لعزل رئيس التحرير بالبرق وأغلقت المجلة وبدأ التحقيق فورا .. مع القائل والناقل والناشر ووزير الإعلام الذى لم يقرأ ولم يعلم بالفتنة التى تنشر فى الصحف الخاضعة لإشرافه وأين مجلس الصحافة الذى يؤجل الترخيص لى برئاسة تحرير صحيفة حتى يسأل عن اسم أمى ..

---

١) صباح خير لويس جريس ٢٨ / ٧ / ٨٨

فهذا القول مجرم بقانون الفتنة أو الوحدة الوطنية ، يتعارض معارضة صريحة مع الدستور الذى يحرم أى تمييز بسبب الدين .. ونشر هذا القول خروج عن شرف المهنة ومخالفة صريحة بل إجرامية لقانون الوحدة المذكور وترويج للفتنة وحض عليها ودس رخيص لاثارة مشاعر المسيحين ولكي تستخدمه العصابات العاملة فى الخارج باسم تحريرِ المسيحيين من الاضطهاد الاسلامي فى مصر .. وهذا هو شغل الأجهزة المدربة .. دس عبارة صغيرة تتسرب وتحدث من التخريب ما تعجز عنه مئات الكتب .. ولكن السلطات منشغلة بمنع كتابات كشك وسجن أولاده ومطاردة الذين يريدون إتمام عدة شهر رمضان وحسبنا الله فيمن أعطته مصر رئاسة تحرير مجلة كانت كبرى فنزل توزيعها إلى أقل من تعداد مدرسة ثانوية ثم هو يكيد لها ويدبر لها شرا .

وبهذه المناسبة أقول كلمة لأولادى الأقباط .. نحن نعيش فى مجتمع متخلف وهناك عناصر متعصبة فى كل فئة وهي بتعصبها تثير رد فعل متصاعداً عند الطرف الآخر وهكذا .. ولابد من كسر الحلقة لابد أن نقاتل من أجل وحدة الشعب ومن أجل الديموقراطية الحقيقية التي لا تفرق بين المواطنين إلا بالكفاءة .. والحل يا أعزائى ليس باستغلال شائعة الاضطهاد لكى نهاجر إلى كندا والولايات المتحدة .. لا فكما قيل لو استطاع زعيم الساعون إلى النار الهجرة لكندا بتهمة الاضطهاد لسعى للاضطهاد سعيا .. لا .. الحل هو القتال بالقانون بالتوعية ، أن تتقدموا لجميع المناصب وفى كل المواقع التى تؤهلكم كفاءتكم لها فإذا أحسستم أنكم لم تنالوا الوظيفة بسبب دينكم أو أنه قد جرى عليكم أى تمييز فى العلاوات أو الترقيات فارفعوا قضية فورا أمام المحكمة الدستورية فلا سبيل لإزالة هذه البقايا إلا اللجوء الى القضاء إلى الرأى العام الوطنى غير المتعصب ولعلكم ستدهشون وقتها من عدد القضايا التى سترفع من الجانب الآخر ..

.. وبعد ..

فالحديث طويل .. طويل .. إنه بعمر أمة تتطلع لإنجاز ثورتها الصناعية وعمر إستعمار يرفض هذا التطلع ويحاربه .. ولكن لأنه لابد إن تفرغ من هذا الكتاب ، لنتفرغ للكوارث القادمة ، فإننا نلخص حقائق ودروس مذبحة شركات الأموال فى النقاط التالية :

١ – اختار النظام الحل الناصري وهو ضرب القطاع الخاص ، سحق المحاولة الرابعة للرأسمالية المصرية لتحقيق الثورة الصناعية.(١) وقد أكدت كل الظواهر والاجراءات أن المستهدف هو الحل الرأسمالى بدءاً بأبرز ظواهره وأنجح رموزه ، أى شركات توظيف الأموال .. كل شركات الأموال .. وكما قلنا إذا كان قد حدث استثناء فى البداية أو استحياء من التعرض لمؤسسة بعينها لأنها فعلا فوق مستوى الشبهات وتتمتع بثقة لا حد لها من المستثمرين فيها وغير المستثمرين ، مما أجبر ألد خصوم الرأسمالية على الثناء عليها أو استثنائها مكرهين ، إلا أن ذلك لم يكن أكثر من تكتيك مؤقت واتباعا للمثل المصرى : اضرب المربوط يخاف السايب .. فلما انتشوا بخمر النصر وولغوا فى دم الشركات سرعان ما استجمعوا وقاحتهم وجرأتهم على الحق فنهشوا الجميع ولم يستثنوا أحدا حتى جوز المصطفيان تطاول على المواطن الشريف !! لقد ضربت الرأسمالية فى عام ١٩٨٨ كما ضربت فى الستينيات وبنفس التهمة « الامتناع عن تمويل خطة التنمية » !

ونحن نعتقد أنه لا مستقبل فى ظل الصيغة السياسية القائمة لا لشركات الأموال ولا للنشاط الرأسمالي ونحب هنا أن نوجه النصيحة للمستثمرين الذين وضعوا تحويشة العمر عند شركات التوظيف .. ننصحهم ألا يقبلوا أية مناورة تحاول خديعتهم بأن أموالهم أمانة عند الشركات وأن القضية منحصرة بينهم وبين أصحاب الشركات ومن ثم فعليهم – كما يقال الآن – أن يتخذوا ما شاءوا أو ما فى وسعهم من اجراءات لاستخلاص فلوسهم ولا دخل للحكومة فى ذلك !! لا .. هذا القول غير صحيح ومخادع ومرفوض تماما لأن الدولة تدخلت باسم حمايتهم وشرعت وأخضعت الشركات لتشريعاتها ومن ثم فالدولة تتحمل المسئولية كاملة عن رد كل قرش لكل مصرى وضع أمواله في هذه الشركات ويجب أن تسدده له الدولة بالكامل متخذة ما شاءت من الإجراءات إلا التنصل من مسئولية ما ارتكبت . وندعو المستثمرين أو « المودعين » للضغط على نوابهم فى مجلس الشعب لكي يواجهوا الحكومة بهذا

(١) المحاولة الأولى بدأت بثورة القاهرة الثانية ضد الاحتلال الفرنسي وتوجت باسترداد الشعب حقه في تعيين حاكم مصر الذي للأسف قضى على الرأسمالية المصرية ومنع مصر من أن تنجز ثورتها الصناعية قبل اليابان .. المحاولة الثانية بدأت في عهد سعيد ووصلت ذروتها بثورة عرابي ثم تحطمت على يد الاحتلال البريطاني .. المحاولة الثالثة بدأت بثورة ١٩١٩ وحطمها عبد الناصر في ١٩٦١ المحاولة الرابعة بدأت مع الانفتاح ووصلت ذروتها بانتقال شركات الأموال لمرحلة التصنيع وتحطمت في مذبحة مايو ١٩٨٨

المطلب ويلزموها بإصدار تعهد أو سندات بقيمة هذه الأموال ، وتنتقل المديونية للدولة وتشرع هي من القوانين أو تتخذ من الإجراءات ما يكفل سداد تحويشة العمر للناس .

الدولة تدخلت بكل قوتها لحماية أموال «المودعين » ولا يمكن أن تكون ثمرة تدخلها ضياع هذه الأموال .. لأن الحكومات لا تكذب ولا تضلل رعاياها على الأقل ..

ويمكن لهؤلاء المودعين إذا خذلهم نوابهم أن يتجهوا إلى القضاء برفع دعاوى فردية أو جماعية على الدولة مطالبين بأموالهم ولا شك أن القضاء سينصفهم وليس من مصلحة أحد أن تتكرر حكاية دين المقابلة لأن ذلك أفضى لثورة عرابى واحتلال مصر ..

● ● علينا أن نواجه الحقائق .. علينا أن نعرف ونعترف أنه بعد هذه المذبحة فلا أمل في استثمارات ولا مدخرات ولن يأتى لا رأس مال عربى ولا مصرى ونحن نتوقع أن تهرع مؤسسات مصرية وأجنبية لاستغلال الوضع الجديد أو ملء الفراغ الذى أحدثته المذبحة وذلك بجمع مدخرات المصريين بالخارج واستثمارها من بره بره خارج مصر وقد أفتى المسئولون عن خراب البلد أن هذا عمل لا يطاله القانون المصري ! ومن ثم ستنشأ شركات فى قبرص وسويسرا أو فى البهامس كما سبق وفعل المشرفون على البنوك الإسلامية من البداية ، وأثبتوا أنهم أكثر وعيا ومعرفة بطبيعة الأوضاع . وهاهى مشاريعهم تربح الملايين من المصريين ولا أحد يمسها بسوء لأنها حماية أجنبية وليست رعية الخديوى !! ونحن نرجو من المصريين الذين فى الخارج وأيضا الذين فى الداخل أن يتساموا فوق مرارة الوضع ويضعوا مصلحة مصر الدائمة فوق أحقاد وجنايات النظم الزائلة ، فإذا كان ولابد من تسجيل الشركات الجديدة فى الخارج فليكن فى بلد عربى مثل الأردن أو البحرين أو المغرب على أن يستثمروا هذه الأموال أو الجانب الأكبر فى الاقتصاد المصرى .. ففى هذه الحالة سيحصلون على الحماية الأجنبية وينتفع بها الوطن .. أليس هذا ما كان يفعله أبناء مصر فى عهد الاحتلال كأن يحتمى بيرم بالحماية الفرنسية على أنه تونسى وذلك ليتمكن من أن يصدح باسم الشعب ضد الاحتلال والحكومة العميلة والأمر لله ! ! وها هى

عمارات مصر تباع للأجانب .. وها هى مصانع ومتاجر الريان والسعد والهدى تباع تفليسة للأجانب .. وسيرفع من جديد على اعلام الحركة الوطنية .. شعار : مصر للمصريين .

وعليه فإن النظام الآن لا يملك التراجع بل عليه أن يمضى فى اختياره للحل الناصرى فيستكمل القضاء على كافة مظاهر النشاط الاقتصادى الحر والمضى قدما فى فرض الاشتراكية الناصرية ومصادرة ما تجمع من ثروات خلال العشرين عاما التى انقضت منذ وفاة الرئيس الأرحل مع ما يصاحب ذلك من إلغاء لمظاهر وشكليات الديموقراطية . فالديموقراطية تتنافى مع الاشتراكية والناس لا يمكن أن يتمتعوا بالديموقراطية أو حرية التعبير إذا ما حرموا من حرية التملك بل لعلى أذهب للقول أنهم لا يحتاجون الديموقراطية إذا ما تولت الدولة عنهم مسئولية الإنتاج .. هذه حقيقة عرفها الشيوعيون وطبقوها منذ ما يقرب من قرن وهم يكتشفونها الآن مرة ثانية ولكن فى الاتجاه المضاد ..

والمسرح يهيىء لعودة الناصريين بعدما تبين سيطرتهم على الإعلام وقوة تأثيرهم فى مراكز توجيه القرار واستدعاء الذين كانوا فى الخارج والسرعة التى تسلموا بها مواقع فى الصحافة بل وتحديهم للنظام نفسه كما بدا من موقفهم من قضية التنظيم الناصرى ، التى تحولت إلى مظاهرة ضد النظام وكشفت ضعفه فى الصحافة والنقابات ، وأيضا فى تعريض كاتب الناصرية الأوحد بالنظام وتساؤله فى سخرية : « من الذى يحكم مصر ؟ ! » بل وزعمه أن خطب الرئاسة تكتب وفق مزاج محرريها ودون اطلاع الرئيس عليها .. وتمكنه من نشر ذلك فى الجرائد التى تعتقد الحكومة أنها تسيطر عليها .. وفى ظل الوضع المفلس للنظام والضربة التى وجهها للرأسمالية منتحرا بها لم يعد أمامه من حل للاستمرار بعض الوقت إلا « أخذ مال الناس بالإرغام » فقط نعتقد أنه إذا كانت الناصرية هى اختيار النظام فليسلمها إلى أهلها إذ لا يمكن بناء الناصرية برفعت المحجوب وأسامة الباز وعاطف صدق .. رجال الناصرية خبراء فن إفقار الدول وإذلال الشعوب والتفريط فى الأوطان ما زالوا أحياء وعلى استعداد لاستئناف المهمة فردوا الأمانات إلى أهلها ..

● ● ● هذا عن النظام أما عن القوى الوطنية التى تتمتع بتأييد الأغلبية العظمى من الشعب والتى عبرت عن رفضها للحل الاشتراكى فى كل مناسبة وبشتى الصيغ

فليس أمامها من سبيل إلا مواجهة المشكلة مباشرة وبصراحة ومن جذورها وذلك بالتحرك لإزالة آثار العدوان الناصرى على اقتصادنا وفرض الأخذ بالاقتصاد الحر . لقد كشفت مذبحة مايو – كما قلنا – أن المسيطرين على الإعلام وغالبية المتنفذين فى المواقع الاقتصادية ونسبة مؤثرة من صناع القرار لايؤمنون بالقطاع الخاص ، ولا يثقون فيه ولا يريدونه وهم إذا قبلوا وجوده فعلى مضض ، باعتباره نكسة أو كما وصف لينين ما سمى وقتها بالنهج الجديد : « خطوة إلى الوراء من أجل خطوتين للأمام » أى قبول بتراجع مؤقت وذلك بالسماح لبعض النشاط الرأسمالى ، استعدادا لاستئناف المسيرة الاشتراكية بسرعة أكبر والقضاء على النشاط الرأسمالى نهائيا وإلى الأبد .. فهذه العناصر عندنا ما زالت مصرة على بناء المجتمع الاشتراكى فى مصر وهذا هو الهدف الدائم والمعلن .. فالسماح بالقطاع الخاص هو إجراء مؤقت والصبر عليه هو لتسمينه لذبحه فى عيد الاشتراكية وإطعامه للقطاع العام بعد الاحتفاظ بالثلث لأهل البيت فى الاتحاد الاشتراكي ..! ! وكلما تتابعت أنباء الهزيمة العالمية للاشتراكية وعدول الشيوعيين عنها ورضوخهم لحقيقة أن الحل الرأسمالى هو أسرع الطرق للديموقراطية والرفاهية ، كلما تتابعت هذه الأنباء ، كلما ازداد رعب الاشتراكيين الناصريين وزادت كراهيتهم للقطاع الخاص الذى بنجاحه يؤكد هذه الحقيقة العالمية .. وقد قلنا إن هذه الفئة تفضل الرأسمالية الأجنبية على المصرية لأن هذا النشاط الأجنبى لا يهدد سيطرتهم على المجتمع ولا يعنيه تطوير القطاع العام ولا تطهير الدولة فهو يستثمر الفساد ويعرف كيف « يسلك » مصالحه . وهو بلا جذور فى المجتمع ، ولا يستطيع تجميع رأى عام خلفه للمطالبة بالإصلاح السياسي ولا يحق له أصلا المطالبة بالمشاركة فى القرار السياسى .. أو هكذا يعتقد هؤلاء .. وينسون أن سيطرة المصالح الأجنبية على الاقتصاد وغياب الرأسمالية المصرية لابد أن تفضى فى النهاية إلى السيطرة على القرار السياسى وفقدان الاستقلال الوطنى .. ولكن هؤلاء لا يبالون ولا يفكرون إلا فى مصالحهم الوقتية .. (ولاحظ أن الحكومة كلما ضربت الرأسمالية المصرية سارعت بإعطاء امتيازات للمستثمر الأجنبى !)

ولاشك أن هؤلاء الذين يديرون قطاعا عاما أهم خصائصه هى الخسارة التى يحققها بل إن هذه الخسارة هى الدليل الوحيد عندهم على اشتراكيته وأهميته ! ! لاشك أن من يديرون هذا القطاع يفزعهم وجود قطاع خاص يصرخ بالصوت الحيانى إنه يربح أكثر من ثلاثين بالمائة !

القطاع العام الذى تحول إلى مستودع للعاطلين ، ونموذج لسوء الإدارة وتضخم العمالة ، الذى يعج بعشرات المديرين وحشد من السكرتيرات والسكرتاريين والمكاتب الفخمة الرياش والعربات الجاريات فى الشوارع كالأعلام .. لاشك أن هؤلاء اللصوص بدرجة مدير عام يفزعهم أن يتحدث الناس عن المليارات يديرها فرد واحد أو عائلة وبالجلابية وعلى مكتب ايديال وأحيانا حصيرة وهم يسمونها سخرية ، الشركات الملاكى .. ! وصدقوا لأن شركات القطاع العام هى فعلا أتوبيس لا صاحب له يقتسم إيراده السائق والكمسارى مع النشالين ..

لقد دقت ساعة الحسم وتحتم الاختيار ولسنا نفرض رأيا على أحد ولا نفتئت على حق الشعب فى أن يختار ما يشاء إما العودة لاشتراكية البوليس الحربى وإما إسقاط الحل الاشتراكى والسعى نحو إقامة مجتمع ديموقراطى مزدهر يقوم أساسا على الاقتصاد الحر ويتسع فى نفس الوقت لكل صيغ الملكية التى تحقق إطلاق طاقات وإمكانيات المصريين لزيادة الإنتاج والتصدير ورفع الدخل الفردى والعام وتحسين مستوى وظروف المعيشة .

والصيغة الأولى معروفة ومجربة أما الصيغة الثانية فتحتاج لتفصيل بعض الشىء على أن التجربة هى خير معلم.

١ - المطلوب تعبئة طاقات الوطن كله من أجل إنجاز الثورة الصناعية بالاعتماد بالدرجة الأولى على الرأسمالية المصرية لقيادة هذه الثورة الصناعية بتوفير كل الفرص لهذه الرأسمالية لكى تستثمر ثروة وطاقات المصريين وإمكانيات مصر وما تنجح فى خلقه من صيغ للتعاون والتلاحم مع الرأسمالية العربية ثم الإسلامية.

٢ - لابد أن تتلازم الديموقراطية السياسية مع الاقتصاد الحر لأن الديموقراطية السياسية هى وحدها ضمانة الأمن والاستقرار وهى وحدها التى توفر الحماية للاستثمارات الخاصة ، فتقبل على المشاريع طويلة الأجل آمنة من تربص الدولة بها وانقضاضها عليها ..

٣ - تمكين كل القوى والتيارات من التعبير عن رأيها فى فرص متساوية فلا تستبد بأجهزة الإعلام قوى لا وجود لها بين الجماهير ، وتكون النتيجة خلق مناخ فكرى مفتعل ، لا يعبر عن الاتجاهات الحقيقية للجماهير .. إننا نطالب ونصر

على حق الجميع بما فيهم الناصرى والاشتراكى والشيوعى وعميل ليبيا فى إصدار الصحف وتشكيل الأحزاب شرط ألا تكون هذه الصحف حكومية وألا تقبض هذه الأحزاب إعانة من الدولة وترخص وحدها بالمعارضة العلنية ! بل يجب أن تعطى القوى الأخرى فرصة متساوية .. يجب أن يكون لكل القوى حق مخاطبة الشعب المصرى وحق طلب دعمه وتأييده وحق تنظيم الجماهير للتأثير ديموقراطيا على السلطة السياسية لإصدار ما تراه من التشريعات التى تخدم مصالحها .

الديموقراطية السياسية هى التى ستمكن من القضاء على الفساد الحكومى وهو أخطر ما يواجهنا .. إن عملاء الفساد الحكومى وأعداء الانفتاح والقطاع الخاص يحاولون دائما أن يبرروا فسادهم بوجود فساد فى القطاع الخاص .. ولا أحد ينكر الفساد فى القطاع الخاص أو على الأقل الميول الغريزية للانحراف والتحايل على القانون ولكن انحراف القطاع الخاص لا يوجد أو على الأقل لا يشكل خطرا إلا إذا كان مسنودا بالفساد الحكومى الذى يتستر عليه ويمكنه من التربح والاستشراء ، وغالبا ما يبيع له الملكية العامة .. يستطيع القطاع الخاص أن يستورد فراخا ميتة ولكن إذا لم يكن هناك فاسد فى جهاز الدولة يسهل دخول هذه الفراخ ، وإفلاتها من الكشف الصحى ، ووصولها للجمهور .. لولا هذا الفاسد أو الفاسدون لبقيت الفراخ على المركب وخسر المستورد ما دفعه فيها بل ولقدم للمحاكمة وافتضح وكف الناس عن شراء فراخه ، وخرج نهائيا من السوق ..

فالرأسمالية لا يمكن أن تنجز الثورة الصناعية إلا بإصلاح جهاز الدولة وتحجيم الفساد الحكومى ، أما القول المضحك بأنه طالما ظل هناك قطاع خاص يغوى القطاع العام فلابد لهذا الأخير أن ينحرف ، فنكرر نفس الرد الذى قلناه من قبل : بدلا من إخصاء القطاع الخاص لبسوا قطاعكم العام حزام العفة ..

من حق المجتمع أن يختار أى الاتجاهين بشرط أن يتم ذلك بأسلوب متحضر أى عن طريق انتخابات حرة يقرر فيها نواب الشعب الاختيار الاقتصادى ، فقد أممت المصانع فى بريطانيا ثم بيعت ثم أممت أكثر من مرة

ولكن بقرار من البرلمان وبعد انتخابات حول هذا القرار ..

٤ـ لقد أصبحت المواجهة محتومة ولا مفر من الاختيار فلنطالب جميعا بانتخابات حرة تحت إشراف حكومة محايدة من نادى القضاة بعد إطلاق حرية الشعب فى تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف بلا قيد أو شرط .

ولو خاض هذه الانتخابات حزبان حزب الاشتراكية الناصرى وحزب شركات توظيف الأموال فإننا على ثقة فى صوابية قرار الشعب وعلى استعداد لقبوله . أما فرض الخراب على البلد بحكومة لا تمثل الأغلبية وبصحافة لا تعبر حتى عن هذه الحكومة ، فهو المرفوض عقلا وشرعا ..

وأخيرا ففى اعتقادى أن خطيئة شركات التوظيف ليست أنهم اشتغلوا بالسياسة كما يتهمونهم ، بل لأنهم تجنبوا العمل بالسياسة حاولوا بناء مصر بالاقتصاد وحده وقبل توافر المناخ السياسى الصالح ونسوا أن القضية الرئيسية فى كل ثورة حتى الثورة الصناعية هى قضية السلطة .. نسوا أن طلعت حرب نشر دعوته فى مطلع القرن العشرين ولكنها لم تتحقق وما كان لها أن تتحقق بدون ثورة ١٩١٩ وقيام حكم وطنى إلى حد ما أوقل بانفراج قبضة السلطة الاستعمارية المعادية للرأسمالية المصرية .. فلتكن مأساة شركات التوظيف مجرد خطوة على طريق الألف ميل نحو تحرير مصر وإنجاز ثورتها الصناعية ..

أما أنتم ياذوى الذقون والجلاليب .. وأنتم ياأصحاب تحويشة العمر الذين أثبتم وجود الحل رجالا ومالا .. وعانيتم ما لم تعانيه فئة فى تاريخنا .. اتهمتم فى شرفكم وأمانتكم وتدخلوا فى عائلاتكم ثم دمروا ما شيدتم وأضاعوا ما ادخرتم .. ماذا أقول لكم .. هل تستكثرون ذلك فى حب مصر ؟ ثقوا أنها تحبكم أكثر مما تحبونها وأعطتنا جميعا وسوف تعطى فوق ما نعطيها .. ثقوا أن مصر لن تنساكم لن تتنكر لكم أبدا .. أين الملك فؤاد والاحتلال والباشوات الذين حاربوا طلعت حرب .. وأين طلعت حرب وذكراه اليوم ؟ بل كم سيبقى من عبد الناصر وكم سيبقى من طلعت حرب وسيد ياسين ودنقل وعبود والشريف وأبو حسين وفتحى عبد الفتاح ...

مصر معكم .. والتاريخ معكم وموعدنا الصبح أليس الصبح بقريب !

.. واسمعي يا بلدنا خلاصة القول

.. وباقولك أهه ! وأنا قد القول

.. مش ممكن كده ح يحول الحول

.. على كده والناس يفضلوا ساكتين ..

أحمد فؤاد نجم

الفهرس



صدر للمؤلف

مصريون لا طوائف	١٩٥٠
الجبهة الشعبية	١٩٥١
قانون الأحزاب	١٩٥٢
روسى وأمريكى فى اليمن	١٩٥٧
شرف المهنة	١٩٦٠
الغزو الفكرى	١٩٦٤
الماركسية والغزو الفكرى	١٩٦٥
القومية والغزو الفكرى	١٩٦٦
الحق المر	١٩٦٦
دراسة فى فكر منحل	١٩٦٦
الطريق إلى مجتمع عصرى	١٩٦٧
أخطر من النكسة	١٩٦٧
النكسة والغزو الفكرى	١٩٦٨
ماذا يريد الطلبة المصريون	١٩٦٨
إيلى كوهين من جديد	١٩٦٩
الجهاد ثورتنا الدائمة	١٩٦٩
الثورة الفلسطينية	١٩٧٠
طريق المسلمين للثورة الصناعية	١٩٧٠
ماذا يريد الشعب المصرى	١٩٧٠
ودخلت الخيل الأزهر	١٩٧٠
النابالم الفكرى	١٩٧١
كلام لمصر	١٩٧٤
مغربية الصحراء	١٩٧٥
وقيل الحمد لله	١٩٧٥
منابع ثورة مايو	١٩٧٦
السعوديون والحل الإسلامى	١٩٨٠
خواطر مسلم فى المسألة الجنسية	١٩٨٤
خواطر مسلم (الجهاد - الأقليات - الأناجيل)	١٩٨٥
كلمتى للمغفلين	١٩٨٥
إنهم يبيدون الإسلام فى بلغاريا	١٩٨٥
قيام وسقوط امبراطورية النفط	١٩٨٦
ثورة يوليو الأمريكية	١٩٨٨

ثورة يوليو الأمريكية

علاقة عبد الناصر بالمخابرات الأمريكية



محمد جلال كشك

الزهراء للإعلام العربي

الناصريون قادمون

خلال الثورة ضد نابليون ، ظهرت البورجوازية المصرية ، وبدأت محاولاتها لإنجاز الثورة الصناعية وبناء المجتمع الديموقراطي ... ولكن أعداء مصر ضربوا محاولاتها أربع مرات .. مرة على يد « محمد على » ومرة بالاحتلال الانجليزى ، ومرة بتأميمات عبد الناصر ..

محمد جلال كشك ، يؤرخ للهزيمة الرابعة ، أو مذبحة شركات الأموال .. وهو كعادته لا يناور ولا يوازن ولا يتخير الألفاظ المهدئة .. ولكن يقدم الحقيقة عارية ليحمل كل مصرى مسئوليته فيما جرى وما سيجرى على مصر ... فهذا الكتاب ، بكل تأكيد ، « دفاع » عن شركات الأموال .. وبكل تأكيد « منحاز » لشركات الأموال .. لأنها كما يرى المؤلف ، كانت الحل المصرى العبقرى لمشكلة مصر .. الحل الذى قضى عليه الناصريون والشيوعيون والاستعماريون ... والآخرون ...

أحمد رائف

الزهراء للإعلام العربي